

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1



كلية علوم الأرض الجغرافيا و التهيئة العمرانية

قسم التهيئة العمرانية

المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

المفهوم والديناميكية والحوكمة

دراسة مقارنة بين ثلاثة نماذج من المدن: قسنطينة، عنابة، سطيف

أطروحة دكتوراه العلوم في تهيئة المجال

إشراف أ. د / محمد الهادي لعروق

إعداد الطالب: سليم زاوية

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1	أستاذ التعليم العالي	شّراد صلاح الدين
مشرفا ومقررا	جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1	أستاذ التعليم العالي	لعروق محمد الهادي
مقررا ثانيا	جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1	أستاذ التعليم العالي	العايب عبد الحفيظ
ممتحنا	جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1	أستاذ التعليم العالي	لكحل عبد الوهاب
ممتحنا	جامعة صالح بونيدر قسنطينة 3	أستاذ التعليم العالي	بن ميسي حسن
ممتحنا	المدرسة العليا للأساتذة جامعة قسنطينة 3	أستاذ التعليم العالي	ابن خلف ابراهيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرّفان

أقدم بأسمى عبارات الشكر والعرّفان لأستاذي الدكتور محمد الهادي لعروق
الذي تحمّل مشقة الاشراف على البحث، وكان له الفضل علي
بنصائحه وتصويباته السديدة، فجزاه الله عنا أفضل الجزاء.
كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور عبد الحفيظ العايب على
قبوله أن يكون مقررا.
والشكر أيضا موصولاً لكل من قدم لي يد العون والمساعدة.

إهداء

أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع لصديقي المرحوم

مراد بخوش

أستاذ بقسم التهيئة العمرانية جامعة الإخوة منتوري قسنطينة

تعمّده الله برحمته

المقدمة العامة

مجال إشكاليات متعددة

1. موضوع البحث.
2. أهمية موضوع البحث.
3. تطور ظاهرة تمدن أطراف المدن.
4. الإطار النظري للبحث.
5. إشكالية البحث.
6. منهجية وأدوات البحث.
7. المصطلحات المفتاحية للبحث.
8. الخطة العامة للبحث.

المقدمة العامة

La classique opposition urbain/rural longtemps utilisée pour délimiter et définir les espaces. La définition et la délimitation de la ville sont devenues complexes, notamment depuis Le développement de ses marges et la mise en place du périurbain. Une structure complexe et hétérogène présentant de nombreux clivages multi-scalaires. Pour tenter de les décrypter plus concrètement, nous pouvons nous attarder sur les cas particuliers.

Sylvie Letniowska-Swiat¹

المقدمة العامة

مجال إشكاليات متعددة

تعتبر دراسة المجالات المحيطة بالمدن من المواضيع العمرانية التي أصبحت تستدعي اهتمام العديد من الباحثين والدارسين المتخصصين. لما تعرفه من ديناميكية كبيرة، وما يتفاعل بداخلها من قوى وآليات. مما جعلها تعرف تبدلات سريعة على مختلف الأصعدة: المجالية، السكانية، والاقتصادية الاجتماعية، ومنها: بروز وظائف حضرية جديدة، وصناعية، وتطور بنياتها التحتية، وخاصة النقل الشبه حضري الذي يلعب دورا أساسيا في تعزيز العلاقات بين سكانها والمدينة الأم، سواء من أجل العمل أو التسوق أو أشياء أخرى. مما يجعلنا نتساءل عن هوية، وحقيقة هذه المجالات الجديدة؟

1. موضوع البحث:

إنّ الموضوع المعالج في هذا البحث هو المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري، المفهوم، الديناميكية، والحوكمة: دراسة مقارنة لثلاثة نماذج من المدن هي: قسنطينة، عنابة وسطيف. وهو يتناول بالدراسة عدّة إشكاليات جوهرية تخص: المصطلح، سيرورة التمدن، الديناميكية الحضرية، وطبيعة حوكمتها الحضرية؟

فالمجالات المحيطة بالمدن هي شكل من الأشكال المميّزة للنمو الحضري المعاصر. يمكن قراءتها وتوصيفها من خلال تتبع مختلف مشاهداتها الميدانية، لفهم سيرورة تشكّلها، وأسباب ظهورها، وطبيعة بنياتها الداخلية، ومضامينها الاجتماعية الثقافية، وأشكال استغلال أراضيها، وقضاياها المستجدة أو المطروحة، بالإضافة لمختلف أشكال علاقاتها بالمدينة الأم.

1: Sylvie Letniowska-Swiat, mobilités et discontinuités périurbaines : le cas de la métropole lilloise, revue espace populations sociétés, n° 2005/2, p 276.

2. أهمية موضوع البحث:

لقد اتجه الباحثون نحو دراسة المجالات المحيطة بالمدن، للوقوف على عمليات التغير التي تشهدها، وما ترتب عليها من آثار مسّت السكان، ونمط استخدام الأرض، وأوجه النشاط الاقتصادي الممارس. فضلا عن المعلومات حول الهجرة الحضرية، والتنقلات اليومية للسكان نحو المدن المركزية أو الأم، من حيث حجمها ومداهما واتجاهاتها. يضاف إلى ذلك أنها تساعد إلى حدّ كبير في إعداد البرامج اللازمة لتخطيط نمو المدن والحوضر وكل الإقليم الحضري، ومواجهة مشاكل انتشار وتمدد العمران.

في هذا الصدد يركز البحث على التساؤل حول المدينة الجزائرية الحالية، التي تمرّ بمرحلة جديدة تتميز بالتمدد الحضري نحو أطرافها الريفية. بحيث أتضح أنّ مظهرها تغير كثيرا في غضون هذه السيرة، وارتبطت أكثر بالأرياف المحيطة بها.

فالدراسة تتعلق بفهم هذه السيرة، والكيفية التي تمّت بها، وأثارها على البنيات الأصلية، مع التركيز على المنتجين والفاعلين الأساسيين في ظهورها أو إنتاجها، باعتبارها مفاتيح أساسية للفهم. لذلك لا بد من انتهاج المقاربة المتعددة. والبدء بالجانب النظري لنضعها في سياقها الزمني، ومعنى دلالة مصطلحاتها ومفرداتها. ثمّ نتبعه بالجانب التطبيقي من خلال تتبع مراحل النمو الحضري للمدن، ومختلف أشكال التمدد الحضري المنبثقة عنه، بهدف تحديد نطاقاتها المجالية، وسيرة تشكلها وتطورها.

3. تطور ظاهرة المجالات المحيطة بالمدن:

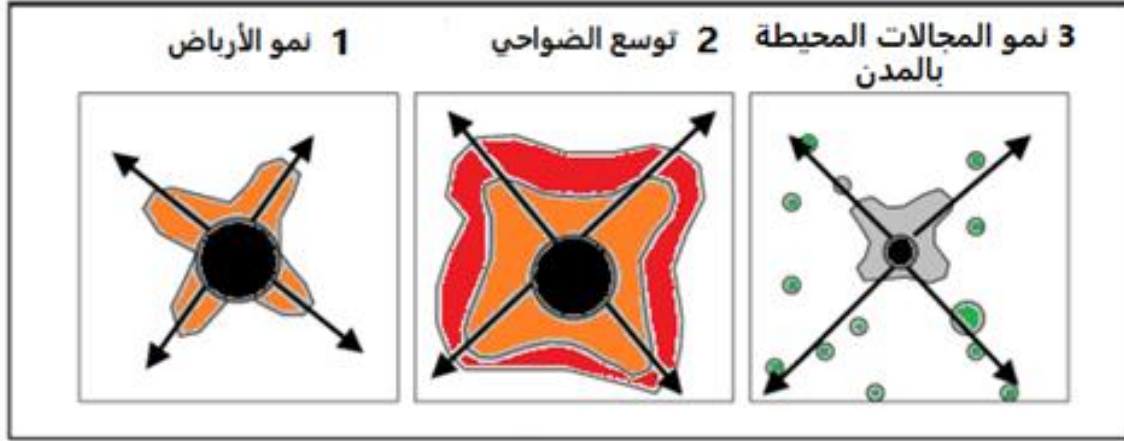
تعتبر ظاهرة نمو المجالات المحيطة بالمدن الجزائرية حديثة نسبيا، حيث ظهرت أول معالمها مع مطلع القرن العشرين، لكنها مع بداية فترة السبعينات من نفس القرن أخذت حجما أكبر، وأشكالا جديدة. بدأت هذه الظاهرة بتمدد مراكز المدن باتجاه أطرافها الداخلية لتتشكل الأرياض* - شكل: 01- ثمّ واصلت نحو ضواحيها** وذلك بتواصلها مع النسيج العمراني للمدينة. وباستمرار النمو الحضري للمدن انفجرت مجاليا، وتشنت عمرانها خارج محيطها الحضري، باتجاه المناطق الريفية المحيطة بها.

*: نقصد بالأرياض الحضرية، الضواحي القريبة التي نمت مباشرة وراء الأسوار التي كانت محيطة ببعض مراكز المدن الجزائر خلال حقبة الاحتلال الفرنسي. انظر: رفل ابراهيم، المدينة العربية، مجلة دراسات تربية، العدد 20، 2012، ص 107.

** : نقصد بالضواحي التوسعات العمرانية للمدينة خارج محيطها. وأصل لفظه ضاحية كانت تعني المنطقة التي تحيط بالمدينة. وعادة ما يستخدم الجغرافيون مصطلح المحيط بالمدن أو التمدد الحضري تعبيراً عن الضاحية. انظر: بيار جورج، معجم المصطلحات الجغرافية، ترجمة حمد طفيلي، ط 2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 519.

المقدمة العامة

ظهرت وتأسلت هذه الظاهرة في المدن الأكثر تطورا في العالم، ثمّ مع مرور الوقت نمت وانتشرت في باقي مدن الدول الأخرى،² عبر سيرورة تمدن الأطراف التي تعدّ شكلا من أشكال النمو الحضري المعاصر، والذي يأخذ بعين الاعتبار نمو المدينة وما جاورها من مجالات وتجمعات عمرانية.



شكل 01: أشكال التمدد الحضري للمدن

والجدير بالذكر هنا، أنّ الاتجاه نحو المجالات المحيطة بالمدن امتدّ أيضا إلى دول العالم الثالث خلال العقود الأخيرة. بحيث بدت مظاهره جليّة في اتجاه بعض سكان المدن نحو الإقامة والتوطن بالتجمعات المحيطة. وعلى الأخص بعد ارتفاع معدلات التزاحم والكثافة السكانية، وتفاقم المشاكل الحضرية، خاصة أزمة السكن. فعلى سبيل المثال تبلورت الظاهرة في الدول العربية منذ السبعينات من القرن العشرين حينما زادت نسبة الحضر عن 44% من مجموع السكان في أحد عشر قطرا، فنشأت بالقرب من مدنها الكبرى وعواصمها، وعلى امتداد السكك الحديدية، وطول طرق النقل. فكانت مناطق انتقالية للسكان الريفيين باتجاه المدن لانخفاض قيمة الأراضي فيها مقارنة بما في المدينة. والتي سرعان ما زحف إليها العمران الحضري لسدّ الفراغات التي بينهما لتصبح جزءا من المدينة.³

2: Bouhrour née Hamza Malika, Périurbanisation et émergence d'un nouvel ordre spatial cas d'Ain-Smara, Constantine, thèse de magister en urbanisme, Université Mentouri, Constantine, Juillet 2002, p 114.

3: صبري فارس الهيتي، الضواحي الحضرية في المدن العربية، مجلة الجغرافي العربي، العراق، العدد 11، 2003، ص7، 15.

المقدمة العامة

والجزائر عاشت بدورها منذ التسعينات من القرن الماضي توسعا عمرانيا فوضويا لم يسبق له مثيل، بفعل الأزمة السياسية التي مرت بها. فجعلت المجال الجغرافي الوطني يضطرب، وتتفكك هياكله. ولعلّ أبرز محركاته كان النزوح الكبير للسكان نحو المدن وأطرافها، هروبا من جحيم الإرهاب في الجبال والمناطق النائية. ممّا دفع بالمدن وبقوة نحو التحضر، واكتساح مساحات واسعة من المناطق الريفية المحيطة بها. والناجمة بالأساس عن عجزها في الوفاء بمتطلبات نموها العمراني والاقتصادي من جهة، وتشبع مواضعها الأصلية من جهة أخرى.

وقد كان لتداعيات هذا التمدد الحضري أن شكل عاملا لإدماج المراكز والتجمعات الشبه ريفية، والشبه حضرية بالمدن، بحيث تزايدت معدلات نموها بوتائر عالية، واتسعت نطاقاتها المعمورة، وتعرضت مضامينها المجالية والسكانية والاقتصادية إلى تحولات جذرية وعميقة، ارتقت بها إلى درجة الحضرية. وحولتها إلى مشهد متداخل ومتنوع في شكل فسيفاء من العمران الحضري والريفي، متكوّن من مناطق سكن جماعي وفردى، مناطق صناعية، وتجهيزات وبنى تحتية، وحقول ومساحات زراعية.

والملاحظ على هذه الظاهرة أنها لم تعدّ محدودة أو مقصورة على الحواضر الوطنية، بل أصبحت تطال معظم المدن الكبرى، وحتى بعض المدن المتوسطة. فكان من نتائجها بروز مشكلات متعددة، أهمها: المضاربة في العقار وتآكله بسرعة، قصور أداء أدوات التهيئة والتعمير وعدم مواكبتها، ضعف البنى التحتية والشبكات في الوفاء بالخدمات، مشاكل النقل، والتعدّيات على البيئة الطبيعية، والأراضي الزراعية. بالإضافة إلى تبلور أشكال جديدة من العلاقات بين المدن ومجالاتها المحيطة.

فعلى سبيل المثال شهدت الحواضر الوطنية الأربعة خلال عشرية 1977-1987 تكدسا ديموغرافيا كبيرا سجلت على إثره النواحي المحيطة بها 1.351529 حضريا جديدا، ارتفعوا مجددا إلى 1.916660 ما بين 1987-1998.⁴ ثم تراجعوا قليلا ما بين 1998-2008 إلى 952672 حضريا جديدا.⁵ فالأرقام تجسد فعلا مدى ثقل الانصباب الذي حصل، ومدى أثر هذا التمدد الحضري على مكونات هذه المجالات.

4: Agence National de l'Aménagement du territoire : demain l'Algérie, l'état du territoire, la reconquête du territoire, vol II, ministre de l'équipement et de l'aménagement du territoire, Alger, 1995, p 32.

5: Office national des statistiques, armature urbaine, collections statistiques n° 163/ 2011, série S, statistiques sociales, p 104, 107, 108, 112.

فإذا كان هذا الانفجار العمراني الذي ميّز حواضرنا ومدننا الكبرى ظاهرة عادية صاحبت كل مدن العالم، فإنه كان بأشكال، وأساليب مختلفة. ينبغي أن نبحث وندقق في مغزاه، ومضمونه، ونواتجه. كمحاولة لضبط نوعية العوامل المؤثرة فيه، دون إغفال بطبيعة الحال الظروف الخاصة بكل حاضرة ومدينة موضوع الدراسة.

فالمجالات المحيطة بالمدن لم تعد مجرد ضواح أو هوامش يمرّ التوسع بداخلها، أو يخضعها لنفوذ المباشر، وهذا لأنها أصبحت تضمّ جزءا لا يستهان به من هياكل الاستقبال التي تتركز عليها المدن المركزية. نتيجة التوطن المتزايد للنشاط الصناعي الذي عزز مكانتها في ميدان الشغل، وتساعد حجمها الديموغرافي لتزايد تحويلات للسكان إليها، وارتفاع عدد التجمعات السكنية بها. ممّا أعطاهم أدورا جديدة في ميدان الإسكان، الشغل، النقل، والترفيه... الخ.⁶

لذلك فدراسة المجالات المحيطة بالمدن هي دراسة مهمّة، هدفها تحليل مجالات جديدة واقعة في وضعية الجوار لحاضرة أو مدينة كبيرة. والبيئية بين مجالين هامين هما: المدينة والريف المحيط بها، وهما لا يعيشان بمعزل عن بعضهما البعض، بل توجد بينهما علاقات وظيفية متعددة. وبالتالي فهي مجالات متصلة بينهما، المدينة من طرف، والريف من الطرف الآخر.

فموقع الجوار لهذا النوع الجديد من المجالات أكسبها مزايا مغرية سواء من المدينة، أم من الريف المحيط بها. وأعطاه صبغة جديدة في العلاقات مع المدينة. وأضفى عليها صفة الهشاشة لأوساطها الطبيعية، والريفية. لكنها في المقابل تبقى غير دقيقة المفهوم، وغامضة التسمية، وصعبة التحديد؟⁷

6: المصطفى شويكي، إنتاج وهيكله المجال الحضري بالدار البيضاء، دكتوراه في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، الجزء 2، 1994، ص 300.

7: بليلة كاميليا، ماهية المجال الشبه حضري لمدينة سيّدة، حالة مدينة برج بوعرييج، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، ص 2.

4. الإطار النظري للبحث:

تعدّ المجالات المحيطة بالمدن إطاراً للعلاقات بين المدينة والريف، والتقارب بين المدينة التي تتمدد وتغزو الريف المحيط بها شيئاً فشيئاً، والزراعة التي تبقى مستمرة في الوجود، ممّا انجزّ عنه ضغوطات مختلفة ومتعددة. لتبقى في النهاية الحدود بينهما متحركة باستمرار وغير واضحة. وتطرح المجالات المحصورة بينهما العديد من الإشكاليات الجديرة بدراستها في بحثنا هذا، ومنها:

- إشكالية مفهوم المجالات المحيطة بالمدن من حيث دلالة تسميتها، وتحديد نطاقها المجالي.
- إشكالية ديناميكية هذه المجالات التي تزداد توسعاً وتمدداً وتطوراً.
- إشكالية تبلور مجتمع بنمط حياة جديد.
- الحراك التنقلي للسكان، والنقل الشبه حضري.
- المناظر الطبيعية المهدهدة. وتراجع الزراعة رغم أهميتها واستراتيجيتها.

ومن أجل محاصرة أحسن لمختلف المفاهيم التي تطرحها المجالات المحيطة بالمدن، يجدر بنا أن ننطلق في التحليل من المدينة التي تعني في معناها التقليدي مكاناً للتراكم الكثيف للسكان والسكن. والريف بالنبات والزراعة.⁸ لذلك فإننا نسعى بدايةً إلى معرفة العناصر التي ستدخل في تحليل وفهم الظاهرة التي تكتسي أهمية خاصة بالنظر لطبيعة التطور الذي شاهدها، وآليات وظروف تشكّلها.

فالببحث يسعى إلى تأسيس لمفهوم المجالات المحيطة بالمدن الجزائرية، وبالتالي تجاوز مشكلة تباين التعاريف، ومؤشرات القياس المختلفة. ثمّ بعد ذلك تحليل وفهم سيروية تمدّن⁹ الحواضر والمدن الكبرى الجزائرية، وتمدها نحو مناطقها الريفية المحيطة بها. وبالتالي تحديد بدقّة المفاهيم والمصطلحات المعبّرة عن محتواها، والمشاكل التي تعانيها، وما هو السبيل الأمثل في حوكمتها الجيدة؟

8: Milbert Isabelle, Espace périurbain et gouvernance, compte rendu du colloque de Delhi sur les dynamiques périurbaines, 25-27 Aout 2007, p p 1, 5.

9: تمدّن أو تمدين: هو توسع المدن الكبرى أفقياً على حساب المحيط الريفي المجاور لها، بتأثير النمو الديموغرافي والمساحي. انظر فيصل قماش المبادئ العامة لجغرافية المدن، منشورات جامعة دمشق، الجمهورية السورية العربية، سنة 2001، ص 226.

5. إشكالية البحث:

يدرس هذا البحث إشكالية المجالات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري من ثلاثة جوانب أساسية هي:

الأول يتعلق بتحديد المفاهيم والمصطلحات المعبرة عن واقع هذا النوع الجديد من المجالات. والتدقيق في دلالاتها، ومضمونها. وصولاً إلى تحديد المفهوم، والمفردة المناسبة للحالة الجزائرية. وذلك بطرح التساؤلات الآتية:

- 1- ماهية المجالات المحيطة بالمدن من حيث المصطلح ودلالته، ومؤشرات تحديد نطاقاتها.
 - 2- ماذا يعني مصطلح المجال المحيط بالمدن الجزائرية؟ وما مدى تطابقه مع التعريف الرسمي للديوان الوطني للإحصاء المسمى بالقرب من الحضر؟ LE SUB-URBAIN وما علاقته بالمفردات الأخرى المتداخلة معه؟ مثل: الضواحي، الأطراف، الهوامش، التوابع، والمدن الجديدة... وبالتالي من أين يبدأ المجال المحيط بالمدن، وإلى أين ينتهي في الحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائرية؟
- الثاني فيخص معرفة سيرورة تمدن وتمدد الحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري، بحكم أنها تعدّ المفصل الأساسي في تشكل المجالات المحيطة بها، وبالتالي الوقوف على ديناميكيتها، وانعكاساتها على مختلف تراكيبها: المجالية، والاقتصادية، والسكانية، بالإضافة إلى علاقاتها الوظيفية مع المدينة المركزية (المدينة الأم) لذلك نتساءل عن:

- 1- طبيعة سيرورة تمدن وتمدد الحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري؟ أشكالها، وآلياتها؟ والفاعلون في نموها؟

2- البنيات الجديدة لهذه المجالات الجديدة وهي: الأرض، السكان، والاقتصاد، والمناظر الطبيعية؟

الثالث تناول إشكالية التسيير أو الحوكمة الحضرية الجيدة للمجالات المحيطة بالمدن، نتيجة تزايد صعوباتها ومشاكلها، وتعدد أطراف، ومستوى التدخل فيها، وبالتالي نتساءل عن:

- 1- ماهية المشاكل والصعوبات التي تلاقيها في تسييرها؟
- 2- وما موقعها ضمن أدوات التهيئة العمرانية الرسمية؟ وأثر ذلك في تسييرها وحوكمتها؟
- 3- وما هي الكيفية الملائمة لحوكمتها الجيدة؟

ويرتكز البحث في سيره العام بين البناء النظري، وترجمة الواقع الحضري للحواضر والمدن الكبرى

للشرق الجزائري مجال الدراسة النموذجي، على فرضيتين علميتين هما:

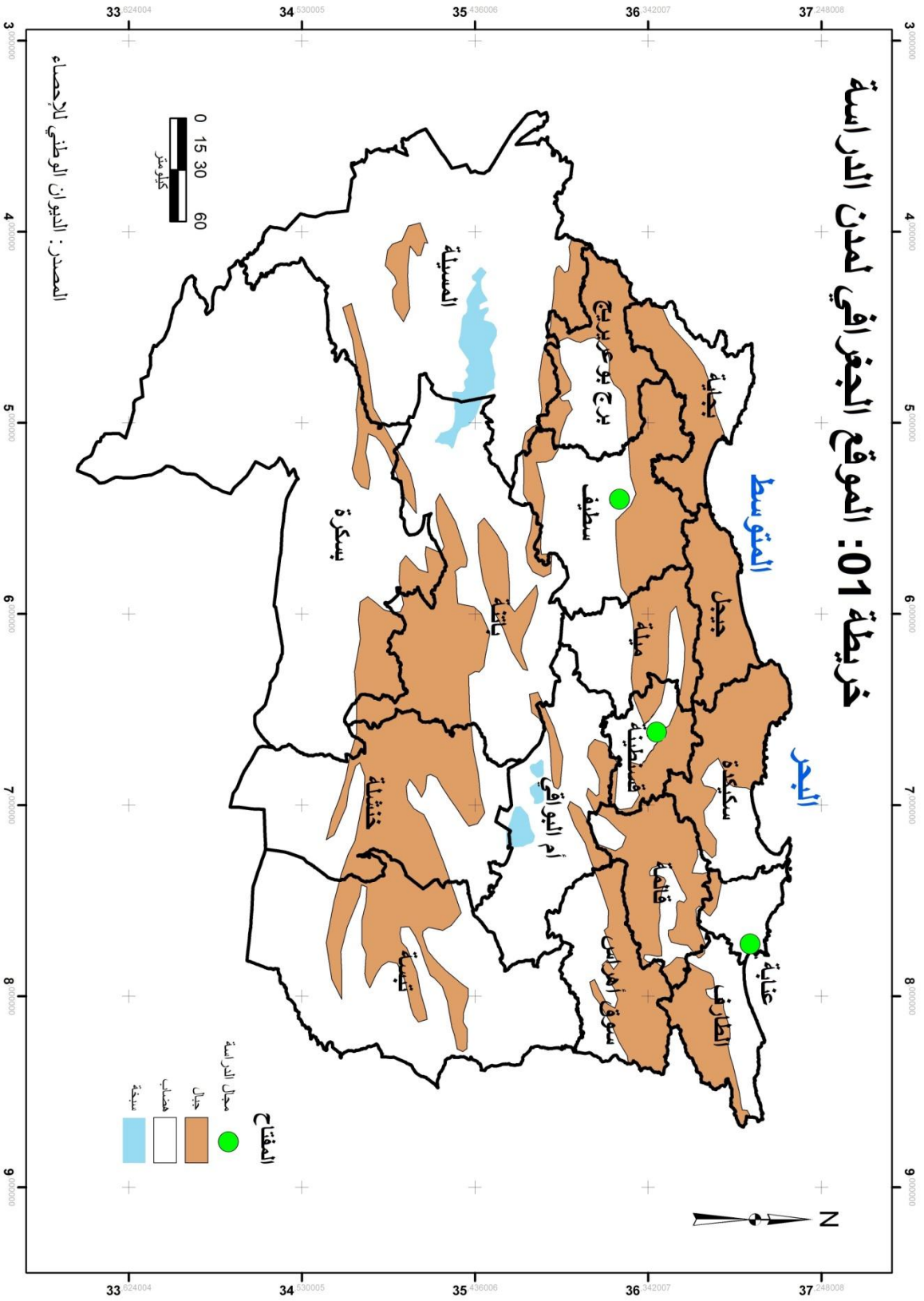
الفرضية الأولى: تقوم على اعتبار أنّ التمدد الحضري الذي عرفته حواضرنا ومدننا يعود إلى تداعيات التحضر المكثف الذي أصابها منذ سنوات الأولى للاستقلال، بفعل عدّة عوامل وأسباب، منها ما هو خاص بظروف وإمكانيات كلّ حاضرة ومدينة، ومنها ما هو مشترك بينها. وبالتالي ظهور أزمة في توسع وتمدد المدينة الجزائرية، وتسييرها ؟

الفرضية الثانية: تقوم على اعتبار أنّ أشكال هذا التمدد الحضري توحى بضرورة نمو غير متحكم فيها، وغير مراقبة. بحيث الصعوبات المتعددة، وغياب التسيير الحضري الجيد والمتكامل أصبحت الميزة الرئيسية لها. ويتجلى ذلك في انتشار العمران الفوضوي، والعشوائى الذي استهدف الأراضي الزراعية الخصبة، والبيئة الطبيعية للمناطق المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري.

6. منهجية وأدوات البحث:

تحقيقا لأهداف وغايات البحث، وتماشيا مع طبيعة الموضوع، ركزنا على منهجية المقارنة بين ثلاثة نماذج من المدن للشرق الجزائري، وهي: قسنطينة، عنابة، وسطيف. باعتبارها تحلّ مراكز متقدمة في قمة هرم المدن الجزائرية. وتختلف وتتباين في عوامل تاريخها العمراني، وطبوغرافية مواضعها الطبيعية، وأقاليمها الجغرافية، من الساحل إلى التلّ إلى الهضاب. - خريطة: 01-

وهو ما أضفى على البحث عنصر التنوع المجالي بخصوصياته ومكوناته الطبيعية، والاقتصادية، والتباين التاريخي. وبالتالي سيثري مفهوم ودلالة المجالات المحيطة بالمدن التي تمثّل مرحلة جديدة، ومتميّزة من النمو الحضري للمدينة الجزائرية. والذي أخذ بعدا استعراضيا بحجمه الكبير، واتجاهاته المتعددة، وأثاره العميقة.



المقدمة العامة

وتقوم المنهجية المتبعة في تحليل الحدث الحضري، والشبه حضري على مستوى كل حاضرة، ومدينة على المقارنة بين ثلاثة نماذج من المدن، اثنان تخص حاضرتين¹⁰ وطنيتين وهما: مدينة قسنطينة، ومدينة عنابة. وواحد يخص مدينة سطيف المصنفة كمدينة كبيرة¹¹.

فمدينة قسنطينة تعدّ أكبر حاضرة في الشرق الجزائري، بتاريخها السياسي، وماضيها الحضري العريق، ووضعيتها الجغرافية المميزة. مدينة قسنطينة اليوم، مدينة مركبة بمشاكلها العمرانية، تعاني من مشكلة محدودية مواردها الموضعية، وتشبع موضعها القابل للتعمير، ممّا حدّ من قدرتها على الوفاء بمتطلبات نموها، وشكّل لها عامل طرد، تمثل في تحويل فائض نموها إلى الأطراف والقرى الريفية المحيطة بها لإعادة توازنها العمراني.¹² فتغير مشهدها الريفي المحيط بها، باختفاء مساحات زراعية واسعة، وظهور في محلّها مناطق حضرية، وصناعية، وشبكات عديدة من طرق وتجهيزات مختلفة.

فقد ارتكز التمدد الحضري للمدينة في البداية على نقل النمو نحو أطرافها المتلاصقة، وفي اتجاهات متعددة بمحاذاة امتداد الطرق الرئيسية، مثل: بوالصوف باتجاه الجنوب الغربي. والقماص وسيساوي بالجنوب الشرقي. وباتجاه الزيادة، وجبل الوحش بالشمال الشرقي.¹³ ثمّ بعد ذلك انتقل تمددها نحو مراكز بلدياتها المجاورة لها مثل: الخروب، عين سمارة وديدوش مراد. وفي العشرية الأولى من القرن الحالي توجهت المدينة نحو المدن الجديدة. وبدأت بالمدينة الجديدة علي منجلي بهضبة عين الباي¹⁴، ثمّ

10: حسب تصنيف الديوان الوطني للإحصاء، وبموجب قانون 2001-20 20 عرّفت الحاضرة بالتجمع الحضري الذي يقدر عدد ساكنه على الأقل بـ300000 ساكنا، وذات وظائف جهوية ووطنية، وتتطلع لتطوير الوظائف الدولية. انظر:

Office national des statistiques, collections statistiques N°162/2011, série: statistiques sociales, p 33.

11: المدينة الكبيرة حسب قانون 2006-20 هي تجمع حضري يبلغ مجموع ساكنه على الأقل 1000000 ساكنا. المرجع السابق، ص 33.

12: محمد الهادي لعروق، أبعاد التنمية العمرانية لمدينة قسنطينة وآليات تحضر التوابع، مجلة حوليات، وحدة البحث إفريقيا والعالم العربي، المجلد 2، جامعة منتوري قسنطينة، 1998، ص 7.

13: Hicham- née Zehioua Bernia, impacts des projets inscrits à Constantine et évaluation de son image dé-marque, pour un projet urbain à effet structurant, doctorat es sciences en urbanisme, université Mentouri, Constantine, 2009- 2010, p 34.

14: أنشئت المدينة الجديدة بمرسوم 25 فيفري 1998 وصادق المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لقسنطينة على إنشائها بهضبة عين الباي على مساحة 1500 هكتارا، وقدرة استيعاب 50 ألف مسكنا و300 ألف نسمة. ثمّ وبموجب مرسوم رئاسي رقم 217-2000 بتاريخ 05 أوت سنة 2000 سميت بالمدينة الجديدة علي منجلي. انظر الجريدة الرسمية رقم 49 المؤرخة في 09 أوت 2000.

المدينة الجديدة ماسينيسا¹⁵ بالقرب من الخروب. ثم دعمتها حاليا بالتوجه إلى قطبين حضريين جديدين في صورة عين النحاس بالقرب من الخروب، وقطب الرتبة بديدوش مراد.

أما مدينة عنابة فبحكم موقعها الساحلي المستقطب، جعلها تشهد توسعات عمرانية تعدت حدودها، وانعكست على مشهد الأنوية الصغيرة المحيطة بها.¹⁶ والمتمثلة في القرى الاستعمارية مثل: الحجار، سيدي عمار والبوني، والتي تحولت بسرعة إلى أقطاب حضرية كبيرة¹⁷ ارتكزت عليها المدينة في استراتيجيتها العمرانية وتنظيم نموها وتمدها الحضري والاقتصادي، ومن ثمة امتدت حدودها الحضرية نحو التجمعات المحيطة بها جنوبا لتشكل مع المجمع العنابي.

لكن الآن، تعود المدينة من جديد لنقطة الصفر، بحيث كشفت التقارير بولاية عنابة أن العديد من المشاريع المسجلة في المخطط 2009-2014 لا تزال رهينة مشكلة قلة الوعاء العقاري المتوفر لها، وخاصة المشاريع التنموية الكبرى المخصصة لبلديتي عنابة والبوني. ومن أجل التعجيل باحتواء ظاهرة انعدام الجيوب العقارية، بادرت المصالح الوصية بولاية عنابة إلى استحداث أقطاب توسع جديدة تتوفر على أقاليم شاسعة بإمكانها أن تتحول في المستقبل القريب إلى فضاءات عمرانية ضخمة، كفيلة بفك الخناق على مدينة عنابة وإقليمها الحضري؟ وفعلا اتجهت نحو قطب ذراع الريش ببلدية وادي العنب¹⁸ وبدأت في بناء مدينة جديدة، ثم قطب الكاليتوسة ببلدية برحال، وآخر بعين جبارة بسيدي عمار.

أما مدينة سطيف فتعدّ من المدن الكبرى التي تمتاز بموقع جغرافي حيوي، زادته شبكة هامة من الطرق المتعددة، وحجم كبير للاستثمارات الصناعية. كلّ هذه العوامل أدت إلى هجرة ريفية ضاعفت من عدد سكانها خلال فترة لا تتجاوز 30 سنة. وتوسع مجالها خارج حدودها العمرانية الحالية. فتحولت سطيف من قطب فلاحى إلى أكبر قطب خدماتي في الشرق الجزائري يتميز بسيطرة القطاع الثالث.

15: أنشئت المدينة الجديدة ماسينيسا بموجب المرسوم الرئاسي رقم 224-2000 المؤرخ في 05 أوت سنة 2000. انظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، المؤرخة في 05 أوت سنة 2000. بعدما كانت كقطب حضري بموجب مرسوم تنفيذي رقم 83/98 المؤرخ في يوم 25-02-1998. انظر البطاقة التقنية في مديرية التعمير والبناء لقسطنطينة.

16: أحمد سفيان صيد، التوسعات العمرانية بالمجمع العنابي، دراسة حالة ميدانية سيدي عمار، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2003، ص 15.

17: Kebir Bahia, Place et le rôle des villes satellites de Sidi Amar, El Bouni et El Hadjar dans l'organisation de l'espace Annabi, Magister en urbanisme, Université Mentouri Constantine, 2002, p 5.

18: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 138/13 المؤرخ في 10/4/2013. أنظر الجريدة الرسمية رقم 21 ليوم 23/4/2013.

المقدمة العامة

ولتخفيف الضغط على المدينة بعد أزمة السكن في فترة الثمانينات. عملت السلطات المحلية على توجيه السكان خارج محيطها العمراني، وخاصة نحو التجمعات الثانوية المحيطة بها، مثل: فرماتو، الحاسي، عين الطريق، قاوة، شوف الكداد، وعين السفية، بالإضافة إلى مركز بلدية أولاد صابر.

وهي اليوم تتوسع وتتمدد في كلّ الاتجاهات، حيث تجاوزت الطريق الوطني رقم 05 جنوبا الذي كان في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للبلدية السابق خطا أحمر، وألتحمت مع التجمع عين السفية الذي دخل ضمن محيطها العمراني سنة 2008. ومن جهة الغرب تجاوز عمران المدينة واد بوسلام ويكاد يلتحم مع تجمع الباز وشوف الكداد الذي عرف توسعا عمرانيا ضخما تجاوزت مساحته 355 هكتارا. ومن الشرق على الطريق الوطني رقم 05 تحولت منطقة أولاد صابر إلى قطب حضري تابع لمدينة سطيف بفضل مشاريع السكن ذات الصيغ المختلفة.

ورغم كل هذا لا تزال المدينة تعاني من قلة الجيوب العقارية للتوسع وانجاز المشاريع الكبرى. ممّا أدى بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للبلدية المعدّل سنة 2009 التوصية بضرورة التحكم في النمو الحضري للمدينة، واقتراح مناطق للتوسع المستقبلي لها ما بين 2012-2017 في كل من منطقة شوف الكداد بمساحة 355 هكتارا، وشرق المدينة بـ354.70 هكتارا، وتوسيعة بالجنوب مساحتها 139.70 هكتارا. أمّا التجمعات الثانوية المحيطة فخصصت لها مساحة 86 هكتارا.¹⁹ كما أوصى نفس المخطط بإنشاء أقطاب توسع جديدة للمدينة في إطار مخطط لما بين البلديات بتخصيص وعاء عقاري أولي مساحته 671.84 هكتارا، في كلّ من عين أرناط غربا، أولاد صابر شرقا، وأوريسيا جنوبا، ومزلوق في الجنوب الغربي.²⁰

وقد استخدمنا في هذا البحث عدّة مناهج، وأدوات تحليل منها: **المنهج الوصفي** الذي أعطانا فكرة مفصلة وكاملة عن واقع ظاهرة المجالات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري، معتمدين في ذلك على المعطيات الكمية، والبيانية التي صورت وقاست حجم، وأهمية هذه الظاهرة وأبعادها المختلفة.

19: URBA. SETIF, révision du plan directeur d'aménagement et d'urbanisme de la commune de SETIF, phase finale, rapport d'orientation, 2009, p 76.

20: URBA. SETIF, op. cit, p 78.

إلى جانب ذلك ساعدنا المنهج الكرونولوجي في معرفة السياق الزمني لظهورها، وكيفية تطورها من مدينة إلى أخرى، والآليات التي أنتجتها، وما مدى تأثيرها على تنظيم وسير تطور المدينة الجزائرية. كما اعتمدنا على المنهج المقارن القائم على التحليل لاستقراء التباينات والتشابهات، والعوامل المتحكمة في نمو، ونظام توزيع المجالات المحيطة بالمدن، وأسلوب أدائها،²¹ وأيضاً ارتباطاتها بالمدينة المركزية (المدينة الأم). كما كان الحال مع أداة من أهم أدوات هذا المنهج وهو الاستنتاج الذي ساعدنا في عرض، وتحليل واقع المجالات المحيطة بالمدن، ومختلف تراكيبها، بغية إثبات أو نفي التساؤلات المطروحة.

كما استخدمنا الأسلوب الكمي في كافة مراحل هذا البحث بتحليل الأرقام التي تمّ التوصل إليها بهدف رسم صورة دقيقة للوضع الراهن. فكان الاعتماد على مختلف الإحصاءات الرسمية للديوان الوطني للإحصاء المتعلقة بتقدير عدد السكان، والديناميكية الديموغرافية، ومختلف التراكيب العمرية والمهنية. وأكملناه باستبيان لعدّة عينات عشوائية، استهدفت بعض المراكز والتجمعات العمرانية على مستوى المدن المدروسة. ولقد اشتملت هذه العينات 2900 أسرة تطرقت إلى عدّة مواضيع مثل: السكان، والحراك السكني، والتنقلي. ففي قسنطينة شملت العينة 1200 أسرة موزعة على: عين سمارة بـ300 أسرة، الخروب بـ200 أسرة، ديدوش مراد بـ300 أسرة، بكيرة بـ100 أسرة، المدينة الجديدة علي منجلي بـ300. أمّا في عنابة فاقترنا العينة على ثلاثة مراكز للبلديات الرئيسة بـ900 أسرة، موزعة على الحجار بـ300 أسرة، البوني بـ300 أسرة، و300 أسرة بمركز بلدية سيدي عمار. وفي سطيف فمستت العينة 800 أسرة، منها 200 أسرة بأولاد صابر، و200 أسرة بشوف الكداد، و200 أسرة بالحاسي، و100 أسرة بعين الطريق، و100 أسرة بفرماتو.

وكانت الخرائط أداة هامة في بحثنا لتمثيل مختلف أشكال وتمدد التجمعات العمرانية المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري، باستخدام نظام Arc Gis ver 9.xxx لإخراج الخريطة بما يتناسب والتوزيعات المختلفة التي تمت عليها.

21: فتحي محمد مصيلحي، مناهج البحث الجغرافي، ط1، مركز الوثائق القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1994، ص79.

وللتأقلم مع طبيعة الموضوع المدروس في بحثنا اعتمدنا من الناحية المنهجية على المقاربة المتعددة، المتضمنة دراسة الظاهرة من كل جوانبها المختلفة، وهي:

- المقاربة الجغرافية التي تهدف إلى البحث في الاختلافات بين الحضر والريف، وتحديد المؤشرات القادرة على تصنيف المجالات المحيطة بالمدن، والوقوف على خصوصياتها.
- المقاربة السوسولوجية التي تقوم على معرفة هذه المجالات الجديدة من خلال البحث في التمثيلات الاجتماعية، وخصوصيات السكان الجدد من حراك، وأنماط العيش الجديدة.
- المقاربة السياسية التي تركز على تحليل سياسات التهيئة، وأنواع التدخل، وأهم الممثلين في إنتاج هذه المجالات المحيطة بالمدن.

7. المصطلحات المفتاحية للبحث:

يرتكز موضوع هذا البحث على عدّة مصطلحات مفتاحية لفهم طبيعة، وسيرورة نمو المجالات المحيطة بالمدن. تكون اللغة الأساسية الموحدة في السير العام للبحث. لذلك وجب علينا الغوص في سياقاتها التاريخية، والأبستمولوجيا، وتحديد دلالاتها. ومن هذه المصطلحات المحورية المرتبطة بظاهرة المجالات المحيطة بالمدن نجد:

- التمدد الحضري: ETALEMENT URBAIN

التمدد الحضري هو مفهوم عام ومتعدد الوجوه، يشير إلى توسع المدينة وضواحيها على حساب الأراضي والمناطق المحيطة بها.

فمصطلح تمدد المدن ليس واضحا، بحيث يعرفه البعض على أنه إنشاء مدنا بشكل متفجر وغير قابل للسيطرة. ويعتبروه آخرون تعدد التجمعات السكانية دون مرجعيتها إلى مركز واضح تنطلق منه.²² وآخرون يعدونه مظهرا جديدا لتوسع المدينة خارج نطاقها الحضري. يتميز بنمو مناطق سكنية غير مستمرة، في قلب مناطق طبيعة وزراعية، وبكثافات سكانية منخفضة.²³

22: Encyclopédie libre de Wikipédia en ligne: <http://www.wikipédia.htm>.

23: عبد الحكيم كبيش، التمدد الحضري والحراك الثقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف، دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص ص 17، 18.

- تمدّن أطراف المدن : LA PERI-URBANISATION

إنّ مصطلح تمدّن أطراف المدن هو الأكثر استعمالاً وتعبيراً عن المجالات المحيطة بالمدن، لأنها هي المتسببة في ميلادها. وهو يتركب من كلمتين أساسيتين هما: التمدّن الذي يعني انتقال العناصر الحضرية من المدينة المركزية للتوطن في المناطق الريفية المحيطة بها. وكلمة الأطراف المشتقة من طرف التي تعني حافة المدينة، أو سطحها الخارجي²⁴ عبر المناطق الريفية المحيطة بها.

- الديناميكية الحضرية:

الديناميكية هي ظاهرة حضرية يتعرض لها النظام الحضري باستمرار، بفعل عوامل خارجية وداخلية. فيتولد حراك مكاني في حيز من الزمن يمس السكان، والسكن، والتنقلات اليومية.²⁵

- الحوكمة الحضرية الجيدة:

الحوكمة أو الحكامة أو الحاكمية مصطلح جديد في العربية يقابله في اللفظ الإنجليزي GOVERNANCE والفرنسي GOUVERNANCE. ظهر هذا مصطلح كمرادف لمصطلح "الحكومة" سنة 1978 ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير.

أصبحت الحوكمة من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية، وفي معاجم تحاليل التنمية. تتمثل في مجموع الشروط السياسية لتنفيذ المخططات التي تكتسب الشرعية، وتمتين العلاقات مع الإدارة، والمجتمع.²⁶

أمّا الحوكمة الحضرية فهي مفهوم جديدة لنمط تسيير يريد التحكم في جميع مشاكل الإقليم وحلّها، من خلال معرفة جذورها وتطورها، وحالته الراهنة وبشكل دائم. وتقوم على التعاون، والتنسيق والشراكة بين عدّة جهات منها القطاع العام والخاص، فضلا عن إشراك المواطنين حول قرار واحد مشترك، لتحسين ظروف الحياة للجميع في المدينة والإقليم.²⁷

24: Davadeau Hervé, les paysages une nouvelles préoccupation dans la gestion des espaces périurbains, Cahiers d'économie et sociologie rural n°77, 2005, p 67.

25: سناء ساطع عباس، ديناميكية النمو الحضري في العراق، مجلة المخطط والتنمية، العدد 26 / 2012، ص 239.

26: محمد زين الدين، الحكامة: مقارنة أبستمولوجيا في المفهوم والسياق، مجلة مسالك المغربية، العدد 08، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008، ص 29.

27: Kassah Laouar Inès, La ville nouvelle Ali Mendjeli: acteurs et gouvernance dans le processus d'édification, magistère en aménagement du territoire, université mentouri de Constantine, 2007, p 33.

8. الخطة العامة للبحث:

لقد أدت طبيعة الإشكالية المطروحة في البحث إلى بناءه وفق أربعة فصول، كل واحد منها عالج جانب أساسي، وهي على النحو الآتي:

الفصل الأول: ركز على الخلفية النظرية لظاهرة المجالات المحيطة بالمدن باعتبار أنّ من المشكلات الأساسية التي تواجه تحديد مفهوم وهوية المجالات المحيطة بالمدن هو مشكلة تعدد مصطلحاتها، وصعوبة تحديد نطاقاتها المجالية. وهو الذي يشكل المدخل الرئيسي لفهم الظاهرة وسيرورة نموها، باعتبار أنّ دراسة الظاهرة لاتزال محط نقاش علمي، وتحتاج الإحاطة بأهم المفاهيم والمصطلحات، لضبط المفهوم والمصطلح الخاص بحالة المجالات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى في الجزائر.

أما الفصل الثاني: فخصص لتحديد السياقات التاريخية والعمرائية، لسيرورة تشكل المجالات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري، والآليات المتحكمة في نموها.

والفصل الثالث فركز على الديناميكية الحضرية التي عرفتها المجالات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري، من خلال النمو السكاني، والحراك السكاني، والتنقلات اليومية باتجاه المدن الأم. وانعكاساتها السلبية على البنيات الأصلية لها مثل: السكان، الاقتصاد، النقل والحراك التنقلي، البيئة الطبيعية، والأراضي الزراعية التي تعدّ من أهم مميزات الأساسية.

وفي الفصل الرابع والأخير فتطرقتنا فيه إلى مسألة أساسية تخص أزمة التسيير الحضري، والحوكمة الحضرية الجيدة سواء لمدننا المدروسة أم المجالات المحيطة بها. وما انجرّ عنه من مشاكل وصعوبات أثّرت على نموها وتوازنها. ثمّ تطلعتنا لتطبيق عليها مبدأ الحوكمة الحضرية المحلية القائمة على جعل المشاركة الشعبية عمل حضاري واعي في اختيار مشاريع التنمية، والتوجهات الكبرى لتهيئة التراب على المستوى المحلي. وذلك من حيث المشاركة، والنقد، والمراقبة، وتطوير الربط بين المركزي والمحلي، و تنسيق المشاركة الجموعية مع الهيئات المتخصصة، والبلديات، والمدن.

أما الخاتمة العامة فكانت محاولة للجواب على الإشكاليات الكبرى المطروحة. واقتراح تصورات جديدة تمثل تطلعات على مستقبل المدينة الجزائرية وفضاءاتها المحيطة بها، والتي من الممكن أن تكون حلا لها، وإشكالية تهيئة الإقليم الوطني.

الفصل الأول

المجال المحيط بالمدن المفهوم ومؤشرات التوصيف والتقييس

مقدمة

1. المجال المحيط بالمدن: ميلاد مجال ثالث
2. المجال المحيط بالمدن: معجم تزي بالمفردات ومشكلة مصطلح
3. المجال المحيط بالمدن: النطاق الجغرافي للمحيط بالمدن

خلاصة: قراءة وحوصلة

الفصل الأول

La ville contemporaine se caractérise par le développement dans sa périphérie. D'une urbanisation lâche dont il est impossible de dessiner la frontière. On pourrait apprécier l'avancée, mais un tissu composite, qualifie tour à tour. De rurbain, d'ex urbain, de naturbain, de suburbain, de périurbain pour signifier son caractère métis.

Marie-Christine Jaillet¹

مقدمة

مجال غير دقيق المفهوم، وصعب تحديد النطاق

إن أولى الصعوبات المتعلقة بالمجالات المحيطة بالمدن، تخص الدقة في المفهوم، والغموض في المصطلحات، والتعدد والاختلاف في التعاريف. مما أثر على تحديدها المجالي، وبالتالي قراءتها الجيدة. فالمفاهيم والمصطلحات الصادرة عن الأعمال العلمية والأبحاث المتعددة لا دليل قاطع عن حقيقة الإشكالية المطروحة وصعوبتها. فهي تجمع في طبيعتها عدّة تعاريف، وأفكار، وتحمل كلّ واحدة منها عدّة معاني مختلفة.² تترجم مشكلة اختلاف التعاريف، وتعدد المصطلحات والمفردات المنبثقة عنها. لذلك انصب اهتمامنا في هذا البحث على تنقية وتصفية المصطلحات والمفردات لهذا النوع الجديد من المجالات، بهدف الوقوف على طبيعة الحالة الجزائرية، من خلال الدراسة النموذجية للحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري. وفي هذا السياق سنتناول الجوانب الأساسية الآتية:

- مفهوم المجالات المحيطة بالمدن عامة، والجزائرية خاصة، من خلال جذورها التاريخية وتطورها.
- تعريف مصطلح المجال المحيط بالمدن لغة، واصطلاحاً، ودلالاته.
- إشكالية انتقاء المعايير الكمية لتحديد نطاقاتها المجالية.

1: Marie-Christine Jaillet, L'espace périurbain: un univers pour les classes moyennes, revue esprit n° 303 2004, P 40.

2: Yves Jean, analyse comparative des principaux systèmes spatiaux, de Poitou-Charentes, les communes Périurbaines et développement local, quel enjeux ? Journée d'étude 10.11.1995, p 18.

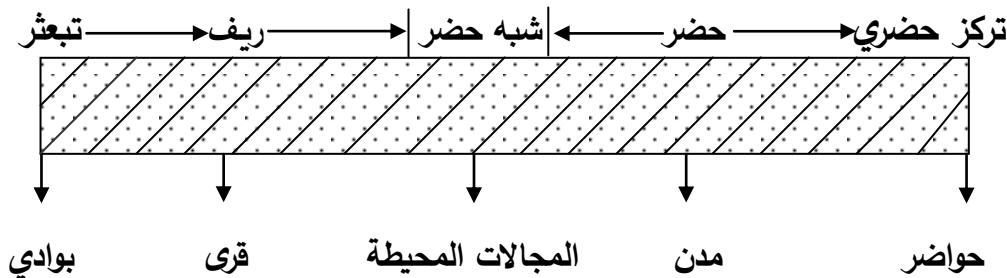
1. المجال المحيط بالمدن

ميلاد مجال ثالث

1.1. بدايات، وتطور ظاهرة المجالات المحيط بالمدن في العالم:

بدأت تتجلى ظاهرة المجالات المحيطة بالمدن في العالم، حينما بدأ السكان يتوجهون للسكن في الأرياض المحيطة بأسوار مراكز المدن. غير أنّ الحركة بقيت ولمدة طويلة محدودة الاتجاه والتوسع، بسبب ضعف وسائل المواصلات وطرق الاتصال. ومع التطور الذي حصل في النقل الحضري بعد النصف الثاني من القرن العشرين، نشط التمدد الحضري للمدن، وتزايدت حدة انتقال السكان صوب الأطراف المحيطة بها.³

لذلك نجد أن أبرز خاصية مميزة للنمو الحضري المعاصر هو التمدّن، وتمدد المدن خارج حدودها العمرانية، على حساب الأرياف المحيطة بها. لدرجة أصبحنا نجد صعوبة في التمييز بين التجمعات الريفية والتجمعات الحضرية، ووضع حدا فاصلا بين ما هو ريفي، وما هو حضري. ويمكن أن نبين ذلك في رسم تخطيطي أفقي-شكل: 02- تمثل فيه التجمعات الريفية الصغيرة أحد طرفيه، والحواسر طرفه الآخر.⁴ فمن الواضح أنّ أقصى الطرف الريفي يتبعثر فيه السكان، بينما في أقصى الطرف الحضري يتركزون بشدة. وبين طرفي التركيز الحضري الشديد والتبعثر الريفي تنمو المجالات المحيطة بينهما.



شكل 02: أنماط العمران البشري

3: C line Boiteur, Orain et Jean Marie. Huriot Latec, Mod liser la suburbanisation, succ s et limite de la Micro conomie urbaine, revue espace g ographique, 2001/1, tome 30, p 96.

4: فتحي محمد أبو عيان، جغرافية العمران، دراسة تحليلية للقرية والمدينة، 1999، ص 210.

الفصل الأول

بيدا أنّ المشاهدة لتطور العمران البشري ريفيا كان أو حضريا، يقف على أنّ هناك نمطا انتقاليا بينهما، يحمل في طياته صفات الريف والحضر في آن واحد. وتتباين سماته وفق عوامل ترتبط بمدى التأثير المتبادل بينهما من ناحية، وعامل الجوار من ناحية أخرى. يمثل هذه النمط النوع الثالث من العمران البشري الذي هو موضوع هذا البحث.⁵

ظهر هذا النمط العمراني الجديد في العديد من المدن، ولأسباب مختلفة. بعضها يعود إلى انتقال السكان للسكن فيه نتيجة التزايد الكبير للضجيج والازدحام والتلوث. والبعض الآخر لعوامل اقتصادية واجتماعية لجأوا إليه سواء للعمل، أم للسكن. وبذلك أصبح هذا المجال المحيط كمخلص لهم، لما يتوفر عليه من اتساع، وإسكان جيد، وطبيعة ذات هواء نقي وهدوء... وفي المتناول.

بالإضافة إلى هذه العوامل، فإنّ ازدهار المجال المحيط بالمدن يعبر أيضا عن بعد ثقافي اجتماعي، بحيث تزايدت رغبة السكان في الحصول على الملكية العقارية، والمسكن الفردي. وأيضاً عن بعد سياسي تمثل في طبيعة السياسات الوطنية المنتهجة في التسيير، مما ساعد ودون هواده على استمرار هذه السيرة لعدّة سنوات، رغم أنها خفّت تدريجيا في بعضها.⁶

لقد بدأ ظهور تاريخ المجالات المحيطة بالمدن العالمية لما انتقل الناس إليها بحثا عن الحلم في تجسيد طابع المجتمع الريفي الصغير، يعيش في فضاء واسع، يتميز بوجود مرافق للخدمات والترفيه. فالناس يريدون تحقيق هذا الحلم في مجتمع مستقل نسبيا عن المدينة، فيه أغلب الحاجات الأساسية. في هذا السياق وصفها الجغرافي الأمريكي وود WOOD سنة 1958 بأنها جمهوريات مصغرة، بقوله: «في الخارج وفي اتجاه حدود وهوامش المدن يبرز للعيان إقليم تبدو فيه الحدود أدنى من طبيعتها التي توجد في المركز، مكان تبدو فيه المدينة أشبه بالريف. فلا توجد حدود واضحة تحدده، ويوجد بدلا من ذلك تناقص تدريجي في النوع الحضري للحضارة لصالح النوع الريفي. أنه المدينة وقد أصبحت نحيفة... أنه الريف وقد أصبح بدينا...»⁷

5: المرجع نفسه، ص 212.

6: ابرفنج ابلن، المدن الجديدة والضواحي، تعريب الدكتور أحمد محمد غنيم، كلية الآداب، جامعة المنصورة، مصر، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1990، ص 33.

7: المرجع نفسه، ص ص 33، 197.

الفصل الأول

هذه المجالات الجديدة هي نتاج للتمدد الحضري للمدينة نحو أطرافها. أحيانا يكون نموها حلقيا مستمرا، وأحيانا أخرى يكون شريطيا خطيا على امتداد طرق الاتصال مع المدن. فكانت أرضا وسطا بين المدينة والريف، تجمع أفضل ما فيهما.⁸ وترتبط بها وظيفيا، وبالتالي ليست كيانا مستقلا.

أما في أوروبا فقد بدأ هذا النمط من العمران في الانتشار عقب الاتجاه السريع نحو التصنيع، وازدحام مراكز المدن، وصعوبة الحياة فيها. ممّا دع جزءا من سكانها الخروج إلى أطرافها، تجنباً لطول رحلة العمل اليومي خاصة قبل اكتشاف السيارة. بحيث ظهرت في البداية كمناطق سكنية غير مخططة محدودة المساحة والسكان، تقوم فيها بعض من صور الحياة الاجتماعية التي تقترب بها من صورة الحيّ أو القرية. لكن مع استمرار نمو سكانها اتسعت وامتدت مساحتها.⁹

فظاهرة المجالات المحيطة بالمدن باعتبارها سيرورة، لها معنيان أساسيان: الأول هي شكل من أشكال التوسع والامتداد لعمران المدينة على حساب المناطق المحيطة بها، وبالتالي كانت الأرباض أول شكل لها خارج أسوار المدينة. ثمّ جاءت بعدها مرحلة تمدد المدينة نحو الضواحي البعيدة نسبيا عن مركزها، ثمّ ما لبثت أن اندمجت معها. وأخيرا ظهر شكل جديد من تمدد المدينة بعيدا عنها في قلب الأوساط الريفية والطبيعية. والثاني هي مرحلة خاصة بالتمدّن الحضري للمدينة الذي تميز بأشكال مورفولوجية متعددة ومتنوعة مثل: إقامة المناطق السكنية، والصناعية، ومرافق الخدمات والتجهيزات المختلفة.

2.1. المجالات المحيطة بالمدن الجزائرية: من الربض إلى الضواحي، إلى المحيط بالمدن.

تعدّ ظاهرة تمدّن أطراف المدن نسيباً حديثة حسب التعريفات المعاصرة، على الرغم من وجود لها جذور في تاريخ نمو وتطور المدينة الجزائرية، خاصة القديمة منها. وأيضا التي سارت على سياق نمط المدينة الفرنسية خلال فترة الاحتلال الفرنسي، ولكن كانت بتسميات أخرى. وفي فترة الاستقلال بدأت الظاهرة تتبلور أكثر مع مطلع الثمانينات من القرن الماضي، وكانت تخصّ فقط الحواضر الوطنية الأربعة وهي الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة وعنابة، قبل أن تستقل في بقية المدن الكبرى.

8: المرجع نفسه، ص 27.

9: أحمد حسن إبراهيم، المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق، الجمعية الجغرافية الكويتية، 1985، ص 16.

الفصل الأول

لقد نمت هذه الظاهرة في ظل صعوبة التحكم في المشاكل العقارية المطروحة أمام التمدد الحضري الطوفاني للحواضر والمدن الكبرى، والتي اتخذت أشكال عديدة. وإن كان السكن المخطط والفوضوي في الكثير من حالات المدن الجزائرية الشكل الأكثر امتدادا. فكانت تمثل العامل الأساسي الذي تمّ بفضلها، وأيضا المؤدّ لهذه التحولات المجالية.¹⁰

لقد أبرزت الكثير من الدراسات التاريخية في العمران، أنّ لظاهرة المجالات المحيطة بالمدن القديمة في الجزائر مثل قسنطينة، تلمسان والجزائر العاصمة جذورا عميقة، تعود إلى ما قبل الوجود التركي في الجزائر، ولكن ليس بالمفهوم المتناول حاليا، وإنما كانت في شكل أحواز* تابعة للبورجوازية العقارية الحضرية المتمركزة في الحواضر. وقد كان أول استعمال لهذا المجال بمعنى الظهير أو بادية المدينة خارج أسوارها. وقد أخذت شكل حزام من البساتين والمشاجر والمزروعات المتنوعة، وبعض الدواوير.¹¹ وبالتالي لم تكن للمدن الجزائرية إلى مطلع القرن العشرين ضواح بالمفهوم الحديث، بل كانت بوادي تضم بنايات بسيطة، وأحزمة من المزروعات تحيط بأسوارها، تتلاشى كثافتها كلما ابتعدنا عنها.

وقد كان ينتظم هذا المشهد المحيط بالمدن القديمة للشرق الجزائري منذ **الفتح الإسلامي** إلى أواخر الوجود التركي في حزامين زراعيين وطبيعيين أساسيين هما: **الحزام الأول** كان يتشكل من السواني** والبساتين المتوضّعة في الأراضي الخصبة المحيطة بأسوار المدن. وهو مؤشر لأهمية الناحية المحيطة بالمدينة في ذلك الوقت. و**الحزام الثاني** يمثل حلقة ربط بين المجال الزراعي والمجال البدوي، ويتجسد على مستوى الإسكان في التدرج من المنازل إلى مداشر أهل الريف المبنية بالجص والطوب. وهو مجال متحرك، يتسع كلما تراجع المجال الرعوي، وتزايدت أهمية المستقرات البدوية، واستصلاح الأرض.¹²

10: Bensalhia Mohamed Salah, processus d'urbanisation des jardins périurbains, cas de Hamma . Bouziane, Constantine, magister en urbanisme, université Mentouri, Constantine, 2000, p 31.

*: الحوز هو منطقة تقع خلف المدينة فتتبعها أو تخدمها، لتصبح مجالا لنفوذها. انظر: كمال بن مارس، الظهير الشامي في عصر الحروب الصليبية، دكتوراه دولة في التاريخ الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2004، ص 3.

** : استعمل البرزني في كتابه الجامع، ج 1، ص 22، كلمة السواني بمعنى الآبار.

11: معلمة المغرب: قاموس مرتب على حروف الهجاء، الجمعية الجغرافية المغربية، دار نشر مطابع سلا، 2000، ص 5647.

12: محمد حسن، المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، ج 1، المجلد XXXII، السلسلة تاريخ 4، جامعة تونس الأولى، جوان 1999، ط1، مطبعة أوبيس تونس، ص 72.

الفصل الأول

وأثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر انفجرت المدينة خارج أسوارها، لتظهر مجموعة من الأحياء الضاحوية التي أكلت تدريجيا الحقول والبساتين. وأخذ المجال المحيط بالمدن في هذه المرحلة شكلين رئيسيين هما: الأول ذو طابع زراعي يتكون من مداشر، وضيعات، وقرى ريفية ذات طابع استيطاني تحيط بها. وأشكال جديدة لاستعمال الأرض في خدمة المدينة مثل: المذابح، المدايح، المطاحن، المغازل وإسطبلات تربية المواشي. أما الثاني وبسبب تجاوز العمران حدود المدينة، ظهرت أحياء جديدة في شكل أرباض حضرية، وأخرى فوضوية قريبة منها، مما ساعد على تشكيل مركب مجالي واجتماعي يتكون من المركز، والأحياء الجديدة التي تمثل الحزام المحيط بالمركز. LA CEINTURE PERICENTRE وأنّ العلاقة كانت وثيقة بين المجال المحيط والريف القريب، أكثر منه بين المدينة والمجال المحيط بها.¹³

وبعد الاستقلال عرفت المدينة الجزائرية منذ الثمانينات من القرن الماضي توسعا عمرانيا ومجاليا غير مسبوق استهدف أطرافها، عن طريق بناء سلسلة من المناطق الصناعية الكبرى، والمجموعات السكنية في ضواحيها. أما اليوم فقد تمددت المدينة بعيدا لتنتج أنوية سكنية، ونشاطات اقتصادية، وتجهيزات واسعة، وشبكات متعددة من الطرق والمواصلات. لتعدّ من أهم الأحداث الحضرية في الجزائر بالنظر لما أنتجته من تفاعل بين النمو الديموغرافي والنمو الاقتصادي، والتغيرات الاجتماعية.¹⁴

1.2.1. جذور المجال المحيط بمدينة قسنطينة:

يتجدرّ المجال المحيط بمدينة قسنطينة في التاريخ، ويتطور عبر الزمن، وتبرز العلاقة بينهما منذ فترة الوجود التركي التي كانت البذرة الأولى لنشأة هذا المجال، عن طريق الملكية العقارية للأراضي الزراعية التي سمحت بظهور عدّة ضيعات متفرقة تملكها عائلات قسنطينية مثل: باشتارزي، بن الشيخ الفقون، بن شيكو، بن شارييف...

13: Prenat. A, Semmoud. B, les nouvelles périphéries urbaines en Algérie, une rupture avec les oppositions traditionnelles, centre périphérie, Centre interuniversitaire d'études méditerranéennes, Poitiers, équipe de recherche associée n° 706, CNRS, université de tours, 1982, p 10.

14: Benlakhf Brahim et Zeghiche Anissa, Boukhmis Kadour, croissance périurbaine et émergence de nouvelles formes d'urbanisation en zones périurbaine, les nouveaux espaces périphériques de la ville d'Annaba, actes du colloque d'Annaba, Algérie, 22 avril 2002, dynamiques des territoires et des sociétés, documents de la maison de la recherche en sciences humaines de Caen, France, 2005, n° 15, p 51.

الفصل الأول

لقد كانت تتوقف حدود مدينة قسنطينة قبل الاحتلال الفرنسي سنة 1837 عند المدينة العربية الساكنة فوق الصخرة المحفوفة بأسوارها. والمجال الريفي المحيط بالمدينة قد توسع أكثر فأكثر بتشكيل المحيطات الاستعمارية وفق منطق رأسمالي ليبرالي. وبشبكة جديدة من الطرق والسكة الحديدية في كل قرية كبيرة، لنقل المنتوجات الزراعية نحو مدينة قسنطينة، ومنها نحو الموانئ الساحلية باتجاه فرنسا، كما هو الحال في أحواض حامة بوزيان وديدوش مراد، وسهل الخروب، وحوض عين سمارة.¹⁵

وبعد مرور قرنا من الاحتلال الفرنسي لمدينة قسنطينة، عرف المجال المحيط بها تمدنا جزئيا من المدينة بنمو عدّة أرباض حضرية¹⁶ ما بين 1930-1940 باتجاه الشرق مثل: القديس جون، سيدي مبروك، باب القنطرة، وحي فبورلامي. وما بين 1940-1960 بإقامة المدينة الإدارية الأوروبية بكديّة عاتي، ومعها عدّة تحصيصات، منها المنظر الجميل باتجاه الجنوب.

وبعد الاستقلال ونتيجة اشتداد النزوح الريفي نحو المدينة، زاد نموها الديموغرافي، وتراجعت إمكانيات استقبالها في ظل عدم كفاية احتياطاتها العقارية في مواجهة تزايد الطلب عليها. مما دفع بالمدينة لإقامة عدّة مناطق صناعية، ثمّ مناطق سكنية حضرية جديدة في المناطق المحيطة بها. اتبعتها بتحويلات كثيفة للسكان ممّا أدى إلى تحولات جذرية في استخدام أرضها، وتركيبه سكانها، وبنياتها الاقتصادية، والعمرانية.

2.2.1. جذور المجال المحيط بمدينة عنابة:

لقد كانت تتمثل ملامح المجال المحيط بمدينة عنابة مع مطلع القرن العشرين في بعض الصّيعات والمستثمرات الفلاحية التابعة للمعمرين، تحيط القرى الصغيرة مثل: سيدي سالم، البوني والحجار، وشبيطة مختار في الجنوب. بسباس، وزريزر وبن مهيدي في الغرب. بالإضافة إلى بعض الأكواخ القصدية التي أقيمت سنة 1954 حول المكاتب العربية للاستعمار الفرنسي. فتشكلت علاقة تكامل بين المدينة باعتبارها سوقا حضرية، ومجالها المحيط بها الريفي المختص في الإنتاج الفلاحي لصالح المدينة.¹⁷

15: فؤاد غضبان، المدن التوابع حول مدينة قسنطينة، ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2003، ص ص 62، 66

16: Guederi Khadfdja, Croissance démographique et urbanisation, cas de Constantine, magistère en Urbanisme, université de Constantine, 2001, p 48.

17: Kebir Bahia, place et rôle des villes satellites de Sidi Amar, El Boni, et EL Hadjar dans l'organisation de l'espace Annabi, Magister en urbanisme, université Mentouri Constantine, 2002, p 14.

الفصل الأول

غير أنّ هذه العلاقات عرفت عدّة اضطرابات، بدأت أولها بتطبيق سياسة تجميع السكان الريفيين في المحتشدات القصدية بالقرب من المدينة. ثمّ تلتها توطين مركب الحديد والصلب بالحجار، مما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من سكان الأرياف المجاورة لها. فعاشت المدينة على إثرها عدّة تحولات اقتصادية واجتماعية منذ فترة الخمسينات إلى نهاية فترة السبعينات من القرن الماضي زادت من حجمها السكاني، وغيّرت في شكلها العمراني، فانعكست على علاقتها بمجالها المحيط بها.¹⁸

3.2.1. جذور المجال المحيط بمدينة سطيف:

يعود تكوّن المجال المحيط بمدينة سطيف إلى نهاية فترة الاستعمار الفرنسي، عندما نمت عدّة مناطق سكنية ضاحوية غرب المدينة، وبالخصوص في منطقة الهواء الجميل BEL - AIR وحدائق عيوب، وحيّ المحطة، وحيّ عمال السكة الحديدية. وفي مرحلة ما بين 1957 و1960 زاد اتساعها حينما نزع الآلاف من قاطني الجبال التلية المجاورة لها، بسبب ظروف الحرب التحريرية. فظهرت على إثرها تجمعات سكنية جديدة أخرى مثل: طنجة، عين تبيبات، وحيّ لندريولي في الشمال الشرقي للمدينة.

وبعد الاستقلال دخلت المدينة في جمود عمراني دام إلى غاية سنة 1974 بسبب هجرة سكانها نحو الجزائر العاصمة، فقدت على أثره حوالي 06.80% من سكانها.¹⁹ وتمّ دمج الأحياء المحيطة بالمدينة التي تميزت بالسكن العشوائي والاكتظاظ السكاني، والانعدام الشبه كلي للتجهيزات خاصة منها التجارية.

أمّا بخصوص تجمعاتها المحيطة بها، فلم تشهد نموا معتبرا سوى بعد سنة 1977، ثمّ مع مطلع التسعينات ولدواعي أمنية. ولكنها اقتصرت على التجمعات الريفية الصغيرة القريبة منها، والتي بدأت تلعب دور المنظم والمستوعب للهجرات الريفية التي كانت متوجهة للمدينة، نتيجة تقاوم فيها مشاكل الاكتظاظ وأزمة السكن. لكنها أصبحت بعد ذلك تساهم في استيعاب فائضها السكاني عن طريق استقبال سكان بعض الأحياء القصدية والفوضوية للمدينة. وحاليا دخلت ضمن استراتيجيتها العمرانية لتكون أقطاب توسع المدينة، وهي: فرماتو، عين الطريق، شوف الكداد، عين السفيهة، الحاسي، وأولاد صابر.

18: Kebir Bahia, op, cit, p 49.

19: Okba Nadia, dynamique commerciale au niveau de la ZHUN de la Ville de Sétif : vers une Nouvelle centralité en périphérie, magister en urbanisme, université Mentouri, Constantine, 2001, p 21.

الاستنتاج:

نستنتج ممّا سبق أنّ المجالات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري ذات جذور قديمة نسبياً.

ففي حالة قسنطينة، كان مجالها المحيط بها مهيكلاً منذ الوجود التركي في الجزائر، وأخذ أبعاداً كبيرة في العشريّات الأخيرة بعد استقباله لفائض حضري وسكاني كبير من المدينة الأم. أمّا في حالة عنابة فيعود إلى عهد الاحتلال الفرنسي لها، ومرّ بنفس سيرورة حالة قسنطينة. أمّا في حالة سطيف فالانطلاقة كانت مع بداية النزوح الريفي الذي عرفته المدينة أثناء الثورة التحريرية، ثم اشتدت أكثر في العشريّتين الأخيرتين فقط.

أمّا من حيث المصطلح فلم يتبلور في البداية مصطلح المجال المحيط بالمدن كمفهوم وحقيقة مستقلة معترف به، بل كان يطرق بمفردات وبمصطلحات متعددة مثل: العلاقات بين المدينة والريف، الجبهة الحضرية للمدينة تتقدم وتغزو الريف.

لكن بعد سنوات الثمانينات من القرن الماضي، اتجه البحث على نفس منهجية البحث العالمي، والإقرار بظاهرة تمدّن أطراف المدن، وبالتالي اعترافاً بشرعية ميلاد مجال ثالث جديد، وهجين بتلقيح نسيج حضري في وسط ريفي. وأخذ تسميات عديدة، وأحياناً مختلفة.

2. المجال المحيط بالمدن

مفهوم غير دقيق

1.2. المجال المحيط بالمدن: معجم ثري بالمفردات، ومشكلة مصطلح.

أصبحت اليوم المجالات المحيطة بالمدن حقيقة تفرض نفسها على السكان، والسلطة بمختلف مستوياتها، وذات مفهوم مستقل بذاته. لكننا نبقى بحاجة ماسة لمعرفة معرفة واضحة مثل المدينة والريف. باعتبارها تعدّ واحدة من أهمّ وأحدث أشكال النمو الحضري المعاصر، وفي كل المدن الكبرى لدول العالم.²⁰

وعند استحضار هذه الظاهرة نجدها غير دقيقة المفهوم، غامضة المصطلح المعبر عنها. فانعكست ضبايبتها على المجال الجغرافي. ولعلّ من أهم المشاكل التي تواجه عملية تحديد مصطلح المجال المحيط بالمدن كمفهوم، هو افتقاره لتعريف دقيق ومتفق عليه، نظرا لتعدد المعايير والمقاييس الكمية المعتمدة في كلّ دراسة، وعدم اعتمادها منهجية موحدة من لدن الباحثين، واختلاف مرجعياتهم. كما أنّ اختلاف الحالات المدروسة لا تسمح بتعميم النتائج والنظريات إلاّ تجاوزا وفي نطاق محدود. وغالبا ما نجد أنّ المفهوم المستعمل للمجال المحيط بالمدن يكون كمرادف لمصطلح الضاحية الغربية الفكر. لذلك تظل دلالاته في حاجة إلى تدقيق في الموصفات التي تعبّر عنه، وحقيقة المفاهيم التي يختزلها مصطلح المحيط بالمدن، وأوجه استعماله، وما مدى تقاطعه أو مطابقته مع المفاهيم والمصطلحات الأخرى التي تؤيدها وهي تنتمي لنفس الحقل المعرفي مثل: الضاحية، والشبه حضر...

فالمجال المحيط بالمدن لفظة عمرانية تقتضي منا النظر إليها من عدّة جوانب: أولا من حيث الدلالة اللغوية لتعدد معاني الكلمة، وعدم وضوح حدودها. وثانيا من حيث كونها مصطلحا علميا تشترك فيه عدّة اختصاصات وعلوم. وثالثا من حيث ترجمة هذا المصطلح الأعجمي الأصل للغة العربية. وهكذا فإنّ اللبس الذي يكتنف اللفظة زادها غبشا لما أضحي مفهوما علميا، لم تعمل الترجمة العربية على الإتيان بما يرفع عنه تلك الغشاوة ؟

20: Brigitte Prost, du rural au périurbain: conflit de territoire et requalification de l'espace, revue géographie de Lyon, volume 66, n° 2, 1991, p 96.

الفصل الأول

لذلك، فإنّ تحديد مفهوم المجال المحيط بالمدن باعتباره مصطلحا، لا يزال في حاجة إلى تدقيق وتمحيص، لأنّ كلّ مفهوم يطرح مسألتين أساسيتين هما: المصطلح ودلالاته، والتحديد المجالي المعتمد. لكنّ غالبا ما لا يجتمعا معا لخدمة الاتجاه الواحد.

في هذا السياق، فإنّ غموض معنى المحيط بالمدن، وتباين دلالاته، يرجع بالأساس لارتباطه العضوي بظاهرة تمدّن المدن التي تختلف بدورها من قطر لآخر، ومن بيئة لأخرى. وتعدد أشكالها واختلاف العوامل والآليات المتحركة في نشأتها وتطورها وديناميكيته. وبالتالي بروزها كظاهرة جغرافية في غاية التعقيد.

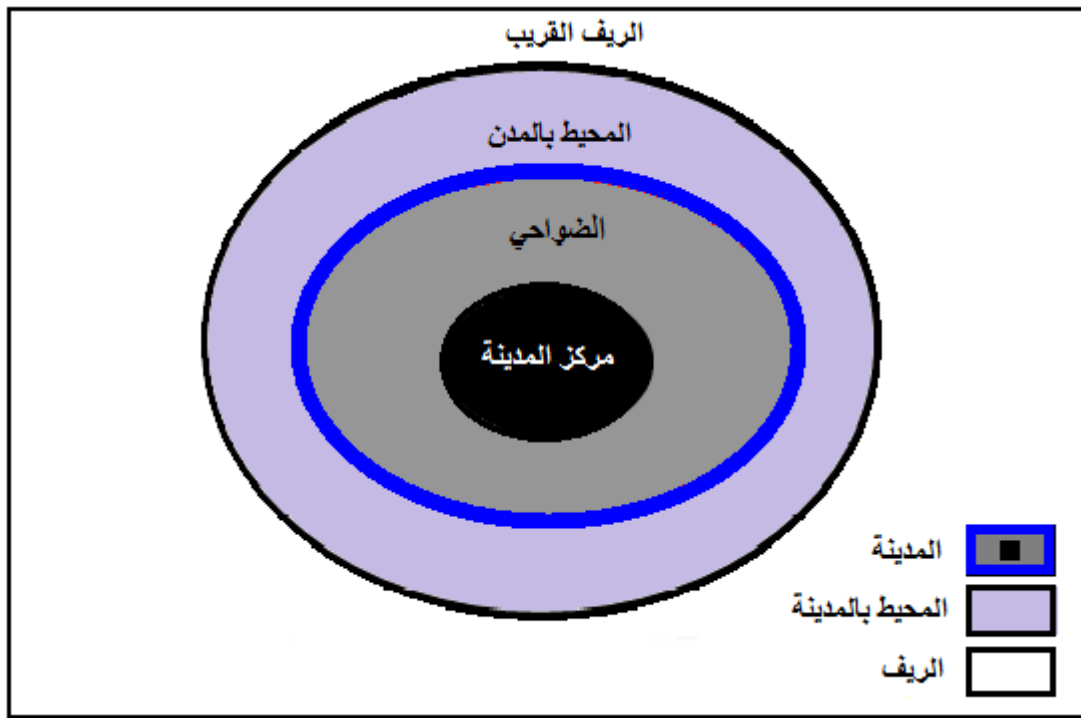
فالمحيط بالمدن كمفهوم، فهو مثل بقية المفاهيم الأخرى. مسألة تتبلور من خلال المرجعيات والمعايير المعتمدة في التحديد والتأصيل، ومنها المرجعية اللغوية، والاصطلاحية، اللتان نعدّهما هامتين في فهم أصلها، وسياق تطورها ونموها. والتي سنحاول البحث عنها بتحليل وفهم دلالة مصطلح المحيط بالمدن.

وإذا عدنا لتعريف المجالات المحيطة بالمدن عموما في الموسوعات اللغوية، نجدها هي تلك الفضاءات التي تنمو ما وراء المدن وضواحيها التقليدية، وتتناسب مع الهوامش الريفية المحيطة بها. حيث تتوسع الجبهة العمرانية في أوساط ريفية، فتتحول تدريجيا دون التأثير على أجزاء كبيرة من أراضيها التي تبقى مخصصة للزراعة والغابات. وفي كل الحالات تكون الجبهة العمرانية متواصلة ومتفرقة مما يصعب رسم حدودها.²¹ وبالتالي فإنّ المجالات المحيطة بالمدن هي نتاج لسيرورة مزدوجة تمرّ عبرها وهما: الأولى تخص دور المدينة كعنصر أساسي للتمدّد الحضري على حساب المناطق الريفية المحيطة بها. أمّا الثانية فتخص الريف المجاور للمدينة الذي يتعرض لغزو المدينة وتمددها الحضري، ودوره كضامن للبيئة الطبيعية والزراعية، والمحافظة على توازناته وإنتاجيته.

21: Brigitte Proste, op, cit, p 98.

الفصل الأول

فإذا نظرنا إليها من منظور مجالي فهي عبارة عن فسيفساء من التجمعات العمرانية الحضرية والريفية على حدّ سواء. تشكل النطاق الثالث LA TROISIEME COURONNE المحيط بالمدينة - شكل: 03- المتميز بمناظره الريفية والطبيعية المختلفة تماما على النطاق الثاني المتمثل في الضواحي والتجمعات السكنية الكبيرة. ليبقى النطاق الأول يمثل مركز المدينة كقطب حضري رئيسي.



شكل 03: المحيط بالمدن ضمن المخطط المجالي للإقليم الحضري

إذا تناولنا مسألة مفهوم المجالات المحيطة بالمدن، يجدر بنا أن ننطلق من تحديد معنى ودلالة سيرورة تشكلها وهي تمدن أطراف المدن LA PER-IURBANISATION باعتبارها سيرورة معاصرة، وواحدة من الأشكال الحضرية المنبثقة عنها، والتي كانت السبب المباشر في بلورة وإنتاج هذا النوع من المجالات الجديدة التي تعرف بالمحيط بالمدن. لذلك فهي مفهوم، وفي نفس الوقت سيرورة، تتم قراءتها، وفهم ظروف ظهورها، وأسباب نموها وهيكلتها عبر مظاهرها ودراساتها ميدانيا.

الفصل الأول

وإذا أسقطنا ثقل الدلالة اللفظية لمصطلح المحيط بالمدن حسب المعاجم العلمية المتخصصة نجده حسب معجم السيدان PIERRE MERLIN ET FRANCOISE CHOAY بأنه الضاحية التي تحيط بالمدينة، تتكون من الجماعات المستقلة إداريا، وتحضرت بفعل تأثير مدينة مركزية.²² أمّا معجم LES MOTS DE LA GEOGRAPHIE فأعتبره ضواحي في طريقها للإلتحام مع المدينة لتصبح من مكوناتها. لكن مصطلح الضاحية بدأ يتراجع لصالح مصطلح المحيط بالمدن، حينما تداخلت الحياة الحضرية بالريفية مشكلة ما يسمى بالضاحية الجديدة.²³

فالمحيط بالمدن هو كل ما يحيط بالمدينة، وينتمي لها عن طريق النشاط، ونمط عيش السكان. في هذا السياق يبدو أنّ مفهوم المحيط بالمدن غامضا وعاما، ويكتفه الكثير من اللبس.²⁴ وأحسن مثال عن المعنى الأول في معجم السيد بيار جورج الذي لم يرد فيه قط مصطلح المحيط بالمدن، وبالتالي يمكن اعتباره نوع من التملص من عناء البحث عن الخيوط الرفيعة التي تفصل بين هذه المصطلحات الضاحية، الشبه حضر، والمحيط بالمدن.²⁵

أما المعنى الثاني فيعبر عنه الجغرافي الفرنسي السيد HERVE V. BARON الذي يرى بأن مصطلح المحيط بالمدن بالمدينة ينتمي إليها عبر الأنشطة ونمط عيش السكان، ويتكون من نطاق التحضر الهامشي الحديث، الذي يضم التجزئات السكنية أو السكن الفردي المتفرق خارج المجموعة الحضرية. وبقدر ما حاول الباحث تدقيق في المصطلح عبر إعطاء أمثلة، بقدر ما زاده غموضا وتعقيدا. فإن كان يصّر على أن المحيط بالمدن هو النطاق الواقع خارج المجموعة الحضرية، فإنه يذكر أيضا أنه النطاق الواقع بين المجموعة الحضرية والأرياف البعيدة، ويؤكد في نفس الوقت على أنه لا ينتمي للضاحية، ولا يمكن نعتة بالضاحية البعيدة، لأن هذه التسمية في رأيه يطلقها الغير متخصصين.²⁶

22: Pierre merlin et Françoise choay, dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, presse universitaire de France Paris, 1988, p p 84, 90.

23: Brunet .R , Robert Ferras, Herve Théry, les mots de la géographie, dictionnaire critique, troisième édition, la documentation française, Paris, 1993, p 59.

24: op, cit, p 379.

25: Pierre George, dictionnaire de la géographie, 3eme édition, presse universitaire de France, 1984, p 34.

26: Herve vieillard baron, les banlieues, dominos - Flammarion, 1997, p 113.

الفصل الأول

وإلى غاية سنوات الستينات كان التمييز واضحا بين الحضر والريف في البلدان الصناعية المتقدمة، حيث تتوقف المدينة عندما تبدأ مباشرة المساحات الزراعية الواسعة. لكن مع بداية سنوات السبعينات عرف المجال المحيط بالمدن الكبرى، الممتد بين حواف المدينة وحدود الريف حركة عمرانية غير مسبوقة، تولدت عنها ظهور ونمو تجمعات عمرانية جديدة، نصف ريفية ونصف حضرية. صورت واقعها بعدة مسميات ومصطلحات تعبر كلها إما عن وضعية مجالية، أو حالة ترتيب. ليبقى المشكل الذي تواجهه في فهم هذه الظاهرة، تعدد المفردات والألفاظ، ومؤشرات التقييس والتوصيف. وهذا يدل فعلا على تعقيد سيرونة تمدن أطراف المدن.²⁷

وقد كان أول عمل أكاديمي يعبر عن واقع الظاهرة الجديدة، ويصفه ويؤهله بتمدن المدن نحو المناطق المحيطة بها، كتاب نشره السيدان BAUER. G ET ROUX J.M سنة 1976 بعنوانه: LA RURBANISATION OU LA VILLE EPARPILEE حيث اعتمادا مصطلح التمدن الريفي LA RURBANISATION بقولهما: « هو انتشار النمو الحضري للمدينة وتبعثره في اتجاهات متعددة عبر المجال الريفي المحيط بها »²⁸ ففي حينها أعتبر هذا التعريف جزئيا، ولا يلبي أكثر فأكثر التعريف الشامل، ولا يأخذ في الحسبان مجموع السيوروات الحاصلة في المجال الريفي المحيط بالمدن.

ومع بداية الثمانينات شيئا فشيئا عوض المصطلح القديم بآخر جديد وهو تمدن أطراف المدن LA PERIURBANISATION على يد السيد RACINE J. R. في مقال له كان يحمل عنوان « التحضر الخارجي والتحول المحيط بالمدن » وفي سنة 1983 بينت السيدة JAQUELINE BEAUJEU GARNIER في مقال لها نشرته في كراسات C.R.E.A.D.I.F رقم 03 ضرورة وضع مصطلح جديد عوض المحافظة على المصطلح القديم وهو الضواحي حيث تقول: « لا بد علينا من تشخيص ما يحيط بالتجمعات الحضرية والمدن، وستكون الأطراف أو الهوامش الريفية، ولكن دون أن ندمجها مع الحضر أو المدينة باعتباره مجال يتعرض لامتداد الجبهة الحضرية »²⁹

27: Bentalha née Benrahou Yasmina, contribution à une définition de la périphérie, cas de Boumerzoug, Constantine, magister en urbanisme, université de Mentouri, Constantine, 2000, p 22.

28: Bauer. G, Roux. J.M., La rurbanisation ou la ville éparpille, édition du seuil, paris, 1976, p 08.

29: Yves Jean, espaces périurbains : un tiers espace entre la ville et la campagne ? Compte rendu des communications du colloque APAD, st louis, Sénégal, janvier 2000, p 18.

الفصل الأول

أما بالنسبة للمدن العربية فقد سماه الأشعب بأنطقة الحواف،³⁰ مشيراً إلى أهمية دراسته عند دراسة المدن عامة، والتركيز على مورفولوجيته الداخلية خاصة، باعتباره مناطق لم تلق اهتماماً من جانب الدارسين لصعوبة تمييزه كإقليم مستقل، من حيث طبيعته العمرانية، وتكوينه الوظيفي، والعمراني. وتبقى أحياناً صورته ضمن تركيب المدينة، كمناطق تأخذ شكلاً متصلاً وظيفياً، ودوراً فاصلاً مورفولوجياً بين الأجزاء القديمة والحديثة منها.

وأن أول استعمال لمصطلح المجال المحيط بالمدن كان في القاموس الفرنسي بتعريف بسيط يتمثل في كلّ ما يحيط بالمدينة، أو بمركز المدينة. فهو جزء من المدينة بنشاطاته، وأنماط معيشة سكانه. ويمكن أن يكون له نفس معنى الضواحي، كما يمكن أن يكون سواء أحياء حضرية التي تأتي بناياتها بعد الأحياء المركزية، أم تكون بلديات، ويمكن أن يكون أكثر اتساعاً ليضم امتدادات ذات طابع ريفي.³¹

وحسب تعريف موسوعة لاروس الفرنسية LA ROUSSE فالمجال المحيط هو الذي يقع على طول الحافة الخارجية للمدينة.³² وهو يقوم على ثلاثة أساسات رئيسية هي:
الأول: المسافة: لا يمكن تعريف المجال المحيط إلاّ إذا قيس بنقطة محددة وهي المدينة المركزية كقطب تأثير.

الثاني: وضعية الجوار المحدد بالمجال الذي يقع في أقصى حدود المدينة، أو أطرافها الخارجية.

الثالث: المظهر المورفولوجي الذي يخص:

▪ نوع البناء، والمسكن.

▪ درجة التجهيز مقارنة بالمركز الذي يجمع التجهيزات والنشاطات.

أمّا إذا تمعنا جيداً في مصطلح المجال المحيط بالمدن من الناحية اللغوية نجده يتركب من ثلاثة

كلمات مفتاحية جوهرية، توضح المعنى الآتي:

30: خالص الأشعب، المدينة العربية، معهد البحوث والدراسات العربية بغداد، 1982، ص 75.

31: Géraldine. Savin, la périurbanisation, quelles dynamiques territoriales, étude de la périphérie Est de Bangalore, Inde, mémoire de master en géographie, université de province, 2006, p 12.

32: Paul Robert, le petit Robert1, dictionnaire de la langue française, 107 paientier, paris XIe, 1992, p 1403.

الفصل الأول

الأولى: المجال وهو مرادف لكلمة **ESPACE** باللغة الفرنسية، والتي يقصد بها من المنظور الجغرافي عماد الحياة، وتراث ومكاسب التهيئات السابقة، الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية، ومسرح رهانات قوة دائمة.³³ وله ثلاثة أبعاد أساسية هي:

- استخدام الأرض.
- العلاقات الاجتماعية.
- الزمن.

الثانية: المحيط وهي كلمة عربية مرادفة لكلمة **PERI** في اللغة الفرنسية، وهي اسم فاعل من أحاط الشيء، أي أحدق به.³⁴ وهي مشتقة من كلمة محيط التي تعني الخط الذي يحد شكل أو حيز بأبعاده.³⁵ وفي اللغة الإغريقية ما يحيط **AUTOUR** وفي اللاتينية تعني الحضر أي المدينة **URBANUS**.³⁶ إن عبارة **المحيط** هي تعيين صريح لإطار التوسع المجالي للمدن عبر المناطق الريفية المحيطة بها من جهة، والبعد والامتداد من جهة ثانية.³⁷

الثالثة: المدن LA VILLE أو الحضر. URBAIN فالمدينة من منظور جغرافي هي وحدة ترتبط بواقع معاش واسع، تأخذ على إثره شكل منتجات لها غايات مختلفة مثل: السكن، النقل، الإدارة، الترفيه، التبادل، و العلاقات. فالمدينة ليست من إنتاج الصدفة، بل هي نتيجة تبادل وتراكم في الزمن.³⁸

33: Marie Muselle, le périurbain au péril de l'urbain, gestion de l'espace périurbain et recompositions territoriales à travers l'exemple de l'agglomération messine, Master en urbanisme, université de paris XII, 2005-2006, p 06.

34: بلفقيه محمد، الجغرافيا القول عنها والقول فيها، المقومات الأبتستمولوجيا، الطبعة الأولى، دار نشر المعرفة، المغرب، 2002، ص ص 267، 269، 270.

35: موسوعة حلب المقارنة تأليف محمد خير الدين، المجلد 4، الطبعة الأولى، جامعة حلب سوريا، 1988، ص 55.

36: Jean Cavalhes, Dominique peeter, la ville périurbaine, revue économique n°1, volume 54, 2003/1, p 6.

37: Hervouet, Vincent, la périurbanisation dans la métropole nantaise, de nouvelles mobilités pour de nouveau lieux d'urbanité, thèse de doctorat en géographie, université de Nantes, Novembre 2005, p 50.

38: Daniel. François, l'étalement résidentiel et la croissance démographique urbaine en France métropolitaine Après la deuxième guerre mondiale, repère document de transport pour l'économie de la langue doc, Roussila, revue INSEE n° 08, sept 2004, p 11.

الفصل الأول

وأما ما كان يطلق من تسمية على ما يماثل المجال المحيط بالمدن في اللغة العربية القديمة فهو مصطلح الرّيبض الذي يعني ما حول المدينة. وقيل هو الفضاء الذي حول المدينة. وقال بعضهم: الرّيبض بفتحها تعني نواحيه، وجمعها أرباض. وقال ابن خالويه ريبض بفتح الرّاء تعني ما حولها.³⁹

وهكذا شيئاً فشيئاً أصبح المصطلح الجديد مستعملاً في مجالات عديدة ودوائر متخصصة. حيث أعطى له المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء الاقتصادي والاجتماعي I.N.S.E.E سنة 1999 تعريفاً إحصائياً خاصاً يتمثل في النطاقات المحيطة بالمدن المتروبوليتانية LES COURONNES PERIURBAINES والتي تتمثل في مجموع البلديات التي تفوق نسبة 40% من نشيطها المقيمين يعملون في النطاق الحضري الرئيسي.⁴⁰

الاستنتاج:

نستنتج ممّا سبق، أنّ لفظة المحيط بالمدن تستعمل في العادة بصفة العموم، وبغير دقّة، لتمثيل وتعيين كلّ ما يقع خارج المدينة المركزية، ضمن إقليمها الحضري.

وتحمل مفردة المجالات المحيطة بالمدن التعقيد، ومولّدة للتعبيرات والتفسيرات المتعددة، في الكثير من الأحيان تؤدي إلى الخلط بينها وبين العديد من المصطلحات، بحيث نجد عدّة تسميات ومفردات قريبة منها، ولكن لكلّ واحدة منها تحمل معنًا يختلف عن الآخر.

فالمجال المحيط بالمدن هو في الأصل مجال ريفي قريب من المدينة، يتعرض لسيرورة تمدنها. لذلك لا بدّ من أن ننطلق من فكرة المحيط لنفهم جيداً معناه وحدوده. فحسب بعض الجغرافيين فإنّ تعريف المحيط بالمدينة ينطلق من تتابع النطاقات المرتبطة بها وهي:

- المحيط القريب يتمثل في التجمعات العمرانية والأحياء التي تقع على الأطراف الخارجية للمدينة والتي لا تزال ترتبط بها.
- المحيط البعيد حيث نجد فيه النسيج العمراني مفككا، يتداخل فيه الحضر والريف معاً، وتتعدد فيه الأشكال العمرانية مثل: المناطق الصناعية والتجارية، والتجمعات العمرانية المختلفة.

39: ابن منظور، لسان العرب، الجزء الثالث، دار المعارف، سنة 1976، ص، ص 1559، 1560.

40: Brigitte Prost, quel périurbain aujourd'hui ? Collection carrefours de géographie, revue géo carrefour volume 76 n°4, 2001, p 27.

الفصل الأول

فالمجال المحيط بالمدن هو مجال ضاحية من حيث التبعية. يقع خارج محيط المدن التي تشبعت وخرجت بنموها لتتعدد نحو المناطق الريفية المحيطة بها. وذلك حسب حجم المدينة، وطوبوغرافية المنطقة، وطبيعة ملكية الأراض فيها.

فالمجال المحيط يمرّ بنفس سيورة ظهور الأشكال الحضرية السابقة التي عرفتها المدينة، مثل: أرباض المدينة القديمة للقرون الوسطى في أوروبا، أو المدن الجزائرية في فترة الاحتلال الفرنسي. ثمّ الضواحي التي نمت عند الحدود العمرانية للمدن. ثمّ التوسعات والأقطاب الحضرية الجديدة، والمدن الجديدة. وبالتالي نسجل بأنّ المحيط بالمدن انتقل من نموذج مركز-هامش إلى نموذج مدينة مركزية-مجال محيط تحت رقابتها وتبعيتها بفعل اشرافها على التسيير، وسيطرتها على السكن والخدمات والتشغيل.

وفي الأخير، يمكن استنتاج العناصر الأساسية التي تركز عليها منهجية تعريف المجال المحيط بالمدن وشخصيته الخاصة، وهي: **الجوار، التبعية للمدينة الأم، والاستقلال الإداري.**

ولكن ما أن نبدأ في قراءة المادة حتى نصادف عبارات عديدة تصفه بالحيز الممدّن، المحيط بالحاضرة، أو المدن، أو الأطراف الخارجية لمجموعة حضرية، أو المحيط المباشر للمدينة. كلّ هذه الإشارات تجمع على إثبات عنصر **الجوار** لهذه المجالات التي وضعت في حالة احتياطية للمدينة تحقق فيها حاجاتها المتعددة، فتصدّر أو تطرد إليه كل من لم تعد قادرة على احتوائه داخل نسيجها. **فالجوار** للمدينة يجعل المجالات المحيطة بالمدن واقعة تحت تأثيرها القوي، فتتوطد بينهما علاقات **تبعية** لصالح المدينة لقوتها البشرية وثقلها الاقتصادي وتأثير جذبها الوظيفي. لكن هذا الحيز المجاور للمدينة والتابع لها وظيفيا والمتلقي لتأثيراتها والمستجيب لحاجاتها، يتميز **بالاستقلال الإداري** عن المدينة التي يرتبط بها.⁴¹

41: الطيب لشقار، ضاحية مكناس، مقارنة جغرافية، دبلوم الدراسات العليا في جغرافية المدن، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادال، جامعة محمد الخامس، المغرب، 1996-1997، ص 6.

الفصل الأول

2.2. المجال المحيط بالمدن في الجزائر: تسميات متعددة لظاهرة متطورة

عرفت الجزائر بداية ظهور المجالات المحيطة بالمدن بالمفهوم المعاصر مع مطلع السبعينات من القرن العشرين. عندما لجأت الدولة إلى توطين في محيط الحواضر وبعض المدن الكبرى عدّة مناطق صناعية ذات بعد وطني، واتبعتها بإنشاء سلسلة من الأحياء السكنية الجديدة في إطار ما يعرف بسياسة المناطق السكنية الحضرية الجديدة لفكّ الخناق عليها وتميئتها حضريا. فكانت النتيجة أن نمت عدّة تجمعات عمرانية محيطة بالمدن الكبرى، والتي كانت في الأصل ريفية، ثمّ تحولت فيما بعد إلى مدن متوسطة بفعل تكثيف عمليات تحويل سكان المدن إليها.

فظهرت على إثرها عدّة مصطلحات وتسميات للتعبير وتوصيف هذه التجمعات الجديدة. والتي بدأت تنسج علاقات كثيفة من التبعية مع المدينة المركزية. ومنها مصطلح **التوابع** الذي استخدم في المخططات العمرانية الرئيسية. ثمّ ظهر مصطلح ثاني يسمى بالقرب من الحضر، ويطلق عليه باللغة الفرنسية **LE SUB_URBAIN** وهو مصطلح استخدمه الديوان الوطني للإحصاء منذ الإحصاء الثالث للسكان والسكن سنة 1987. وبالموازاة لذلك ظهر مصطلح ثالث في الدراسات الأكاديمية وهو الشبه حضر.

نحاول في هذا السياق تتبع معنى ودلالة هذه المصطلحات والتسميات التي واكبت هذه الظاهرة في مدننا الكبرى وحواضرنا، كمحاولة للوقوف على مدى تطابقها مع ما هو في الواقع.

1.2.2. التوابع الحضرية: LES SATELLITES URBAINS

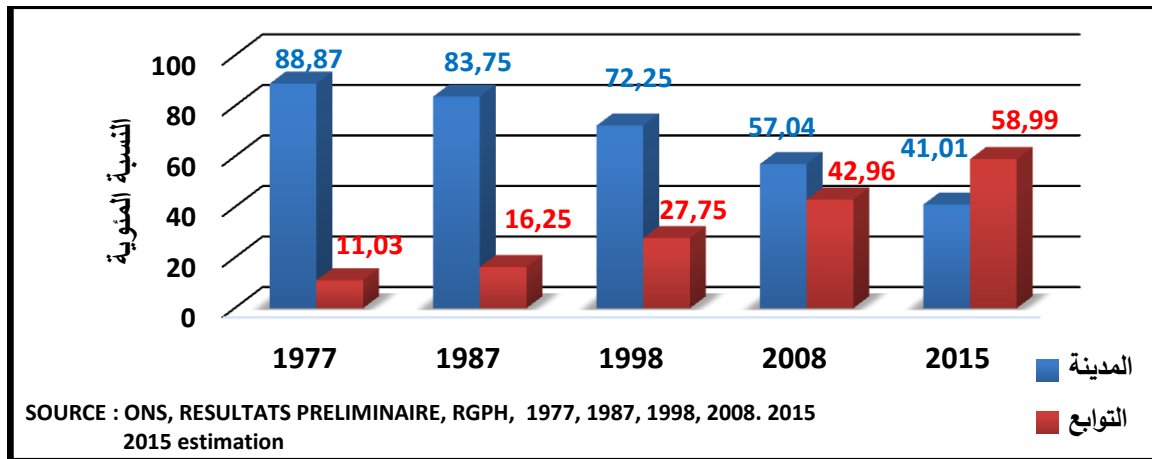
تعدّ التوابع الحضري أول المصطلحات المستعملة للتعبير عن ميلاد المجالات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى الجزائرية. وهي أول تجربة عرفتها المنظومة الحضرية في الجزائر. استخدمت كأداة لتنظيم نمو الحواضر والمدن الكبرى، وتوفير الحاجيات الضرورية لاستيعاب متطلباتها المتزايدة، عن طريق عملية نقل النمو الزائد للحواضر والمدن الكبرى وتفرغها في القرى الريفية المحيطة بها. والتي تتوفر على أدنى البنيات التحتية، تحقيقا للأهداف التالية:

- تفادي النمو الفوضوي المنتشر كثيرا على أبواب هذه الحواضر والمدن.
- تفادي الإلتحام العمراني للتجمعات الحضرية مع النمو الشريطي على الطرق الرئيسية.
- حلّ إشكالية النمو العمراني الحالي، والمستقبلي للحواضر والمدن الكبرى.

الفصل الأول

■ مدن توابع مدينة قسنطينة:

تشكلت مدن التوابع لمدينة قسنطينة حسب توجيهات المخطط العمراني التوجيهي 1973-1974 وبدأ العمل به في المخطط العمراني التوجيهي لسنة 1982. بدأت توابع مدينة قسنطينة بأربع مدن حضرية هي: الخروب، وعين سمارة، والحامة بوزيان وديدوش مراد. وأضيفت لهم في الأخير تجمع بكيرة. تشكل هذه التوابع مع المدينة الأم مجمعا حضريا يسمى قسنطينة الكبرى - شكل: 04 - بدأ بتعداد سكاني قدره 43271 نسمة حسب إحصاء 1977، يمثل نسبة 11.03% من إجمالي سكان قسنطينة الكبرى. تضاعف عددهم إلى 85524 نسمة سنة 1987، بنسبة 16.25% من مجموع سكان قسنطينة الكبرى. وبعد تطبيق سياسة ترحيل سكان الأحياء القصديرية، والبنائات المتهدمة للمدينة القديمة باتجاه توابعها الحضرية للسكن، بالموازاة مع توزيع السكن على عمال المناطق الصناعية، وموظفي المؤسسات. تضاعف مرة ثانية عددهم إلى 178611 نسمة سنة 1998، لتقفز نسبتهم إلى 27.75% من مجموع السكان. وتواصل تزايدهم بسبب النمو المحلي، واستمرار سياسة الترحيل خاصة نحو المدينة الجديدة علي منجلي، وبدرجة أقل المدينة الجديدة الثانية ماسينييسا. ليتضاعف عددهم إلى 315383 نسمة، حسب إحصاء 2008 يمثلون نسبة 42.96% من مجموع السكان. وحسب التقديرات لسنة 2015⁴² تجاوز عددهم سكان المدينة ليصل إلى 559656 نسمة، يمثلون نسبة 58.99%، مقابل نسبة 41.01% للمدينة.



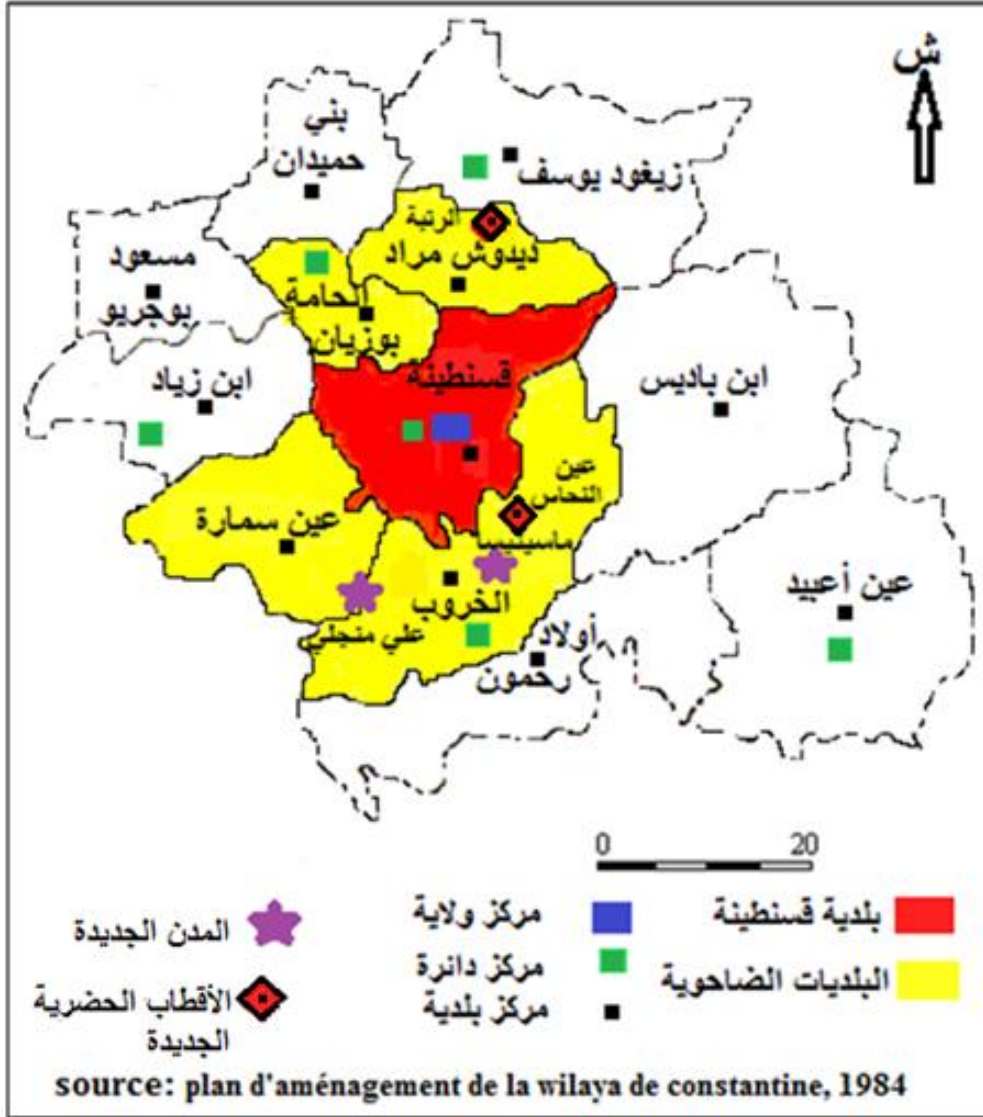
شكل 04: تطور النسبة المئوية لسكان التوابع الحضرية لمدينة قسنطينة 1977-2015

42: تم حساب تقديرات السكان حسب المعادلة التالية: $P_n = p_{t+1} * (1 + r)^n$. حيث أن: P_{t+1} = عدد السكان بالفترة الثانية اللاحقة، r = معدل النمو السنوي، n = الفرق في السنوات بين الفترتين.

المجال المحيط بالمدن: المفهوم ومؤشرات التوصيف والتقييس

الفصل الأول

وقد كوّنت مدن التوابع مثلثا ديناميكيا تحتل مدينة ديدوش مراد الرأس، بينما تتزاح الحامة بوزيان نحو الجنوب بمسافة 07 كلم - خريطة: 02- في حين تتشكل القاعدة من مدينتي ماسينيسا والخروب على اليمين، وعين سمارة على اليسار، ودعمتهم المدينة الجديدة علي منجلي بهضبة عين الباي في الوسط.



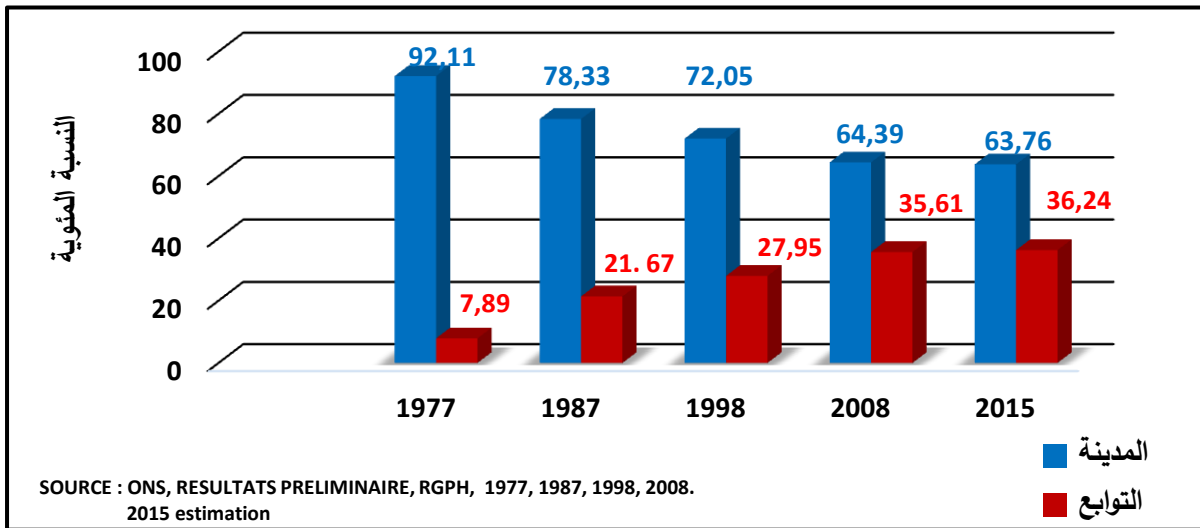
خريطة 02: المدن التوابع الحضرية لمدينة قسنطينة 2015

الفصل الأول

■ مدن توابع مدينة عنابة:

يعود ظهور المدن التوابع لمدينة عنابة إلى العهد الاستعماري، في شكل تجمعات ريفية استيطانية. وقد تأثرت كثيرا بإنشاء مركب الحجار للحديد والصلب في فترة السبعينات، نظرا لتواجدها في مناطق سهلية تقع على مشارف أبواب مدينة عنابة، محصورة بين واد سيبوس شرقا وكتلة أيدوغ في الشمال والغرب، فتعرضت لزحفها وتمدها الحضري. ومن أهم مميزاتها نجد أنها:

- أراضي سهلية منبسطة.
 - قريبة المسافة من مدينة عنابة.
 - وقوعها ضمن محاور النقل البري مثل الطرق الوطنية رقم: 16، 21، 44. والسكة الحديدية.
 - توطنت فيها كل المناطق الصناعية الكبرى الاستراتيجية للمدينة.⁴³
- انبثقت مدن التوابع لمدينة عنابة عن المخطط التوجيهي للتعمير لسنة 1974 بعدما اعتمدها كركائز تدعيم واستيعاب نمو المدينة التي تشبعت تماما، وهي تتكون - شكل: 05 - من مدينة البوني، مدينة الحجار، ومدينة سيدي عمار. أصبحت هذه المدن تمثل حسب إحصاء 2008 نسبة 35.61% بعدما كانت 27.95% سنة 1998، و21.67% سنة 1987، و07.89% 1977 مع بداية ظهورها. ارتفعت قليلا حسب تقديرات 2015 إلى نسبة 36.24%.



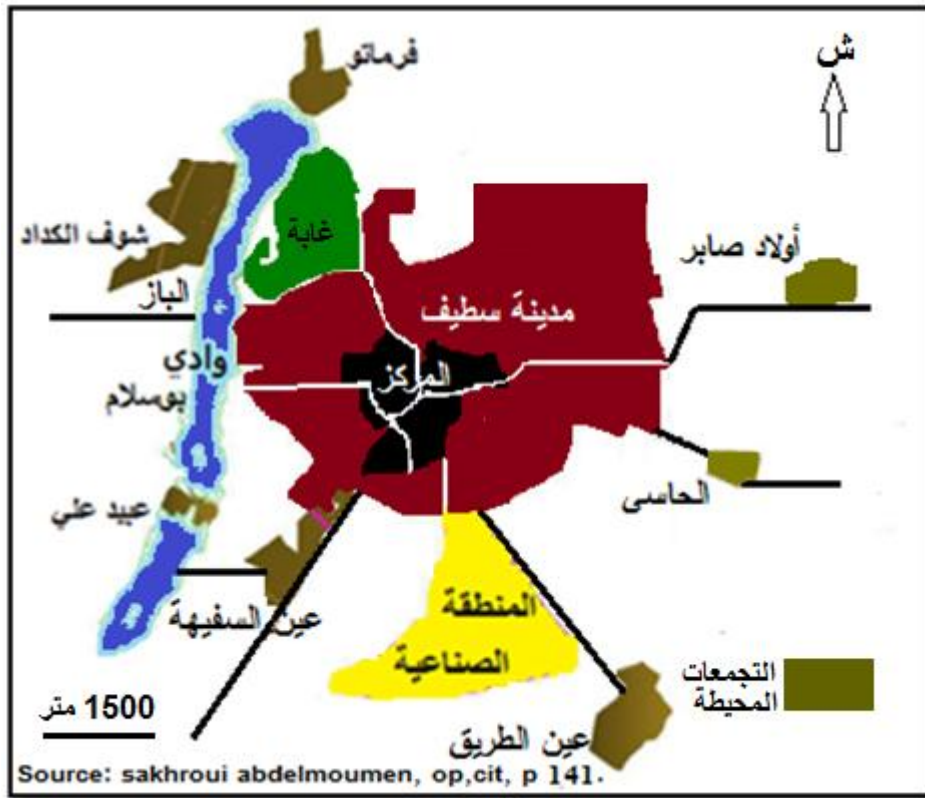
شكل 05: تطور النسبة المئوية لسكان المدن التوابع الحضرية لمدينة عنابة 2015-1977

43: Kouadria. N.E, urbanisation et espace de communication dans la wilaya d'Annaba, Magister en géographie, université de Constantine, 1995, p 27.

الفصل الأول

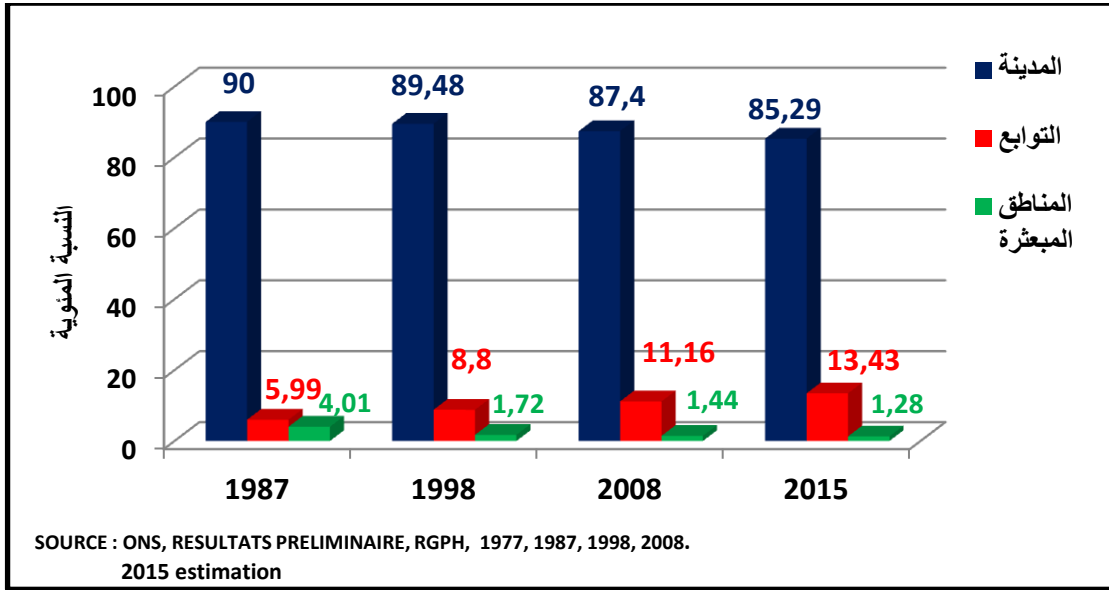
■ التجمعات التابعة لمدينة سطيف:

لمدينة سطيف عدة توابع تتمثل في التجمعات الريفية المحيطة بها داخل إقليمها البلدي. تقع كلها ضمن حلقة دائرية مركزها مدينة سطيف - خريطة: 03- ونصف قطرها لا يتعدى 07 كلم. انبثقت هذه التوابع بعد أن خرجت مدينة سطيف عن حدودها العمرانية بحثًا عن مناطق تتوسع فيها. ولقد اعتمدت هذه التوابع مع بداية فترة الثمانينات من القرن الماضي عندما اتجهت المدينة إلى تحويل سكان إحدى الأحياء القصدية نحو القرية الاشتراكية عين الطريق، ثم أنشئت سلسلة من التخصيصات الفردية في الكثير من التجمعات الريفية المحيطة بها على غرار - شكل: 06- الحاسي، عين الطريق، فرماتو، عين السفية، عبيد علي، شوف الكداد، قاوة وأولاد صابر. والتي كانت تمثل نسبة 05.99% من مجموع سكان بلدية سطيف سنة 1987. أصبحت في آخر إحصاء تمثل نسبة 11.16% من مجموع سكان البلدية. أما حسب تقديرات 2015 فقد ارتفعت نسبتهم إلى 13.43%، مقابل استمرار تراجع نسبة سكان المناطق المبعثرة إلى 01.28%، وسكان مدينة سطيف إلى نسبة 85.29%. واليوم ركزت المدينة على ثلاثة أقطاب حضرية للتوسع في المستقبل وهي: شوف الكداد- الباز، قاوة، وأولاد صابر.



خريطة 03: التجمعات الثانوية المحيطة بمدينة سطيف 2015

الفصل الأول



شكل 06: تطور النسبة المئوية لسكان توابع مدينة سطيف 1987_2015

الاستنتاج:

إذن، فالمجال المحيط بالمدن بهذا المفهوم يشمل التجمعات الحضرية المحيطة بها، التي استوعبت النمو العمراني والاقتصادي للمدينة المركزية. وتجلّى أكثر في استقطاب أعداد معتبرة من سكان من المدينة. وتمثل اليوم التوابع المتمثلة على مستوى مدينة قسنطينة كل من الخروب، عين سمارة، ديدوش مراد والحامة بوزيان بالإضافة للمدينتين الجديتين علي منجلي وماسينيسا، وكل الأقطاب الحضرية التوسعية الجديدة التي أصبحت توابع للمدينة تتصرف فيهم حسب حاجاتها، مثل: عين النحاس، وعين الرتبة... وعلى مستوى عنابة فقد امتدّت من التوابع الحضرية الأولى إلى الأقطاب الحضرية الجديدة مثل: عين جبارة بسيدي عمار، ذراع الريش بوادي العنب، والكاليتوسة ببرحال.

تعدّ المدن التوابع بالفعل أول أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر. وهي فعلا معبّرة عن محتوى المجالات المحيطة بالمدن الكبرى. يمكن اعتمادها كمعلم لتحديد هذا النوع الجديد من المجالات التي تبلورت حديثا في الجزائر، وهو يعبر عن واقع وخصوصية هذه الظاهرة، التي تتجلى لنا جيدا على مستوى النماذج المدروسة.

المجال المحيط بالمدن: المفهوم ومؤشرات التوصيف والتقييس

الفصل الأول

2.2.2. النطاق القريب من الحضر LE SUB-URBAIN التعريف الرسمي للدوان الوطني للإحصاء.

يعدّ تصنيف الديوان الوطني للإحصاء للمجالات المحيطة بالمدن التعريف الرسمي الوحيد في الجزائر، وهو يدخل ضمن التعاريف الإحصائية القائمة على المؤشرات الكمية والنوعية معاً، والتي على ضوءها قسمت المجال الوطني إلى حضر وريف - جدول: 01 -

جدول 01: تصنيف المجال الوطني حسب إحصاء 2008

النسبة المئوية	عدد السكان	صنف المجال
65.94	22471179	المجال الحضري
34.06	11608851	المجال الريفي
100.00	34080030	المجال الوطني

Source : Collections Statistiques N° 163/2011 Série S : Statistiques Sociales, Armature urbaine, P 82.

لم يبتعد الديوان الوطني للإحصاء في تعريف وتحديد للمجال الحضري منذ إحصاء 1977 إلى آخر إحصاء عن منطق التعاريف التقليدية التي تقسم المجال إلى حضر وريف، على رغم من التدقيقات والإضافات لبعض المؤشرات الخمسة الأساسية المعتمدة وهي:

1. الحد الأدنى لعدد السكان المقدر بـ 5000 نسمة.
2. النشاط الاقتصادي.
3. المميزات العمرانية الخاصة بالسكن والخدمات.
4. وجود كل الشبكات المختلفة.
5. نسبة الناشطين في القطاع غير الفلاحي تتجاوز 75%⁴⁴

44: Office national des statistiques, collection statistiques n° 97, recensement générale de la population et de L'habitat 1998, armature urbaine, p 96.

المجال المحيط بالمدن: المفهوم ومؤشرات التوصيف والتقييس

الفصل الأول

وعلى أساس هذه المؤشرات تمّ تحديد المجال الحضري الذي قدر عدد سكانه بـ 22471179 نسمة حسب إحصاء 2008، يمثلون نسبة 65.94% من مجموع سكان الجزائر، يتركزون في 751 مركزا. صنفت إلى خمسة أنماط رئيسية- جدول: 02 - وما يهمنا في هذا السياق صنف القريب من الحضر، الذي يسمى في اللغة العربية بالشبه حضر. وقد عرّف بأنه شكل من أشكال الانتقال من المناطق ذات الطابع الريفي إلى المناطق الحضرية. وهي تتميز بطابع مزدوج ريفي-حضري، يمكن أن تتحول إلى طابع حضري كامل.⁴⁵

برز نطاق القريب من الحضر كواقع حضري فقط منذ تعداد 1977، ولم يكن معروفا في المشهد الحضري الجزائري من قبل. ويتمثل هذا النطاق في ظاهرة التمّدن حول الحواضر الجزائرية الكبرى. وهو يتشكل من المراكز الحضرية المجاورة أو القريبة من الأريح الحواضر الكبرى الوطنية وهي: العاصمة، وهران، قسنطينة وعنابة. وهي عبارة عن مراكز وتجمعات تابعة لها وظيفيا، بعدما اضطرت إلى تحويل فائض نموها إليها، بعد تشعب مواضعها وعجزها عن الوفاء بمتطلباتها. فأصبح هذا النطاق يعكس أهم التحولات التي استجّدت بفعل النمو الحضري للحواضر والمدن الجزائرية. وهو يستند على ركيزتين هما:

جدول 02: تصنيف المجال الحضري الوطني حسب إحصاء 2008

النسبة المئوية	عدد السكان	النسبة المئوية	عدد المراكز	الصنف
17.61	3958290	00.53	04	حواضر حضرية
22.88	5140672	04.39	33	حضر عال
27.39	6154108	20.37	153	حضر
08.81	1979345	11.98	90	القريب من الحضر
23.31	5238764	62.73	471	شبه حضر
100.00	22471179	100.00	751	المجموع

Source : Collections Statistiques N° 163/2011 Série S : Statistiques Sociales, P 96-119.

45: معجم مصطلحات التخطيط العمراني، الخطة العمرانية الشاملة، وزارة البلدية والتنظيم العمراني، دولة قطر، الطبعة الأولى، 2013، ص 53.

المجال المحيط بالمدن: المفهوم ومؤشرات التوصيف والتقييس

الفصل الأول

الأولى: تتعلق بكل مناطق الإقامة، والنشاطات الاقتصادية، الواقعة في محيط الحواضر الأربعة.
الثانية: تتمثل في الاشتراطات الاقتصادية والخصائص الأساسية للنطاق، ومن أهمها ألا تقل نسبة قوة العمالة في غير القطاع الفلاحي عن نسبة 75% من جملة العاملين.⁴⁶

يتكون هذه النطاق في آخر إحصاء من 90 تجمعا - **جدول: 03** - يمثلون نسبة 11.98% من مجموع المراكز الحضرية، بمجموع 1.979345 نسمة يمثلون نسبة 08.81% من إجمالي سكان الحضر. وهو صنف تراتبي استمرار للمجال الحضري، قمته الحواضر التي تعتبر أقطابا حضرية، وقاعدته المراكز النصف حضرية. وبالتالي فهي تجمعات تابعة وظيفيا بحكم القرب من الحواضر الكبرى في الجزائر.

جدول 03: تطور النطاق القريب من الحضر ضمن الشبكة الحضرية في الجزائر 1977-2008

2008		1998		1987		1977		
السكان	المراكز	السكان	المراكز	السكان	المراكز	السكان	المراكز	
1979345	90	1916660	94	1036480	68	314207	29	العدد
08.81	11.98	11.90	16.23	09.06	15.21	04.70	13.74	%

Source : Collections Statistiques N° 163/2011 Série S : Statistiques Sociales, P 62-119.
 Collections Statistiques N° 97/1998 Série S : Statistiques Sociales, P 45-94.

كانت الوضعية سنة **1977** بداية تصنيف هذه النطاقات، بـ 29 مركزا من مجموع 211 عدد الشبكة الحضرية، تمثل حوالي 13.34% من مجموع سكان الحضر. نجد منها ثلاثة مراكز على مستوى حواضر الشرق الجزائري وهي: الحامة بوزيان والخروب في حاضرة قسنطينة، ومركز الحجار فقط على مستوى حاضرة عنابة.⁴⁷

أما الوضعية سنة **1987** فقد ارتفع عددها إلى 68 مركزا بنسبة 15.21% من مجموع المراكز. ارتفع عددها على مستوى المدن الكبرى للشرق الجزائري، إلى تسعة مراكز موزعة على النحو التالي:

46: لعروق محمد الهادي، مفهوم الحضر في الجزائر: أسس التوصيف، والأنساق وتراتب المدن، مجلة مخبر التهيئة العمرانية العدد 07 - 2007 / 1، جامعة منتوري قسنطينة، ص 13.

47: Rahmani chérif, la croissance urbaine en Algérie, cout de l'urbanisation et politique foncière, opu, Alger, 1982, p p, 94-105

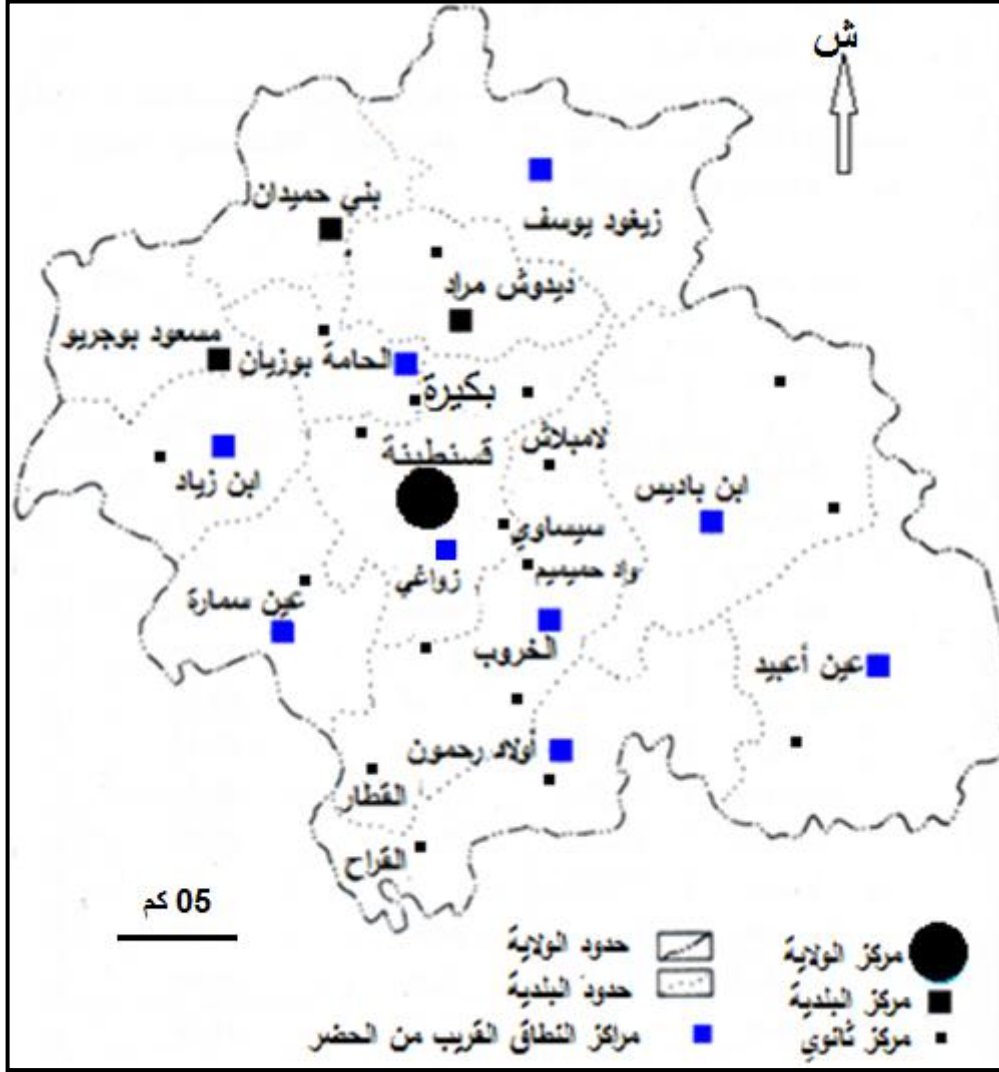
الفصل الأول

- حاضرة عنابة بخمسة مراكز وهي: البوني، سيدي عمار، الحجار، حجر الديس والقنطرة.
- حاضرة قسنطينة بأربعة مراكز وهي: الخروب، الحامة بوزيان، عين سمارة وديدوش مراد.

واصلت الظاهرة تطورها عبر محيط الحواضر الوطنية سنة 1998 بارتفاع عدد المراكز إلى 94 مركزا يمثلون نسبة 16.23%. مثلت حواضر الشرق الجزائري أربعة عشرة مركزا منها. تتركز خمسة مراكز حول حاضرة عنابة وهي: برحال، سيدي عمار، الحجار، حجر الديس، وخرازة. وتسعة مراكز على مستوى حاضرة قسنطينة، وهي: زواغي، الحامة بوزيان، الخروب، ابن باديس، زيغود يوسف، عين أعبيد، أولاد رحمون، عين سمارة، وابن زياد.⁴⁸

أما الوضعية حسب الإحصاء الأخير لسنة 2008 فتراجع عددها إلى 90 مركزا، تمثل نسبة 11.98% من مجموع المراكز الحضرية. نجد منها ثمانية عشرة مركزا موزعة بين حاضرتي قسنطينة وعنابة. تسعة مراكز بقسنطينة - خريطة: 04- وهي نفس المراكز لسنة 1998. وتسعة أخرى بعنابة - خريطة: 05- وهي: برحال، الحجار، سيدي عمار، القنطرة، خرازة، دراجي رجم، حجر الديس، الصرول، وخرازة في واد العنب.

48: O.N.S, armature urbaine n° 97, 1998, p p, 72, 85.



خريطة 04: المراكز القريبة من الحضر لمدينة قسنطينة حسب إحصاء 2008

الاستنتاج:

لقد كان القريب من الحضر المصطلح الأول المستعمل رسمياً في الجزائر لتعيين الفضاءات الواقعة بالقرب من الحواضر. ويقصد به الأقل من المدينة من الناحية الكمية. ثم بعد ذلك أصبح بمعنى الفضاءات الواقعة قبل المدينة، والتي لم يكتمل تشكلها. لكن شيئاً فشيئاً ارتقى ليصبح بمعنى الفضاء الانتقالي بين المدينة والريف. لكن السنوات الأخيرة لم يبق منها سوى القليل بسبب الالتحافات الحضرية. كما لم يستطع مصطلح القريب من الحضر تمثيل كل ظاهرة المجالات المحيطة بتطوراتها الجديدة. لأنها تجاوزت إلى تجمعات لم تمر بنفس سيرورة تشكل وتمدد الأطراف، وهذا لأنها فقط تقع في الجوار أو القرب من حاضرة أو مدينة كبيرة ذات استقطاب كبير.

فعلى سبيل المثال نجد تصنيف هذه المراكز على أساس مؤشر النقل الشبه حضري في ولاية قسنطينة يمسّ كل مراكز بلديات الولاية، على الرغم من أنّ التعريف الرسمي يخص الحواضر فقط، وبعض المراكز التي تتوفر على المؤشرات الكمية التي حددها الديوان الوطني للإحصاء. كما لاحظنا على تصنيف الديوان الوطني في إحصاءه الأخير 2008 للمراكز القريبة من الحضر قد أهمل مراكز تدخل في صميم المجال المحيط بحاضرتي قسنطينة وعنابة. فبالنسبة للحاضرة الأولى نسجل عدم وجود لمركزي ديدوش مراد وبكيرة، وإدماج مراكز بلديات بعيدة عن المدينة ولم تدخل بعد في استراتيجيتها العمرانية مثل مركز زيغود يوسف ومسعود بوجريو. أمّا بالنسبة لحاضرة عنابة فنسجل غياب مركز البوني، وفي المقابل دمج مراكز ثانوية بعيدة لم تدخل بعد في استراتيجيتها العمرانية مثل خرازة والقنطرة والصرول.

3. المجال المحيط بالمدن

نطاق متحرك وصعب التحديد

1.3. مؤشرات تحديد النطاق الجغرافي للمجالات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري:

ترجع محاولة التمييز بين الريف والحضر إلى عصور قديمة، لكن ما بذل من جهود منظّمة لتوصيف، وتفسير الاختلافات بينهما، تختلف باختلاف الأقطار، وطبيعة المعايير الكمية المستخدمة في التمييز. ممّا نتج عنه عدم اتفاق تام على وجود تحديد دقيق، وتعريف جامع لأي من النمطين الحضري والريفي. وهذا يشكل صعوبة بالغة عند أخذ موضوع التحديد والتمييز للمجال الثالث المحصور بينهما، والمزيج من صفاتهما ومميزاتها، وبالتالي يصبح تحديده بدقة رهنا بتحديد كل منهما⁴⁹.

إنّ إشكالية تعريف حدود المجالات ثقيلة الآثار والانعكاسات على كفاءات الفهم، وتحديد النطاق.⁵⁰ باعتبار أنّ ظاهرة التمدّن قد أثّرت كثيرا في ملامح المناطق الريفية المحيطة بها. وتداعت إشكالية حدود المجال المحيط بالمدن التي تعدّ الواجهة البينية بين المدينة والريف. ففي حافته مع المدينة يتميز بعدم الاستمرارية للمجال المبني، والاندماج الاجتماعي، لأنّنا لا زلنا دائما في الحلقة الأولى للمجال المحيط بها. أما من جانب الانتقال مع الريف فهنا نجد الحدود غامضة أكثر فأكثر، سواء على مستوى التواصل في المظاهر الطبيعية، أم من حيث التشكيلة السكانية والاجتماعية، ومن ثمة يتشكل لنا بما يعرف الحدود الغير مؤكدة أو الغامضة، ومن هنا تبدأ مشكلة حدود المجال المحيط بالمدن ؟

خلاصة المؤشرات التصنيفية للمجالات المحيطة بالمدن، وعلى الرغم من اختلافها، واختلاف ارتباطها بالنظام الحضري والسياسي والاقتصادي الاجتماعي لكل دولة. إلّا أنّنا وقفنا على بعض القواسم المشتركة، والملاحم الكبرى التي تجمعها، والتي نجملها فيما يلي:

49: أحمد حسن إبراهيم، مرجع سابق، ص، 18.

50: Marc Dumant et Anne Boss, l'au-delà des villes contre l'entre-deux des villes, op cit, p 03.

الفصل الأول

- **وضعية الجوار:** المتمثلة في موقعها بالنسبة لمدينة كبيرة مركزية تابعة إليها وظيفيا، وهو يعدّ البعد الأول لتحديد مفهوم هذه المجالات، وحدودها.
- **النمو الديموغرافي:** يترجم في العموم بزيادة عدد السكان الذي يأخذ في نفس الوقت تطورا ديموغرافيا، وصافي هجرة ايجابي مرتبط في غالب الأحيان بالحضر. لذلك فالتجمعات التي مسّتها عملية تمدّن المدن هي التي عرفت قدوم أعداد أكبر من سكان المدن الرئيسية.⁵¹
- **صافي الهجرة** يشكل في حدّ ذاته مؤشرا لتحديد نطاق المجالات المحيطة بالمدن وخاصة إذا كان ايجابيا. فحسب السيد R. CHAPUIS أن من بين أهم المميزات الأساسية لظاهرة تمدن المدن هي: «توطن الحضريون القادمين من مراكز المدن أو ضواحيها، وقد قدر هذا الصافي بنسبة 85 % من نسبة تزايد سكان المجالات المحيطة بالمدن الفرنسية، مقابل 15 % للصافي الطبيعي»⁵²
- **المناطق القريبة** من الحواضر والمدن الكبرى التي شهدت توطنات متعددة في شكل تجهيزات، مصانع، ونشاطات حضرية تابعة لهذه المدن.
- **السوق العقارية:** المراكز أو البلديات المحيطة بالمدن التي عرفت نشاطا كبيرا للسوق العقارية، وذلك من حيث حركة بيع الأراضي، وعدد التخصيصات الحضرية المتوتنة فيها.
- **العلاقات الوظيفية:** المراكز أو البلديات التي تعيش حركة انتقال يومية كثيفة لسكانها نحو مركز المدينة المستقطبة، في شكل حركة تنقل بين مكان العمل ومحلّ السكن.

الاستنتاج:

تبقى مسألة اختيار المؤشرات الإحصائية لتقييس، وتحديد نطاق المجالات المحيطة بالمدن نسبية، حيث تختلف من مدينة وحاضرة إلى أخرى. حسب طبيعة وتاريخ نموها العمراني، والظروف المتحكمة فيه، وكذا طبيعة التصنيف الإحصائي المتبع. لذلك لا بد من الدراسة النموذجية لكلّ حالة على حدى، ثمّ المقارنة لاستخراج الآليات، والعوامل المتحكمة في تشكلها، ونموها.

51: عبد المنعم علي عبد الهادي، مرجع سابق، ص 24.

52: Chapuis R, l'espace périurbain: une problématique à travers le cas bourguignon, revue l'information Géographique, n° 3, volume 59, année 1995, p 114.

الفصل الأول

نستنتج من تحليل أهم مؤشرات قياس ظاهرة المجالات المحيط بالمدن مجاليا، بهدف التأسيس للحالة الجزائرية وتحديد نطاقاتها المجالية حسب خصوصياتها المحلية. أنّ المعايير لظاهرة نمو المجالات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى على أنّها حركة مجالية، وجغرافية، تخص كل ما يحيط بها، وتعبّر عن سيرورة نموها الحضري الحالي، القائم على نموذج تحويل الفوائض من السكان والاقتصاد، وإعادة توزيعه على القرى الريفية، والتجمعات الصغيرة القريبة منها، مشكلة بذلك أقطاب نمو جديدة ترتكز عليها. لذلك فإنّ مؤشرات القياس تنطلق من الاعتبارات المحلية الناتجة عن سيرورة تمدّن المدن والحوضر الجزائرية ديموغرافيا واقتصاديا، والتي نحددها في العناصر الآتية:

- حجم تحويل للسكان والتجهيزات ومختلف النشاطات والخدمات المرتبطة بالسكن نحو المراكز والتجمعات العمرانية المحيطة للمدن الكبرى.
 - نمو ديموغرافي كبير ناتج مباشرة عن صافي هجرة إيجابي حضري كبير.
 - الحركة الكبيرة للسكان نحو القطب الحضري الرئيسي المسمى بالمدينة الأم، وذلك في شكل ترددات يومية للعمل، للدراسة، أو لقضاء مختلف الحاجات الضرورية.
 - حركة كثيفة في بناء السكن الحضري بكل أشكاله، ولكنه ملقم في القرية القديمة التي تحولت معظم ملامحها السكنية والسكانية والعمرانية.
 - حركة السوق العقارية النشيطة المتمثلة في حركة بيع الأراضي للبناء، والبناء للمساكن الفردية.
- وقبل البدء في تحديد النطاق الجغرافي للمجالات المحيطة بالمدن وحوضر الشرق الجزائري. ننطلق مما خصنا إليه سابقا بأنّ ما يحيط بهذه المدن هي التجمعات التي تقع بمحيط المدن خاصة الكبرى منها، وتكون قد تعرضت لتأثير سيرورة تمدّن حضرية قادمة من المدينة الأم.
- وعلى ضوء ذلك اقتصرنا في تحديد النطاق الجغرافي لهذه المجالات على ثلاثة مؤشرات كمية فقط. وهذا لتوفر القاعدة الإحصائية الملائمة، واستجابتها لطبيعة وخصوصية الموضوع، وهي كالاتي:

1- اتجاهات تمدد المدن المركزية نحو المناطق المحيطة بها.

2- التجمعات التي ترتبط بالمدن المركزية من خلال التنقلات اليومية للسكان.

3- أحواض النزوح الحضري لسكان المدن الكبرى والحوضر.

الفصل الأول

المؤشر الأول: اتجاهات تمدد المدن:

■ مدينة قسنطينة:

لقد عرفت مدينة قسنطينة كلّ أشكال ظاهرة تمدد الأطراف، منها التمدد التقليدي على الأطراف على طول امتداد محاور الطرق الرئيسية. وكذلك التمدد خارج إطارها العمراني، عن طريق نقل فائضها الديموغرافي، ونسيجها الصناعي والاقتصادي إلى ما وراء طبوغرافيتها الطبيعية.

لقد مرّت توسعات مدينة قسنطينة بعدة مراحل وأشكال متتالية منذ خروج عمرانها عن أسوار المدينة القديمة، إلى بلوغ مرحلة الإقليم الحضري في شكله الحالي. وبالتالي نجد أنفسنا اليوم أمام نطاق حضري يمتد نحو الاندماج الكلي ليصبح كتلة حضرية هائلة قابلة للتمدد نحو مناطق جديدة في المستقبل القريب، ولكن دائما عبر الأحواض والأودية الرئيسية.⁵³

وقد كانت أولى أشكال تمدد أطراف مدينة قسنطينة بتوطين شبكة من المناطق الصناعية الكبرى بالقرب من القرى المجاورة لها مثل: الخروب، عين سمارة، الحامة بوزيان وديدوش مراد، والتي كانت المحرك الأول لظاهرة تحضر الأطراف. ثمّ اتبعتها ببناء سلسلة من المناطق السكنية الحضرية الجديدة والتحصينات المختلفة، ومناطق النشاطات، ومختلف شرايين النقل مثل: الطرق المزدوجة، الطريق السيار، وهياكل الخدمات الجامعية والرياضية والتجارية، ودائما في نفس الاتجاهات. ومن بعد ذلك تمّ توجيه كلّ نمو التجمع الحضري القسنطيني نحو المدينة الجديدة علي منجلي التي تحولت في السنوات الأخيرة إلى قطب حضري أساسي للتعمير في الإقليم، والمدينة الجديدة ماسينيسا بالخروب.

ويجدر التذكير هنا أنّ النمو السريع لتمدد أطراف المدينة باتجاه محاور الطرق الرئيسية، قد خلف عدّة تحصينات فوضوية في كل من منطقة سيباوي باتجاه الخروب، والمنية باتجاه الحامة بوزيان. وكذلك بروز توسعات جانبية لبعض مدن التوابع مثل: حريشة عمّار كمنطقة توسع لمركز عين سمارة، واد الحجر لمركز ديدوش مراد، وماسينيسا للخروب. بالإضافة إلى ظهور توسعات صغيرة تدور في فلك التوابع كما هو الحال الهريّة، أولاد رحمون، صالح دراجي، بونّارة وقطار العيش بالنسبة لمدينة الخروب.

53: Marc Cote, Constantine - cite antique et ville nouvelle, Edition media plus, 2006, p 86.

الفصل الأول

لذلك فإنّ أول معيار آني في تحديد نطاق المجال المحيط بمدينة قسنطينة، هو الوقوف على الحدود الحالية للمدينة، لنستطيع تحديد ما يحيط بها، وهي على النحو التالي:

- الطريق الوطني رقم 05 جنوب غرب المدينة يتوقف العمران بمنطقة بوالصوف، وتكون الغابة هي الحدّ الفاصل بين العمران والفضاء الطبيعي الخارجي.
- الطريق الوطني رقم 79 عند زواغي يتوقف عمران المدينة، ويكون الطريق السيّار الحدّ النهائي.
- الطريق الوطني رقم 03 يتوقف عمران المدينة مباشرة بعد منطقة سيساوي الذي يعدّ الحدّ النهائي للمدينة، ويكون الطريق السيّار الفاصل بينهما.
- أمّا باتجاه الشمال فيتحدد عمران المدينة بمنطقة جبل الوحش وحيّ سيدي مسيد.

■ مدينة عنابة:

شهدت مدينة عنابة موجات عديدة من التوسعات العمرانية تعدّت بها حدود المدينة، وانعكست من خلال التحولات التي عاشتها الأنوية الحضرية المحيطة بها لتصبح مدنا تساهم في التخفيف من الضغط المتزايد عليها. وذلك باستقبال الفائض السكاني وكلّ الهياكل الصناعية والخدمات التي لا يمكن الاستمرار في تمركزها داخل المدينة. ومن ثمّة حدوث توسعات ممتدة ضمن وحدة حضرية وهي المجمع الحضري العنابي.

لقد توجهت مدينة عنابة إلى التوسع على الأطراف كحتمية للتزايد الكبير للسكان، وتوسعت بمحاذاة الطرق الوطنية مثل: الطريق الوطني رقم 16 الذي يعرف تركزا عمرانيا وصناعيا شديدا، والطريق الوطني رقم 44. لتكون التوسعات باتجاه الجهة الغربية قد توقفت لاصطدامها بالسفوح الشرقية للكتلة الجبلية أيدوغ، وأعطت شكلا شعاعيا لامتداد المدينة عبر أطرافها.

بدأت سيرورة تمدّن وتعمير أطراف مدينة عنابة، بتوطين المنشآت الصناعية الكبرى من خلال إنشاء مركب سيدار، مركب الحديد والصلب بالحجار ومركب أسميّدال ببلدية البوني. ممّا أدى إلى انتشار عدّة أحياء قصديرية وفوضوية خاصة على مستوى تجمع سيدي عمار، بوحمرة، بوزعرورة وسيدي عمار، وبالتالي حتمية الشروع في بناء مناطق سكنية حضرية جديدة على مستوى كلّ من سيدي عمار، البوني،

الفصل الأول

الحجار، ثم بوزعرورة وبوخضرة، وهي كلها باتجاه الجنوب. والأُن ظهرت حالات تمدن نشيطة لعدّة تجمعات شبه ريفية مثل حجر الديس، دراع الريش، الكاليتوسة، القنطرة، وسيدي سالم.

وعلى ضوء البنية المجالية للتوزيعات العمرانية المحيطة بمدينة عنابة يمكن لنا تحديد ثلاثة أروقة رئيسية للتعمير، أنتجت ثلاث مناطق عمرانية محيطة، وهي مبيّنة على النحو الآتي:

- رواق ممتد ما بين الطريق الوطني رقم 16 والطريق الوطني رقم 21، حيث نجد البوني، والحجار.
- رواق ثاني على طول الطريق الوطني رقم 44 الممتد من منطقة سيدي سالم باتجاه تجمعات بوناموسة.
- رواق ثالث على امتداد الطريق الوطني رقم 44 غربا حيث تتوطن عدة تجمعات عمرانية صغيرة مثل خرازة، والشابية.

بالإضافة إلى ذلك هناك أروقة عمرانية ثانوية على امتداد الطرق الولائية مثل رقم 129 و 56 بحيث نجد عدّة مناطق صناعية، وتجمعات عمرانية صغيرة مثل حجار الديس والقنطرة. وحاليا يتجه العمران نحو التركيز في تجمعات كبرى في الجهة الشمالية الغربية للمدينة. والتشتت في تجمعات صغيرة نحو جهتها الجنوبية الغربية.

■ مدينة سطيف:

بدأت ظاهرة التحضر على أطراف مدينة سطيف مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، وذلك في شكل تجمعات ثانوية، أصبحت اليوم تستقطب سكان التجمعات المبعثرة والقرى الريفية، بالإضافة إلى تحويل سكان البيوت القصديرية والأحياء الفوضوية للمدينة مثل: حي يحياوي وحي اندريولي، بيزار، المعبودة، تبينت، والقصرية نحو التجمعات الثانوية المحيطة بها مثل: فرماتو، عين الطريق وشوف الكداد.

فتشكلت حلقة محيطة بمدينة سطيف من التجمعات الثانوية، التي عرفت نهضة ديموغرافية وعمرانية بفضل إقامة على أراضيها عدّة تحصينات ريفية، ووحدات صناعية. ممّا أدى إلى استقطاب أعداد من السكان، وأعداد هامة من اليد العاملة أساسا من مدينة سطيف. أصبحت الآن عبارة عن تجمعات شبه حضرية معظمها يشهد نهضة في ميدان السكن والمشاريع الاقتصادية.

الفصل الأول

وتتمثل هذه التجمعات المحيطة في: فرماتو، عين الطريق، شوف الكداد، عين السفية، الحاسي، عبيد علي، قاوة، بالإضافة إلى أولاد صابر، وهي في حالة تبعية كاملة لمدينة سطيف.

المؤشر الثاني: أحواض النزوح الحضري لسكان المدن:

لقد ساعدتنا الإحصائيات التي تمت على مستوى الإحصاء العام للسكن والسكان منذ 1977 إلى آخر إحصاء 2008 حول الهجرة الحضرية المغادرة للمدن الكبرى الجزائرية، من تحديد الأحواض المحلية القريبة منها، والتي تتجلى لنا على مستوى مدن الدراسة كالاتي:

■ مدينة قسنطينة:

بلغ حجم الهجرة المغادرة للمدينة نحو التجمعات المحيطة بها في الفترة لما بين 1987-1998، حوالي 55880 ساكنا، واتجهت نحو المناطق التالية:

- 19751 نسمة توجهوا نحو الخروب قدرت نسبتهم 35.34%.
- 7601 نسمة توجهوا نحو الحامة بوزيان، أي بنسبة 13.60%.
- 7244 نسمة توجهوا نحو ديدوش مراد بلغت نسبتهم 12.96%.
- 5314 نسمة إلى عين سمارة بنسبة 09.51%.
- 11405 نسمة نحو المدينة الجديدة علي منجلي، أي ما نسبته 20.41%.
- 4565 نسمة نحو منطقة بكيرة، أي بنسبة 08.17%.⁵⁴

أما الفترة الممتدة ما بين 1998-2008:

اشتدت الهجرة المغادرة لمدينة قسنطينة خاصة بسبب الشروع في القضاء على السكنات القصديرية، وترحيل سكان الأحياء المتضررة من الانزلاقات والانهيارات إلى المدينة الجديدة علي منجلي بالخصوص.

- 75 ألف نسمة حولوا نحو المدينة الجديدة علي منجلي بلغت نسبتهم 45%.
- 55 ألف نسمة نحو الخروب وقطب ماسينيسا قدرت نسبتهم 33%.
- 20 ألف نسمة نحو عين سمارة بنسبة 12%.

54: O.N.S, les migrations internes intercommunales, à travers les résultats exhaustifs du RGPH, 1998, N° 331,

الفصل الأول

- 12 ألف نحو بكيرة بنسبة 07%.

- 08 آلاف نسمة نحو ديدوش مراد وذلك بنسبة 05%.⁵⁵

■ مدينة عنابة:

لقد سجل الإحصاء لفترة 1987-1998 فقدان مدينة عنابة 36497 نسمة موزعة على النحو الآتي:

- 18003 نسمة نحو البوني، أي بنسبة 49.33%.

- 11635 نسمة نحو سيدي عمار، بنسبة 31.88%.

- 2496 نسمة نحو الحجار، بنسبة 06.88%.

- 1924 نسمة نحو واد العنب، بنسبة 05.27%.

- 1296 نسمة نحو برحال، بنسبة 03.55%.⁵⁶

■ مدينة سطيف:

في حالة مدينة سطيف لم تشمل الإحصاءات التجمعات الريفية، بل كانت على مستوى بلديات الولاية. لذا فقد وجهنا عملنا نحو عمليات الترحيل للأحياء القصدير للمدينة التي انطلقت منذ سنة 1987 بترحيل سكان حي بيزار القصديري نحو تجمع عين الطريق. ثم ترحيل 100 عائلة في شهر جوان 2010 من حيّ العيد الضاحوي الفوضوي نحو منطقة شوف الكداد. وفي شهر جويلية 2010 كذلك تمّ ترحيل 100 عائلة من حيّ الباطوار الفوضوي الواقع في الضاحية الجنوبية لمدينة سطيف إلى حيّ 950 مسكنا بمنطقة شوف الكداد.

أمّا حجم الهجرة النازحة من سطيف نحو التجمعات الريفية المحيطة بها - جدول: 04 - فقدت من خلال دراسة مسّت عينة لـ 1417 شخصا. فكانت نتائج الاستبيان أنّ هناك 823 شخصا، نسبتهم 58.08%، جاءوا من مدينة سطيف. و20.47% من البلديات المجاورة في الولاية. ونسبة 11.57% من التجمعات المحيطة بالمدينة. أمّا حجم الهجرة المتجهة من مدينة سطيف نحو مراكز البلديات المجاورة فقدت بـ 12112 نسمة ما بين 1987-1998 موزعة على النحو الآتي:

55: Kassah Laouar Inès, la ville nouvelle Ali Mendjli, acteur et gouvernance dans le processus, d'édification, Magister en aménagement, université Mentouri, Constantine, 2007, p 8.

56: les migrations internes intercommunales, op, cit, p 21.

المجال المحيط بالمدن: المفهوم ومؤشرات التوصيف والتقييس

الفصل الأول

- عين أرناط استقبلت 2917 نسمة من مدينة سطيف.
- قيجل استقبلت 1324 نسمة من مدينة سطيف.
- مزلق استقبلت 992 نسمة من مدينة سطيف.
- العلماة استقبلت 953 نسمة.
- أوريسيا 737 نسمة.
- عين ولمان بـ 544 نسمة.
- عين كبيرة بـ 538 نسمة.
- أولاد صابر 310 نسمة.⁵⁷

جدول 04: حجم الهجرة المتجهة نحو التجمعات الثانوية المحيطة بمدينة سطيف

الفترة	مدينة سطيف	بلدية سطيف	ولاية سطيف	الوطن	المجموع
قبل 1962	40.45	07.87	29.21	22.47	06.28
1962-1966	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00
1966-1977	42.31	07.69	08.65	41.35	07.34
1977-1987	68.06	22.81	03.42	05.70	18.56
1987-1998	56.56	08.21	27.02	08.21	52.28
1998-2001	66.50	13.11	20.39	00.00	14.54
المجموع	58.08	11.57	20.47	09.88	100.00

المصدر: شوقي عبد الله بوزيد، مدينة سطيف: النمو الحضري وأليات تحضر الأطراف، ص 25.

فكانت النتيجة أن النزوح والتحويل للسكان مركزا أساسا على التجمعات الشبه ريفية المحيطة بها على مستوى إطار البلدية. ثم مراكز البلديات المحيطة بها.

57: Idem, p 32.

الفصل الأول

المؤشر الثالث: حجم التنقلات اليومية للسكان نحو المدن المركزية:

تعدّ التنقلات اليومية نحو المدن الرئيسية من أهم المؤشرات لقياس مدى اتساع ظاهرة تمدّن أطراف المدن الكبرى. وتتجلى لنا على مستوى مجال الدراسة على النحو التالي:

■ مدينة قسنطينة:

نقيس حجم الارتباط بين مدينة قسنطينة والمناطق المحيطة بها من خلال حجم التنقلات اليومية بوسائل النقل الجماعية (حافلات نقل المسافرين) والذي أعطى لنا النتائج التالية:

- المدينة الجديدة علي منجلي نحو المدينة بحجم 18200 شخصا يوميا.
- الخروب نحو قسنطينة 25865 شخصا يوميا.
- عين سمارة نحو قسنطينة 5340 شخصا يوميا.
- ديدوش مراد نحو قسنطينة 2675 شخصا يوميا.
- الحامة بوزيان نحو قسنطينة 2350 شخصا يوميا.
- ابن زياد نحو قسنطينة 1260 شخصا يوميا.
- بكيرة نحو قسنطينة 2850 شخصا يوميا.
- ابن باديس نحو قسنطينة 1885 شخصا يوميا.⁵⁸

■ مدينة عنابة:

تعدّدت التجمعات المرتبطة عضويا بمدينة عنابة، منها التوابع الحضرية، والتجمعات الصغيرة على الرغم من توطين العديد من التجهيزات والخدمات المتنوعة في السنوات الأخيرة على مستوى مراكز البلديات المجاورة. حيث بينت العينة التي تعرضت للفحص النتائج الآتية:

- سيدي عمار يتنقل 21680 شخصا يوميا لمدينة عنابة.
- البوني 17520 شخصا يوميا.
- الحجار 12320 شخصا يوميا.

58: مريم مشيش، النقل الجماعي بالحافلات في قسنطينة الكبرى، ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص 46.

الفصل الأول

- خرازة بـ 10400 شخصا يوميا.
- سيدي سالم بـ 16480 شخصا يوميا.
- بوخضرة بـ 7000 شخصا يوميا.
- برحال بـ 3486 شخصا يوميا.
- الباردة بـ 3000 شخصا يوميا.⁵⁹

■ مدينة سطيف:

تعدّ التجمعات الصغيرة المحيطة بمدينة سطيف من أكبر المناطق التي تتعرض للجذب الوظيفي والتنقل اليومي نحو المدينة المركزية سطيف وخاصة:

- عين الطريق التي نجد من أصل 560 شخصا للعينة، 454 شخصا يتجهون يوميا نحو مدينة سطيف لقضاء مختلف حاجاتهم، أهمها العمل.
- الحاسي من أصل 94 شخصا شملتهم العينة، نجد 56 شخصا ينتقلون يوميا للمدينة.
- شوف الكداد من أصل 387 شخصا، نجد 153 شخصا ينتقلون يوميا نحو مدينة سطيف.
- وأخيرا فرماتو من أصل 204 شخصا، نجد 100 شخصا ينتقلون يوميا للمدينة.⁶⁰

59: Amarouchen, Redha Saïd, organisation des transports collectifs en fonction du support spécial, cas D'Annaba, mémoire de Magistère en urbanisme, université de Badji Mokhtar, 2009, p 290.

60: شوقي عبد الله بوزيد، مدينة سطيف: النمو الحضري وأليات تحضر الأطراف، ماجستير في التهيئة الحضرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2002، ص 17.

الفصل الأول

2.3. النطاقات الحالية للمجالات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري:

▪ نطاق المجال المحيط بمدينة قسنطينة:

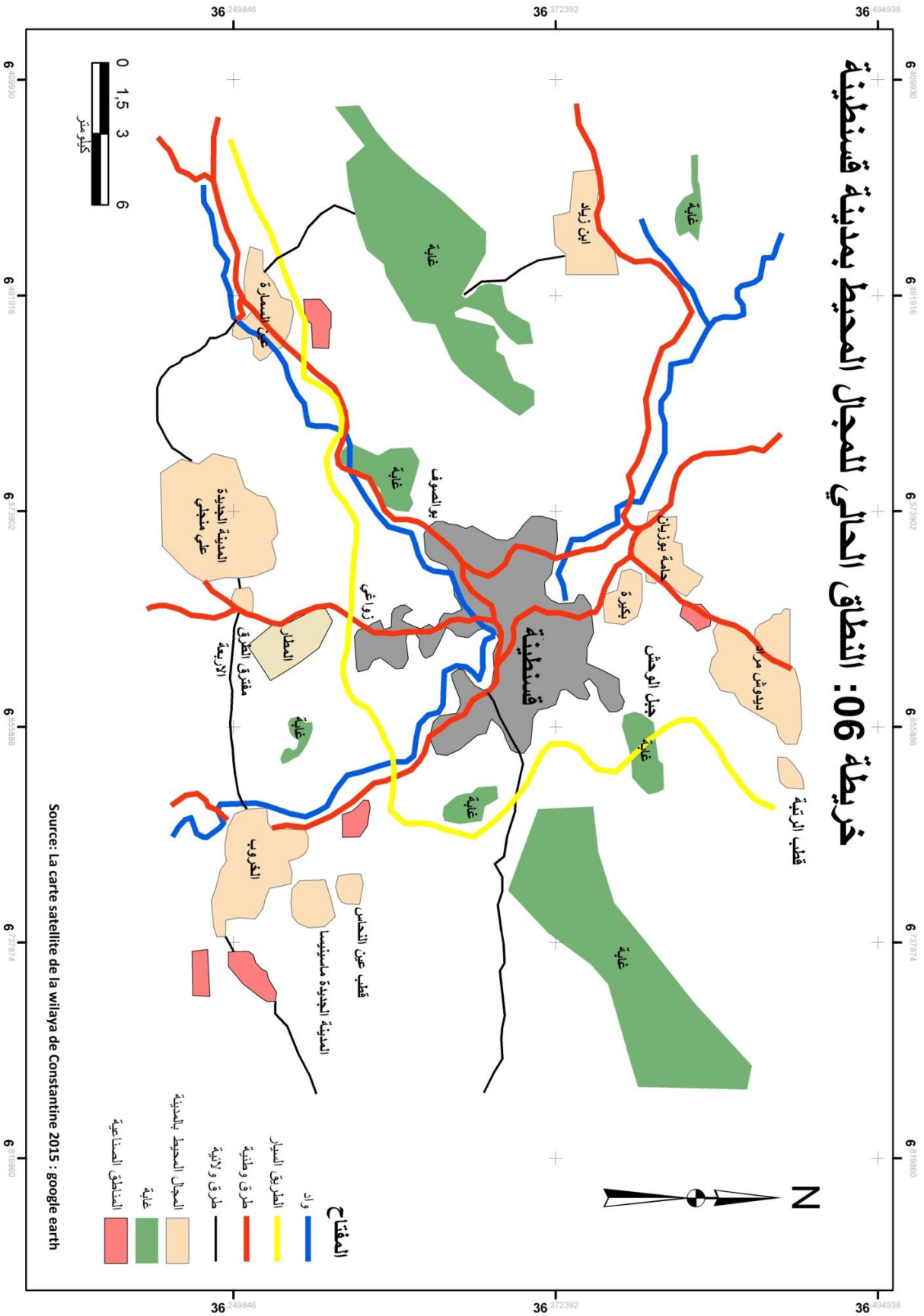
إنّ تنظيم المجالات الحضرية المحيطة بمدينة قسنطينة والناجمة عن سيرورة تمدّن أطرافها المتميزة بتمددتها نحو الضواحي المباشرة، ثمّ باتجاه التوابع الحضرية، وذلك بفعل نقل وتحويل سكان المدينة المركزية الذين أصبحوا يشكلون التركيبة الفعلية للتجمعات المحيطة بها.

فمن خلال قراءتنا للشكل العام للتجمع الحضري القسنطيني - خريطة: 06 - نستنتج بأنّ النظام المجالي لم يبق خاص بالحضر والريف فقط، فالتمدد الحضري للمدينة قد أدمج كل العناصر المكونة للحاضرة القسنطينية وهي حضر، ضاحوي، محيط بالحضر والريف.

ساهمت هذه التغيرات في إعطاء الاعتبار للتمدد الحضري الذي يميل للاندماج في مثلث يتداخل فيه المجال المبني، بالنسيج الصناعي، الأراضي الزراعية، والغابات والطرق. وهي مرتبة على الشكل الآتي:

- مجال حضري متراص متجانس تمثله مدينة قسنطينة التي تحتلّ مركز التجمع الحضري حسب حدوده العمرانية المرسّمة حالياً.
- تجمعات صغيرة بالضواحي المباشرة للمدينة تمثل المجال المحيط مباشرة بالمدينة، والذي يجمع كل من: قرية صالح باي في الشمال، عين الباي في الجنوب، وسيساوي في الجنوب الشرقي. وكلها اندمجت في المحيط العمراني للمدينة.
- توسعات عمرانية محيطة مبعثرة: تقع خلف المجال المحيط المباشر ببعده يتراوح ما بين 15 كلم و20 كلم عن مدينة قسنطينة. تشكلت هذه التوسعات المحيطة على إثر نقل النمو والسكان من المدينة وتوطئتهما في القرى الريفية الصغيرة المحيطة بها، مثل: الخروب، عين سمارة في الجنوب، ديدوش مراد، والحامة بوزيان وبكيرة في الشمال. وفي العشرية الأخيرة ظهرت أقطاب نمو جديدة أصبحت تستوعب كلّ حركة التمدد الحضري للإقليم الحضري وهي: المدينة الجديدة علي منجلي، المدينة الجديدة الثانية ماسينيسا بالخروب، وقطبي عين النحاس بالقرب من الخروب، والرتبة في ديدوش مراد.

الفصل الأول



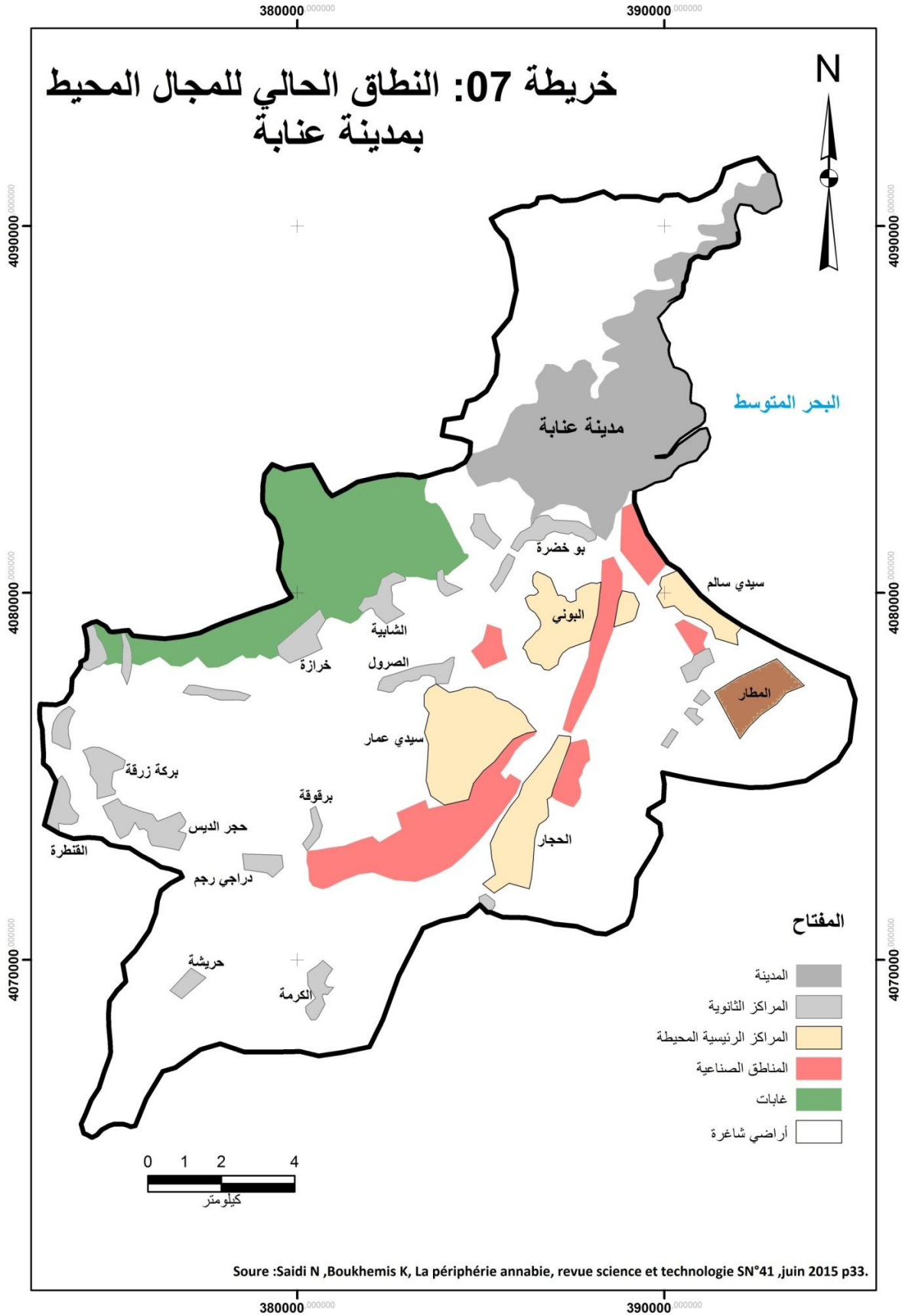
الفصل الأول

▪ نطاق المجال المحيط بمدينة عنابة:

يتركب المجال المحيط بمدينة عنابة خاصة لما بين البلديات من: بلدية عنابة، وثلاثة بلديات أخرى محيطة بها هي: البوني، سيدي عمار والحجار. كلها تجمع ثمانية عشر (18) - خريطة: 07-
تجمعا يتوزعون أساسا على طول امتداد الطريق الوطني رقم 16 والوطني رقم 44. ووفق ذلك يمكن تحديد وتعيين محيطات واتجاهات توسع مدينة عنابة منذ سنة 1970 إلى الأروقة الحضرية التالية:
الرواق المحيط القريب: والذي يعرف بالتوسعات الملتحمة مجاليا بمدينة عنابة، ويضم حاليا التوسعات الساحلية في الاتجاه الجنوبي الشرقي للمدينة المركزية على مسافة طولها 05 إلى 06 كلم، ومساحة عمرانية معتبرة، وهي: تجمعي بوخضرة، وسيدي سالم وحي أول ماي.

الرواق الثاني المحيط بمدينة عنابة: ويتمثل في التوسعات العمرانية التي انبثقت عن المدينة المركزية ما بعد سنة 1980 عن طريق برامج المشاريع السكنية خاصة المناطق السكنية الحضرية الجديدة التي جاءت لإسكان عمال المناطق الصناعية التي وطنتها المدينة في المناطق الريفية والزراعية المحيطة بها. ثم المشاريع التي تدخل في برنامج القضاء على البيوت القصديرية التي انتشرت على مشارف المدينة، وبالقرب من المناطق الصناعية، نتيجة النزوح الريفي الذي شهدته المدينة. بالإضافة إلى مشاريع التخصيصات الفردية التي انتشرت هنا وهناك، وكلها كانت في مراكز البلديات التالية: الحجار، البوني وسيدي عمار. مع التذكير بالتجمعات التي انبثقت عن التوسعات المباشرة للأقطاب العمرانية لمدينة عنابة مثل: بوزعرورة، برقوقة، دراجي رجم، القنطرة، حجر الديس، بركة زرقة، واد النيل، الصرول، الحريشة، شعبي العربي، الشابية، خرازة.

الرواق الثالث المحيط بالمدينة : ويتمثل في ثلاثة أقطاب حضرية جديدة تبنتها مدينة عنابة لاحتضان توسعاتها المستقبلية وهي: المدينة الجديدة ذراع الريش ببلدية وادي العنب، قطب الكاليتوسة ببلدية برحال، وقطب عين جبارة ببلدية سيدي عمار.



الفصل الأول

▪ نطاق المجال المحيط بمدينة سطيف:

يتركب الهيكل الحضري لسطيف من ثلاث حلقات أساسية متتالية، ومتحدة المركز - خريطة: 08 -
تعبر عن حقيقة مكانتها كمدينة كبيرة لها أهمية متعددة المستويات. ومسارها، وسيرورة تمددها الحضري
منذ سنة 1980 إلى حدودها الحالية، وهي:

الحلقة الأولى: تتمثل في مدينة سطيف التي تحتل مكانة مركزية ضمن الإقليم، الذي يتجاوز جذبها حدود
البلدية.

الحلقة الثانية: وهي التجمعات الثانوية التي تحيط بالمدينة. وكلها تقع على أهم الطرق الرئيسية المحيطة
بها، وهي:

- عين الطريق: يقع على الطريق الوطني رقم 75 جنوب شرق المدينة ببعد 06 كلم.

- الحاسي: يقع على الطريق الوطني رقم 05 شرق المدينة ببعد 01 كلم.

- فرماتو: يقع على الطريق الوطني رقم 05 شمال شرق المدينة ببعد 07 كلم.

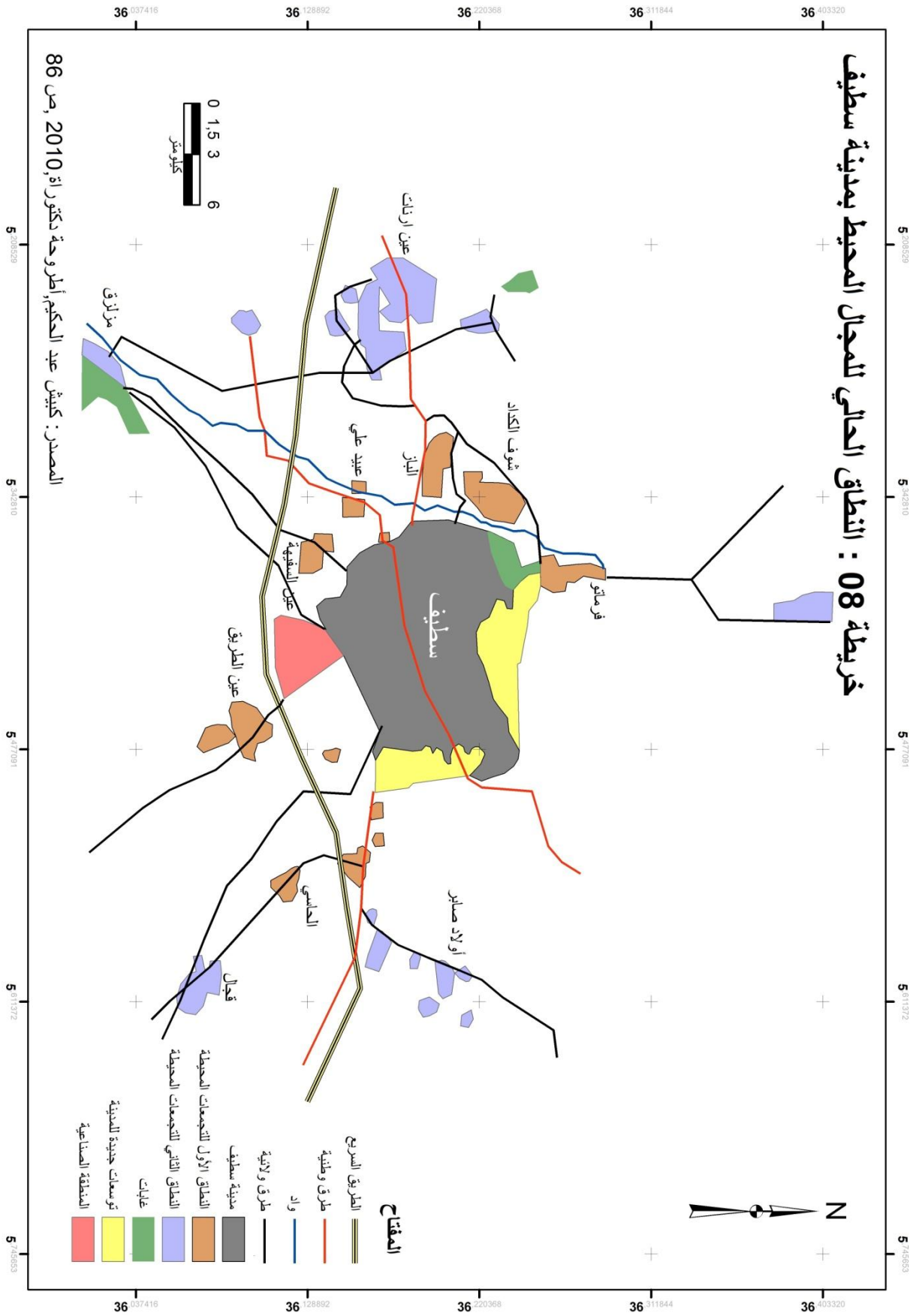
- شوف الكداد - الباز: يقع على الطريق الوطني رقم 55 غرب المدينة ببعد 02 كلم.

- عين السفية: يقع على الطريق الوطني رقم 28 جنوب المدينة ببعد 01 كلم.

- عبيد علي الذي يقع غرب المدينة على الطريق الوطني رقم 28 ببعد 03 كلم.

الحلقة الثالثة: وتتمثل في مراكز البلديات المجاورة التي ستصبح ركائز توسعها المستقبلي، وهي: عين
عبيسة، قيجل، أوريسيا، مزلق، عين أرناث وأولاد صابر.

الفصل الأول



خلاصة

مما يلاحظ على التعريفات والتحديدات السابقة لمصطلح المجال المحيط بالمدن أنها تتفق في جوانب كثيرة مع الضواحي الخارجية. فهي مناطق سكنية، وصناعية وخدمات مختلفة. تعتمد على المدينة المركزية في إمدادها بالبضائع والخدمات التي يحتاجها السكان، ويتجاوز فيها سكان المدينة والريف. وهي تعدّ مرحلة متطورة من مراحل التمدد نحو المنطقة الريفية المحيطة. لذلك ينطبق عليها ما يعرف بالنطاق القريب من المدينة، وهو النطاق الريفي المتمدّن الذي يجمع بين مظاهر الحضر والريف معا. وأنّ اصطلاح الأطراف الحضرية هي أقربها لنطاق المجال المحيط بالمدن من حيث تعريفها، رغم وجود التداخل بينها وبين التوابع.⁶¹ وأنّ الأرياض والضواحي تكونتا دون انفصال عن التجمع الحضري الأم، في حين أن المجالات المحيطة تكونت منفصلة عنها، ويفسح بذلك المجال لتمدده على حساب مساحات فلاحية واسعة، وأراضي خالية.⁶²

وأنّ غالبية التسميات المستخدمة تعدّ المدينة المرجع المجالي والسوسيو- ثقافي المهيمن والأساسي، وبالتالي فإننا نتكلم بطبيعة الحال عن التحضر الخارجي EXURBANISATION أو تمدد عمراني، أو تمدد المدن على الأطراف، أو تحضر الهوامش الحضرية. L'URBANISATION DES PERIPHERIES URBAINES. هذه الألفاظ المستعملة في غالبيتها تتركب من كلمة الحضر URBAIN مرفقة بأداة تصدير PREFIXE تمثل حقيقة دلالة اللفظ المقصود، والتي نبرزها على النحو الآتي:

- استخدام أداة تصدير خارج EX مثل التمدّن الخارجي EXURBANISATION التي تكون فقط عبر نفي المدينة لتعريف المجالات الخارجية، لتبقى غامضة. كما نجدها أيضا بارزة حرفيا في مفردة خارج المدينة HORS VILLE هذا سبق بالنسبة للمدينة ليس فقط مجاليا، بل حتى اجتماعيا. لذلك نجد في غالب الأحيان ظاهرة المجالات المحيطة بالمدن مرتبطة ومشتركة بالهامشية الاجتماعية.

61: عبد المنعم علي عبد الهادي أبو زيد، مرجع سابق، ص 27.

62: Baklouti Asma, op.cit. p 05.

الفصل الأول

- استعمال أداة تصدير قريب SUB من الحضر URBAIN والتي من خلالها يمكن لنا توزيع وظيفة الدلالة اللفظية للإشارة إلى مفهوم القرب والجوار مجاليا واجتماعيا وثقافيا من المدينة، أي تقريبا المدينة.

- أمّا الترجمة الحرفية لمصطلح **تمدّن الضواحي** LA SUB_URBANISATION فتعني **الريف** وتدلّ على غموض المصطلحات المشتقة منها مثل **الحافة الحضرية** LA FRANGE URBAINE التي تقترب لمصطلح تمدد المدن على الأطراف LA PER-IURBANISATION أكثر منها من مصطلح **تمدّن الضواحي**.

- أمّا مصطلح **تمدّن الأطراف** فتعني سيرورة تمدد المدن باتجاه كل ما يحيط بالمدينة التي أضحت تمثل أكثر الجانب المجالي الذي يعبر عن سيرورة النمو الحضري، والمتمثل في الانتشار الحضري LA DIFFUSION URBAINE في شكل نطاقات متتالية. وبالتالي كانت السبب في ظهور ونمو المجالات المحيطة.

- أمّا المصطلح **المهجّن تمدّن الأرياف** LA RUR-UBANISATION فمعناه هو الابتعاد كثيرا عن المدينة باعتبارها المرجع الوحيد، وهي تمثل حالة تقاطع وتلاقي بين الريف والمدينة. فتمدّن الأرياف تعني تأهيل قطاعات من الريف لتتحول بهدوء، ولكن بعمق بواسطة توغل أنماط حضرية.

ومن هذا المنظور، فالتعريف يعتبر المدينة هي التي غزت المناطق الريفية المحيطة بها مجاليا وسوسيو- ثقافيا عن طريق تحويل قيمها ونموذجها، ومنها وجدت قطاعات مجالية مندمجة في المدينة، لكنها تبقى تمثل المجالات المحيطة على المستوى السوسيو- ثقافي بعض المقاومة اتجاه التأثيرات الحضرية القادمة من المدينة الرئيسية، ونوضحه في نقطتين أساسيتين هما:

▪ **النقطة الأولى:** نستنتج أنّ الظاهرة متعددة، وأنّ الأمر يخص سيرورة توسع ونمو المجال أكثر من استخداماته، ويتضح لنا أكثر أنّ بعض الجغرافيين استخدموا مفردات ناتجة عن أحكام عامة تخص مختلف أعراض التحضر خارج المدينة. لذلك يجدر بنا الوقوف على بعض المفردات من خلال الأدب الجغرافي، فنجد العبارات التالية:

- المدينة **تغزو** ENVAHIT الريف مجاليا واجتماعيا واقتصاديا، ويظهر لنا في شكل دوائر ونطاقات أكبر أو أقل انتظاما. فالمجال المحيط بالمدن هو الفضاء الذي تصطدم فيه سيرورة التمدّن بالفلاحة والمجتمع الريفي.

الفصل الأول

- يشكل المجال المحيط بالمدن **جبهة FRONT** يلتقي فيها الريف الذي يبدأ في الاختفاء تدريجياً. والحضر يمتد باستمرار على حساب الريف المحيط بالمدينة.

- استخدام مفردات تجعل من المجالات المحيطة بالمدن فضاء للتوطنات **الطفيلية** فحينما نتطرق لظاهرة زحف العمران على حساب الأرياف، ممّا يؤدي إلى تفتيت الأرض الزراعية. كما استخدم **لفظة** انتشار السكن الفوضوي في المناطق المحيطة بالعواصم والمدن الكبرى، والذي عبر عنه جيداً الجغرافي الفرنسي الكبير **بييار جورج PIERRE GEORGE** في مقال له في الكراسات الدولية لعلم الاجتماع في شهر جوان سنة **1967** بعنوان: " السكن الفوضوي الطفيلي في البلدان المتخلفة " ⁶³.

▪ **النقطة الثانية: حسب المعاينة النظرية لمفهوم المجالات المحيطة بالمدن** نقف فعلاً على صعوبة تعريفها من منطلق عدم وضوحيتها وصعوبة تحديدها، بل وحتى تعقد الظاهرة في حدّ ذاتها. نتيجة دخول عناصر الحياة الحضرية في عالم الريف، مثل المدّ الديموغرافي في أطراف .

فالتعاريف الحديثة تعدّ نسبياً دقيقة خاصة الصادرة من طرف الأكاديميين كالجغرافيين والمهنيين الذين استحضروا التحضر الهامشي للمدن، واقتروا عدّة تسميات أقربها لوصف الظاهرة نجد منها: **تمدد المدن على الأطراف، تمدّن الضواحي، تمدّن الأرياف، تمدّن خارجي، ونمو خارج المدن.**

فالفروق والاختلافات في التعيين تنتج أساساً عن الصعوبات التي يجدها الباحثون الراغبين في محاصرة وتعريف الظاهرة، لكن في أعراضها يختلفون، لذلك تتضارب وتختلف المفردات والمصطلحات حسب نظامين مرجعيين أساسيين هما:

الأول زمني إذا أردنا التعمق في الظاهرة المدروسة بداية من أعراضها الأولى إلى غاية مرحلتها الأخيرة. **أمّا الثاني فمجالى** يبرز بقوة في بعض المفردات التي استعملت أساساً المجال الحضري كما هو الحال في مصطلح **تمدّن أطراف المدن** أو **المجال الريفي** للتعبير عن مصطلح **تمدّن الأرياف**. فالمرجعان يشتركان بقوة في البعد الديناميكي سواء كان زمانياً أم مجالياً. كما اعتبرا مصطلح **تمدّن الضواحي** كمرحلة زمنية سابقة ومتقدمة عن مرحلة **تمدّن الأطراف**.

63: idem, p 12.

الفصل الأول

وبالاعتماد على المرجعية المجالية يمكن لنا أن نقف على أصل الظاهرة، ومن ثمّ اختلاف التعيينات. فبالنسبة لمصطلح تمّدن الأرياف نراه أنه يستند بالطبع على عالم الريف أكثر من عالم الحضر. أمّا بالنسبة للمصطلحين الآخرين تمّدن أطراف المدن وتمّدن الضواحي فتتوضح فقط مقارنة بالمدينة، لذلك فإننا نقرر على أساس هذا التنوع اللفظي وجود مجالات متداخلة، وانتقالية، ومتشابكة بين المدينة والريف المحيط.

فلفظة البينية تنطبق أساساً على هذه الوحدات العمرانية، بالإضافة إلى أنّها مجالات ديناميكية معروفة بطبيعتها الغير متناهية التطور، وهنا تكمن صعوبة تحديدها وتعريفها. ومن جهة أخرى هناك فرصة لمحاولة تعريف التمّدن من خلال الدلالة اللفظية وأصل الكلمة لمختلف التسميات والمصطلحات المستخدمة للتعبير عن هذا السياق.

أمّا إذا حوصلنا هذا التحليل من منظور سيرورات التمّدن والتمدد العمراني عبر مسار نمو المدينة - شكل:07- والأنماط التي أنتجتها، فإننا نطلق من خلف أسوارها وصولاً إلى الإقليم الحضري الحالي، أي أنّ المجالات المحيطة بالمدن قد نشئت ضمن مخطط مجالي يمتدّ من المدينة المندمجة LA VILLE COMPACTEE إلى الإقليم الحضري المفكك. مركز المدينة، ثم يليه الريف LE FAUBOURG ثم الضاحية LA BANLIEUE ثم المحيط بالمدينة LE PERI-URBAIN لنصل إلى الريف المتمّدن المحيط. أمّا السيرورات التي أنتجت هذه الأنماط فتبدأ من تمّدن المركز، ثم تمّدن الضواحي، ثم تليها تمّدن الأطراف الحضرية، لتنتهي حالياً بتمّدن الأرياف الواقعة على هوامش الإقليم الحضري.

وخلاصة القول فإنّ المجالات المحيطة بالمدن هي نتاج لعملية إعادة توزيع سكان المدن، وتفرغهم في التجمعات المحيطة عنها، مما أدى إلى زيادة هائلة في أعداد سكان التجمعات والمراكز الريفية المحيطة. اتبعت هذه العملية بحركة بناء واسعة، ومتعددة الأشكال، وانتهت بدمج هذه المناطق الريفية المحيطة ضمن الإقليم الحضري.⁶⁴

63: Claude Taffin, l'essor periurbain, revue espace populations societies, n° 11, 1986, p 305.

المجال المحيط بالمدن: المفهوم ومؤشرات التوصيف والتقييم

الفصل الأول

مركز المدينة	الضاحية	أطراف المدينة	الريف	أنماط المجال:
(Centre-Ville)	(Banlieue)	(Péri-urbain)	(Rural)	

Distance à la ville ← المسافة عن المدينة

تمدّن المدينة	تمدّن الضواحي	تمدّن أطراف المدن	تمدّن الأرياف	سيرورة التمدّن:
(Urbanisation)	(sub-urbanisation)	(péri-urbanisation)	(rurbanisation)	

ETALEMENT DE LA VILLE ← سيرورة التمدد الحضري للمدن

شكل 07: سيرورة تشكل المجالات المحيطة بالمدن

وبالرغم من ذلك لا يزال المجال المحيط بالمدن يعاني غموضا في تعريفه وضبابية في تحديده المجالي مع تزايد التوسع والتمدد العمراني الكبير والغير مراقب، حيث نجد أحيانا توسعات هامشية تمتد في مساحات لا تنتمي إلى أي جماعة محلية.

ومهما تعددت المصطلحات والمفاهيم المستعملة للدلالة على النطاقات المحيطة بالمدن، فإنّها تشترك في عدّة خصائص منها: أنها مجالات للتحوّلات العميقة على المستويات الديموغرافية والاقتصادية والثقافية بحكم التوافد المكثف عليها من قبل أفراد وأسر ينتمون لشرائح اجتماعية مختلفة ومن أصول جغرافية متباينة ولهم تصورات وأهداف متناقضة، مما يفرز أوضاعا وحالات شديدة التعقيد والتباين في الزمان والمكان. ويترجم ذلك على مستوى المشهد الجغرافي المحلي بتغيرات مهمة. مشهد تتراكم وتتداخل فيه الخصائص الحضرية بالخصائص الريفية. مما يطرح مشكلة الحدود بين النمطين التي تظلّ مبهمّة، ومن ثمّ يصفها بعض الباحثين بالنطاقات الغامضة. وبالنظر لواقع مجريات التطورات بهذه النطاقات فإنّ الحدود لا تهم لأنها في جميع الحالات تظلّ متحركة، لكن ما يهم أكثر هو معرفة لماذا وكيف تتحول بشكل سريع؟ وما هو مصير أهم ثروة في هذه المجالات وهي الأراضي الزراعية، والبيئة الطبيعية؟⁶⁵

64: المختار الأكل، عبد العالي فاتح، الأرياف المجاورة للمدن بالمغرب: مجالات متفردة وسريعة التحوّلات، حالة المجال الريفي بمدينة المحمدية، الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، الجزء 1، التنمية المحلية، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، الرباط، المملكة المغربية، 2008، ص ص 399، 400.

الفصل الثاني

سيرورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

مجالات نتاج سيرورة جديدة لنمط توسع المدن

مقدمة

- 1 سيرورة النمو الحضري للحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري.
- 2 النمو الديموغرافي للحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري.
- 3 سياسة التهيئة العمرانية وتنظيم المجال الحضري للحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري.

خلاصة

الفصل الثاني

On peut avancer que la périurbanisation est un processus, le périurbain une situation, mais à peine ceci est dit qu'en en doute. Quoi de fondamentalement neuf dans le processus d'étalement urbain, constitutif de l'urbanisation : la périurbanisation est-elle autre chose que la production des marges urbaines ?

Martin Vanier¹

مقدمة

مجالات نتاج سيرورة جديدة لنمط تمدد المدن

يقوم النمو الحضري على أطراف المدن في عمومها على فكرتين أساسيتين: الأولى تقسم المجال الحضري إلى نطاقات مكانية تتكون من مركز رئيسي تمثله المدينة المركزية، والمناطق المجاورة لها، وتشمل معها الضواحي وأنماط عمرانية أخرى لأبعد من نطاق الضواحي. أما الثانية فترتكز على تحليل العلاقة بين الاتجاهات السكانية في المناطق المركزية والنطاقات الخارجية، للوقوف على التغيرات الحاصلة بكل نطاق. وطبقا لتلك العمليات تنتقل المدينة وتتمدد من مرحلة حضرية إلى أخرى، داخل نطاق نفوذ الإقليم الحضري، وحسب المراحل الآتية:

▪ مرحلة سيطرة المدينة المستقطبة: LA CONCENTRATION URBAINE

لقد أفضى كل من التصنيع والتحضر المصاحب له إلى توليد نوع من الاستقطاب للاقتصاد المكاني للمدينة الكبيرة - وهو لازال يمارس حتى الآن على نطاق واسع - حيث أنّ المدينة تجذب تيارات من السكان والأموال والاستثمارات من الأقاليم الأخرى، وكذلك من قرى الريف المحيط بها، وفي نطاق تأثير كل العمران الدائري.

وباستمرار عمليات النمو وازدياد الحجم السكاني إلى حدود معينة، تظهر مشاكل عديدة منها، قلّة العقار الحضري، وازدحام محاور النقل والمواصلات... مما يقتضي تنفيذ مشاريع كبرى لحلها. وبذلك تدخل المدينة في مرحلة حضرية جديدة يتجه فيها النمو الحضري صوب الهوامش والريف المحيط بها.²

1: Martin Vanier, dans l'espace du périurbain, revue Espaces et sociétés, 2012/1 n° 148-149, p 211 à 212.

2: وليد نبيل علي بيومي، منهج التكثيف الحضري للتحكم في الزحف الحضري بالهوامش الحضرية الريفية للأقاليم الحضرية الكبرى للقااهرة، ماجستير في التخطيط الإقليمي والعمراني، كلية الهندسة، جامعة القااهرة، مصر، سنة 2000، ص81.

الفصل الثاني

■ مرحلة انتشار التمّدين صوب الضواحي القريبة: LA SUB-URBANISATION

في هذه المرحلة نشهد بدء تشكل نمط المدينة الإقليمية، كنظام للنسق الحضري على مستوى الإقليم الحضري. خاصة في ظلّ الانتشار والتخلخل المتزايد للوظيفة السكنية، ونزوحها صوب المواقع البؤرية ذات إمكانيات الوصول المرتفعة إلى الأطراف والريف المحيط بها. ثمّ إلى المواقع والقرى الهامشية في أقصى الأطراف الحضرية والريفية في المراحل التالية، خاصة مع تزايد قوى اللامركزية الحضرية.

■ مرحلة اكتمال تمّدين الأطراف: LA PERI-URBANISATION

وباستمرار نزوح السكان نحو الضواحي، واتجاه التمّدد الحضري للمدينة صوب الضواحي، تزداد حدّة التنافس بين الوظائف السكانية والغير سكانية، خاصة فيما يتعلق استغلال الوحدات السكنية في استعمالات تجارية وإدارية لتحقيق معدلات أعلى للعائد الاقتصادي، وقيم إيجاريه مرتفعة تتناسب مع قيم الأراضي المرتفعة التي تستمر في النمو. في هذه المرحلة الحضرية تنشأ عدّة مشاكل ناتجة عن تفعيل عمليات التمّدين خاصة الازدحام على طول الطرق السريعة، والمداخل الرئيسية للمدن، وهذا ما يفضي إلى التحول الوظيفي لتلك المحاور، ليغلب عليها الطابع المحلي، وبذلك تكتمل نشأت المجالات المحيطة.³

أمّا فيما يخص حالة الحواضر والمدن الكبرى الجزائرية، فقد عرفت في العقود الأخيرة اندفاعاً قوياً نحو التحضر، وبأشكال متباينة وبمعدلات متفاوتة. تجسدت في ظاهرة التمّدد الحضري نحو المناطق المحيطة بها، والناجمة أساساً عن تشبع مواضعها الأصلية، وعجزها عن الوفاء بمتطلبات نموها العمراني والاقتصادي، ممّا دفع بها إلى اكتساح مساحات واسعة من المناطق الريفية المحيطة بها. والذي تمّ بأشكال متنوعة، وبحسب آليات مختلفة، وفي ظروف التقلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتتها الجزائر. وساهم فيها فاعلون متعددون، عموميون وخواص، وفي ظلّ ممارسات عقارية وتخطيطية وإدارية قاصرة وغير فاعلة. جعلت التحكم في نموها خارج سيطرة الأدوات الرسمية للتهيئة والتعمير.

في هذا الفصل نتتبع سيرورة النمو الحضري لمدن الدراسة للوقوف على الآليات، والعوامل، ومراحل تشكل المجالات المحيطة بها.

3: نفس المرجع، ص ص، 52، 81، 84.

1. سيرورة النمو الحضري⁴ للحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري

من النمو العمراني إلى التمدد الحضري

إذا سلّمنا واقعا بأنّ الوضعيات الحالية للمدن الجزائرية سواء كانت حاضرة أو كبيرة، فهي نتاج وترجمة للديناميكية الحضرية النشيطة، بالمقارنة لأنماط وأشكال التحضر التي ميزتها سابقا من جهة. والتي انعكست عبر السياسات الحضرية والعقارية، وكذا الأنظمة الموضوعة لإنتاج وتوجيه التوسعات العمرانية من جهة أخرى. فالتدخلات ذات الطابع السببي ترجمت في التحولات الجذرية التي مسّت استخدام الأرض، وأثرت على وتائر التحضر الشديد التباين في أغلب الأحيان، والناجم أساسا عن التعليمات وتوجيهات الإدارة المركزية.⁵

وبالتالي فإنّ نمو المدينة الجزائرية انتقلت من الشكل المندمج والملتحق القديم، إلى الشكل الفسيفسائي المعاصر (تجاور فوضوي لعدّة أشكال من الأنسجة العمرانية المختلفة) والناجم عن عوامل تاريخية تسارعت بفعل التحضر وعلاقاته بأنماط استخدام الأرض. فالتحضر في الجزائر تمّ عبر مراحل تاريخية، كلّ واحدة منها تميزت بشكل عمراني خاص بها، ولكنها أثّرت في شكل سيورتها الحالية على النحو الآتي:

1.1. سيرورة النمو الحضري للمدن الجزائرية:

قبل دخول الاحتلال الفرنسي، كانت الجزائر بلدا أقل تحضرا، بحيث لم تتجاوز نسبة سكان المدن 05% من مجموع السكان. وكانت حينذاك حوالي عشرين مدينة منها المتوسطة الحجم مثل: الجزائر العاصمة، قسنطينة ووهران بتعداد 30000 ساكنا لكل منها، ومنها المدن الصغرى كتلمسان، نضرومة،

4: النمو الحضري ظاهرة عالمية بوصفه نظاما معقدا تمر به كل المدن عن طريق التوسع العمراني، والتغيرات الوظيفية المصاحبة له. فالمدن تنمو عن طريق إضافة الفضاء إلى أطرافها، ثم تجرى العمليات النوعية لتنميته، فيدفع بالنمو الاقتصادي، ويصاحبه زيادة في السكان. انظر: سناء ساطع عباس، ديناميكية النمو الحضري في العراق، مجلة المخطط والتنمية، رقم 26 / 2012، ص 242.

5: Khettabi Latifa, Morphologie et Dynamiques de l'étalement urbain au sein de l'agglomération Intercommunale d'Annaba, mémoire de magister en urbanisme, faculté des sciences de la terre, université Badji Mokhtar, Annaba, 2009, p 105.

سيرورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثاني

مليانة، بونة، تبسة، دلس، جيجل، القليعة، البليدة، بسكرة والأغواط، والتي كانت تعدّ ما بين 5000 إلى 10000 ساكنا. إلا أنّ هذه المدن كان لها دور نشيط اتجاه بواديها، لكونها مقر للسلطة السياسية، ومكان للمبادلات التجارية، ومحل إقامة الأسر الكبيرة الحائزة على الأملاك والأراضي الزراعية.⁶

كلّ هذه المدن كانت محاطة بأراضي زراعية واسعة، وتلعب الملكية العقارية السارية المفعول فيها

- شكل: 08 - دورا في نموها وتوسعها مثل:

- الملكية العقارية القائمة على نظام الشيوخ، ومنها أراضي الباوي والداوي.
- ملكية العرش القبلية ذات الاستخدام العائلي.
- أراضي الوقف أو الحابوس التابعة للمؤسسات الدينية.
- أراضي الخاصة التي تبقى قليلة وتخضع للتجزئة والصفقات التجارية للسوق العقارية.

مما جعل المدينة في هذه الفترة تبقى داخل حدودها الحضرية، وتعتمد في نشاطها الاقتصادي على المبادلات التجارية الزراعية والحرفية. أمّا الريف من جهته فاعتمد على إنتاجية احتياطاته الزراعية المنتشرة في الجبال والقرى. وأمّا الحدود التي بينهما أي المدينة والريف كانت واضحة ومحددة جدا نتيجة أنّ توسع المدن كان يخضع للطبيعة الوظيفية والقانونية للأراضي المحيطة بها.



شكل 8: علاقة المدينة بالريف في الفترة العثمانية

وأثناء الاحتلال الفرنسي بقيت المدن يسكنها الأوروبيون أكثر من الجزائريين، لأنّ النمو الديموغرافي كان ضئيلا، وكانت تمتصه الأراضي الفلاحية. وكانت أولى التوطنات والتوسعات العمرانية للمدن الجزائرية مع بداية القرن العشرين من تخطيط المؤسسة العسكرية، وفق مخططات التهيئة

6: مارك كوت، اندفاع تحضري دون سابق، عن مجلة معالم، المدينة ومعالمها، العدد رقم 03، 1997، ص ص 215، 216.

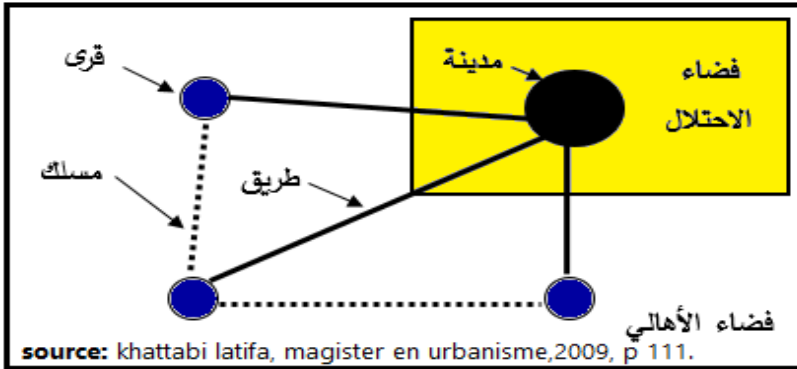
سيورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثاني

والتخطيط المعتمدة في فرنسا الميترولوجيا مثل: مخطط الصرف والاحتياطات العقارية، مخطط التهيئة والتحسين والتوسع الذي بدأ بموجب مرسوم رقم 05 الصادر في شهر جانفي سنة 1922.

وأول اندفاع للتمدن في الجزائر كان نتيجة لجزأة المجمعات السكانية، الذي انطلق منذ سنة 1930 حيث أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية على الفلاحة التي أصبحت تطرد الفلاحين نحو المدن. فارتفعت على إثره نسبة سكان الجزائريين في المدن إلى حوالي 25% سنة 1954، وظهر أول الأحياء القصديرية في ضواحي المدن الكبرى. في المقابل، أصبحت المدن الجزائرية صورة للمدن الفرنسية أمام انحصار الطابع المحلي في الأنسجة الحضرية للقصبات والسويقات الموروثة عن العهد العثماني. والتي عمل المحتل على تشويهها وطمسها بطابع التوسعات العمرانية الجديدة. في هذه الفترة أصبح توسع المدن الجزائرية يتم فصل إلى ثلاثة نطاقات متميزة - شكل: 09 - هي:

- الأول يتكون من المدينة المحصورة داخل الأسوار القديمة.
- الثاني يتكون من الضواحي الزراعية المباشرة، والسكن الهش للسكان المحليين.
- الثالث يتكون من الهوامش الريفية، حيث تجتمع القرى الاستيطانية والقرى القديمة، والحرف.



شكل 09: علاقة المدينة بالريف في فترة الاحتلال الفرنسي

إنّ الانصباب المتزايد لسكان الريف على المدن، حتمّ على إدارة الاحتلال إنتاج أحياء سكنية متعددة، للقضاء على البيوت القصديرية التي تقشت عبر الضواحي، وذلك بالاعتماد على سياسة التعمير الشامل القائم على الأنطقة والمناطق الأحادية الوظيفة.

الفصل الثاني

وبعد الفتور الذي حصل مباشرة بعد الحرب التحريرية، جاءت مرحلة التنمية الكبيرة لتبعث من جديد النزوح نحو المدن. فكانت كل جهود الدولة متّجهة نحو التعمير السريع. مما تسبب في نزوح حوالي 1.7 مليون ريفيا في الفترة ما بين 1966 و1977، أي بوتيرة 130 ألف سنويا المدن الكبرى.⁷

في هذه الفترة أقتصر تمدّن المدن على بناء عدة مناطق صناعية كبرى بالقرب منها. وتأطير ديناميكية التمدّن بواسطة مخططات تنموية خاصة مثل: مخططات التحديث الحضري PMU الخاصة بالمدن الكبرى. ومخططات التوجيه العمراني PUD الخاصة بالمدن التي يتجاوز عدد سكانها 10000 نسمة. ومخططات البلدية للتنمية المخصصة للمدن المتوسطة والصغرى. هذه المخططات تضمن الانتقال من مدونة الاستثمار البسيطة إلى مستوى البرنامج المركزي، سواء كان وطنيا أم جهويا للتحكم في التحضر. أما بالنسبة للمخطط الثاني 1974-1977 تبنت الدولة سياسة جديدة تقوم على بناء المناطق السكنية الحضرية الجديدة ZHUN لإنتاج السكن على المستوى الوطني لمواجهة أزمة السكن وعشوائية نمو وتوسع المدن الجزائرية. ثم اتبعتها بسياسة التخصيصات خاصة على مستوى المدن.

واستمرت الحركة التعميرية في عشرية الثمانينات بالتركيز على إنتاج السكن، إلا أنّ الأزمة الاقتصادية أدت إلى إعادة تقييم تدخل الدولة في ميدان العمران والتعمير خاصة في مجال:

- تقويم السكن الفوضوي.
- الاعتماد على أدوات جديدة للتسيير العمراني والعقاري في شكل مخططات التهيئة العمرانية.
- دخول العديد من الأطراف في دراسة وإنتاج العمران في الجزائر.

في هذه المرحلة أصبح التمدد الحضري للمدن الجزائرية يتم بطريقة فوضوية، وتحت تأثير الاحتكار العقاري والسكني، والتي لم تستطع أن تتحكم فيه الإجراءات القانونية الجديدة، لأنّ الأرض أصبحت رهان كبير للتعمير.

7: مارك كوت، نفس المرجع، ص ص 218، 222، 223.

سيورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثاني

أما بعد سنوات 2000 فالإصلاحات الاقتصادية ساعدت على استعادة دور الدولة في تنظيم وتوجيه النمو الحضري للمدن الجزائرية، وذلك من خلال الدفع بالعمليات العمومية إلى أرض الواقع لتحسين الحضري، ومن بين المشاريع الكبرى التي قامت بها الدولة نجد ما يلي:

- برمجة إنتاج 01 مليون سكنا.
- تدعيم إتمام مشروع مترو الجزائر العاصمة.
- نجاز الطريق السريع شرق/ غرب.
- إنجاز شبكة من الحافلات الكهربائية TRAMWAY في كل من الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة وسطيف...

كما قامت بفتح باب الاستثمار الخاص في ميدان السكن عبر العقار العمومي كمحرك للتعمير. والتأكيد على دور الدولة في المراقبة المركزية للتهيئة العمرانية من خلال وضع قانون خاص بالمدينة الجزائرية، وآخر خاص بنطاق الحواضر. وإصدار مرسوم تنفيذي رقم 313-03 بتاريخ 2003/09/16 يتعلق بكيفيات الاستيلاء على أرض الزراعية للاستخدام الحضري⁸، مع التقليل من استهلاك العقار الزراعي. وأخيرا التوجه إلى سياسة المدن الجديدة كأسلوب جديد للتحكم في النمو الحضري للمدن الكبرى.

الاستنتاج:

عرفت المدن الجزائرية خلال نصف قرن من الزمن تمدّنا حضريا كبيرا، تمثل في تكديس السكان في أطر حضرية عشوائية، نتيجة ضعف قدرة المدينة الجزائرية في تسيير وتنظيم نموها وتمدها الحضري. ولم يبق أمام المجال المتمدّن أي عقبة للتوسع والتمدد، سواء تعلق الأمر بالملكية الفردية أم باحتكار السوق العقارية. فالأدوات الجديدة للتعمير الموضوعية على أرض الواقع كان هدفها عقلنة استخدام الأرض وأنماطه. والتعمير أصبح يخضع أكثر لتنظيم القوانين أكثر من التخطيط المبرمج، بهدف التحكم في النمو وتوجيهه، للمحافظة على الأراضي الزراعية والبيئة الطبيعية المحيطة بالحواضر والمدن.

8: مرسوم تنفيذي رقم 313-03 مؤرخ في 19 رجب سنة 1424 هـ، موافق 16 سبتمبر سنة 2003. يحدد هذا المرسوم شروط وكيفيات استرجاع الأراضي الفلاحية التابعة للأماكن الوطنية المدمجة في القطاع العمراني. انظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57 المؤرخة في 2003/09/21.

2.1. سيرورة النمو الحضري للحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري:

من التمدد الحضري إلى التفتت العمراني

عرفت الحواضر والمدن الكبرى الجزائرية في العقود الأخيرة، اندفاعا قويا نحو التحضر، وبأشكال متباينة، وبمعدلات متفاوتة. تجسدت هذه العملية في ظاهرة التمدد الحضري نحو الأطراف، والنتيجة بالأساس عن تشبع مواضعها الأصلية، مما دفع بها إلى اكتساح مساحات واسعة من المجالات المحيطة.

فكان من آثار هذا التمدد الحضري للمدن على حساب المناطق المحيطة بها، نظاميا كان أم عفويا، بروز مشكلات حادة ومتنوعة، أهمها المضاربة في العقار، تعطيل أداء أدوات التهيئة والتعمير، وقصور البنى التحتية والشبكات، ومشاكل النقل والاتصال، والتعديات على البيئة الطبيعية، إضافة إلى خلق أشكال جديدة من العلاقات الوظيفية بين الحواضر ومجالاتها التابعة.

فتمدّن أطراف المدن الجزائرية كان على حساب عالم الريف المحيط والقريب منها. فتحول هذا الأخير إلى مجرد ضاحية حضرية تابعة ومرتبطة بها بقوة. وذلك بالتركيز على السكن كمحرك أساسي للنمو الحضري لهذه المناطق الريفية والفلاحية، وتحويل لها الفائض من السكان والنمو الاقتصادي للمدينة المركزية. فشهدت على ضوئها حركة تعمير كبيرة دون مراعاة لخصوصيات مكوناتها الطبيعية والزراعية. فانعكست على مكوناتها الأصلية، وأصبحت تعيش الآن أزمة حادة، ومتعددة الأوجه، ولم تستطع لحدّ الآن التأقلم مع العناصر الحضرية الدخيلة عليها، والتي أفقدتها هوياتها الأصلية.

واليوم أصبحت المجالات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى الجزائرية تمثل إقليميا حضريا يتشكل من مجموع البلديات المتحضرة بأقل أو أكثر، وتتأثر بدرجة أقل أو أكثر بالمدينة. وتشكل ثنائي مركز وهامش الذي أعطى الاعتبار للمحيط رغم تحولاته. تتركب بنيتها من تجمع رئيسي تمثل النواة الرئيسية والمركزية (المدينة الأم)، تقابلها مجموعة مبعثرة من التجمعات والمراكز الحضرية وظيفتها استقبال الفائض من سكان المدينة الأم.⁹

9: Arama Yasmina, périurbanisation, métropolisation et mondialisation des villes, exemple de Constantine, Thèse doctorat d'état en urbanisme, université Mentouri, 2007, p 86.

سيرورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثاني

ويعود أصل تمدّن أطراف الحواضر والمدن الكبرى الجزائرية إلى الضغوط المتعددة التي تعيشها، والاستراتيجيات العقارية التي انتهجها مختلف الممثلين والفاعلين في إنتاج هذه المجالات الجديدة، خصوصا السلطات المركزية، والمحلية. ممّا ولدّ مجالا معرضا دائما لسيرورة مركبة من التحضر، وإعادة الهيكلة، واستفحال ظاهرة التمدد الحضري الفوضوي، والإخلال بالتوازن البيئي للفضاءات الريفية والطبيعية المحيطة بها.

فالمزدرعات الزراعية الخصبة المحيطة بالحواضر وبعض المدن الكبرى هي في طريقيها الآن للزوال أمام المدّ لل عمران الذي أصبح على الأقل في العشرية الأخيرة غير مراقب، ويهدد بالقضاء النهائي على الأظهرة الزراعية للحواضر والمدن الكبرى الجزائرية. فعلى سبيل المثال الساحل ومنتجة بالقرب من حاضرة الجزائر العاصمة، السانية بالقرب من حاضرة وهران، وبساتين الحامة بوزيان ووادي بومرزوق بالقرب من حاضرة قسنطينة والأمثلة عديدة.

فالحواضر الوطنية، الجزائر العاصمة وهران وقسنطينة وعنابة، تتمدد وتتوسع اليوم على طول العشرات الكيلومترات، احتل بها العمران والمساحات المبنية أقاليم زراعية وطبيعية واسعة، أفقدتها إمكانيتها الإنتاجية. لذا فلا بد من قطع كل هذا الإقليم الحضري لنصل إلى الريف الذي أصبح جزءا من الظهير. وبينت الإحصائيات أنّ وتيرة النمو الحضري كانت مرتفعة ما بين 1982 و 1990 بحيث سجلت نسبة 04.4% سنويا، لتتخفّض سنة 1998 إلى 03.57%. وأنّ التخطيط الحضري لم يكن كافيا لتعيين معالم المدن على الرغم من تعريف الأحزمة الحضرية المتضمنة تنمية الحواضر في العشرين سنة المقبلة، وزادها الاستهلاك العشوائي للعقار الفلاحي والحضري على حدّ سواء من طرف المخططات التوجيهية للتهيئة العمرانية.¹⁰

واليوم، وأمام تنامي ظاهرة التمدد الحضري للحواضر والمدن الكبرى لم يبق لنا أي عذر أو حجة لحماية المظهر الطبيعي، والبيئة، والنشاط الفلاحي بصفة عامة، ومن ثمة التركيز على كيفية تطوير المدن، وإنشاء مناطق تعمير جديدة مستقبلية تتوفر على المواصفات المفقودة حاليا.

10: idem, p p 05, 85.

سيرورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثاني

1.2.1. سيرورة التمدد الحضري لمدينة قسنطينة: "من المدينة القديمة فوق الصخرة

إلى المدينة الجديدة فوق هضبة عين الباي"

قسنطينة المدينة الثالثة من حيث عدد السكان بعد الجزائر العاصمة وهران. وصل عدد سكانها سنة 2008 إلى 418672 نسمة، يمثلون نسبة 55.1% من سكان الولاية. يتركزون على مساحة نسبتها لا تتجاوز 02.46% من مساحة الولاية. وبكثافة مرتفعة جدا وصلت إلى 66.12 نسمة/هكتار.

وعلى الرغم من صغر نطاقها العمراني فإنها تسجل في كل مرة نموًا وتوسعا كبيرين تجاوزت به حدود نطاقها العمراني الحالي. ففي فترة الاحتلال الفرنسي التي دامت 125 سنة تزايدت المساحة العمرانية بـ60 مرة، في حين تزايد عدد السكان بـ7 مرات - جدول: 05 -

أما في فترة الاستقلال، فتغيرت المعادلة بحيث خلال خمسين سنة من الزمن تضاعفت المساحة العمرانية للمدينة بـ03 مرات، مقابل 01.6 مرة للسكان. عرفت فترة 1966-1987 زيادة المساحة العمرانية بـ1275 هكتارا ، مقابل زيادة بـ3047 هكتارا في الفترة 1998-2008. في المقابل كان التزايد ما بين 2008-2015 قليلا ولم يتجاوز 112 هكتارا، بعد أن دخلت المدينة في حالة تشبع، وتراجع لعدد سكانها.

جدول 05: تطور المؤشرات العمرانية لمدينة قسنطينة 2015-1837

السنوات	عدد السكان نسمة	المساحة العمرانية هكتار	الكثافة السكانية نسمة/هكتار
1830	19751	30	658.37
1937	106830	234	456.54
1954	143334	1800	79.63
1966	245621	2010	122.20
1977	345566	2558	135.09
1987	440842	3285	134.20
1998	465021	4547	102.27
2008	418672	6332	66.12
*2015	389114	6444	60.38

Source : Groupement Urbaco-Edr, Compte rendu Schéma de cohérence urbaine (SCU) – mission II , 2007.

*: تقدير حسابي لعدد السكان حسب المعادلة: $P_n = P_{t+1} * (1 + r)^n$. حيث: P_{t+1} = عدد السكان بالفترة اللاحقة

r: معدل النمو السنوي، n: عدد السنوات بين الفترات الزمنية.

الفصل الثاني

لقد عرفت مدينة قسنطينة كل أشكال ظاهرة التمدد الحضري على الأطراف، منها التوسع التقليدي على طول محاور الطرق، ثم بعدها نقل التوسع خارج إطارها العمراني وتركيزه أولا: في ثلاث قرى مجاورة لها اتخذتها كركائز وأقطاب نمو في استراتيجيتها الحضرية وهي: الخروب، عين سمارة في الجنوب، والحامة بوزيان وديدوش مراد في الشمال، ثم تبنت منطقة بكيرة القريبة من المدينة باتجاه الشمال لاستيعاب التوسع الفوضوي للعمران في السهول المسقية للحامة بوزيان.

لقد مرّت توسعات مدينة قسنطينة بعدة مراحل وأشكال متتالية منذ خروج عمرانها عن أسوار المدينة القديمة- خريطة: 09- إلى مرحلة الإقليم الحضري في شكله الحالي، وهي على النحو التالي:

- التوسع ما وراء أسوار المدينة القديمة في فترة 1830 و 1980 حيث استمرّ انتشار العمران في عدّة جهات أنتجت على إثرها الأرباض الاستعمارية، ثمّ التوسعات السكنية في ضواحي المدينة.

- التوسع خارج الحدود العمرانية للمدينة ما بين 1980 و 2015 كان توسعها مبعثرا عبر المناطق الريفية المحيطة بالمدينة، المماثلة في الأحواض والأودية المحيطة بها، وذلك في شكل:

- توسعات ضاحوية متمثلة في التوسعات المتلاصقة مع حدود المدينة الشمالية مثل: توسعات المنية، سيدي مسيد وبن شرقي. والجنوبية في شكل سيساوي، بومرزوق، وهضبة عين الباي.

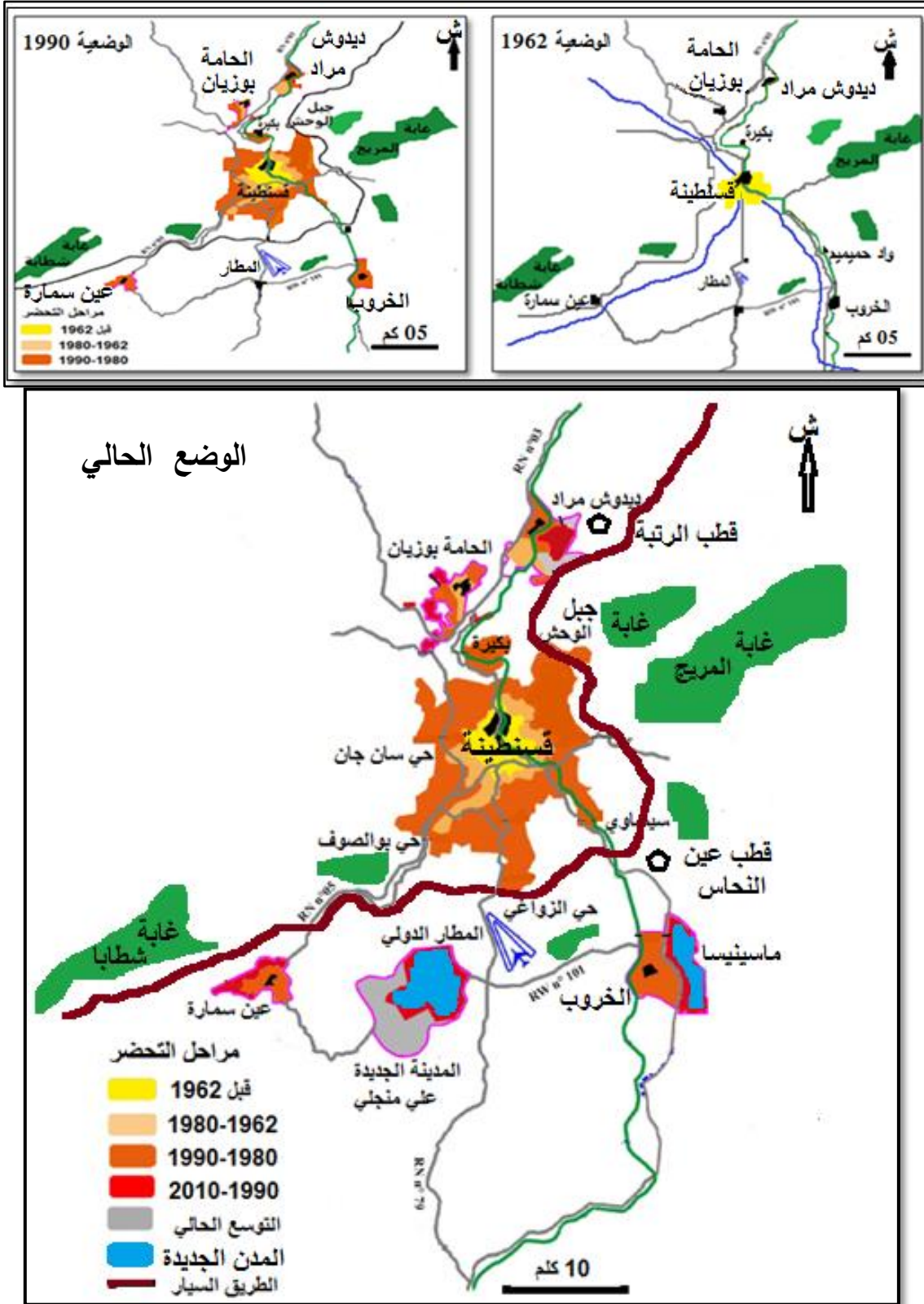
- توسعات على الأطراف البعيدة، وفي قلب المناطق الريفية المحيطة بها، كانت في المرحلة الأولى نحو الخروب، عين سمارة، ديدوش مراد، الحامة بوزيان وبكيرة. ثمّ في المرحلة الثانية نحو المدينة الجديدة علي منجلي بمنطقة عين الباي ببطاقة تقنية تتمثل في مساحة عقارية تصل لـ 1500 هكتار، وطاقة استيعاب بـ 300 ألف نسمة و 45500 مسكنا. ثمّ المدينة الجديدة الثانية ماسينيسا بالقرب من الخروب ببطاقة تقنية تمثل مساحة عقارية تصل لـ 445 هكتارا، وطاقة استيعاب بـ 106000 ساكنا و 17800 مسكنا.¹¹ أمّا اليوم، فالنطاق الحضري لقسنطينة امتدّ وتوسع بشكل كبير، وفي اتجاهات مختلفة، ليصبح كتلة حضرية هائلة قابلة للتمدد نحو مناطق أخرى جديدة.¹²

11: Kassah Laouar Inès, la ville nouvelle ALI MENDJLI : acteurs et gouvernance dans le processus d'édification, magister en aménagement du territoire, université de Mentouri, Constantine, 2007, p 45.

12: Marc Cote, Constantine -cité antique et ville nouvelle-media plus, 2006, p 86.

سيورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثاني



Source : Ahcen Lakhall ; doctorat en geographie ; 2013 ; p 65.

خريطة 09: مراحل التمدد الحضري لمدينة قسنطينة عبر الأطراف

سيرورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثاني

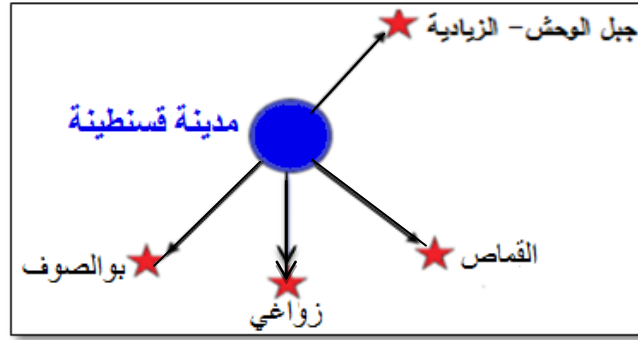
وقد كانت أول أشكال التوطين في المناطق المحيطة بمدينة قسنطينة، شبكة من المناطق الصناعية الكبرى التي كانت المحرك الأول لظاهرة تمدن أطراف المدينة، ثم تبعتها فيما بعد سلسلة من المناطق السكنية الحضرية الجديدة، والتحصينات المختلفة، وعدة مناطق للنشاطات، ومختلف شرايين النقل والمواصلات مثل: الطرق المزدوجة، الطريق السيار شرق غرب العابر لهذه المناطق، وهياكل أخرى للخدمات الجامعية والرياضية والتجارية. ومن بعد ذلك تم حصر وتوجيه كل نمو التجمع الحضري القسنطيني نحو المدينة الجديدة علي منجلي التي تحولت في الخمس سنوات الأخيرة إلى قطب أساسي للتعيمير في الإقليم، وبدرجة أقل نحو المدينة الجديدة الثانية ماسينيسا. فانتفتحت القرى والمراكز الصغيرة في وقت قصير، وتحولت إلى مدن متوسطة، وأخرى إلى كبيرة كما هو الحال المدينة الجديدة علي منجلي.

وقد أدى هذا النمو السريع لتمدّن أطراف المدينة إلى ظهور عدّة تحصينات فوضوية. وبروز إلتحامات عديدة مع المدينة في شكل امتدادات عمرانية كما هو الحال سيساوي في الجنوب الشرقي، وزواغي في الجنوب. وبكيرة في الشمال التي بلغ التعيمير فيها ذروته وهي في طريقها للإلتحام بالمدينة. وتلخيصا للديناميكية المجالية والاتجاهات التي اتبعتها المدينة عبر سيرورة نموها وتطورها، نوضحها في المخطط المبسط الآتي:

- تمدد مستمر ومتعدد مع النسيج العمراني وطد العلاقات أكثر فأكثر مع المركز، ولكن دون أن تستطيع المدينة التحكم في هذا النمو الذي اتجه إلى جبل الوحش شمالا، - شكل: 10 - باتجاه بوالصوف، زواغي وسيساوي جنوبا.¹³

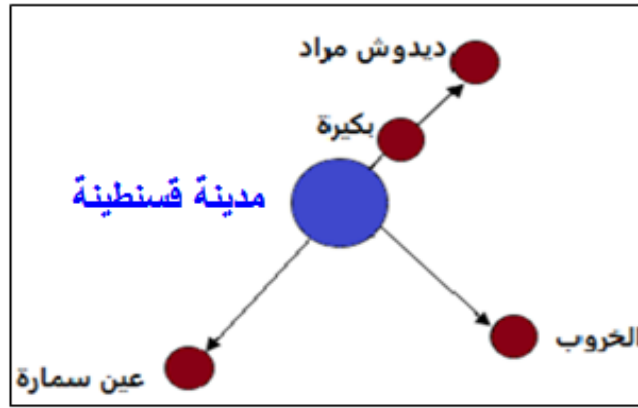
13: Hassani Imen, les évolutions de la notion de Métropole et la réalité urbaine à Constantine, magister en Urbanisme, université Mentouri, Constantine, 2004, p 42.

الفصل الثاني



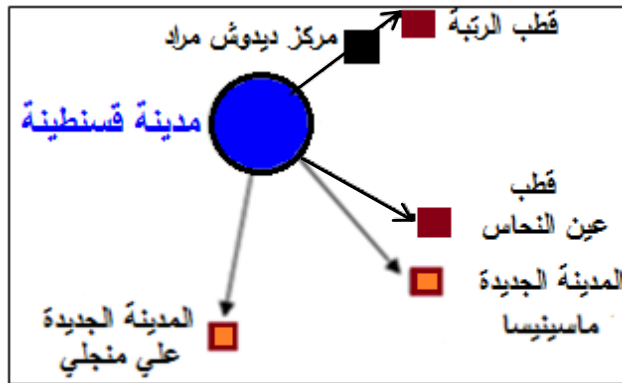
شكل 10: اتجاهات تمدد مدينة قسنطينة نحو الأطراف

- التمدد نحو أربعة أقطاب حضرية خارج حدود المدينة، تتمثل في كل من الخروب، عين سمارة، بكيرة وديدوش مراد - شكل: 11 - وذلك للتحكم في توسع التجمع الحضري لقسنطينة.



شكل 11: تمدد مدينة قسنطينة نحو القرى المحيطة بها

- التمدد نحو أقطاب نمو جديدة مثل الرتبة شمالا، وقطب عين النحاس، والمدينة الجديدة علي منجلي، والمدينة الجديدة الثانية ماسينيسا بالخروب - شكل: 12 - جنوبا.



شكل 12: تمدد مدينة قسنطينة نحو المدن الجديدة والأقطاب الحضرية

الاستنتاج:

أنّ الإقليم الحضري المحيط بمدينة قسنطينة يواصل في التكتيف، ويستمر في الاندماج أكثر فأكثر ولثلاث عشريات متتالية من التمدّن. أخذ شكلا مثلثا قاعدته في الجنوب، ورأسه نحو الشمال. وتشير المعطيات الإحصائية أنّ مدينة قسنطينة قد استهلكت مساحات عقارية واسعة في نموها المجالي لمواجهة الأعداد السكانية المتدفقة عليها خلال عدّة عقود سابقة، ممّا أدى بها إلى تجاوز أسوارها الضيقة إلى تلالها المتعددة المحيطة بها مع مطلع 1937، ثم خارج محيطها العمراني مع مطلع 1982.¹⁴

واليوم تظهر المدينة على شكل بقع وألسنة مرتبطة بشبكة من الطرق لتلائم مع الطبوغرافيا التي لا تسمح بنمو عادي في جميع الاتجاهات. فكان التوسع على التلال المجاورة والسفوح المنحدرة خاصة جنوب المدينة وشرقها، حيث الأراضي السهلة للتعمير ومحاور النقل الكبرى. لذلك لم يبق أمام المدينة سوى التوجه نحو الأطراف لاستغلال الموارد المجالية المتاحة، لمواجهة الضغط الديموغرافي المستمر، والحاجة الملحة لتوطين المزيد من التجهيزات والمرافق. فكان لتدخل الدولة العامل الحاسم في تفعيل عملية تحضر الأطراف التي امتدت نحو حوض الرمال جنوب غرب المدينة حتى عين سمارة، وحوض بومرزوق باتجاه جنوبها الشرقي حتى الخروب، وحوض الحامة بوزيان شمالا حتى ديدوش مراد. ورغم كل هذه الإجراءات ظهرت توسعات داخل النسيج الحضري للمدينة خاصة في الجيوب الفارغة التي في معظمها غير صالحة للتعمير. بالإضافة إلى استمرار التوسع نحو سيباوي، وتلة بوفريكة، وهضبة عين الباي التي امتدت أكثر وإقامة مدينة جديدة علي منجلي.

14: Bentalha, née Benrahou Yasmine, contribution à une définition de la périphérie, cas de Boumerzoug, Constantine, magister en urbanisme, université Mentouri, 2000, p 99.

2.2.1. سيرورة التمدد الحضري لمدينة عنابة:

شهدت مدينة عنابة موجات عديدة من التوسعات العمرانية تعدت بها حدود محيطها العمراني، وانعكست من خلال التحولات التي عاشتها الأنوية الحضرية المحيطة بها، لتصبح مدنا تساهم في التخفيف من الضغط المتزايد عليها. باستقبال فائضها السكاني وكل الهياكل الصناعية والخدمات التي لا يمكن الاستمرار في تمركزها داخل المدينة. ومن ثمة حدوث توسعات ممتدة ضمن وحدة حضرية هي المجمع الحضري.

لقد توجهت مدينة عنابة إلى التمدد عبر الأطراف كحتمية للتزايد الكبير للكثافات السكانية، والطلب على المجال، مما أدى إلى استنفاد بسرعة الأراضي الصالحة للتعمير. وحاليا أصبحت المدينة تتوسع فقط بمحاذاة الطرق الوطنية خاصة منها رقم 16 و 44 التي تعرف تركزا عمرانيا وصناعيا شديدا. لتكون التوسعات باتجاه الجهة الغربية قد توقفت لاصطدامها بالسفوح الشرقية للكتلة الجبلية أيدوغ، وأعطت شكلا شعاعيا لتمدها الحضري.

لقد كان النسيج العمراني المحيط بمدينة عنابة يتشكل من بعض التجمعات الصغيرة التي نمت في شكل محتشدات إجبارية أنشئها الاستعمار الفرنسي في كل من سيدي سالم، بوخضرة والقنطرة. ثم بدأ يتجه نحو الهوامش المتلاصقة، وباتجاهات متفرقة منذ سنة 1975، وذلك من أجل إيجاد محاور تعمرية جديدة لفك الضغط المتزايد على مركز المدينة. وترجمت هذه التوسعات ببناء عدة أحياء سكنية حضرية جديدة ZHUN على مستوى السهل الغربي غرب المدينة، وعدة تحصيصات فردية باتجاه الشمال، وعدة أحياء باتجاه الجنوب الغربي مثل: حي بلعيد بلقاسم، حي الصفصاف، المدخل الغربي، حي 05 جويلية.¹⁵ وقد استمر تمدد المدينة باتجاه التجمعات الريفية المحيطة بها، خاصة باتجاه الجنوب الغربي بمحاذاة الطريق الوطني رقم 44، حيث تم توطين عدة مشاريع سكنية ضخمة ذات طابع اجتماعي وأخرى ترقوي، بالإضافة إلى تجهيزات جامعية جديدة.

15: صيد أحمد سفيان، التوسعات العمرانية بالمجمع العنابي، دراسة حالة مدينة سيدي عمار، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، جوان 2003، ص 12.

الفصل الثاني

بدأت سيرورة تمدّن وتعمير أطراف مدينة عنابة بتوطين المنشآت الصناعية الكبرى في إطار المخطط الثلاثي الأول من خلال إنشاء مركب سيدار، ومركب الحديد والصلب بالحجار ومركب اسميدال ببلدية البوني. في هذه الفترة أخذت التوسعات منعرجا جديدا نتيجة استقطاب أعداد كبيرة من السكان بفعل الهجرة متزايدة من الولايات المجاورة، وأمام محدودية الحظيرة السكنية التي لم تتطور في مستوى تزايد عدد السكان - خريطة: 10 - مما أدى إلى انتشار عدّة أحياء قصديرية وفوضوية خاصة على مستوى تجمع سيدي عمار، بوحمرّة، وبوزعرورة، مما أدى إلى حتمية التوجه إلى نقل النمو الحضري للمدينة إلى الأطراف. والشروع في بناء المناطق السكنية الحضرية الجديدة، وعدّة تخصيصات على مستوى كلّ من سيدي عمار، البوني، الحجار، وبوزعرورة وبوخضرة، وهي كلها باتجاه الجنوب.

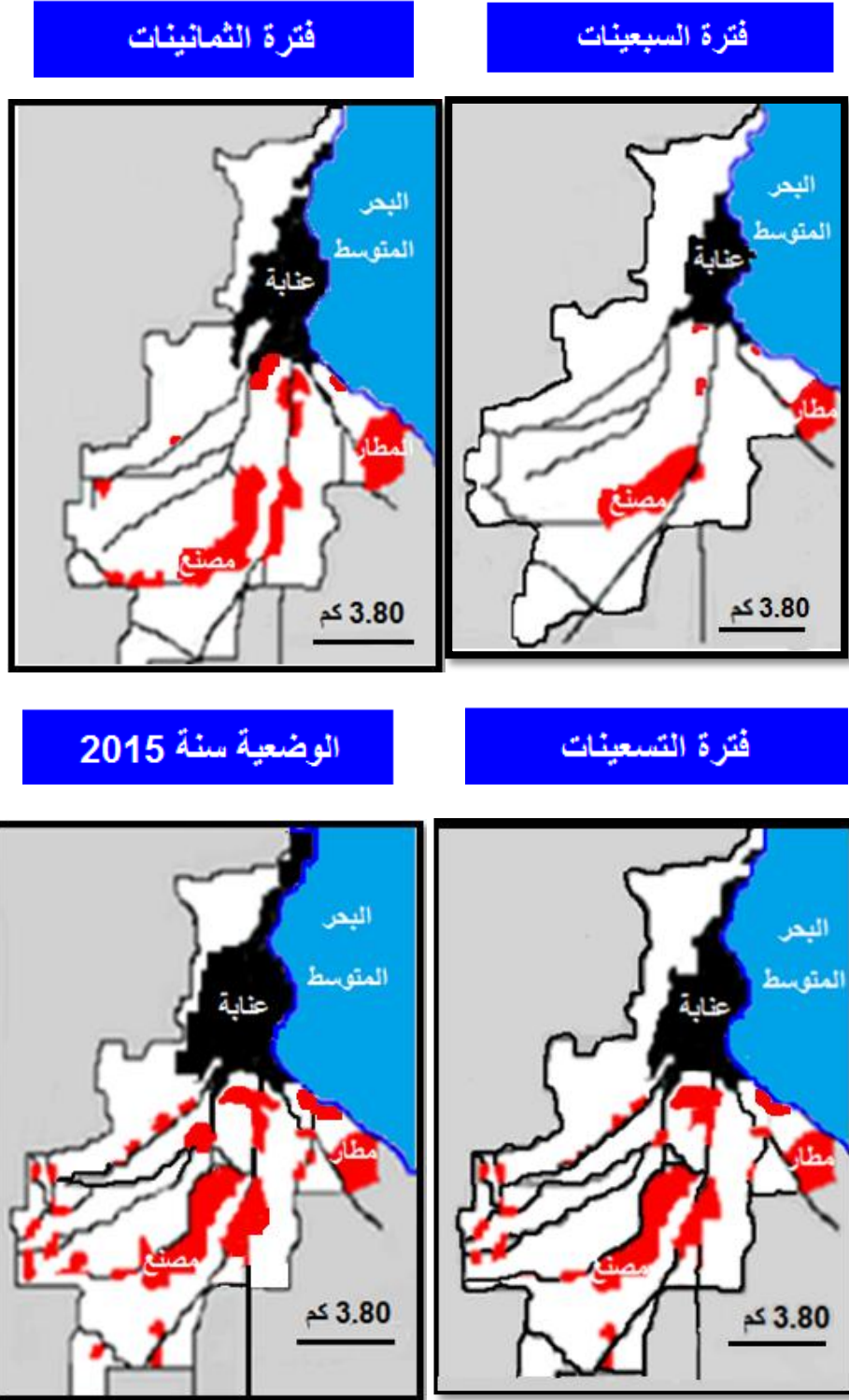
وفي الوقت الحالي تعاني مدينة عنابة من أزمة مجالية نتيجة استنفاد مجمل الأراضي الصالحة للتعوير، واستهلاك أخصب الأراضي الزراعية المحيطة بها، جرّاء الطلب المكثف على المجال، والتزايد الكبير للكثافات السكانية، مما أدى إلى ظهور تجمعات صغيرة بدأت تستوعب النمو المحلي للأبنية العمرانية الرئيسية في الإقليم الحضري مثل خزانة القنطرة وبوزعرورة.

يمثل المجال المحيط بمدينة عنابة النطاق الحيوي النشط في كل الولاية، نظرا لتركز فيه كل مقومات التنمية الاقتصادية والعمرانية، من وحدات صناعية كبرى، طرق وطنية هامة ومختلف تجهيزات الخدمات مثل: المطار، الجامعة والملعب الأولمبي. ممّا جعله منطقة استقطاب كبيرة للسكان سواء من المناطق الشرقية أم من مدينة عنابة نفسها، فشكل المجمع الحضري العنابي.

لقد اتبع النمو العمراني لمدينة عنابة منذ الاستقلال محاور الاتصال الموروثة عن الاستعمار الفرنسي والعناصر المهيكلّة للمجال المحيط بها. ثمّ من بعد ذلك تمّ انجاز محاور عرضية جديدة أصبحت المقر الرئيسي للتعوير الحديث. أمّا الأراضي الزراعية المحصورة بين هذه المحاور سرعان ما غمرها طوفان البناءات الحضرية، ويبدو أنّ هذا النمط التوسعي هو الذي رسم مستقبل توسع المدينة ومحيطها.

سيرورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثاني



source: khattabi latifa; op. cit; p 161.

التوسعات العمرانية المحيطة المدينة

خريطة 10: مراحل التمدد الحضري لمدينة عنابة عبر الأطراف

سيرورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثاني

لذلك نجد الحدود المجالية لمدينة عنابة قد توسعت، ونسيجها العمراني تكثف جدا بسبب عدم مواكبة النمو السكاني الكبير لإنجاز المشاريع السكنية، مما أدى إلى انتشار العديد من الأحياء القصديرية والبناءات العشوائية خاصة باتجاه محور عنابة الحجار. فكان أن تدخلت السلطات المحلية ووضعت آليات جديدة لتنظيم النمو الحضري، تمثلت في إزاحة الأحياء العشوائية والأكواخ، وإقامة مناطق سكنية حضرية جديدة على الهوامش الشرقية للمدينة والضواحي القريبة جدا منها، مثل: الحجار، وموقعي البوني وسيدي سالم. ثم نقل سكانها إلى هذه المناطق السكنية الجديدة، مما أدى إلى ارتفاع عدد سكانها بشكل كبير لسنوات 1987 و 1998.

فمدينة عنابة المحصورة بحاجز البحر من الشمال، وكتلة ايدوغ المنبعثة من الشرق. اتجهت صوب الجنوب والجنوب الغربي لتفريغ فائضها من السكان، فكان توسعها خارج حدودها العمرانية التي أخذت عدة أشكال واتجاهات متعددة. بحيث كانت السبب في ظهور ونمو أكثر من عشرة تجمعات سكانية تجاوز عدد سكانها 120000 نسمة، كلها متوتنة على طول المحاور الكبرى للمواصلات المحيطة بها مثل:

■ محور عنابة - الحجار:

يعتبر هذا المحور الأهم والأكثف عمرانيا في منطقة عنابة، لاحتوائه على أكثر من 100 ألف نسمة، و 20 ألف وظيفة أغلبها صناعية، وهذا لموقعه السهلي المنبسط، واتساع أراضيه الزراعية. يمتد عبر الطريق الوطني رقم 16. ويضم عدة مناطق صناعية مثل: منطقة عليلق، ALLELICK ومركب الحديد والصلب في الحجار. ومناطق سكنية حضرية جديدة في البوني وسيدي عمار، وبوخضرة.

■ محور بوخضرة - الصرول:

يعدّ محور بوخضرة الصرول وبامتياز محور التعمير الفوضوي الريفي، وذلك لحجم سكانه الذي تجاوز 25 ألف نسمة. ويمتدّ هذا المحور عبر الطريق الولائي العابر للسفوح الغربية.

■ محور عنابة-برحال:

يمتد هذا المحور على الطريق الوطني رقم 44 في شكل حلقة تعمير متقطعة تتداخل فيها أحياء البناء الذاتي المخططة والأحياء الفوضوية بالمستثمرات الفلاحية كما هو الحال في سهل خزّارة.

الفصل الثاني

■ محور عنابة - سيدي سالم:

يمتد هذا المحور على الطريق الوطني رقم 44 في اتجاه الميناء، وحي سييوس. ظهرت فيه عدّة تجمعات سكانية تضم أكثر من 45 ألف نسمة، وعدّة مصانع مثل اسميدال. وتتموضع عدّة توسعات عمرانية بين مركب اسميدال ومنطقة سييوس في الشرق، وبين السباخ والمطار غربا.¹⁶

فالملاحظ على خريطة التوسعات العمرانية المحيطة بمدينة عنابة - **خريطة: 11** - يرى أنّ معظمها تركزت في الجنوب الشرقي على امتداد طول سهل سييوس، متلاصقة مع الطرق الرئيسية. وهي تبتعد الواحدة عن الأخرى ببضع أمتار. وقد شكل المجال الفلاحي أهم محاور التوسعات على حساب الأراضي الزراعية، فعزلت بذلك المستثمرات الفلاحية عن بعضها البعض. وأنّ معظم مناطقها السكنية الحضرية الجديدة أصبحت عن مدن حقيقية بالنظر لحجم سكانها، ومساحتها العقارية. وهي تبتعد بحوالي 05 إلى 15 كلم عن المدينة عنابة، وذلك عبر شكلين أساسيين من التمدد الحضري المحيط بها، وهما:

الأول: التمدد نحو الضواحي: PHASE DE SUB-URBANISATION

بدأت المدينة تتجه نحو المناطق المتلاصقة بها باتجاه الغرب منذ سنوات الأولى للاستقلال. وتمثلت في بناء عدّة أحياء سكنية حضرية جديدة على مستوى السهل الغربي، وهي موزعة على كالاتي:

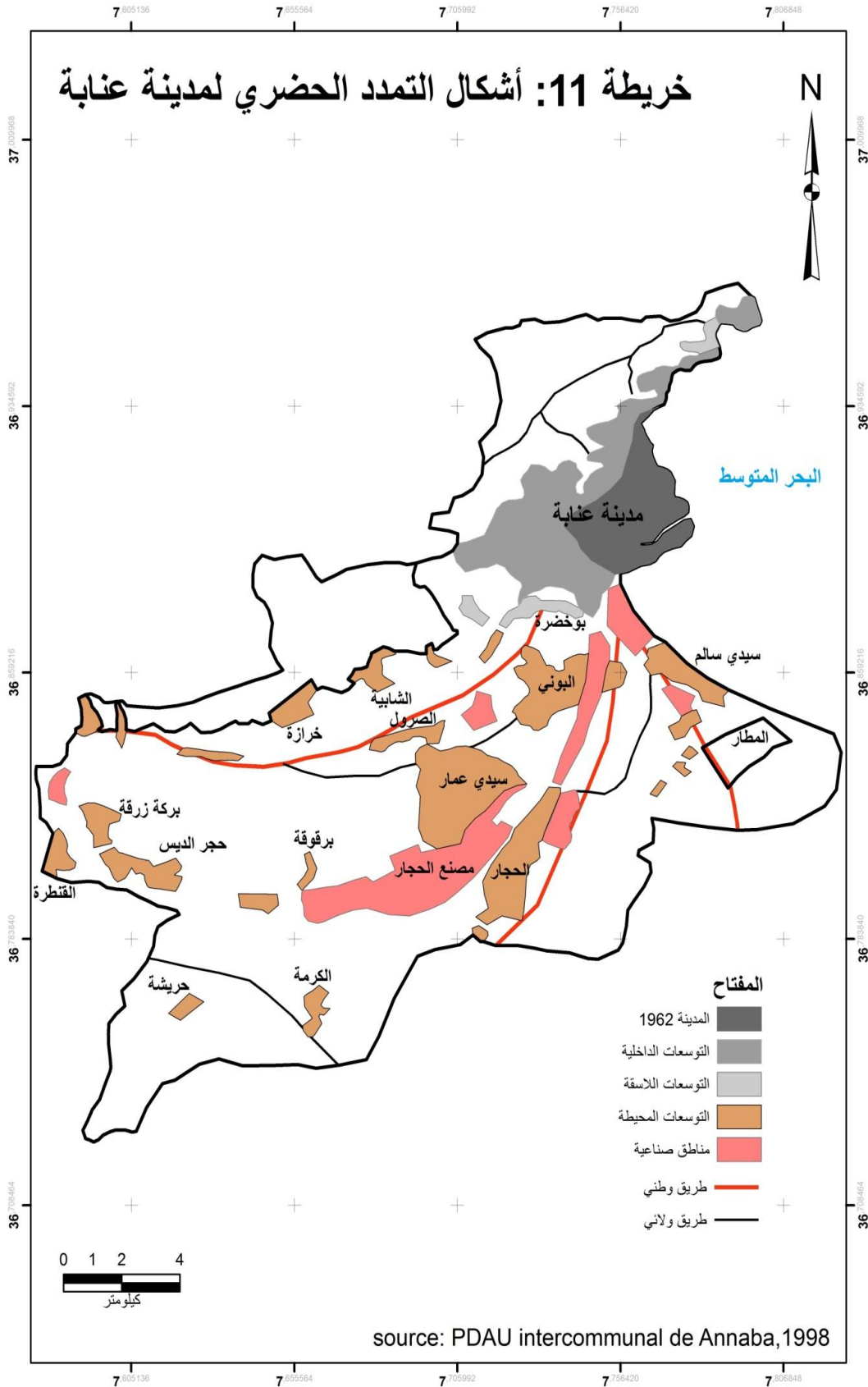
- السهل الغربي I بعدد 3700 مسكنا متربعة على مساحة 117 هكتارا.
- السهل الغربي II بعدد 5200 مسكنا متربعة على مساحة 194 هكتارا.

واتبعها انجاز حوالي 26 تحصيما بمساحة 28 هكتارا باتجاه الشمال، وهي: واد فرشة، سيدي عيسى، كاروبي، الفخارين، وواد قبة. بالإضافة إلى مجموعة من الأحياء باتجاه الجنوب الغربي مثل: حي بلعيد بلقاسم، حي الصفصاف، المدخل الغربي، حي 05 جويلية، وسيدي حارب.

الثاني: التمدد عبر الأطراف المحيطة LA PHASE DE PERI-URBANISATION

لقد بدأت مرحلة التفريغ في المناطق الريفية المحيطة بمدينة عنابة منذ البدء في توطين المنشآت الصناعية في إطار المخطط الثلاثي 1967-1969 خارج إطار المحيط العمراني للمدينة، والممتدة في السهول، وعلى طول محاور الطرق الوطنية الرئيسية. وهي:

16: Benlekhlef Brahim nouvelles périphérie autour d'Annaba, ou espace en difficulté, el Bouni, Sidi Amar, et el Hadjar, revue el Tawassol, n° 05, septembre, 1999, p,p,p, 47, 49, 51.



سيرورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثاني

- المنطقة الصناعية للحديد والصلب بالحجار التي تتربع على مساحة 800 هكتارا، وتبعد عن مدينة عنابة بـ15 كلم. وترتبط بشبكة من الطرق مثل: الولائي رقم 56 الذي يتصل بالطريق الوطني رقم 16 والمتجه نحو مدينة عنابة، والطريق الولائي رقم 129 المتجه نحو برحال، وبالطريق الوطني رقم 44 المتجه نحو قسنطينة وسكيكدة.
 - المنطقة الصناعية مبعوجة التي تتربع على مساحة 90 هكتارا، وممتدة ما بين الجامعة وتجمع الحجار، وتبعد عن مدينة عنابة بـ10 كلم. وتجمع عدّة مؤسسات عمومية وخاصة. وتتوفر على شبكة من الطرق الولائية خاصة رقم 56 الذي يربط المنطقة بمختلف المناطق المحيطة بها.
 - المنطقة الصناعية لسيدى سالم التي تقع بالقرب من منطقة اسميدال الجديدة بحوالي 03 كلم إلى جهة الجنوب الغربي من مدينة عنابة. تتربع على مساحة 110 هكتارا. بالإضافة إلى منطقة نشاطات بمساحة 86 هكتارا. وترتبط بشبكة خطوط للسكة الحديدية لجلب الفوسفات الخام من جبل العنق.
 - المنطقة الصناعية العليليق التي تقع على طول الطريق الوطني رقم 16 المتجه من عنابة نحو الحجار على مسافة 06 كلم. وتجمع عدّة مؤسسات تفصل بينها أراضي مزروعة.¹⁷
- وبعد ذلك أخذت التوسعات العمرانية منعرجا جديدا نتيجة استقطابها الكبير للسكان أمام محدودية الحظيرة السكنية المحدودة، مما أدى إلى انتشار عدّة أحياء قصديرية وفوضوية تقع في سيدي عمار، بوحمرة، وبوزعرورة.¹⁸

17: Kouadria .N, Urbanisation et communication dans la wilaya d'Annaba, magister en géographie, université de Constantine, juin 1995, pp, 48, 49.

18: صيد أحمد سفيان، التوسعات العمرانية بالمجمع العنابي، مرجع سابق، ص ص 44، 47.

الاستنتاج:

نستنتج من سيرورة التمدد الحضري لمدينة عنابة، أنّ هناك عنصرين أساسيين يتحكمان في شكل ونمط تمدد المدينة وهما:

الأول يتمثل في شبكة الطرق والاتصال الموضوعية على حساب المجال الزراعي المحيط بها، مركزها عنابة المدينة المركزية (الأم) شمالا، وقاعدتها المناطق الريفية والزراعية المحيطة بها جنوبا.

والثاني يكمن في تسطح الأراضي السهلية الممتدة عبر سهل سيبوس نحو الجنوب الغربي، مما ساعد على انجاز وبأقل تكلفة نسيج عمراني مركب من هيكل صناعي، ونويات حضرية متفرقة في قلب الأراضي الزراعية، ومركزة حول الطرق الوطنية، رقم 16، ورقم 44. فنمت عدّة تجمعات منها:

- **تجمعات البوني:** تجمعات ممتدة بمحاذاة الطريق الوطني رقم 44 وهي: البوني مركز، حي 01 ماي، الشابية، خرازة، بوخضرة، تحصيل خرازة، واد زياد I و II، الصرول، واد النيل، البركة الزرقة، المجمع الجامعي الجديد، حيّ الإيتان وسيدي سالم.

- **تجمعات الحجار:** الممتدة بمحاذاة الطريق الوطني رقم 21 وهي: الكرمة، الحريشة، وشابي العربي.

- **تجمعات سيدي عمار:** الممتدة بمحاذاة الطريق الولائي رقم 129 وهي: دراجي رجم، حجر الديس والقنطرة.

3.2.1. سيرورة التمدد الحضري لمدينة سطيف:

عرفت مدينة سطيف كغيرها من المدن الكبرى نموا عمرانيا سريعا بعد الاستقلال، نتيجة تأثير عليها التدفقات الريفية المعتبرة من الأرياف المجاورة والبعيدة. استهلكت على ضوئه مساحات عمرانية كبيرة، إلى أن وصلت إلى حدودها العمرانية الحالية - **خريطة 12** - انتقلت من مرحلة التكتيف لسيجها العمراني، إلى مرحلة التمدد نحو الضواحي القريبة. في شكل أحياء جديدة، ومجموعات سكانية كبرى. ثم نحو الأطراف المتلاصقة، باتجاه منطقة قاوة في الشمال الشرقي، التي تعدّ أفضل اختيار لتوسعها. والقصرية باتجاه الشمال الغربي للمدينة. إلى أن وصلت إلى حدود تمنع توسعها سواء من الجنوب الغربي بسبب وجود المنطقة الصناعية، والأراضي الزراعية الخصبة، ووادي بوسلام في الغرب، وغابة قاوة في الشمال الغربي. ليبقى المنفذ الوحيد للتمدّد بفعل نقل النمو نحو التجمعات الثانوية القريبة منها.

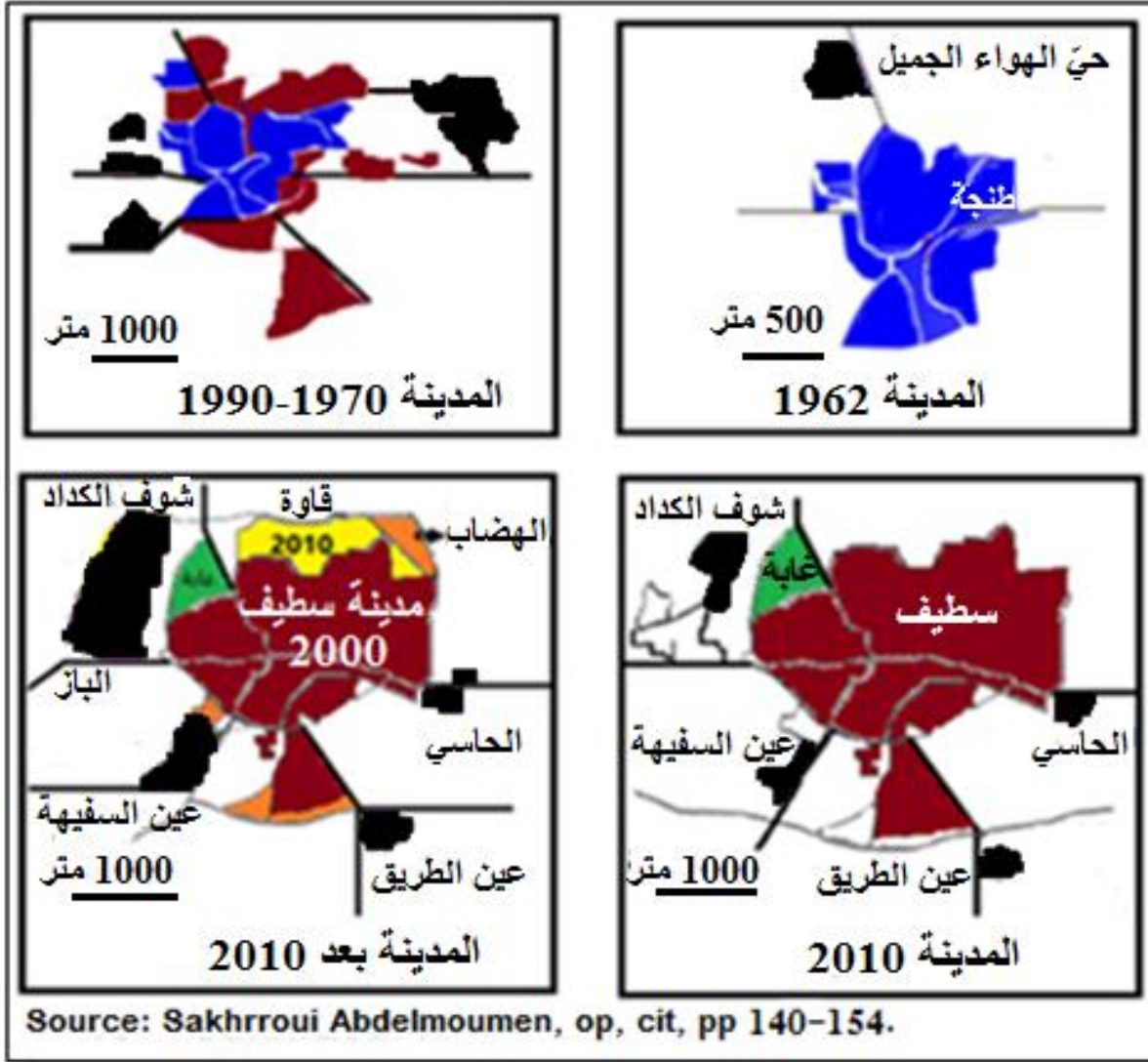
- **فقبل الاستقلال** كانت المدينة نواة تتربع على مساحة 283.35 هكتارا، ثمّ توسعت على امتداد الطرق باتجاه الغرب والشرق. فنشئت العديد من الأرياض أمثال: حيّ الشيمينو، وحيّ المعدومين الخمسة.

- **أما بعد الاستقلال** فاتجهت المدينة في العشرية الأولى 1962-1980 نحو الجنوب بسبب انجاز المنطقة الصناعية. ثمّ شهدت توسعا متسارعا في كلّ الاتجاهات وصلت المساحة العمرانية إلى 611.07 هكتارا.

- **أما في العشرية الثانية 1980-1990**: اتجهت المدينة نحو ضواحيها في الشرق والغرب، لسهولة التعمير فيها، ولقربها من مركز المدينة. وقد أخذت شكل المناطق السكنية الحضرية الجديدة، وبلغت على إثرها المساحة العمرانية للمدينة 1205.78 هكتارا.

- **أما مرحلة 1990-2000**: فقد اتجهت المدينة نحو أطرافها المتلاصقة للتوسع، وذلك في القصرية شمال غرب المدينة، ومنطقة قاوة باتجاه الشمال التي تتوفر على احتياطات عقارية تفوق 300 هكتارا. في هذه مرحلة بدأت المدينة في نقل نموها نحو أقطاب نمو جديدة تقع على أطرافها وهي: شوف الكداد، أولاد صابر، عين الطريق، الحاسي وعين السفيهة.¹⁹

19: شوقي عبد الله بوزيد، مدينة سطيف: النمو الحضري وآليات تحضر الأطراف، ماجستير في التهيئة الحضرية، جامعة متتوري قسنطينة، 2002، ص 33.



خريطة 12: مراحل التمدد الحضري لمدينة سطيف 1962-2010

نمت هذه التجمعات السكانية على أطراف مدينة سطيف، بفعل التحولات الهامة التي عرفتها مع توطين السلطات المحلية لعدّة مشاريع سكنية واقتصادية، للحدّ من النزوح الريفي. وتوجيه إليها السكان خاصة للأحياء القصديرية والفوضوية والمتهدمة. وكنتيجة مباشرة لهذه السيرورة تأثرت هذه التجمعات المحيطة بمدينة سطيف بهذه الديناميكية الحضرية، وانعكست على وظائفها الحضرية. بحيث أصبحت تشتمل على بعض المميزات الحضرية مثل: التخصيصات المختلفة الأشكال، الوحدات الصناعية، وشبكة هامة وجديدة من الطرق. جعلت منها مراكز جذب جديدة محيطة بالمدينة، وأصبح البعض منها أقطاب توسع حالية مثل: شوف الكداد، الحاسي وأولاد صابر.

سيرورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثاني

أما الاستراتيجية العمرانية الجديدة التي انتهجتها المدينة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية المعدل سنة 2002، هي تطوير المدن المجاورة لها، خاصة أولاد صابر الواقعة شرق المدينة على الطريق الوطني رقم 05 تبعد بـ11 كلم. تجمع مزلق في الجهة الجنوبية الغربية بحوالي 09 كلم عن مدينة سطيف، عين أرناط غرب المدينة ببعد 08 كلم والواقعة على الطريق الوطني رقم 05، وأوريسيا في الشمال ولا تبعد بسوى 12 كلم عن مدينة سطيف، بالإضافة إلى عين عبيسة وقجال.

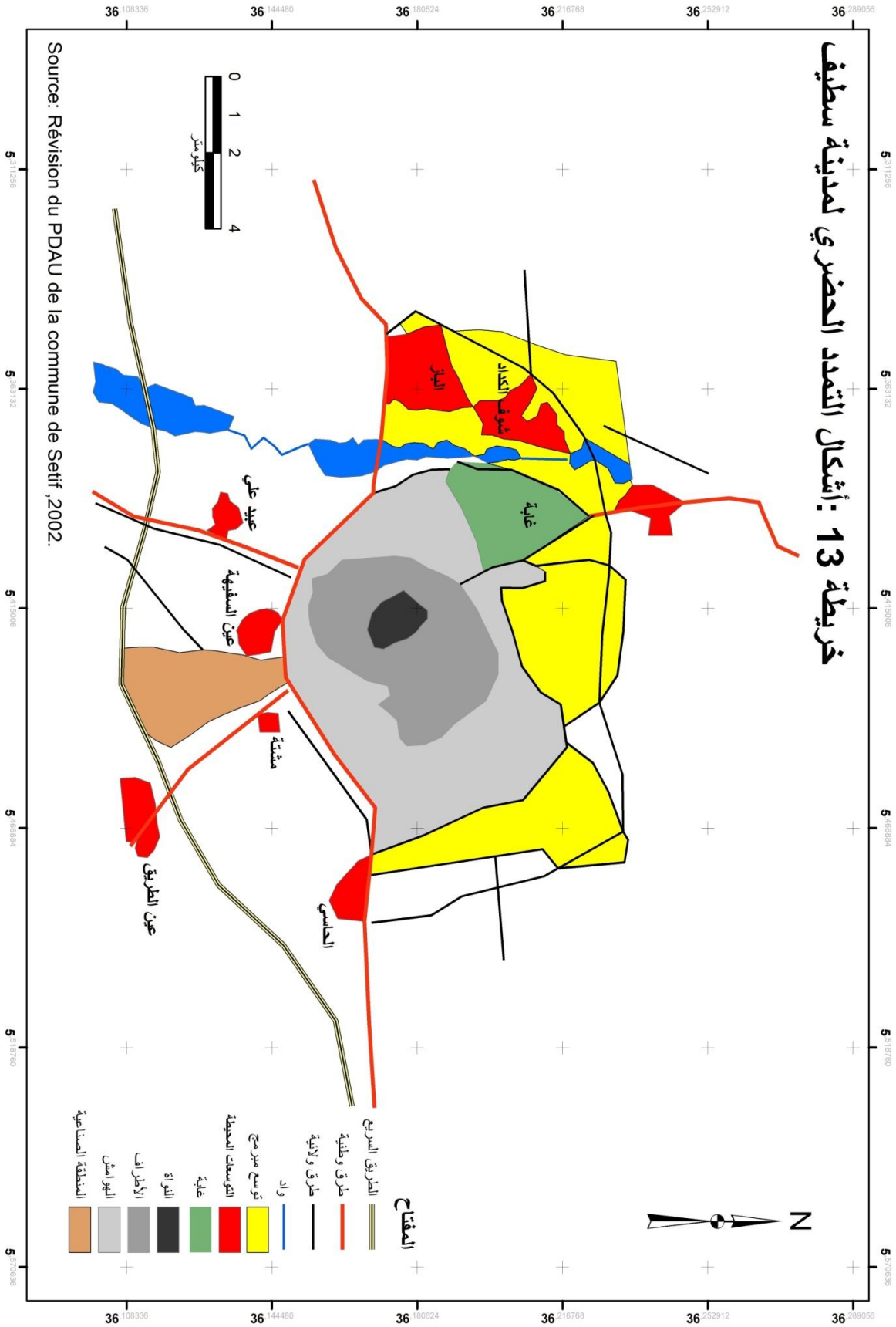
أما في مرحلة 2000-2010: فإن أهم ما ميّز التوسع المجالي خارج المدينة هو التمدد في كل الاتجاهات، الذي أخذ طابع التبعثر في عدّة مناطق، تجاوزت به الطريق الوطني رقم 05 جنوبا. وألتحمت بالتجمع الشبه ريفي عين السفيهة. وقفزت على واد بوسلام غربا لتصل إلى هضبة الباز وشوف الكداد. ومن الجهة الشرقية تكاد تلتحم بالحاسي، وهي على مشارف أولاد صابر.

والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للمدينة في مرحلته المعدلة سنة 2009 حدد لها معالم جديدة تتوسع فيه مستقبلا - خريطة 13- من خلال تحديد مناطق توسع حالية بمساحة 1323 هكتارا، منها 417.20 هكتارا للتوسع الصناعي، والباقي موزعة على النحو الآتي:

- التوسع نحو أطراف المدينة مثل: التوسع نحو الشرق على مساحة 354.70 هكتارا. وتوسع المنطقة الصناعية في الجنوب بـ139.70 هكتارا. والتوسع نحو الجنوب الشرقي بـ185.94 هكتارا. و الجنوب الغربي بـ92.54 هكتارا. والتوسع نحو الغرب بـ90.78 هكتارا، ونحو الشمال بـ54.82 هكتارا.
- إعادة هيكلة الأنسجة العمرانية للتجمعات الثانوية المحيطة بها ومنها التوسع نحو الشمال على مساحة 54.82 هكتارا، وعين السفيهة بـ145.60 هكتارا، ونحو الحاسي بـ38.70 هكتارا، و نحو شوف الكداد الباز بـ317.14 هكتارا، ونحو فرماتو بـ18 هكتارا.²⁰
- إنشاء أقطاب نمو جديدة في نطاق ما بين البلديات للتخفيف من حدّة الضغط عليها، وتعين أفق توسعها المستقبلي 2012-2017 وهي عين أرناط، أولاد صابر، أوريسيا ومزلق.

20 : URBA SETIF, direction générale-zone industrielle Sétif, révision du plan directeur d'aménagement et d'urbanisme de la commune de Sétif, plan directeur d'aménagement et d'urbanisme révisé de la commune de Sétif (2002). p 415.

الفصل الثاني



الفصل الثاني

تميزت الامتدادات الحضرية لمدينة سطيف بالتوسع الأفقي على حساب الأراضي الزراعية، خاصة في عين السفيهة نتيجة استقادات عمال التعاونيات الفلاحية من قطع أرضية زراعية لإقامة مساكن لهم. وانتشار الأحياء العشوائية والقصديرية في الكثير من التجمعات، خاصة في شوف الكداد الذي أصبح أكبر هذه الأحياء جلبًا للسكان من جميع المناطق والولايات. ومنطقة قاوة الواقعة على الأطراف الشمالية للمدينة التي جلبت أعداد سكانية هائلة من المدينة، وعدة ولايات للعمل في البناء. وتجمع بير النسا الذي يضم أعداد كبير من السكان من ولاية المسيلة. أما تجمع عين الطريق فأصبح يعدّ المنتفس الوحيد لسكان مدينة سطيف للكراء بأسعار منخفضة.²¹

الحوصلة:

لقد ظهرت العديد من الملاحظات، والمعانيات الميدانية لسيرورة تمدّن المجالات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري، أنّ التمدد الحضري لهذه المدن لم يتم باستمرار من المركز إلى المحيط، بل كان يتطور بسرعة فائقة. ويميل إلى التنظيم حول أقطاب ثانوية من حيث حجمها، ووظائفها، ونفوذها الإقليمي الذي يختلف من حالة إلى أخرى. وعلى هذا النحو تمت تنمية المدينة واتجاهات تمددها الحضري بشكل مخطط، حتى وإن كان جزءا كبيرا من أحيائها الضاحوية تعتمد على العشوائية. وعموما يمكن تلخيص سيرورة تشكيل المجالات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري على النحو التالي:

■ مدينة قسنطينة:

إنّ الصورة العامة للتمدّد الحضري لمدينة قسنطينة عبارة عن مثلث، رأسه في الشمال يمثله كل من تجمع ديدوش مراد وتجمع بكيرة. وقاعدته في الجنوب تتشكل من الخروب والمدينة الجديدة ماسينيسا في الركن الشرقي، والمدينة الجديدة علي منجلي في الوسط، وعين سمارة في الركن الغربي. ويجمع بداخله مجالات متعددة ومتنافرة أحيانا مثل: مساحات زراعية، غطاءات غابية، مناطق صناعية، وشبكة من الطرق والاتصال ومختلف البنيات القاعدية.

21: Monographie de la wilaya de Sétif, 2007-2008, DPAT de la wilaya de Sétif, p 07.

الفصل الثاني

يتشكّل المجال المحيط بمدينة قسنطينة أساسا من مراكز البلديات المجاورة للمدينة، وامتدادات عمرانية على طول الأودية الرئيسية وهي، وادي الرمال، ووادي بومرزوق. وأيضا على طول امتداد الطرق الرئيسية السريعة.²² وفي العشرينين الأخيرتين اتجهت المدينة إلى خيار المدن الجديدة بموجب مرسوم رئاسي رقم 17-2000 المؤرخ في يوم 05/08/2000 كحلّ وبديل على المدى المتوسط لمواجهة أزمة التعمير في المدينة وتجمعها الحضري.

■ مدينة عنابة:

تشكّل المحيط الحضري بالمدينة نتيجة توسعها وتمدها خلال فترة زمنية حاسمة لا تتجاوز الثلاثين سنة من الزمن. فالى غاية 1962 لم يتجاوز شعاعه 01.50 كلم إلى 05.50 كلم. أما ما بين 1973-1983 امتدت المدينة إلى المحيطات المجاورة في الغرب والجنوب على طول امتداد محاور الطرق الوطنية رقم 16. نشطها تطبيق سياسة توطين المناطق الصناعية، وسياسة المناطق السكنية الحضرية الجديدة.

وفي فترة 1984-1990 تمّ تطبيق سياسة جديدة للتحكم في التمدد الحضري الكبير الذي غداه النزوح الريفي، وانتشار السكن الهش والفوضوي. وتتمثل في مشروع كبير للقضاء على البيوت القصديرية، وإعادة وباستعجال توجيه النمو نحو المناطق الفارغة لكل من سهل خرازة، حجر الديس، حريشة والكرمة. وعبر امتداد الطريق الوطني رقم 44. وبذلك ارتسمت حدود التجمع الحضري العنابي.²³

وتؤكد الإحصاءات، أنّ هناك ديناميكية قوية للتمدّد الحضري داخل المنطقة الحضرية لعنابة. بحيث استهلكت مساحة كبيرة وصلت لحوالي نسبة 27% من محيط ما بين البلديات، منها 11.69% فقط مجال مبني، وبكثافة عالية في الضواحي قدرت بحوالي 500 ساكن/ هكتار. يحتل السكن نسبة 31.47% من التمدد الحضري داخل المنطقة الحضرية، منها 23.945 مسكنا فرديا، مقابل 07.73% مسكنا جماعيا.²⁴

22: Hosni Boukerzaza, le triangle périurbain de Constantine, formation et mutation, revue espaces maghrébins, union géographiques marocaine, numéros : 5-6, 2005, p p 54-48.

23: Khettabi Latifa, Morphologie et Dynamiques de l'étalement urbain au sein de l'agglomération Intercommunale d'Annaba, op, cit, p 161.

24: op, cit, p 344.

سيرورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثاني

يمثل الزحف العمراني في إقليم عنابة ديناميكية مزدوجة تجمع ما بين التوسع والتكثيف. فعلى مستوى التوسع امتدّ التحضر من المركز إلى الهامش على مضار العقدين 1970 و 1980. وفي الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 دخل التمدد في إطار تكثيف الضواحي وانتفاخها. أما حاليا فالديناميكية تتجه نحو مواقع جديدة خارج إقليم لما بين البلديات، وهي وادي العنب، وبرحال.

-مدينة مركزية محاطة ببلديات مجاورة موسومة بالتمدّد والانتشار الحضري، بينما لا تزال المدينة تنمو بالتمدّد والتكاثف لنطاق ضواحيها التي هي ملحقة بها إداريا. بحيث من جهة تنمو المدينة في ضواحيها القريبة، ومن جهة أخرى تمدد نحو الأطراف.

-التنظيم المجالي للوحدات الحضرية المكونة للتجمع الحضري العنابي التي تنمو حول المدينة تتميز بالثشت والتبعثر داخل وسط طبيعي وزراعي، ممّا أدى إلى تشويه المظهر المجالي العام.

-استهلاك مفرد وغير عقلاني لعقار المناطق المحيطة بمدينة عنابة، دون تنسيق بين المصالح الإدارية في التوجيه والترشيد، خاصة على مستوى مواقع التوسع التي تمثل الأراضي الزراعية معظم وعائها العقاري. فخصص مخطط التنمية العمرانية الأول للتجمع ما بين البلديات 1585 هكتارا على المدى المتوسط والبعيد أي 1994-2014 استهلكت منها 1200 هكتارا إلى غاية سنة 2004.

-استهلاك مفرد للأراضي الزراعية عبر المناطق المحيطة بمدينة عنابة خاصة الأراضي الزراعية الخصبة لسهل خرازة الذي يعدّ السهل الثاني وطنيا بعد متيجة. والديناميكية لا تزال متواصلة في اقتطاع الأراضي الزراعية، بحيث اقتطع مخطط التنمية والتهيئة العمرانية الثاني 2006 أكثر من 618 هكتارا جديدة من الأراضي الزراعية لتضاف إلى الاقتطاعات السابقة.

-اتخذ التجمع العنابي لما بين البلديات من الناحية المجالية عدّة أشكال: الأول تلاحم عمرانى بسبب دور الطرق السريعة كما هو الحال بين بوخضرة ومدينة عنابة من الجنوب. وتلاحم ثاني بين البوني وتجمع بوزعرورة الذي سيندمج معا قريبا. والثاني فيه انسجام كبير بين عدّة تجمعات لعبت الطرق الوطنية والمنطقة الصناعية دورا حاسما في الانسجام بينهما وظيفيا كما هو الحال بين سيدي عمار والحجار. فالحجار مصنع وسيدي عمار مأوى لعماله. والثالث تعمير مبعثر في شكل تجمعات صغيرة الحجم ومعزولة، وبعيدة عن بعضها البعض مثل: برقوقة، دراجي رجم، الكرمة، خرازة، الصرول، واد النيل.

سيرورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثاني

■ مدينة سطيف

ساهمت السياسة العمرانية المتبعة في استهلاك وعاء عقاري كبير، وبطريقة غير عقلانية، حيث كان التوسع مبعثراً في اتجاهات متعددة من المناطق المحيطة، استهدفت في عدّة أحيان الأراضي الزراعية، إلى أن وصلت إلى حدودها القصوى.

فالتحليل لتوزيع السكان يبيّن أنّ التجمعات الثانوية المحيطة بالمدينة سائرة للزوال، باندماجها مع المدينة، لتصبح أحياء فيها. خاصة قاوة، عين السفيهة، وهي مرشحة لتشمل عبيد علي وشوف الكداد في المستقبل القريب جداً،²⁵ والدليل تراجع نسبتها من مجموع سكان البلدية. - جدول: 06 -

جدول 06: تطور سكان التجمعات الثانوية المحيطة بمدينة سطيف 1987-2014

*2014		2008		1998		1987		
النسبة المئوية	عدد السكان	النسبة المئوية	عدد السكان	النسبة المئوية	عدد السكان	النسبة المئوية	عدد السكان	
95.01	390385	87.40	252127	89.82	214842	90.00	170182	المدينة
04.99	20507	11.16	32182	08.80	20326	05.99	11324	التجمعات الثانوية
00.00	0000	01.44	4152	01.68	4027	04.01	7587	المنطقة المبعثرة
100.00	410892	100.00	288461	100.00	239195	100.00	189093	البلدية

Source : URBA. Sétif, révision du plan directeur d'aménagement et d'urbanisme de la Commune de Sétif

فمدينة سطيف شهدت تحولا ملحوظا في مساحة مجالها الحضري، وخاصة على أطرافها مثل: شوف الكداد، فرماتو، الحاسي، عين الطريق، وعين السفيهة. واليوم يواصل هذا التمدد الحضري بطريقة صارخة، مما جعل كل شيء يتدهور من بيئة؛ وأراضي زراعية، تقلص المناظر الطبيعية التي كانت إلى وقت قريب مكون أساسي مع المدينة. فتحول وادي بوسلام، والقرى الواقعة على المداخل الرئيسية للمدينة، مثل: فرماتو والحاسي، والتي كانت تزود المدينة وبشكل دائم بالمنتجات الزراعية، غزتها البنايات، وفقدت شيئا فشيئا هويتها الريفية والطبيعية، دون أن تستطيع تشكيل منظر حضري حقيقي ومتناسق.

25: URBA. Sétif, révision du PDAU de la Commune de Sétif, op.cit, p 55.

2. النمو الديموغرافي

نمو ديموغرافي بين هجرة ريفية، وأخرى حضرية عكسية

تأثرت إشكالية نمو المدن الجزائرية خاصة الحواضر والكبرى منها ببعدين رئيسيين أديا دورا حاسما في التنمية العمرانية، وهما البعد الديموغرافي والبعد المجالي. فالنمو الديموغرافي يعدّ من بين الآليات الأساسية التي كانت السبب في انتفاخ المدن الجزائرية، ومن بينها الحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري موضوع هذا البحث. هذا النمو غداه بطريقة مباشرة النزوح الريفي الذي عرفته منذ السنوات الأولى للاستقلال، والصورة تتضح أكثر من خلال تحليل أثر النمو الديموغرافي في تشعبها.

1.2- مدينة قسنطينة: النمو الديموغرافي عامل أساسي في نمو المدينة وأطرافها

شكل النمو الديموغرافي عاملا فاعلا في التنمية العمرانية لمدينة قسنطينة، لأنّ تفاعلاته لم تقتصر فقط على المدينة وحدها، بل امتدّت إلى أطرافها، وعبر كل الفترات الزمنية، وتتجلى في الجدول رقم 07 على النحو الآتي:

يقدم تحليل معدلات نمو سكان قسنطينة لنفس الفترة صورة أخرى عن ديناميكية التنمية العمرانية، حيث في الوقت الذي كانت تسجل فيه المدينة زيادة في حجم سكانها، كان معدل نموها يسجل انخفاضا مستمرا، بحيث تراجع من 04.59% ما بين 1954-1966 إلى 03.15% في الفترة 1966-1977 ثم إلى 02.46% ما بين فترة 1977-1987.

لكن حسب إحصاء 1998 تراجع نمو السكان، وانخفضت نسبته إلى 00.49% ثم أصبحت سلبية سنة 2008 بـ 01.04%، ويعود ذلك إلى استمرار المدينة في انتهاج سياسة نقل السكان نحو أقطاب النمو الجديدة مثل المدينة الجديدة علي منجلي، وبدرجة أقلّ المدينة الجديدة ماسينيسا بالخروب، والتي على إثر ذلك فقدت أكثر من زيادتها الطبيعية التي سجلت 139269 نسمة، مقابل صافي هجرة سلبية بلغ 126881 نسمة ممّا أعطى نقصا في عدد السكان قدر بـ 46349 نسمة. عكس فترة 1987-1998 أين سجلت المدينة زيادة طبيعية بـ 113230 نسمة، ولكن بصافي هجرة سلبية بـ 89051 نسمة، مما أعطى تغيرا ديموغرافيا ايجابيا بلغ 24179 نسمة.

سيرورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثاني

جدول 07: تطور المؤشرات الديموغرافية²⁶ لسكان مدينة قسنطينة 1954-2015

المؤشرات	1966	1977	1987	1998	2008	*2015
عدد السكان	245621	345566	440842	465021	418672	389114
التغير الديموغرافي	102287	99945	95276	24179	- 46349	-29558
نسبة تغير السكان	% 41.64	% 28.92	% 21.61	% 05.20	-11.07	-07.60
الزيادة الطبيعية	36670	63088	124285	113230	80532	27471
صافي الهجرة	65617	36857	-29009	-89051	-126881	-57029
نسبة صافي الهجرة	-	% 15.01	%-08.39	%-20.20	-27.29	-13.02
معدل النمو السنوي	% 04.59	% 03.15	% 02.46	% 00.49	%-01.04	%-01.04

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكن لسنوات: 1966، 1977، 1987، 1998، 2008.

ففي المرحلة 1966-1954 كانت مساهمة الهجرة الريفية الوافدة إلى المدينة معتبرة في نمو المدينة، على الرغم من فقدانها لـ 91043 نسمة لصالح الحواضر الكبرى الأخرى مثل الجزائر العاصمة، عنابة ووهران رغم عوامل جذبها القوية باعتبارها عاصمة إقليمية،²⁷ مما أعطاه صافي هجرة ايجابي قدر بـ 65617 نسمة. وقد ساهمت الهجرة الريفية في نمو السكان - شكل: 13 - بمعدل سنوي 01.65% من أصل معدل النمو 04.59% لتبقى النسبة الغالبة للزيادة الطبيعية بـ 02.94% سنويا.

26: - الزيادة الطبيعية هي حصلة الفرق بين السكان النظريين للتعداد الحالي (P_1) والسكان الحقيقيين للتعداد السابق (P_0) لنفس التجمع، ومنه تكون:

- صافي الهجرة هو الفرق بين السكان الحقيقيين للتعداد الحالي (P_1) والسكان النظريين لنفس التعداد (P_1). ويتم حساب كلا المؤشرين بالطريقة الرياضية التالية: $11(1+0.0321)^{66} p'77 : p'66$ ومنه نستخرج الزيادة الطبيعية: 77-p66

- أما صافي الهجرة **SM** فيحسب: $SM : P77-P'77$

- التغير الديموغرافي **V** فيحسب: $V : P77-P66$

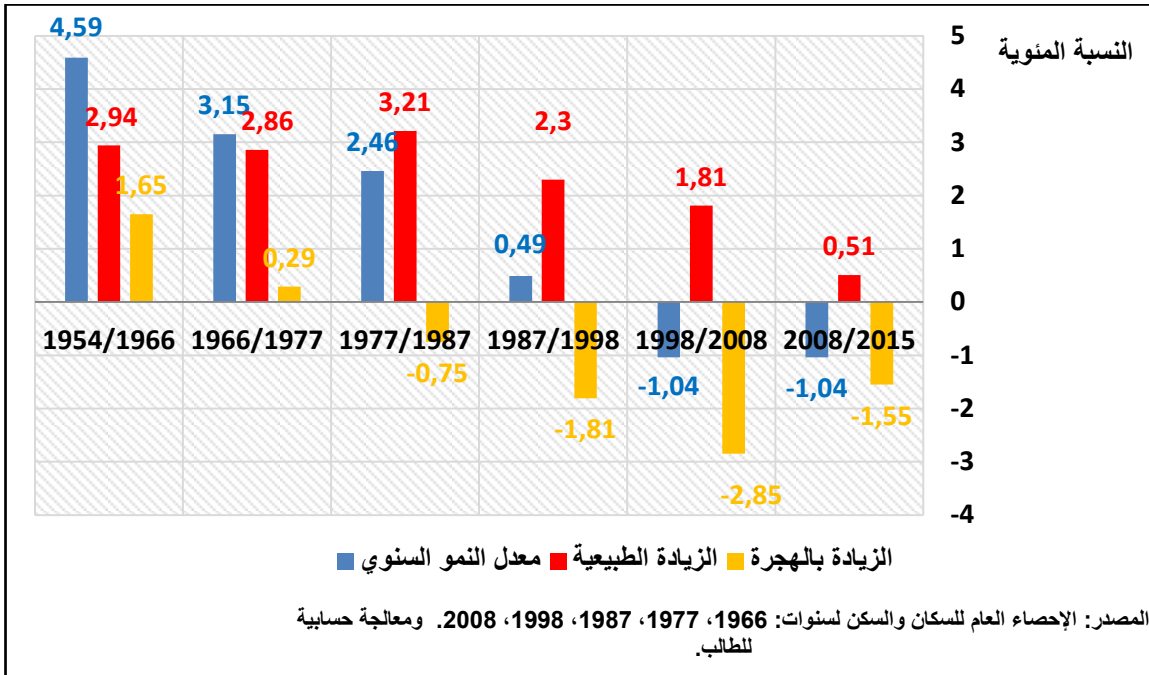
27: محمد الهادي لعروق، مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 136.

*: تقدير حسابي لعدد السكان حسب المعادلة التالية: $P_n = p_{t+1} * (1 + r)^n$. حيث: P_{t+1} = عدد السكان بالفترة اللاحقة، r : معدل النمو السنوي، n : عدد السنوات بين الفترات الزمنية.

سيرورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثاني

أما في مرحلة 1966-1977 فنسجل انخفاضا ملحوظا في مساهمة الهجرة الريفية في نمو سكان مدينة قسنطينة، مما انعكس على الحجم العام لتزايد السكان الذي تراجع من 102287 نسمة للفترة السابقة إلى 99945 نسمة في هذه الفترة. فكانت الخسارة الديموغرافية طفيفة قدرت بـ2342 نسمة. والمحرك في ذلك يعود إلى انخفاض نسبة مساهمة الهجرة في معدل نمو السكان من نسبة 01.65% إلى نسبة 00.29%، في المقابل استقرار الزيادة الطبيعية في نسبة 02.86%، وبالتالي تراجع معدل النمو السنوي للمدينة من 04.59% إلى 03.15%.



شكل 13: أصل النمو الديموغرافي لسكان مدينة قسنطينة 1954-2015

أما المرحلة التي تلتها أي 1977-1987 فقد شهدت بروز ظاهرة عكسية تماما للأحداث الديموغرافية التي ميزت نمو سكان مدينة قسنطينة في الفترات السابقة. وتتمثل في ظهور الهجرة العكسية، أي بعد ما كانت من الأرياف نحو المدينة، أصبحت المدينة تطرد الفائض من سكانها نحو الأرياف المحيطة بها. مما أفقدها من معدل نموها السنوي 00.69% الذي أصبح 02.46% وخسرت على إثره 29920 نسمة، بفعل خسارة معدل نموها السنوي لـ00.75% بسبب الهجرة العكسية. وبالتالي تسجيل خسارة مضاعفة في الحجم العام للتزايد الديموغرافي.

سيرورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثاني

أخذت هذه الظاهرة حجما أكبر وتأثيرا أعمق في نمو سكان مدينة قسنطينة في مرحلة 1987-1998 بسبب فقدانها لـ 89051 نسمة من سكانها لصالح التجمعات المحيطة بها بعد تشبع موضعها، وانتهاجها لسياسة تحويل الفائض منه نحو توابعها الجديدة التي أصبحت أقطابا جديدة للمدينة في إطار ما يعرف بقسنطينة الكبرى. لذلك ارتفعت نسبة خسارتها في معدل نموها الذي بلغ نسبة 00.49% ، نسبة 01.81- % بسبب الهجرة، ونسبة إلى 00.91% بفعل تراجع نسبة مساهمة الزيادة الطبيعية من 03.21% إلى 02.30%.

أما في فترة 1998-2008 فقد اشتدت ظاهرة تفرغ المدينة لسكانها نحو المدينة الجديدة علي منجلي بعين الباي، خصوصا بعد انهيار عدّة أحياء سواء المتعرضة للانزلاق من قبل مثل: حيّ قيطوني عبد المالك، حيّ سان جان، وحيّ فاردا، أم الأحياء القديمة كما هو الحال في السوق، باردو، قايدي عبد الله، وحيّ الثوار. بالإضافة إلى تنفيذ المدينة لسياسة القضاء على الأحياء القصديرية التي نجحت في ترحيل الكثير منها إلى حدنا الآن، وتجديد وتحديث المدينة بفضل عدّة مشاريع وتجهيزات كبرى على شاكلة مشروع الحافلات الكهربائية TRAMWAY من محطة بن عبد المالك في وسط المدينة نحو منطقة زواغي، ثم سيمدد في جزئه الثاني نحو المدينة الجديدة والمطار الدولي بوضياف. ثم مشروع الجسر الكبير الذي سيربط سطح المنصورة بمنطقة الفج بحيّ كوحيل لخضر، ممّا اضطر إلى تهديم حي باردو، وحي رومانيا الفوضوي، وتحويل السكان بأعداد هائلة نحو المدينة الجديدة علي منجلي. وتجسدت العملية بفقدان المدينة لـ 46349 نسمة جديدة من سكانها بسبب صافي هجرة سلبي بلغ 126881 نسمة. ممّا جعل معدل النمو السنوي للمدينة - 01.04% بسبب أنّ النزيف السكاني الذي بلغ -02.85% على حساب الزيادة الطبيعية التي تقهقرت نسبتها إلى 01.81%.

أما تقديرات سنة 2015 بيّنت استمرار تقهقر نمو سكان مدينة قسنطينة التي فقدت 57029 نسمة بسبب الهجرة، التي أكلت 01.55% من المعدل السنوي، ممّا أدى إلى تآكل الزيادة الطبيعية التي قدرت بـ 27471 نسمة، فانخفض عدد السكان من 418672 نسمة في 2008 إلى 389114 نسمة في 2015.

الاستنتاج:

نستنتج من وتيرة النمو الديموغرافي لمدينة قسنطينة التراجع المستمر في معدل نموها، إلى أن أصبح سلبيا. وهذا بسبب تراجع رافد النزوح الريفي في تغذية نمو المدينة، ثمّ البدء في نزوح سكانها نحو التجمعات العمرانية المحيطة والقريبة منها. وهذه الظاهرة تشترك فيها قسنطينة مع باقي الحواضر والمدن الكبرى الجزائرية، وهو دليل يشير إلى أنّ هذا النمط من المدن وصل فعلا إلى حدّ التشبع الأقصى، ممّا دفعها إلى التوجه نحو أطرافها المحيطة بها. فانعكس على المعدلات القياسية التي سجلتها المراكز التابعة والتجمعات المحيطة بها. هذا النمو المفرط هو في الواقع ردّة فعل وترجمة ميدانية لنقل نمو المدينة إلى الأطراف، أين كان أقوى إيقاعا وأكثر سرعة.

2.2- مدينة عنابة: نمو ديموغرافي بين هجرة ريفية وأخرى عكسية كثيفة

عرفت مدينة عنابة نهضة عمرانية وديموغرافية مشهودة جعلت منها المدينة الرابعة من حيث حجمها السكاني، والثالثة من حيث الأهمية التجارية في القطر الجزائري. وهذا بفضل مميزات موقعها الجغرافي، وقاعدتها الاقتصادية والخدماتية التي حولتها إلى قطب جاذب، وذات نفوذ واسع على أقاليم واسعة ومدن مجاورة متعددة، وذات أهمية خاصة سواء على المستوى الإقليمي والوطني أم الدولي. فعنابة اليوم هي إحدى أربع الحواضر الوطنية بعد العاصمة، وهران وقسنطينة. تجمع بين ميناء، وقطب صناعي، وسياحي، وزراعي.

وعلى ضوء ذلك عرفت مدينة عنابة زيادة طبيعية هائلة في أول إحصاء للسكان بعد الاستقلال قدرت بنحو 61854 نسمة، وهي أعلى قيمة في الولاية كانت نتيجة استقبالها لهجرات ريفية وصلت إلى 15576 وافدا واكبت به عملية التصنيع وإنشاء المناطق الصناعية الكبرى، وباقي الوحدات الصناعية الأخرى داخل النسيج العمراني وخارجه. إذ تحولت مدينة عنابة وضواحيها في هذه الفترة إلى ورشة بناء كبيرة جلبت إليها السكان من مناطق مختلفة، خاصة من المناطق التي كانت تعيش في عزلة وتهميش بسبب غياب الشبه التام لمختلف التجهيزات الخدمية التي لها دور كبير في استقرار السكان.

سيرورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثاني

فبعد الاستقلال 1966-1977 استمر سكان المدينة في النمو، حيث سجلت أكبر زيادة ديموغرافية قدرت بـ78029 نسمة، - جدول:08- ارتفع على إثرها عدد السكان من 150274 نسمة سنة 1966 إلى 228303 نسمة سنة 1977. وكذلك وصل صافي الهجرة فيها إلى 15576 نسمة، رغم الانخفاض المحسوس في معدل نموها السنوي الذي سجل 02.53% بعدما فقد - 01.87% نتيجة تزايد ضغط التركيز السكاني، أمام محدودية تعمير وتوسع المدينة، وبالتالي دخلت المدينة نفق الأزمة. مما سمح لظهور تجمعات حضرية جديدة في الضواحي تستقبل الهجرة الوافدة من المدينة، وهي: البوني، سيدي عمار وبوخضرة، والتي تحولت من مراكز شبه ريفية إلى تجمعات حضرية.

جدول 08: تطور المؤشرات الديموغرافية لسكان مدينة عنابة 1966-2015

المؤشرات	1966	1977	1987	1998	2008	2015
عدد السكان	150274	228303	222518	240179	253968	264076
تغير السكان	-	78029	-5785	17661	13789	10108
الزيادة الطبيعية	-	62453	82111	57154	41575	20618
صافي الهجرة	-	15576	-87896	-39493	-27786	-10510
نسبة صافي الهجرة	-	+10.36%	-37.71%	-18.42%	-04.15%	-03.98%
معدل النمو السنوي	-	02.53%	-00.25%	00.70%	00.56%	00.56%

المصدر: التعدادات العامة لإحصاء السكان والسكن، 1966، 1977، 1987، 1998، 2008.

فحدث تراجعاً كبيراً في نمو سكان المدينة للفترة التي تلتها وهي 1977-1987 بسبب بداية عمليات تفريغ فائضها السكاني نحو المدن التابعة لها ضمن الاستراتيجية العمرانية الجديدة التي انتهجتها للمدينة، وهي البوني، سيدي عمار والحجار، بهدف إحداث توازن في نموها. لذلك سجلت على إثرها خسارة سكانية بلغت 5785 نسمة، مما أدى إلى انخفاض عدد سكانها إلى 222518 نسمة سنة 1987، ومعدل نموها السنوي من 02.53% إلى - 00.25% لنفس الفترة. ويعود ذلك إلى الخسارة الكبيرة لسكانها الناتجة عن انتهاج سياسة تحويل بعض السكان للسكن في المدن التوابع المحيطة بها، وإعادة ترحيل الكثير من سكان البيوت القصدية إلى ولاياتهم الأصلية، بالإضافة إلى عامل التقسيم الإداري الذي ظهرت على إثره بلديتي البوني وسيدي عمار، تلقتا دفعة كبيرة الحجم من سكان مدينة عنابة.

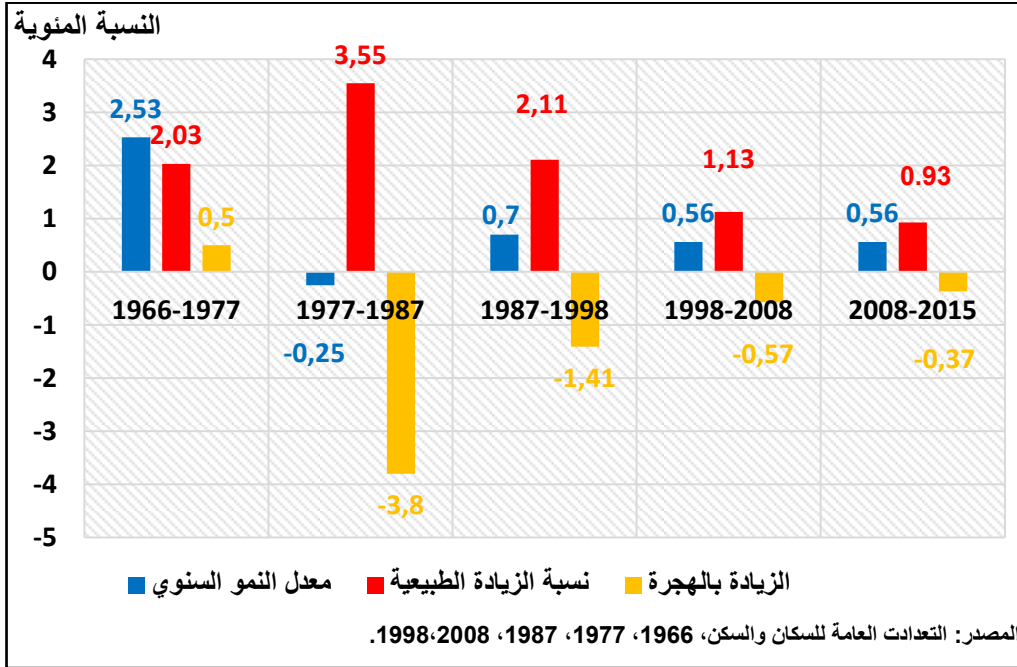
سيرورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثاني

وفي المرحلة 1987-1998 استعادت المدينة حيويتها الديموغرافية بالمحافظة النسبية على رصيدها الديموغرافي المكتسب من الزيادة الطبيعية التي لا تزال معتبرة رغم تراجعها النسبي. لذلك نلاحظ تسجيل المدينة لمعدل نمو سنوي إيجابي قدر بـ 0.70% نتيجة التراجع في نسبة صافي الهجرة من المدينة التي لا تزال سلبية.

أما المرحلة التي تلتها 1998-2008 فسجلت المدينة تراجعا طفيفا في معدل نموها السنوي الذي وصل إلى 0.56%. ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض معدل الزيادة الطبيعية من 0.11% سنة 1998 إلى 0.13% سنة 2008.

أما تقديرات سنة 2015 فبيّنت التراجع في الزيادة العادية للسكان، بحيث تغيّر عددهم إيجابا بنسبة 0.83% فقط. ويعود ذلك إلى تراجع الزيادة الطبيعية إلى نسبة 0.93%، واستقرار نسبة صافي الهجرة في حدود -0.98%. أما إذا حللنا أصول النمو الديموغرافي ومحركاته في مدينة عنابة عبر فترات الإحصاء السالفة الذكر، فإننا نجد النمو كان حسب كل فترة زمنية - شكل: 14 - على النحو التالي:



شكل 14: أصل النمو الديموغرافي لسكان مدينة عنابة 1954-2015

سيرورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثاني

- فترة 1966-1977 تميزت المدينة بمعدل نمو سكاني سنوي كبير بلغ 02.53%، سببه الزيادة الطبيعية الكبيرة للمدينة، ثم بدرجة أقل الزيادة في النزوح الريفي.
- فترة 1977-1987 تميزت بوتيرة نمو مغايرة للأولى بسبب التراجع الكبير لمعدل النمو السنوي الذي وصل إلى - 00.25%، ويعود ذلك إلى النزوح الكبير لسكان المدينة نحو التجمعات المحيطة بها على الخصوص. بحيث فقدت نسبة 03.80% من المعدل السنوي.
- فترة 1987-1998 استعادت المدينة نسبيا معدل النمو الإيجابي، بحيث بلغ 00.70% سنويا. وهذا بسبب التراجع الواضح لصافي الهجرة من 37.71% في الفترة السابقة إلى 18.41%.
- فترة 1998-2008 انخفاض نسبي لمعدل نموها السنوي إلى 00.56% بسبب تراجع نسبة الزيادة الطبيعية على الرغم من توقف نزوح سكان المدينة التي سجلت صافي هجرة إيجابي. أمّا فترة 2008-2015 فنسجل استمرار تراجع الزيادة الطبيعية، وبقاء المدينة تسجل صافي هجرة سلبي مماثل تقريبا للفترة السابقة.

الاستنتاج:

تراجع معدل النمو الديموغرافي لسكان مدينة عنابة بسبب تراجع الزيادة الطبيعية المستمرة، وتشبعها العمراني الذي دفع بالسكان إلى الخروج منها بحثا عن السكن. بالإضافة إلى تأثير التنظيم الإداري لسنة 1984 في تقلص عدد سكانها.

3.2- مدينة سطيف: نمو ديموغرافي هائل

تعدّ مدينة سطيف الأكثر تعميرا وتحضرا في الولاية، مقارنة بالمراكز الحضرية الأخرى مثل العلمة، عين ولمان، وعين كبيرة. بلغت مساحتها العمرانية 3082 هكتارا سنة 2010، تمثل نسبة 24.21% من مجموع مساحة البلدية، وبكثافة سكانية مرتفعة وصلت إلى 81.80 نسمة في الهكتار الواحد.

شهدت مدينة سطيف تزايدا سكانية كبيرا منذ الاستقلال على إثر الهجرة الريفية التي عرفتها، حيث ارتفع عدد سكانها من 60162 نسمة سنة 1954 إلى 88212 نسمة سنة 1966، ووصل معدل نموها إلى 03.24% فاق به المعدل الوطني - جدول: 09 - الذي بلغ 04.70% ما بين 1954 و1966.

سيرورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثاني

استمر نمو سكان المدينة في الارتفاع خلال العشرية الأولى للاستقلال 1966-1977 والتي سجلت أكبر معدل نمو سنوي بلغ 03.57%، وهذا بسبب الارتفاع المذهل للزيادة الطبيعية التي شكلت 03.10%، وتراجع معدل الهجرة الريفية الذي أصبح يشكل 00.47% من معدل النمو السنوي للمدينة - شكل: 15 - أما في العشرية الثانية 1977-1987 فقد تراجع معدل نمو المدينة إلى 02.75% بسبب تسجيلها لصادفي هجرة سلبية قدر بـ -38.76% مما أثر على معدل النمو السنوي الذي تقلص بنسبة -00.53% على الرغم من الزيادة الطبيعية التي حققتها المدينة في هذه العشرية.

أما الفترة التي تلتها 1987-1998 فلم تكسب المدينة أعدادا سكانية معتبرة، بل فقدت منهم، بسبب الهجرة العكسية. وتراجعت الزيادة الطبيعية التي أثرت على تراجع معدل النمو السكاني السنوي إلى 02.14%، على الرغم من توقف خسارة المدينة للسكان بسبب الهجرة العكسية.

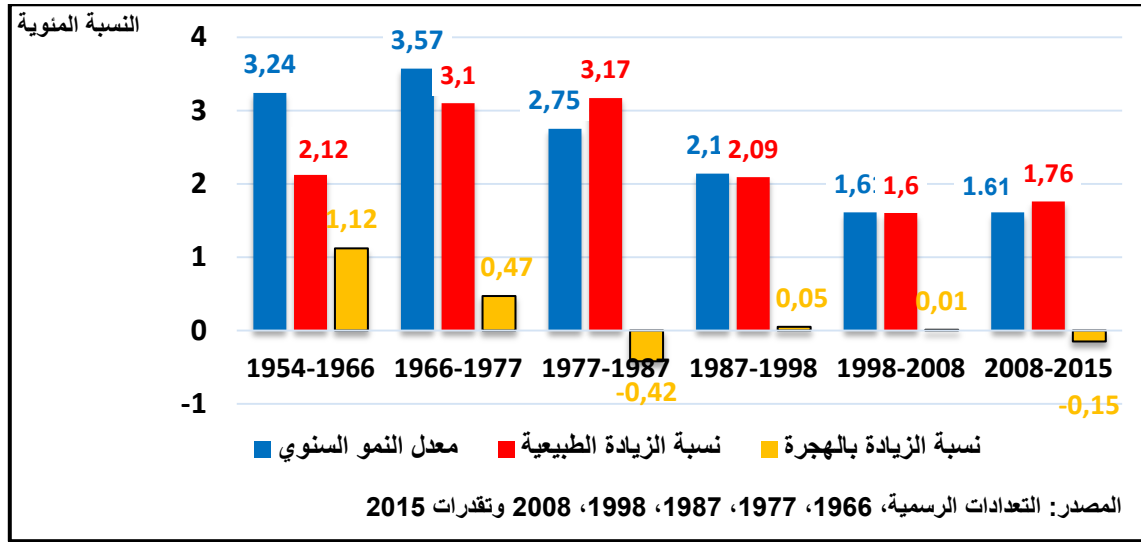
استمر الوضع الديموغرافي للمدينة على حاله في العشرية الإحصائية الأخيرة 1998-2008 بتراجع معدل نموها السكاني الذي انخفض إلى 01.61% بسبب استمرار تراجع نسبة الزيادة الطبيعية، وتسجيل صافي هجرة إيجابي بسيط.

أما حسب تقديرات 2015 تراجعت نسبيا نسبة تغير سكان المدينة إلى 10.57%. وتسجيل صافي هجرة سلبية بنسبة -0.15% أثر قليلا على الزيادة الطبيعية المسجلة في هذه الفترة.

جدول 09: تطور المؤشرات الديموغرافية لسكان مدينة سطيف 1954-2015

المؤشرات	1966	1977	1987	1998	2008	2015
عدد السكان	88212	129754	170182	214842	252127	281928
التغير الديموغرافي	28050	41542	40428	44660	37285	29801
نسبة تغير السكان	46.62%	47.09%	31.16%	26.24%	17.35%	10.57%
الزيادة الطبيعية		36129	46667	43711	37206	33324
معدل النمو السنوي	03.24%	03.57%	02.75%	02.14%	01.61%	01.61%

المصدر: التعدادات العامة لإحصاء السكان والسكن، 1966، 1977، 1987، 1998، 2008. ومعالجة حسابية للطالب.



شكل 15: أصل النمو الديموغرافي لسكان مدينة سطيف 1954-2015

الاستنتاج:

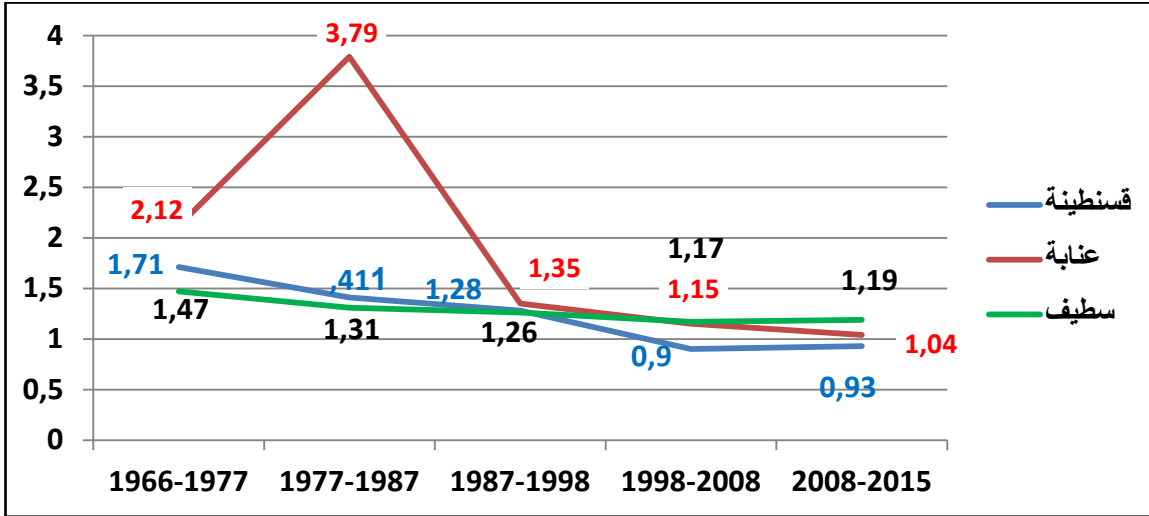
نستنتج من وتيرة النمو الديموغرافي التي ميزت مدينة سطيف خلال فترة الاستقلال، أنّ في العشرينين الأوليتين كان النمو الديموغرافي يتحكم في نمو المدينة من خلال الهجرة الكبيرة والزيادة الطبيعية. لكن مع مطلع الثمانينات وبسبب تراجع الهجرة التي أصبحت سلبية تراجع معدل النمو السنوي على الرغم من استمرار الزيادة الطبيعية. ومنذ ذلك ومعدل النمو الديموغرافي للمدينة في تراجع مستمر بسبب الركود وانخفاض في الزيادة الطبيعية مثلها مثل الحواضر والمدن الكبرى الجزائرية الأخرى، بعد توقف رافد الهجرة في تغذية نموها الديموغرافي، حتى أصبح سلبيا في سنة 2015.

الحوصلة:

- نستنتج من تحليلنا لواقع النمو الديموغرافي لسكان الحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري أنّ النمو قد تمّ بوتائر مختلفة: - شكل: 16 -
- مدينة قسنطينة تمّ نموها السكاني بوتيرة منخفضة نسبيا ما بين 1966-1998. وسلبية ما بين 1998-2008.
 - مدينة عنابة تمّ نموها بوتيرة متزايدة 1966-1987 ثم انخفضت كثيرا ما بين 1987-1998. لتستقر في الفترة 1998-2008.
 - مدينة سطيف تمّ بوتيرة مستقرة رغم الانخفاض النسبي المسجل ما بين 1998-2008

سيرورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

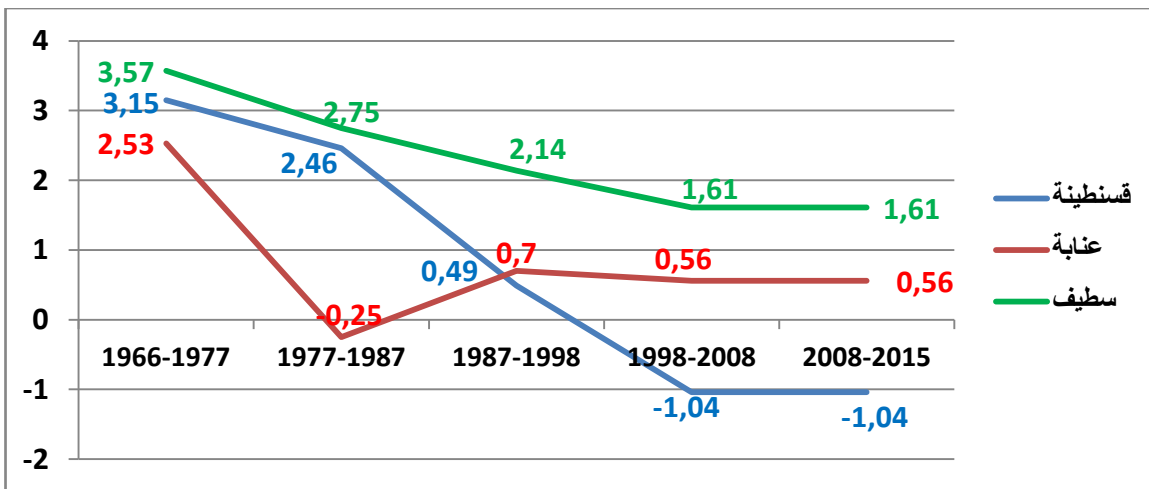
الفصل الثاني



شكل 16: تطور حجم سكان الحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري بعدد المرات 2015-1966

أما من حيث معدلات النمو - شكل: 17 - فنلاحظ أنّ مدينة سطيف سجلت أعلى معدلات نمو لكل السلسلة الزمنية مقارنة بمدينتي قسنطينة وعنابة. كما نسجل بأنّ المدينة فقدت من معدلها 01.96% لنفس الفترة.

أما مدينة قسنطينة فكان معدل نموها السنوي متقهرا إلى أن أصبح سلبيا في الفترة الأخيرة، مع ملاحظة أنّ فترة 1998-1987 تراجع فيها من 02.46 إلى 0.49%. أما مدينة عنابة فتميز معدل نموها بالتذبذب من فترة إلى أخرى.



شكل 17: تطور معدل النمو السنوي للحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري 2015-1966

3. سياسة التهيئة العمرانية وتنظيم المجال الحضري

للحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري

رغم أنّ المدن الجزائرية حققت في العشرين سنة الأخيرة مكاسب لا مثيل لها، خاصة في ميدان إنجاز المشاريع العملاقة للسكن، وإقامة المرافق والتجهيزات، وإنشاء البنيات التحتية، وتكثيف نطاق الأنشطة الحضرية. لكن هذه الجهود لم تفلح في الارتقاء بمستوى أداء هذه المدن لخلق بيئة منسجمة ومريحة. بحيث أسهمت العوامل السياسية والاقتصادية الاجتماعية بدور هام في تهيئة الدوافع لنمو المدن بصورة غير مخططة وبطريقة فوضوية ومتسارعة. فقد كان لبطء النمو العمراني مقارنة بسرعة النمو الديموغرافي، انعكاسات مباشرة ومؤثرة على سياق التحضر. فعرفت جملة من الأزمات والاختناقات في كل الميادين مثل: أزمة سكن، موصلات، نقص في الخدمات والمرافق...

وفي ظلّ كل هذه المشاكل عملت الدولة جاهدة على استدراك الأوضاع واحتواء التخلف العمراني الذي تعيشه المدن، من أجل تحسين ظروف الحياة فيها، والتحكم في نموها. فاتبعت الدولة الجزائرية في ميدان التعمير وتخطيط المدن عدّة سياسات ترميمية تتناسب مع كل مرحلة زمنية عرفتھا الجزائر. فكانت هي الأخرى آلية ثانية في دفع سيرورة تعمير الحواضر والمدن الكبرى نحو سيرورة تحضر الأطراف والتمدد بعيدا عن محيطها كما سيتبين لنا من خلال تتبع مراحل هذه السياسات الرسمية:

■ سياسة تعمير غير واضحة 1962-1974:

انصب اهتمام الدولة في هذه المرحلة على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية الاقتصادية التي خلفها الاستعمار الفرنسي، وبالتالي لم تكن هناك سياسة تعمير واضحة المعالم. واستمر العمل ضمن القوانين الفرنسية الموروثة مثل القانون العام للتعمير لسنة 1958 الذي عملت به الدولة إلى غاية 1973. وموازية مع ذلك أصدرت الدولة سنة 1967 قانون البلديات الذي حدد دور وصلاحيات الجماعات المحلية في ميدان التعمير، وتسيير وتخطيط المدن. في هذه المرحلة استعملت الدولة وسائل التخطيط المركزي في شكل مخططات التنمية من أجل اقتراح توطين المشاريع والتجهيزات التي تشرف البلدية على إنجازها وتسييرها بتمويل مباشر من للدولة.

▪ سياسة تخطيط عمرانية تخضع لمركزية شديدة 1974-1989:

بدأت الدولة الجزائرية بالدخول الرسمي للتكفل بمشاكل التخطيط العمراني ضمن استراتيجية متكاملة. بحيث عملت على تهيئة المجال، وتوجيه نمو المدن عبر مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنظيمية والمالية:

- تشكيل أجهزة الإشراف على تخطيط المدن وتسييرها، وذلك بتعديل قانون البلدية لسنة 1981 وحصر مسؤولية تولي العمليات التقنية والقانونية والمالية المنظمة للمجال الحضري في صلاحيات المجلس الشعبي البلدي.

- إصدار أول قانون للتهيئة العمرانية في الجزائر سنة 1987 يتضمن أدوات التهيئة العمرانية مثل: المخطط العمراني الرئيسي PUD وفرضت على كل المراكز الحضرية بتطبيقه لأنه وسيلة التخطيط في المجال والتسيير العمراني. يعمل هذا المخطط على تحديد استخدامات الأرض في شكل قطاعات ولوائح ونظم قانونية تحكمها.

- حلّ مشكلة العقار أو الأراضي التي يمتد عليها توسع المدن. باعتبارها من أهم العراقيل التي تواجه الجماعات المحلية، سواء من حيث ملكيتها أم استخداماتها فتكون بذلك عائقا أمام نموها وتوسعها. ولهذا كان من الضروري حلّ مشكلة الاحتياطات العقارية سنة 1974 فأصبحت البلديات بمقتضاه مالكة لمجمل الأراضي الواقعة داخل محيط التعمير مهما كانت طبيعتها.

▪ توجهات جديدة في ظلّ اللامركزية 1989-2005:

بدأت بصدور قانون جديد للتهيئة والتعمير 90-29 المؤرخ في 01-12-1990 والذي حدد الوسائل والأدوات الجديدة المستعملة في تهيئة المجال الحضري. والمتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي. إضافة إلى ذلك أدخلت تعديلات هامة على قانون البلدية 08-90 الصادر في 07-04-1990 والذي دعم صلاحيات البلدية في ميدان التهيئة والتخطيط الحضري. وأعطاه سلطة إنشاء وكالات للتسيير والتنظيم العقاري، لمساعدتها في تحضير دراسات التهيئة والتعمير.²⁸

28: انظر المواد من 107 إلى 121 من قانون 10/11 المتعلق بالبلدية رقم 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير، المؤرخ في 1-12-1990، الجريدة الرسمية العدد 52.

الفصل الثاني

وبالرغم من دقة هذه الأدوات في ما يخص نمو وتسيير المجال الحضري، إلا أنه ظهرت اختلالات ومشاكل ازدادت عمقا. فكان لا بد من وضع سياسة جديدة للتهيئة تهتم بالتنمية المستدامة. ف جاء قانون جديد لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة في 15-12-2001، ثم قانون المدينة سنة 2006. إضافة لهذه التطورات فإن الدولة توجهت نحو سياسة رشيدة بإنشائها لوزارة منتدبة للمدينة.

1.3. سياسة التهيئة والتخطيط الحضري لمدينة قسنطينة:

ارتبطت سيرورة وظروف تمدن المجالات المحيطة بمدينة قسنطينة بعدة أشكال تبعا لطبيعة السياسات الحضرية والاقتصادية المتبعة لمواجهة أزمة المدينة وهي:

- الأولوية للصناعة قبل سنوات 1980:

كانت الصناعة أول شكل للعمران خرج من مدينة قسنطينة نحو المناطق الريفية المحيطة بها. في شكل مناطق صناعية كبرى، وتجهيزات أساسية. وهي ظاهرة ميزت كل الحواضر الوطنية والمدن الكبرى الجزائرية. وعلى هذا النحو تعرضت الأراضي الزراعية المحيطة بقسنطينة إلى توطين صناعي مكثف، في كل من منطقة واد الحميميم عين سمارة، الحامة بوزيان وديدوش مراد.

- الأولوية للسكن بعد سنوات 1980:

تميزت مرحلة ما بعد 1980 بطغيان توطين مشاريع الإسكان والتجهيزات المرفقة له، في شكل مناطق سكنية حضرية جديدة Z.H.U.N لتفريغ فائض من النمو السكاني للمدينة بالمراكز الحضرية المحيطة بها، واستخدامها كركائز لنمو المدينة. وقد كان التركيز في البداية على المجالات الجنوبية في كل من الخروب وعين سمارة، للحفاظ على الأراضي الزراعية في الحامة بوزيان. لكن بعد 1986 وعلى إثر تشبع هذه الأطر تم إعادة نشر الفائض من النمو نحو المجالات الشمالية مع التركيز على ديدوش مراد وبكيرة. وابتداء من 1998 انطلق مشروع إنجاز المدينة الجديدة علي منجلي في هضبة عين الباي كحل بعيد المدى لإشكالية النمو في قسنطينة، واستمرت بمدينة جديدة ماسينيسا بالخروب.²⁹

29: محمد الهادي لعروق، آليات وأشكال توسع المجالات المحيطة بمدينة قسنطينة، حالة بكيرة، مجلة مجالات مغربية يصدرها الاتحاد الجغرافي المغربي، العددان، 5-6، 2006، ص ص 35، 36.

2.3. سياسة التهيئة والتخطيط لمدينة عنابة:

لقد كانت لتوجهات مخطط قسنطينة الأثر الحاسم في وصول عمران مدينة عنابة إلى مناطقها الساحوية في شكل أحياء قصديرية محيطة بها. امتدّ إلى غاية القرية الصغيرة DUZERVILLE الحجار حاليا وبداية أشغال إنجاز مركب الحديد والصلب.

فالتوجهات المتخذة من طرف المخططات لخصها مخطط قسنطينة 1959 الذي ساعد المدينة بعد الاستقلال كمرجعية تتوسع فيها مثل: اقتراح طوني سوكار TONI SOCARD في توجيه نمو المدينة نحو المواقع المتضرسة في الشمال والغرب، بالاعتماد على التخصيصات والسكن الفردي. هذه التوصيات أخذ بها مخطط SERB حيث وضع التوصيات على أساس توجيه توسع المدينة حيث تتوفر الاحتياطات العقارية التي تخلص من عوائق رئيسية للسطح، وبالتالي تمّ تحديد مواقع تقل انحداراتها عن 20% والتي تمتد على مسافة طولها أقل من 03 كلم. وتبدأ من مركز المدينة نحو رأس الحارس في الشمال، واستثنى السهل الغربي باعتباره منطقة فيضانات عالية الخطورة. لكن بعد ذلك تمّ التخلي عن هذه التوصيات أما التحديات والضغوط الجديدة التي أخذت بعين الاعتبار من طرف مخطط قسنطينة للتحكم في الامتداد المجالي، وفي نفس الوقت التركيز على التنمية الاقتصادية لامتناس النقص الكبير في السكن والوظائف. لذلك دعم المخطط بمشروع بناء منطقة صناعية كبيرة على طول محور عنابة الحجار والطريق الوطني رقم 16، وموازة لذلك تمّ برمجة بناء منطقة حضرية ذات أولوية ZUP في موقع بونة HIPPONE مركز بلدية البوني الحالي.³⁰

أما مرحلة 1973-1984 فامتدت المدينة نحو المحيطات المجاورة لها على طول محاور الطرق الوطنية تتويجا لتوجهات المخطط التوجيهي الرئيسي لسنة 1960 والذي أصبح قابلا للتنفيذ في مخطط سنة 1973، وعلى إثره وجهت مدينة عنابة نحو اتجاهين رئيسيين هما: محور عنابة-الحجار وتوطين منطقة صناعية واحدة في الحجار وأخرى في البوني.

30: Naziha N'MEIL LAOUISSI, La règle urbaine et son usage, étude de cas de la ville D'Annaba, magister en urbanisme, Université Badji Mokhtar Annaba, 2012, p 120.

سيرورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثاني

الثاني: محور الطريق الوطني 44 حيث شهد ديناميكية عمرانية كبيرة أهمها تمثل في إنجاز المنطقة الصناعية في سيدي عمار والمنطقة السكنية الجديدة.

وبالموازاة لذلك قامت البلديات بإنجاز عدّة برامج سكنية معتبرة للسكن الفردي في كلّ من حجار الديس، والسكن التطوري لعمال المناطق الصناعية في كلّ من برقوقة، دراجي رجم، الصرول، واد النيل. وأيضا في منطقة الحجار التي تحولت إلى مركز رئيس بلدية عام 1984.

أمّا خارج المخطط التوجيهي قامت الثورة الزراعية بإنجاز العديد من القرى الاشتراكية في كلّ من الكرمة والحريشة. وبهذا بدأ يرسم الشكل المجالي للتجمع العنابي.

مرحلة 1984-1990 عرفت المدينة تطبيق سياسة جديدة لتحديد نموها الحضري والذي غداه تكاثف السكن الهش والبيوت القصدية. تجسدت السياسة العمرانية الجديدة في إعادة توجيه النمو والتركيز على التحضر العمومي على طول الطريق الوطني رقم 44 وفي السهول الزراعية الواسعة لكل من خرازة، حجر الديس، حريشة والكرمة لترتسم حدود التجمع العنابي المتكون من مدينة عنابة كمركز وتوابع محيطة بها وهي البوني، الحجار، سيدي عمار. لذلك كانت التهيئة والتدخل أكثر تجانسا وعقلانية من حيث التوزيع المجالي والوظيفي، في إطار مخططات التهيئة الولائية PAW لسنة 1984 التي اقترحت توجيه النمو والتوسعات الجديدة بطريقة عرضية بالنسبة للطريق الوطني رقم 16 والوطني رقم 44 من الشرق إلى الجنوب.³¹

وفي الجزء الشرقي اقترح نقل وتحويل الفائض السكاني نحو القرى القديمة الاستعمارية بن مهدي، زريزر والديران. أمّا في الجزء الغربي اقترح بناء مدينة جديدة لضمان الامتداد المباشر للمحيطات الحضرية على المديين المتوسط والبعيد. لكن أمام ضغوط الطلب المتزايد على السكن، والتكاثر الكبير للسكن الفوضوي والقصدية دخلت السلطات العمومية المحلية في استعجال مخالفة بذلك توجيهات المخطط الولائي لسنة 1984 وقامت بإنجاز برنامج سكني كبير للقضاء على البيوت القصدية بإعادة إسكانهم في المناطق الريفية الزراعية في كل من سهل خرازة، حجر الديس دون تهيئتها مسبقا.

31: Naziha N'MEIL LAOUISSI, op, cit, p 121-122.

الفصل الثاني

فبقت على حالها مشوهة المظهر إلى يومنا هذا. بالإضافة إلى توسيع المحيطات العمرية بإنجاز تجمعات سكنية فردية صغيرة مختلفة الأنماط الحضرية ومتفرقة مشتتة في المجال على حساب الأراضي الزراعية في كل من بوزعرورة، سيدي سالم، سيدي حرب، سيدي عمار والقنطرة.

مرحلة ما بعد 1990 تغيرت فيها أدوات ومنطق إنتاج السكن نتيجة اعتماد قوانين وتنظيمات جديدة تخص التوجيه العقاري والتهيئة والتعمير. تقوم بتوجيه الديناميكية الحضرية أحيانا عن طريق الامتداد وأخرى بالتكاثف على مستوى الجيوب الفارغة، ونسيج المدينة أو المناطق السكنية الجديدة لكل من البوني، سيدي عمار وبدرجة أقل مركز الحجار.³² اتبعتها بوضع مدينة جديدة بدراع الريش، وعدة أقطاب حضرية بالكاليتوسة، وعين الجبارة بسيدي عمار، وبوخضرة.

3.3. سياسة التهيئة والتخطيط الحضري لمدينة سطيف:

بعدما وصلت مدينة سطيف إلى مرحلة الانفجار الحضري - جدول: 10- ولم يستطع المخطط العمراني الرئيسي التحكم في النمو وتحقيق التنمية الحضرية، بتلبية كل الاحتياجات الملحة والمتزايدة للمدينة من أرض عقارية في ميدان السكن، التجهيزات والنشاطات الصناعية والتجارية. قامت السلطات المحلية بالاعتماد على مخطط عمراني تنموي جديد، يتطلع إلى تحقيق طموحات المدينة في إطار واسع ومتكامل، يتمثل في المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية الذي يسعى إلى تحقيق الأهداف المسطرة التالية:

- تجسيد مخطط تنمية متناسق بين مختلف القطاعات الحالية للمدينة.
- التحكم في استخدام الأرض على كامل التراب البلدي.
- توطين التجهيزات الكبرى ذات التأثير الجهوي.
- التحكم في التجمعات البشرية المبعثرة عبر المجال البلدي لأنها مرشحة أن تكون مراكز تابع حضري.
- رسم مسار البنيات القاعدية بالمقارنة مع المجال المقارن.
- المحافظة على الوسط الطبيعي، وإعادة تشكيله عن طريق التشجير.

32: Khettabi Latifa, op, cit, p p p p,161, 164, 166, 168.

سيرورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثاني

- توسيع وزيادة مساحة الأرض الزراعية بالاستصلاح أو السقي.
- استغلال المصادر الطبيعية المتاحة بفضل تجديد الوسائل المالية.

جدول 10: تطور حاجيات بلدية سطيف من المساحات العمرانية والسكن

المدى الزمني الطويل		المدى الزمني المتوسط		المدى الزمني القصير		الحاجيات
المساحة (هكتار)	السكن (وحدة)	المساحة (هكتار)	السكن (وحدة)	المساحة (هكتار)	السكن (وحدة)	
356.5	14248	223.5	8939	318	12722	المدينة
37.5	748	23.5	469	25	497	التجمعات الثانوية
394	14996	247	9408	343	13219	البلدية

Source : PDAU de Sétif, p 76.

وعلى هذا الأساس تم توجيه التنمية الحضرية إلى شقين. الأول عمراني للمساهمة في تغطية العجز في السكن والتجهيزات. أما الثاني اقتصادي كوسيلة لحلّ عدّة مشاكل تسبب فيها سوء الاختيار للتوطنات الفوضوية لبعض التجهيزات الاقتصادية التي كانت سببا في الاختلال الوظيفي للهيكल الحضري للمدينة. وتجسدت التنمية الحضرية في مسارها المجالي في اختيار ثلاثة مواقع أساسية للتوسع وهي:

- الموقع الأول: هو امتداد مباشر للمحيط الحضري للمدينة قوامه مساحة 500 هكتارا، وهي في نفس توسعة المنطقة السكنية الحضرية الجديدة التي بدأت مع مطلع 1980. وهي تتميز بطبوغرافية ملائمة.
- الموقع الثاني: يقع غرب المدينة باتجاه شوف الكداد - الباز الذي يبعد بحوالي 02 كلم، ويتوفر على مساحة تتجاوز 350 هكتارا صالحة للبناء والتوسع الحضري المستقبلي.
- الموقع الثالث: هو توسعة نحو الجنوب بجوار المنطقة الصناعية، وكذلك بمنطقة النشاطات والتخزين. أراضيها ذات قيمة زراعية ضعيفة، ولا تتجاوز مساحتها 120 هكتارا.

الفصل الثاني

لكن هذا التوجه الجديد في توسع مدينة سطيف أدى إلى مبالغة كبيرة في استهلاك العقار الحضري، وكان سببا في توسع البقعة العمرانية في وسط ريفي. وتمدد عمراني كبير غير متناسق للمدينة بدمجها عدّة تجمعات ثانوية وهي: الحاسي وعين السفيهة، والبقية مرشحة إن استمر في تطبيق هذا النموذج الحضري، وذوبان المنطقة المبعثرة التي سيلتھما زحف العمران. هذا الاندماج الحضري أدى بالضرورة إلى إعادة تعريف الاستراتيجية المتبعة بتخصص مجالي واضح، الاقتصاد في الجنوب والسكن في الشمال. هذه التنمية تشجع على محور جديد للانتشار الحضري في نمو وتوسع مدينة سطيف.

وبعد مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية الجديد سنة 2009، دخلت المدينة في مرحلة جديدة من التنمية الحضرية ضمن مجال واسع ومتكامل يتمثل في البلديات المجاورة لها والتي يمتد إليها نفوذها. يسعى هذا الإطار إلى توفير وتقدير حاجيات المدينة كجزء من وعائها العقاري على المدى البعيد بهدف مواجهة تابعات التنمية الاقتصادية والمساهمة في تهيئة متوازنة ومندمجة لكل المجال لما بين البلديات التي ركز عليها المخطط المعدل، وفي نفس الوقت التخفيف الضغط على المدينة الأم. يمكن تلخيص الأهداف القوية لهذا المخطط الجديد في النقاط التالية:

- استهلاك الأراضي العقارية القابلة للتعمير المحددة والمقدرة على المدى القصير والمتوسط ضمن إقليم بلدية سطيف.
- نقل الاحتياجات على المدى البعيد نحو مراكز البلديات المجاورة.
- تقوية مستقبلية شاملة للمجال لما بين البلديات بشكل متناغم، ومجهز بهيكله مجالية ووظيفية.
- تنمية اقتصادية شاملة للمجمع الحضري الذي سيجمع النشاطات والوظائف في علاقة متينة بين المدينة والضاحية البعيدة (مجال ما بين البلديات) ويتركب هذا المجال التنموي الجديد من البلديات المجاورة للمدينة سطيف في دائرة نصف شعاعها لا يتجاوز 12 كلم وهي: أوريسيا، عين عبيسة، مزلق، قجال، عين أرناات وأولاد صابر.³³

33: URBA Sétif, pdau de Sétif, 2006, op, cit, p 66.

سيرورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثاني

لقد كان لسياسة الاستقطاب الذي مارسته مدينة سطيف على ظهورها الريفي السبب الرئيسي في موجات الهجرة الريفية الوافدة إليها، مما تسبب في ارتفاع معدل النمو السكاني الذي أدى بدوره إلى عدم التوازن بين السكن والسكان بالمدينة. وهو ما دفع بالسلطات المحلية إلى توجيه الفائض السكاني وصدّ الهجرات الريفية المتتالية على المدينة. والتوجه نحو تنمية التجمعات الريفية المحيطة بها عن طريق تبني السياسات التالية:

أولاً: بناء سلسلة من التخصيصات الاجتماعية والترقوية والتطويرية. والتشجيع الخواص على البناء الحرّ، بهدف تشجيع سكان مدينة سطيف على التوجه إلى هذه التجمعات من جهة، وتثبيت السكان الريفيين لهذه التجمعات في عين المكان، ومنعهم من النزوح للإقامة في المدينة من جهة ثانية. ولقد بدأت أول التخصيصات الفردية سنة 1985 كما يوضحها جدول رقم 11:

جدول 11: أنواع القطع الأرضية عبر التجمعات المحيطة بمدينة سطيف

التجمع	تخصيصات اجتماعية	تخصيصات ترقيوية	البناء الذاتي	السكن الريفي	سكن فردي
عين الطريق	317	583	100	291	21
شوف الكداد	140	79	-	-	850
فرماتو	102	208	-	20	613
الحاسي	-	197	-	-	29
عين السفية	-	-	-	-	139
عبيد علي	-	-	-	-	171
قاوة	-	10	-	-	135

المصدر: شوقي عبد الله بوزيد، مدينة سطيف: النمو الحضري وآليات تحضر الأطراف، 2002، ص 49.

ثانياً: تخفيض سعر العقار:

لقد قامت السلطات المحلية وطبقاً للقوانين المحددة لسعر الأرض، وخاصة المتعلقة بالسكن الاجتماعي، بتخفيض السعر للتحكم في النمو العمراني، وتوجيه السكان نحو التجمعات الثانوية المحيطة بالمدينة. بالإضافة إلى القضاء على السكن الفوضوي والغير لائق. فتراوحت أسعار القطع الأرضية في

سيرورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثاني

التحصيلات الاجتماعية والترقوية الموصولة بجميع الشبكات ما بين 250 إلى 560 دج / متر²، و560 إلى 650 دج / متر² في التحصيلات التطورية. في حين بلغ السعر في السوق الموازية نحو 1200 دج دون تكاليف الخاصة بوصولها بمختلف الشبكات. هذه المغريات أدت في الكثير من الأحيان إلى تجميد العقار بمدينة سطيف من طرف السلطات، ودفع بالسكان نحو التجمعات الثانوية المحيطة بها خاصة وأنها قريبة جدا منها، وتمثل ضاحية المدينة.³⁴

ثالثا: توطين وحدات صناعية خفيفة وخدمية بالتجمعات الثانوية مثل: عين الطريق، عين السفيهة، الحاسي، فرماتو وشوف الكداد، - جدول: 12- بهدف تثبيت السكان في التجمعات الثانوية، والتقليل من حجم التنقلات اليومية نحو المدينة المركزية سطيف.

جدول 12: الوحدات الصناعية في التجمعات المحيطة بمدينة سطيف

التجمع	نوع الوحدة	عدد العمال	من التجمع نفسه	من سطيف	من بلديات سطيف	من باقي الوطن
عين السفيهة	مطحنة وتغذية الأنعام	25	00	03	22	-
	محطة تصفية المياه	26	07	14		05
	مؤسسة أشغال التهيئة الريفية	105	05	30	59	11
عين الطريق	المجمع الصناعي للورق ومشتقاته	12	-	03	08	01
	مطبعة	32	15	11	06	-
	المستودع الجهوي للكتاب	08	03	03	02	-
	مصنع المنتجات الكهروكيميائية	102	01	89	11	01
فرماتو	مؤسسة الأدوية أنكوفارم	80	07	65	07	01
	رياض سطيف	500	47	274	129	50
عبيد علي	رياض سطيف	39	09	19	08	03
	المجموع	929	94	511	252	72

المصدر: شوقي عبد الله بوزيد، نفس المرجع، ص 72.

34: شوقي عبد الله بوزيد، نفس المرجع، ص ص، 44، 45.

4. سياسة الترحيل والتفريغ لسكان الحواضر والمدن الكبرى

للشرق الجزائري

تعدّ سياسة ترحيل سكان الحواضر والمدن الكبرى الجزائرية التي تعيش وضعية التشبع القصوى، وتعاني أزمة حادة في الإسكان، من حيث الطلب الكثيف على السكن، وانعدام المساحات العقارية القابلة للتعمير. فكانت إحدى أدواتها لمواجهة حاجياتها للتوسع الحالي والمستقبلي. ومن ثمة كانت السبب في نمو سيرورة المجالات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري، وهذا وفق توجهات الاستراتيجية العمرانية لكلّ مدينة. بالإضافة إلى التركيز على سياسة استعجالية للقضاء على الأحياء الهشة والقصديرية في المخطط الخماسي الأخير. لذلك نجد هذه المدن تمثل نموذجا لهذه السياسة وهي:

1.4 - مدينة قسنطينة: سياسة منتهجة منذ الثمانينات

تعتبر مدينة قسنطينة من المدن التي تعاني أزمة عمرانية حادة، فكان من أهم مظاهرها نمو العديد من الأحياء القصديرية، وانهيار الكثير من البنايات القديمة. فعلى سبيل المثال فقد أحصينا من سنة 1992 إلى غاية 2015 (انظر الملحق: جدول 09: ص 264) حوالي:

- 18955 عائلة حولت من مختلف أحياء مدينة قسنطينة، سواء كانت قصديرية أم فوضوية، أو انهيارات - لقد بلغ حجم التدفقات السكانية من مدينة قسنطينة نحو توابعها بما فيه المدينتين الجدينتين حوالي 190826 نسمة³⁵.

معظم التحويلات التي كانت في العشرين سنة الأخيرة من القرن الماضي كانت نحو الخروب، عين سمارة، ديدوش مراد وبكيرة. ومنذ سنة 2001 وجهت كلّ التحويلات نحو المدينة الجديدة علي منجلي ثم ماسينيسا. كما استقادت 11579 عائلة كانت تقطن بمواقع هشة بمدينة قسنطينة بشقق جديدة منذ نهاية 2012 إلى 2016 في علي منجلي وماسينيسا ضمن البرنامج الوطني لامتصاص السكن الهش³⁶.

35: برطالي نوال، العلاقة الوظيفية بين مدينتين متجاورتين، الخروب، ماسينيسا، ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص 44.

36: تصريح رئيس دائرة قسنطينة السيد بشير كافي في جريدة النصر ليوم الأحد 01 ديسمبر 2016.

2.4_ مدينة عنابة:

لقد كان للتوطين الصناعي بالمناطق الريفية المحيطة بمدينة عنابة الأثر السلبي في انتشار وتطور العديد من الأحياء القصدية والفوضوية، على غرار سيدي سالم، البوني، سيدي عمار، بوحمره وبوزعرورة. فكان الحلّ المنتهج من السلطات المحلية، وفي إطار القضاء على الأحياء القصدية، بناء مساكن فردية ريفية بعيدة عن المدينة وترحيل السكان إليها، خاصة في الصرول، واد النيل، خرازة، حجر الديس، واد زياد، برقوقة، وبركة زرقة.

واستمرت في سياسة ترحيل السكان نتيجة الهجرة الريفية التي تلقتها وأمام ضعف حضيرتها السكنية بإنجاز عدّة مناطق سكنية حضرية جديدة ZHUN وتوطينها على مستوى مراكز البلديات المجاورة لها مثل: سيدي عمار، البوني والحجار، وذلك على مساحة عقارية بلغت 981 هكتارا لإنتاج حوالي 71775 مسكنا، ثم تحويل إليها الفائض من السكان.

وعلى سبيل المثال شهدت المنطقة السكنية الحضرية الجديدة للبوني مع بداية 1977 توافد سكاني عليها كبير من مدينة عنابة، خاصة من الأحياء العتيقة، كحيّ المحافر، سيدي إبراهيم والخروبة. وقد تمّ اسكان حوالي 405 عائلة بحيّ 1320 مسكنا المعروف بـLES DALLES. وتواصلت العملية يوم 11 نوفمبر 1982 بإسكان 1235 عائلة كانت تقطن بالحيّ القصدية لوادي الذهب بمدينة عنابة في حصة من 879 مسكنا بالبوني، والباقي وجّه نحو الأحياء الجديدة لسيدي عمار والذرعان³⁷. واستمرت العملية لغاية 1990 حيث شملت بقية أحياء المنطقة السكنية الحضرية الجديدة مثل: 850 مسكنا، 450 مسكنا، و200 مسكنا. وفي شهر ماي من سنة 2014 تمّ ترحيل حوالي 376 عائلة من الحيّ الفوضوي سيدي حرب. وفي بداية نفس السنة تمّ ترحيل حوالي 400 أسرة نحو بوخضرة، و600 أسرة نحو بوزعرورة.³⁸

37: سعدان رابح، الحياة الاجتماعية في الفضاءات العمرانية الجديدة، المنطقة الحضرية البوني- عنابة- نموذجا، ماجستير في علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة، 2005، ص 200-204.

38: انظر جريدة الخبر اليومي العدد 7465 ليوم الأحد 15 جوان 2014.

الفصل الثاني

3.4_ مدينة سطيف: زحزة سكان الأحياء الفقيرة خارج محيط القطب الحضري.

إنّ الاستقطاب الذي مارسته مدينة سطيف على التجمعات السكانية التي تقع بأطرافها القريبة، أدى إلى موجات من الهجرة الوافدة إليها، ممّا تسبب في ارتفاع معدلات النمو السكان فيها، والذي أدى بدوره إلى عدم التوازن بين السكان والسكن. ممّا دفع بالسلطات المحلية إتباع سياسة توجيه الفائض السكاني نحو تجمعات أخرى مثل: عين أرناط التي وجهت إليها 210 عائلة خلال سنة 2014 من الحيّ الفوضوي عين الطريق، و 120 عائلة من حيّ بئر النساء، و 300 من حيّ قاوة الفوضوي.

أنّ التحويل المتكرر لسكان الأحياء القصديرية أو سكان أحياء المدينة القديمة أصبح ظاهرة متكررة في مدينة سطيف، ومن أمثلة ذلك تحويل سكان حيّ الهواء الجميل BEL AIR نحو الحاسي وعين الطريق.

وفيما يتعلق بالعمليات النموذجية التي قامت بها المدينة في فترة السبعينات لصالح الأسر الفقيرة، كان الهدف منها استعادة الأراضي التي غزتها الأحياء القصديرية، لأنّ هذه الأحياء لا تليق بالمظهر العمراني لمدينة سطيف وتشوه مظهرها، كما هو الحال في حيّ بيزار الذي نقل سكانه إلى القرى الريفية: عين الطريق، والحاسي الواقعين في محيط المدينة. هذه العمليات، كانت لصالح بناء مقرات لكل من مؤسسة BCR، مركز الضمان الاجتماعي، ومقر مؤسسة الرياض ومديرية التربية. وهناك عملية أخرى مماثلة لها مسّت حيّ البرارمة بتحويل الأسر وإعادة اسكانهم في قرية الحاسي.

وفي خضم أحداث 1988 وزعت السلطات تحصيلات حضرية تقع فوق الأراضي الزراعية لبعض المراكز التابعة لها على غرار شوف الكداد مما أدى إلى انتفاخ عدد سكانه إلى أكثر من 30 ألف نسمة حسب إحصاء 2008. وقدرت مساحته العمرانية بحوالي 330 هكتارا.³⁹ وفي سنة 2010 تمّ تسجيل مشروع تحويل 16 حياً هشاً من المدينة القديمة نحو تجمع شوف الكداد، حيث تمّ فعلاً تحويل في كلّ من أحياء: العيد، عين الشقة، وبرج القصار، والعملية مستمرة.

39 : Sakhraoui Abdelmoumen, Impact des politiques foncières sur l'Environnement bâti et social des espaces périurbains Cas des Cités Satellites de SETIF, Mémoire de Magister en Architecture, université Hadj Lakhdar, Batna, faculté des sciences de l'ingénieur, 2012-2013, p p 198-200.

خلاصة

لقد شهدت الجزائر انتقالا حضريا سريعا ولكنه كان في معظمه فوضويا. تمخض عنه تحولات جذرية للأوضاع الحضرية. بحيث وبالموازاة للنمو ديموغرافي الجامح، والتعدد لا متناهي للمراكز الحضرية وانتشارها في كل الفضاء الجغرافي، وبنمط استهلاك عشوائي وفوضوي للأراضي العقارية المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى.

وقد ترتب عن ذلك تشكل مجال لم يكتسب بعد طابعا حضريا واضحا، في نفس الوقت لم يعد ريفيا، يتميز بتعدد وتناثر وظائفه. وهو اليوم يشكل موضوع عدّة رهانات وصراعات ساهم فيها مختلف الفاعلين منهم العموميون والخواص.

فالمجال المحيط بالمدن في الجزائر أصبح في مركز المسألة الحضرية، لأنه يمثل فئة جديدة من المجالات المرتبطة بأسلوب ونمط الإقامة التي تشكل ظاهرة مستجدة ذات اعتبار مهم لدى الجزائريين.

فالمحيط بالمدن قد غير جذريا نموذجنا الحضري المعاش القديم، إلى نمط يقوم على السكن خارج محيط المدن الكبرى، ولكن مرتبط وظيفيا بها من خلال تكثيف التنقل اليومي لها. مما ساعد على تشكيل أحواض حياة ومعيشة جديدة مركبة، تجمع بين مكان العمل ومحل الإقامة. وساهمت في تشكيل مناطق حضرية واسعة الامتداد ومنتشرة في شكل أقطاب متعددة ومنظمة ومتناسقة مع أنظمة النقل. ومن هنا لا بد الانتقال في تعريف المجال المحيط من النمط المورفولوجي القديم، إلى النمط الوظيفي الجديد.

وأنه من الضروري التأكيد هنا على حجم وتعقيد هذه الظاهرة في الجزائر، لأنّ سيرورة النزوح والتحويل للسكان من الحواضر والمدن الكبرى نحو الأطراف المحيطة بها كان على نطاق واسع، وبالتالي أصبحت الظاهرة ناقلا للتحضر والحوضرة.

ورغم أهميتها هذه الظاهرة في التنمية الحضرية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، لأنها أصبحت مسرحا لأشكال مختلفة من التمدين، ولوظائف متعددة تزيد في ارتباطها الوثيق بالمدينة المركزية، ولكن في الكثير من الأحيان تتم في عشوائية مطلقة نظرا لغياب تصور مندمج وتخطيط خاص.

الفصل الثاني

وتؤكد المعاينة أنّ واقع الحال متجانس عبر الحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري، وأنّ نفس الآليات والمصالح هي التي انتجت هذه المجالات، فقط الفرق في اختلاف حدّة تأثيرها كعامل من هذه العوامل، ومن مدينة إلى أخرى. واللافت أيضا للانتباه هو الدور الأساسي للسلطات العمومية في تشجيع سياسة التمدّن على أطراف المدن، دون إجراءات عناية وحماية للبيئة الطبيعية والتوازنات الاقتصادية. وبالتالي فالتمدن وُلد تكاليف جديدة وإضافية تثقل أعباء المدينة الجزائرية، التي ليس بمقدورها تحملها، ومن شأن ذلك أن يرهن مستقبلها لأنّه سيعيد تعقيد وتوسيع إنتاج تناقضات المدينة فقط في فضاءات أوسع، وأكثر حساسية.⁴⁰

40: مجلة مجالات مغاربية، العددان: 5 - 6، 2005، مرجع سابق، ص ص، 93-95.

الفصل الثالث

الديناميكية الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

صورة جديدة للمدينة، ونمط آخر للمعيشة

مقدمة

1. توسع الأنوية العمرانية المحيطة.
2. النمو الديموغرافي.
3. الحراك السكاني.
4. الأصل الجغرافي للسكان.
5. البنية العمرية والمهنية للسكان.
6. الحراك التنقلي للسكان.
7. تراجع القطاع الزراعي وتقهقر البيئة الطبيعية.

خلاصة

الفصل الثالث

La périurbanisation est essentiellement un processus conflictuel qui aboutit à une mutation territoriale.

Dans la reconstruction territoriale qui s'opère, entrent en jeu des éléments nouveaux, nombreux et divers. Tous importés de l'extérieur, tous étrangers à la réalité rurale.

Prost Brigitte¹

مقدمة

المجال المحيط بالمدن

صورة جديدة للمدينة، ونمط آخر للمعيشة

إنّ التمدد الحضري الكبير الذي ميّز نمو الحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري في العشريتين الأخيرتين، كان نتيجة الطفو الجامح لمختلف الديناميكيات الحضرية، التي مسّت المناطق والتجمعات الريفية المحيطة والقريبة منها، سواء على المستوى المجالي، أم الاقتصادي والاجتماعي.

أدت هذه الديناميكيات الحضرية إلى تكوين مجالات مختلطة، وانتقالية بين المدن المركزية (الأم) ومناطقها الريفية المحيطة بها. والتي أصبحت فيما بعد موضوع تحولات جذرية مسّت أوساطها الطبيعية، والريفية الزراعية، وبنياتها العمرانية، والديموغرافية الاجتماعية، والاقتصادية ؟

وهنا كان لا بد من توظيف ثلاثة مفاتيح قرائية، لفهم هذه الديناميكيات الحالية للمجالات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري.

الأول يخص تأثير العامل الديموغرافي.

والثاني يتمثل في العلاقات بين المدينة الأم والمجالات المحيطة بها، مع التركيز على الحركية التي بينهما.

أما الثالث فيتعلق بالتحولات التي أصابت بنياتها الأصلية، من استخدامات للأرض والوظائف.

1: Prost Brigitte, Du rural au péri-urbain : conflit de territoire et requalification de l'espace, revue de Géographie de Lyon, Vol. 66 n°2, 1991, p 96.

الفصل الثالث

هذه المفاتيح التحليلية تبدو لنا كافية لأخذ بعين الاعتبار الرهانات الكبرى الحالية والمستقبلية، والنتيجة عن للديناميكيات المختلفة التي تعرضت لها المجالات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري.² فالتمدّن القائم من حولها يؤلف حجر الزاوية في مقارنة تحولات المجالات المحيطة، باعتبار أنّ الوظيفة السكنية، ومختلف التجهيزات والمرافق المصاحبة لها تلعب دورا حاسما في توطيد أنسجة التمدّن بها، وكانت سببا في جلب وانصباب سكان الحضر بها، مما أدّى إلى تغيرات جذرية مسّت بنياتها الأصلية المختلفة.

فالمجالات المحيطة حاملة لعدّة رهانات، والتدخلات. وتخضع للتأثير الحضري الواسع للحوضر والمدن. وتمثل مختلف السيرورات المجالية والاقتصادية الاجتماعية المتبدّلة، نتيجة التحولات الجذرية التي مسّت استخداماتها المتعددة، وأعدت تشكيلها الاجتماعي. لكنها تبقى تعيش العديد من أوجه الضغط الحضري، وتراجع البيئة الطبيعية، والزراعية...

فتحليل المجالات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري يظهر وضعيات لتنظيمات اجتماعية، ومجالية جديدة ومغايرة، ورهانات متعددة على مختلف المستويات. مسّت المجال، والعمران، والسكان، والاقتصاد، والبيئة الطبيعية.

2: Philippe Perrier-Cornet, La dynamique des espaces ruraux dans la société française : un cadre d'analyse, Revue Territoires 2020, études et prospective, juin 2001 n° 3, p 61-61-74.

1. توسع الأنوية العمرانية

مشاريع سكنية ضخمة ومتنوعة، خلقت ديناميكيات تمدن واسعة

لقد عرفت التجمعات السكانية المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري توسعا عمرانيا كبيرا، بفضل المشاريع السكنية الضخمة التي أنجزت في السابق، والتي برمجت أيضا في المخططات الخماسية الحالية.

1.1. المجال المحيط بمدينة قسنطينة: تشبع الأقطاب الحضرية الحالية، واعتماد أخرى جديدة.

لقد عرفت التجمعات العمرانية المحيطة بمدينة قسنطينة إنجاز العديد من المشاريع السكنية منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي. فحسب إحصاء 1987 تم إحصاء على مستوى هذه التجمعات حوالي 12710 مسكنا - جدول: 13 - مقابل 13063 مسكنا لمدينة قسنطينة. ارتفع عدد المساكن في الفترة ما بين 1998-2008 بحوالي 27930 مسكنا، مقابل تراجع عدد المساكن المنجزة على مستوى المدينة إلى 3535 مسكنا.

جدول 13: تطور حظيرة السكن في مدينة قسنطينة والتجمعات المحيطة بها 1987-2015

التجمع	عدد المساكن			
	2015*	2008	1998	1987
المدينة	83497	83497	79962	66899
الخروب	19786	18836	12127	7489
علي منجلي	55789	11959	1174	00
ماسينيسا	19865	5865	-	-
عين سمارة	7455	6825	4178	2117
حامة بوزيان	8423	7923	4840	6678
ديدوش مراد	11851	8801	6261	1340
بكيرة	5303	4664	2498	744
المجموع	211969	59008	31078	18368

المصدر: التعدادات الرسمية للسكان والسكن: 1987، 1998، 2008. * شوقي بوفولة، الديناميكية المجالية لمدينة قسنطينة والمدن التابعة، ماجستير، ص

الديناميكية الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثالث

استقطبت منها المدينة الجديدة علي منجلي 11959 مسكنا، تمثل نسبة 42.82%. ثم تأتي الخروب بـ 6709 مسكنا، تمثل نسبة 24.02%. لتبقى باقي التجمعات بنسب بسيطة. أما الوضعية في سنة 2015 فقد سجلنا ارتفاع الحضيرة السكنية في التجمعات المحيطة من 24489 إلى 128472 مسكنا، في حين لم تسجل المدينة ولا مشروع سكني. بل وكل المشاريع تركزت في المدينتين الجديتين بحوالي 75654 مسكنا من أصل 128472 مسكنا، أي بنسبة 58.89%. انظر الجدول 13.

أما فيما يخص التخصيصات الترقية، والاجتماعية فقد عرفت توسعا كبيرا من حيث عددها الذي فاق 40 تحصيما على مستوى كل التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة - جدول: 14 - دون احتساب التخصيصات التطورية.

جدول 14: توزيع التخصيصات في التجمعات الحضرية المحيطة بمدينة قسنطينة سنة 2015

الحامة بوزيان	ديدوش مراد	عين سمارة	الخروب	
11	05	08	11	عدد التخصيصات
1558	609	1383	3622	عدد القطع
71.00	26.91	64.50	120.01	المساحة (هكتار)

المصدر: الوكالة العقارية المحلية لدايرتي الخروب وزيفغود يوسف.

لكن في الخماسي الثاني والثالث عرفت قسنطينة برامج سكنية ضخمة خاصة على مستوى المدينة الجديدة علي منجلي، وماسينيسا بالخروب. بحيث استقادت ولاية قسنطينة ما بين 2005-2009 أكثر من 40 ألف مسكنا من مختلف الصيغ. كما تمّ تسجيل 18 ألف سكا ترقويا مدعما، والذي وزع بنسبة 54% بالمدينة الجديدة علي منجلي وبنسبة 19% بالقطب الحضري عين النحاس.

وفي إطار البرنامج الخماسي 2010-2014 تمّ إطلاق أشغال 18 ألف سكن عمومي إيجاري إضافة إلى 13 ألف وحدة ضمن برنامج تكميلي لفائدة ولاية قسنطينة، تتوزع عبر مجموع بلديات الولاية. وقد تمّ إطلاق أشغال ما لا يقل عن 10300 وحدة سكنية في نهاية سنة 2013 موزعة كالتالي: أربعة آلاف وحدة بعلي منجلي، ومثلها بمدينة عين النحاس، و 2300 وحدة بماسينيسا.³

3: المخطط الخماسي الوطني في ميدان السكن، برنامج ولاية قسنطينة. انظر جريدة المجاهد اليومي بتاريخ 17 فيفري 2013.

الفصل الثالث

وبحلول نهاية سنة 2013 تمّ الاستفاد من ثمانية آلاف مسكنا في إطار برنامج امتصاص السكن الهش، منها إعادة إسكان حوالي خمسة آلاف عائلة. واستمرت العملية خلال سنة 2013 بالقضاء على عدّة أحياء قصديرية مثل: حيّ بالسيف ببومرزوق، حيّ عريس ميلود (شارع شاركو سابقا) القماص التي شوه منظره لوقت طويل، بيوت الصفيح لحيّ الإخوة عباس (واد الحد) الذي كان يضم 286 كوخا قصديريا إضافة إلى الحيين القصديريين جاب الله 1 و 2 الواقعين على ضفاف الوادي الذي يمر عبر حيّ واد الحد الشعبي.

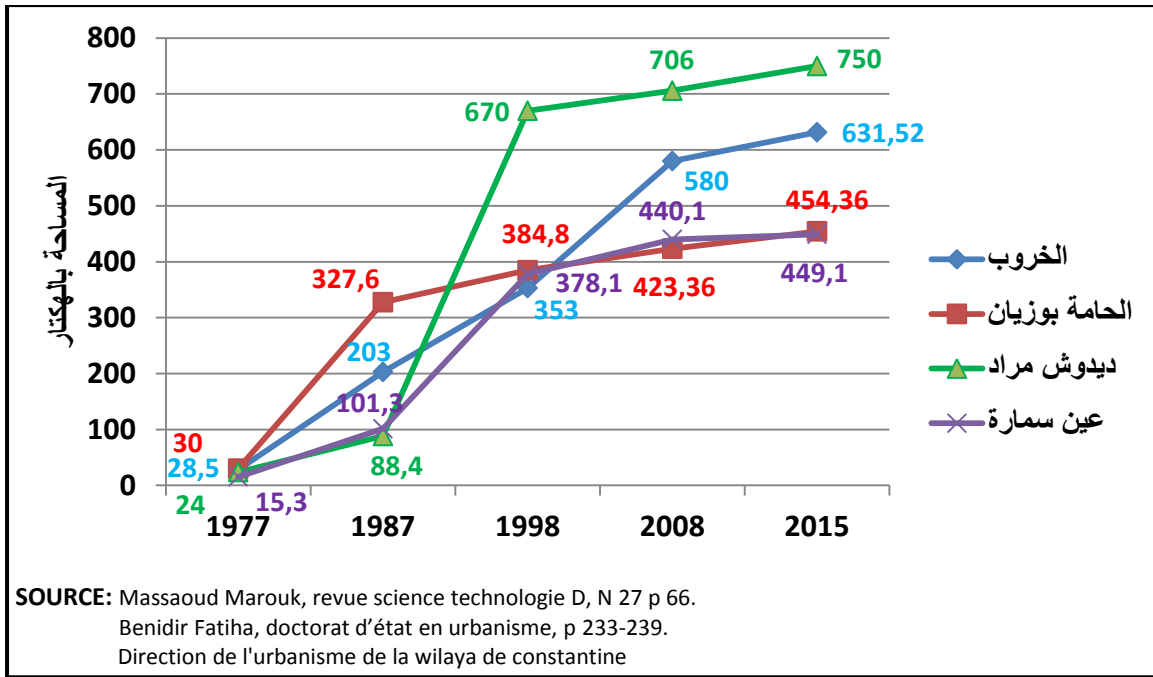
ويتواصل الانفراج في قطاع السكن بقسنطينة بتلبية الطلبات على السكن العمومي الإيجاري، حيث تمّ توزيع 700 وحدة سكنية في الخروب في أفريل 2014، و500 وحدة أخرى في ماسينيسا. ثمّ تلتها إسكان أكثر من 700 عائلة في ماسينيسا كانت تقطن بشقق ذات غرفة واحدة بعمارات حيّ بوذراع صالح يعود تاريخ بنائها إلى الحقبة الاستعمارية. وفي شهر فيفري 2014 تقرر إنجاز حصة إضافية بعشرين 20 ألف مسكنا من نفس الصيغة لفائدة الولاية، للتكفل أفضل بملف السكن ذو الطابع الاجتماعي.⁴

كما استفادت قسنطينة من عدّة مشاريع متنوعة تدخل في إطار المخطط التوجيهي للتعمر لقسنطينة وبلدياتها الخمس في آفاق 2030. تمثل في مشروع إنجاز 17 ألف وحدة سكنية ما بين 2015 و2030، تحتاج إلى مساحة 3500 هكتارا.⁵

فكان من نتائج هذه النهضة العمرانية اتساع المساحة العمرانية، وزيادة عدد سكان للتجمعات السكانية المحيطة بمدينة قسنطينة، وتعدد ظهور الأقطاب الحضرية التوسعية الجديدة. فالملاحظ لتطور المساحة العمرانية للتجمعات العمرانية المحيطة بمدينة قسنطينة، يسجل أن أقصى مرحلة التطور كانت ما بين فترتي 1987-1998. وبعد ذلك بدأت في الاستقرار إلى أن وصلت مرحلة التشبع سنة 2008. - شكل: 18- بسبب قلّة احتياطاتها العقارية.

4: تصريح رئيس دائرة قسنطينة في جريدة النصر ليوم الخميس 11 جانفي 2016.

5: إحصائيات دائرة قسنطينة، رئيس مصلحة التحكم في المنشآت بديوان الترقية والتسيير العقاري لقسنطينة، سنة 2015.



شكل 18: تطور المساحة العمرانية للتجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة 1977-2015

وأحسن مثال عن هذه الديناميكية الحضرية التي ممتت التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة مركز الخروب. الذي عرف توسعات هامة خلال فترات التحويل الرسمي للفائض السكاني من مدينة قسنطينة. فاشتدّ وزاد تعميره من خلال بناء عدّة مشاريع سكنية، ومرافق خدمتية هامة بالجهات الشمالية، ثمّ الجنوبية منه إلى غاية بداية الألفية. حيث حول التعمير إلى الجهة الشرقية لتتوسع المدينة. فارتفعت المساحة العمرانية من 203 هكتارا سنة 1987 إلى 353 هكتارا سنة 1998. - جدول: 15 - وبعد ذلك دخلت المدينة في حالة تشبع إلى أن تجاوزت الطريق الوطني رقم 03 وتوسعت على مساحة 227 هكتارا لإنجاز العديد من التحصيصات، والسكنات الفردية. لترتفع المساحة العمرانية إلى 580 هكتارا سنة 2008، وتستقر في حدود 631.52 هكتارا سنة 2015.

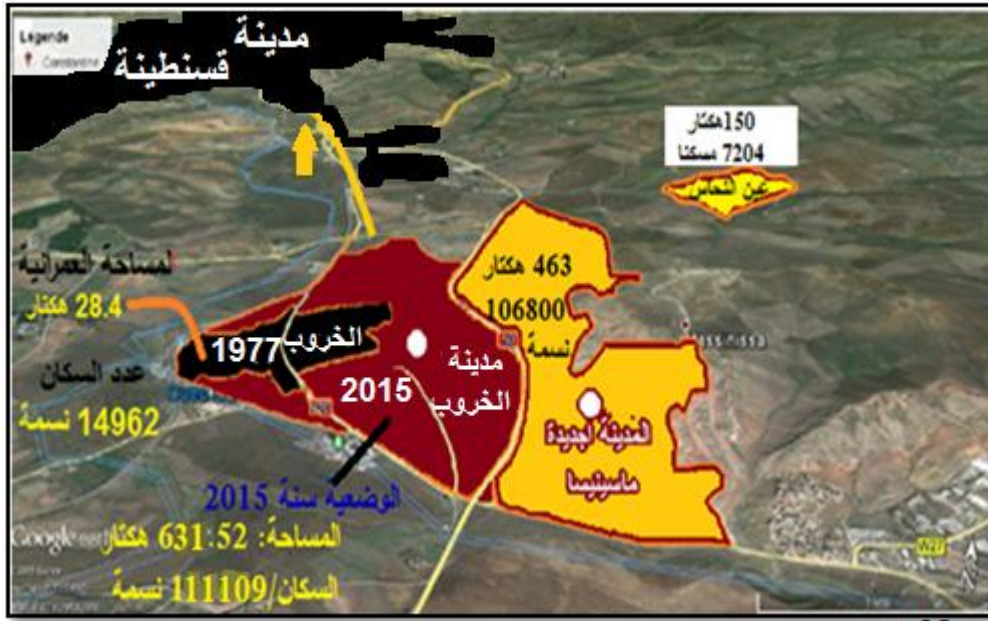
جدول 15: تطور المؤشرات العمرانية لمدينة الخروب 1977-2015

2015	2008	1998	1987	1977	
111109	89251	65239	36924	14962	عدد السكان
631.52	580	353	203	28.4	المساحة العمرانية
167.35	153.88	184.81	181.89	526.83	الكثافة السكانية

SOURCE: Messaoud Marouk, Revue science et technologie D N° 27 JUIN 2008 P 66-67.

الفصل الثالث

فأصبح من الضروري ايجاد أقطاب توسع جديدة تستوعب النمو السكاني المتزايد. فأنشئت أولا المدينة الجديدة ماسينيسا- **خريطة: 14**- شرق مدينة الخروب، يفصلها عنها فقط الطريق الوطني رقم 03. متربعة على مساحة 463 هكتارا ، و 178000 مسكنا وبطاقة 106800 ساكنا. وبالقرب من مركز الخروب أيضا وضع حجر الأساس لقطب حضري جديد وهو عين النحاس، الذي يتربع على مساحة 150 هكتار لبناء 7204 مسكنا.



source : donnees cartographiques@2015 google Algeria

خريطة 14: أطوار التمدد الحضري لمدينة الخروب 2015-1977

2.1-المجال المحيط بمدينة عنابة: أقطاب نمو حضرية جديدة لفك الخناق على عنابة والبوني.

لقد عرفت الفترة الممتدة ما بين 1987-2008 بناء ما يقارب 13842 مسكنا بكل الصيغ في مدينة عنابة، مقابل انجاز ما يقارب 20368 مسكنا في ثلاثة مراكز بلدياتها التابعة لها وهي: الحجار، البوني وسيدي عمار- **جدول: 16**- وهذا يؤكد التركيز الكبير للمدينة في انجاز مشاريعها السكنية على هذه الأقطاب الحضرية منذ بداية فترة الثمانينات من القرن الماضي إلى غاية تشبعها التام مع مطلع 2010. وهي الآن اتجهت نحو أقطاب حضرية جديدة في صورة المدينة الجديدة ذراع الريش التي انجزت لغاية 2015 حوالي 1650 مسكنا. قطب الكاليتوسة بـ950 مسكنا. وعين جبارة بحوالي 850 مسكنا. بالإضافة إلى موقع سيدي عيسى 202 مسكنا، واد الذهب بـ196 مسكنا، وشعيبية بسيدي عمار بـ520 مسكنا.

الديناميكية الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثالث

جدول 16: تطور حظيرة السكن في مدينة عنابة والتجمعات المحيطة بها

التجمع	1987	2008
المدينة	39949	53791
الحجار	2348	6226
البوني	4340	14757
سيدي عمار	6440	9385
بوخضرة	1443	3897
بركة زرقة	671	1305
حجر الديس	1559	4018
المدينة الجديدة ذراع الريش	-	-
القطب الحضري الكاليتوسة	-	-

المصدر: التعدادات الرسمية للسكان والسكن، 1987، 2008.

أما فيما يخص التخصيصات الترقية والاجتماعية فقد كانت أقل من مثيلتها في قسنطينة. بحيث لم تتجاوز 16 تخصيفا - جدول: 17 - على مستوى كل التجمعات المحيطة بمدينة عنابة.

جدول 17: توزيع التخصيصات الفردية في بعض التجمعات المحيطة بمدينة عنابة سنة 2015

بوخضرة	بوزعرورة	سيدي عمار	الحجار	البوني	
02	02	03	03	06	عدد التخصيصات
300	1158	506	367	480	عدد القطع
51.29	94.84	134.29	103.14	42.35	المساحة (هكتار)

المصدر: الوكالة العقارية المحلية لدائرتي البوني والحجار.

لقد استفادت ولاية عنابة برسم المخطط الخماسي 2010-2014 من حصة إجمالية أكثر من 40 ألف وحدة سكنية من مختلف الصيغ، وتمّ إنهاء الأشغال ما مجموعه 1549 وحدة، سمحت لنحو 9850 أسرة الاستفادة من سكنات اجتماعية إيجاريه في إطار القضاء على السكن الهشّ.

الفصل الثالث

وأحصت السلطات المحلية إلى غاية 2007 أزيد من 16100 بيتا قصديريا وهشاً خصصت لها مشاريع سكنية متتالية بمجموع 12650 وحدة. لكنها لم تغير كثيرا واقع المدينة، التي وجدت صعوبات جمّة في إيجاد أوعية عقارية كافية لها، سواء على مستوى المدينة أم تجمعاتها المحيطة بها، لإنجاز كلّ المشاريع المبرمجة. ممّا أدى بها إلى إيجاد أقطاب توسع جديدة بعيدة وخارجة عن محيطها لما بين البلديات. وفعلا تمّ اعتماد أقطاب حضرية جديدة⁶ - خريطة: 15- في صورة:

■ المدينة الجديدة "ذراع الريش":

تترجع المدينة الجديدة التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 138/13 المؤرخ في أبريل 2013. انطلقت بالمحيط العمراني الأول الواقع على مساحة 1344 هكتارا، ويضم 55 ألف مسكنا من مختلف الصيغ، بالإضافة إلى 180 مرفقا عموميا، و155 طريق و30% مساحات خضراء.⁷

وتعد المدينة الجديدة ذراع الريش بمثابة الحلّ البديل لمشكل العقار المطروح بحدّة بهذه المدينة الساحلية. وبدأت العملية بوضع حجر الأساس لبناء 2500 وحدة سكنية من صيغة البيع بالإيجار لوكالة عدل، وذلك من أصل برنامج إجمالي لـ "عدل" بموقع ذراع الريش يتضمن إنجاز 10 آلاف وحدة سكنية. كما تمّ وضع حجر الأساس لمشروع إنجاز 2000 وحدة سكنية من النمط العمومي الإيجاري من أصل حصة أولى بـ 6 آلاف وحدة سكنية من ذات الصيغة. ومشروع إنجاز 300 وحدة سكنية من نمط السكن العمومي الترقوي ومن أصل 1026 وحدة سكنية من هذه الصيغة. مع التأكيد على ضرورة تفعيل الصيغ الجديدة للبناء والسكن خاصة منها المتعلقة بالبناء الفردي.

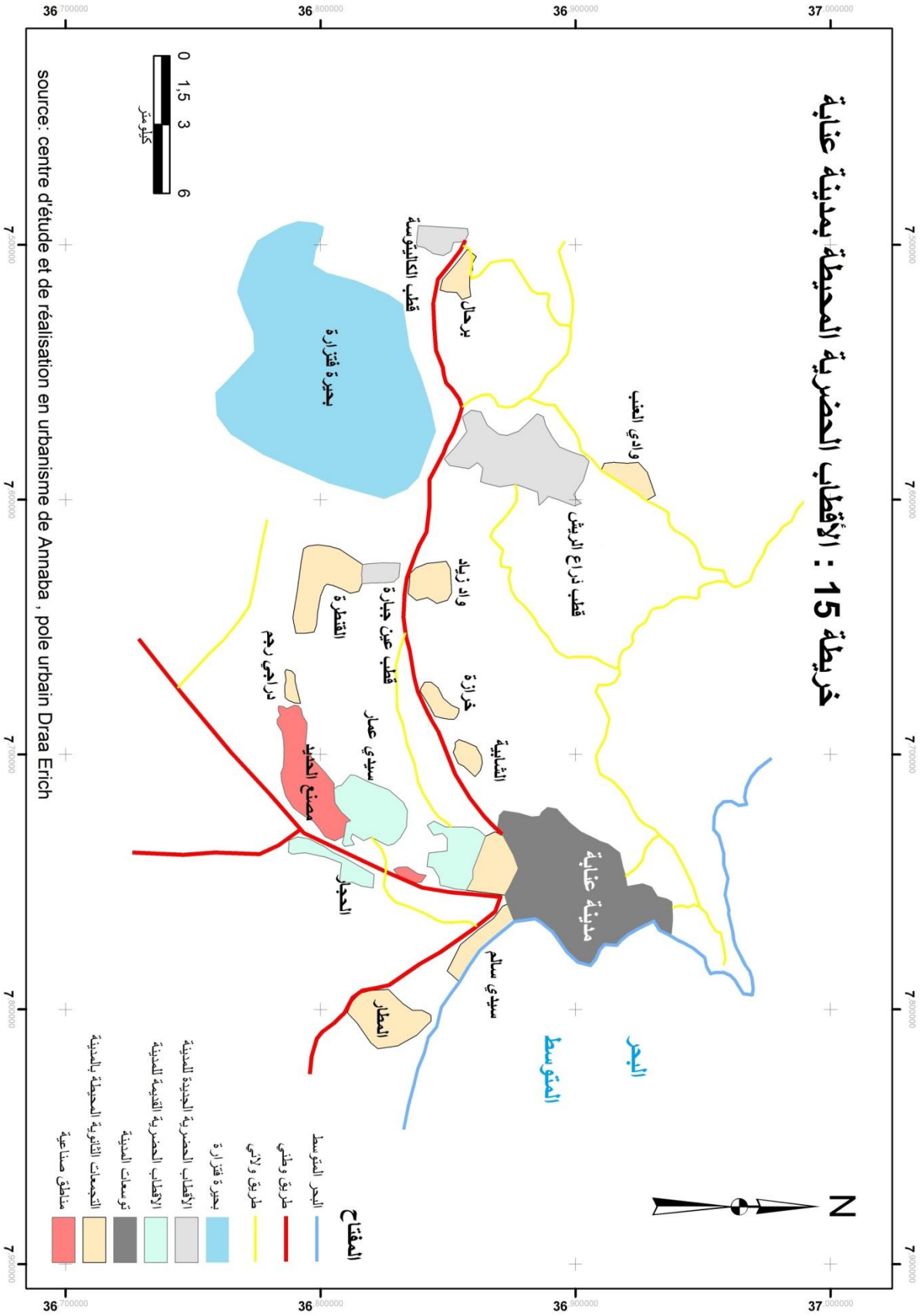
استفادت قرية وادي زياد الواقعة على الطريق السريع رقم 44 في شطره الممتد بين بلديتي برحال وعنابة من مشاريع سكنية مهمة، حيث ستعرف إنجاز نحو 1930 وحدة سكنية، منها 1380 وحدة في إطار برنامج السكن الترقوي التساهمي، و550 وحدة ضمن برامج السكن الاجتماعي الإيجاري.

6: الوكالة العقارية لولاية عنابة

7: تصريح السيد رشيد بوقداح مدير مؤسسة تسيير المدينة الجديدة ذراع الريش بوادي العنب عنابة. انظر:

<http://www.elkhaber.com/press/>

الفصل الثالث



الفصل الثالث

وفي نفس السياق، فقد استفادت المدينة الجديدة ذراع الريش التي تبعد عن مقر بلدية وادي العنب بنحو 04 كيلومتر وحوالي 20 كيلومتر غرب مدينة عنابة من حصة إجمالية تقدر بـ470 مسكنا، موزعة بين النمطين الاجتماعي والترقوي. إذ تمّ تسجيل عملية إنجاز 250 مسكنا ترقويا، مقابل مشروع بناء 220 وحدة سكنية ذات طابع اجتماعي. في حين تمّ تخصيص مشروع 80 مسكنا اجتماعيا لمركز بلدية وادي العنب، وهي الحصة التي تضاف إلى عملية سابقة كانت البلدية قد استفادت منها بإجمالي 100 وحدة سكنية ذات طابع اجتماعي إيجاري.⁸

■ القطب الحضري الجديد " الكاليتوسة " ببلدية برحال:

القطب الحضري الجديد الكاليتوسة ببلدية برحال هو الموقع الذي يتوفر على مخططين اثنين لشغل الأراضي. ويتربع على 164 هكتارا بمجموع 7650 مسكنا موجه لاحتضان 40 ألف ساكنا، فضلا عن مشاريع مختلفة للتجهيزات العمومية. ويتضمن هذا البرنامج السكني على الخصوص 2800 مسكنا اجتماعيا إيجاريا. و900 وحدة لوكاله عدل. و1900 مسكنا ترقويا مدعما. و1750 وحدة للقضاء على السكن الهشّ.

■ القطب الحضري عين جبارة بسيدي عمار:

لقد تقرر تحويل في سنة 2016 منطقة عين جبارة إلى قطب سكني جديد يضم 21000 سكن من مختلف الصيغ، سيقطن به 120 ألف نسمة وهو ما يستدعي توفير جميع ضروريات وكماليات العيش الكريم. يتربع قطب عين جبارة على مساحة 180 هكتارا، ويحتاج لغلاف مالي قدر بـ64 مليار سنتيم من أجل بناء هذا القطب السكني الجديد بجميع مرافقه وسكناته المختلفة الصيغ. وفعلا انطلق في عين جبارة إنجاز 1200 وحدة سكنية في انتظار تشييد أكثر من 3000 سكن في الآجال القريبة.

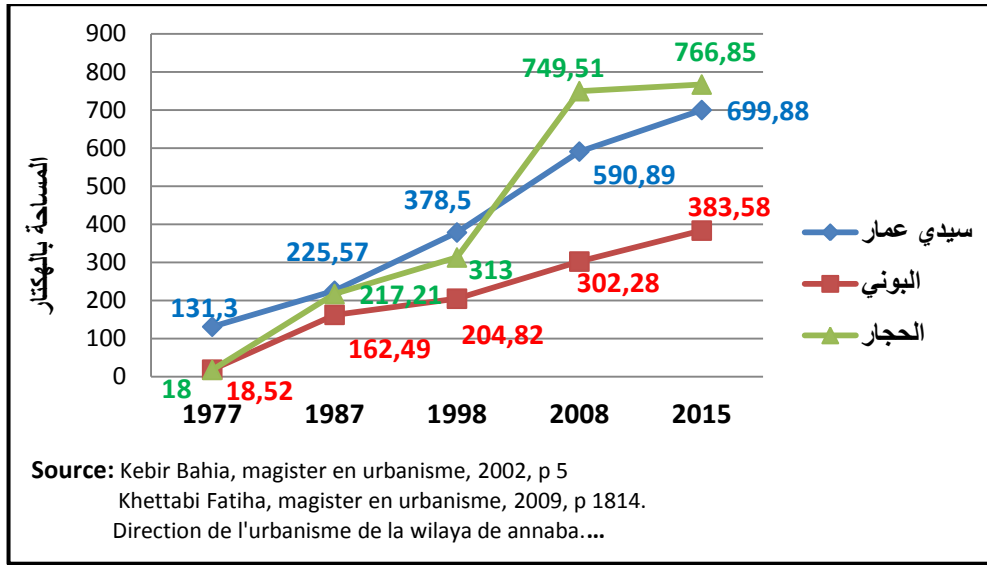
لقد عرفت مدينة عنابة خلال سنة 2014 مشاريع خاصة بإنجاز وحدات سكنية معتبرة، بحيث حظيت بعدة عمليات إسكان للمستفيدين بما يفوق 1000 وحدة سكنية. وأدرجت عملية ترحيل 400 عائلة كانت تقيم بحي سيدي حرب 02 الفوضوي وإسكانهم بسيدي عمار. ثمّ تلتها عملية ترحيل أخرى شملت

الديناميكية الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثالث

1000 عائلة بكلّ من بوخضرة وبوزعرورة، في إطار القضاء على السكنات الفوضوية والهشة. ويرتقب استلام ما لا يقلّ عن 6000 ستة آلاف وحدة سكنية من مختلف الصيغ خلال سنة 2017.⁹

وعموما فقد انعكست هذه النهضة العمرانية التي امتدت على فترة 38 سنة من الزمن انتقاخا كبيرا في المساحات العمرانية للأقطاب الحضرية لمدينة عنابة- شكل: 19- في صورة مركز سيدي عمار، والبوني، والحجار.



شكل 19: تطور المساحة العمرانية للتجمعات المحيطة بمدينة عنابة 1977-2015

وتعتبر الفترة الممتدة من 1987 إلى 2008 الأكبر نمواً للمساحة العمرانية للتجمعات الرئيسية المحيطة بمدينة عنابة. بحيث ارتفعت من 605.27 إلى 1642.68 هكتارا وخاصة في مركزي سيدي عمار والحجار. ثم استقرت المساحة العمرانية سنة 2015 التي لم تزيد بسوى 200 هكتارا، وهذا بسبب نزوب الاحتياطات العقارية فيها.

يعدّ مركز سيدي عمار من التجمعات المحيطة بمدينة عنابة، التي شهدت انتقاخا حضريا كبيرا، من حيث اتساع مساحتها العمرانية التي ارتفعت من 18 هكتار سنة 1966 إلى 766.85 هكتارا سنة 2015. وسرعة نمو عدد سكانها اللذين ارتفعوا من 3621 نسمة في 1977 إلى 48268 نسمة في 2015.

9: ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية عنابة 2014.

الديناميكية الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثالث

تقع سيدي عمار في أقدام جبال بليليطة، ممتدة على طول امتداد السهول الخصبة المحصورة بالسكة الحديدية التي تربطها بمدينة عنابة شرقا- خريطة: 16- وموازية لمركز الحجار بنفس الاتجاه.



Source: donnees cartographiques@2015google Algerie

2 كم

خريطة 16: أطوار التمدد الحضري لمدينة سيدي عمار سنة 2015

بدأ توسع قرية سيدي عمار ببناء المنطقة السكنية الحضرية الجديدة سنة 1983 على مساحة 147 هكتار لإنجاز 10800 مسكنا، ثم جامعة باجي مختار.¹⁰ لتنتهي إلى مدينة متوسطة يقارب عدد سكانها 50 ألف نسمة، وبمساحة عقارية تقارب 800 هكتارا.

جدول 18: تطور المؤشرات العمرانية لمدينة سيدي عمار 1977-2015

2015	2008	1998	1987	1977	
48268	45148	41071	24620	3621	عدد السكان
766.85	749.51	378.5	225.57	131.3	المساحة
62.94	60.24	108.51	109.15	27.58	الكثافة السكانية

المصدر: التعدادات الرسمية للسكان والسكن - مديرية التعمير والبناء لولاية عنابة.

10: Wilaya d'Annaba : DUCH-Rapport pour la situation des programmes d'habitat de l'urbanisme et de la construction- présenté au siège du MATUC-05-06-Mars 1986-Alger.

الفصل الثالث

3.1.1- المجال المحيط بمدينة سطيف: مدينة متشعبة تبحث عن أقطاب نمو وتوسع جديدة.

لم تشهد التجمعات الريفية المحيطة بمدينة سطيف بناء مشاريع سكنية ضخمة، مقارنة بما انجز على مستوى الأقطاب الحضرية - جدول: 19 - مثل: شوف الكداد، الباز، القصيرية وأولاد صابر. شهدت ولاية سطيف تجسيد مشروع سكني ضخم شمل مختلف الانماط. حيث بلغ عدد السكنات به 137327 وحدة، تدرج ضمن البرنامج الخماسي الثالث 2005-2009 الذي يقدر بـ 86 ألف وحدة. بالإضافة إلى تسجيل 50 ألف وحدة سكنية في إطار تشجيع الاستثمار للخواص في هذا المجال.

جدول 19: تطور حظيرة السكن في مدينة سطيف والتجمعات المحيطة بها

2008	1987	
43270	25418	المدينة
1160	478	عين الطريق
175	82	عبيد علي
910	204	شوف الكداد
385	83	الحاسي
900	427	فرماتو
430	80	قاوة
المصدر: التعدادات الرسمية للسكان والسكن، 1987، 2008.		

وفي إطار البرنامج الخماسي 2010-2014 استقادت بلدية سطيف من برنامج سكني تعده 41407 وحدة سكنية من مختلف الصيغ. تضم 5380 سكنا عموميا ايجاريا، و 2510 وحدة من نوع الترقوي المدعم، بالإضافة إلى 8816 سكنا ريفيا، و 5200 سكن للبيع بالإيجار، و 05 آلاف سكن ترقوي عمومي. لكن نقص الأوعية العقارية حالت دون توطين هذه البرامج السكنية في أوقاتها المحددة.

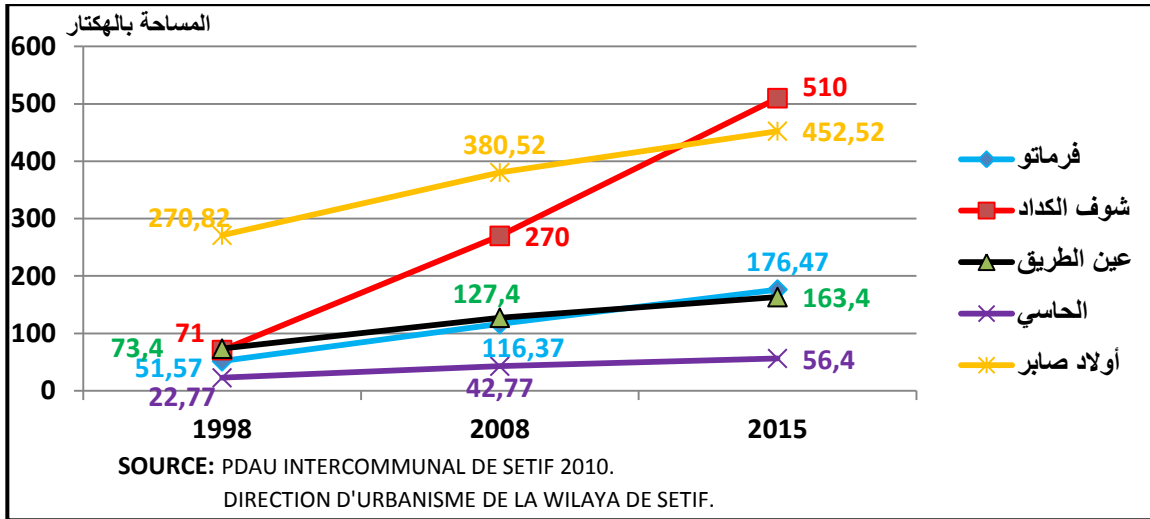
أمّا عن السكن الاجتماعي التساهمي فيجري إنجاز 3490 وحدة سكنية من مجموع 3990 مسكنا. وفيما يتعلق بالسكن الترقوي المدعم تم إدراج 6900 وحدة لفائدة ولاية سطيف. منها حوالي 3500 مسكنا هو الآن قيد الإنجاز في الأقطاب الحضرية المحيطة بالمدينة، ومنها إنجاز 3000 وحدة

الديناميكية الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثالث

سكنية ببئر النساء، وحصّة 1292 وحدة بالتجمع السكني الجديد الهضاب. و2870 سكنا بصيغة البيع بالإيجار من على مستوى القطب الحضري تينار ببلدية أولاد صابر، القطب الحضري بئر النساء.¹¹

لقد صبّت مدينة سطيف نموها الحضري على قطبين أساسيين وهما: قطب شوف الكداد- الباز باتجاه الشمال الغربي ما وراء وادي بوسلام - خريطة: 17، 18 - حيث ارتفعت مساحته العمرانية بحوالي 436.6 هكتارا خلال 17 سنة من الزمن بمعدل زيادة سنوية قدرها 25.68 هكتارا - شكل: 20 - ثم قطب تينار بأولاد صابر التي ارتفعت مساحته العمرانية إلى 452.52 هكتارا بفضل توطين العديد من المشاريع السكنية المختلفة الصيغ.



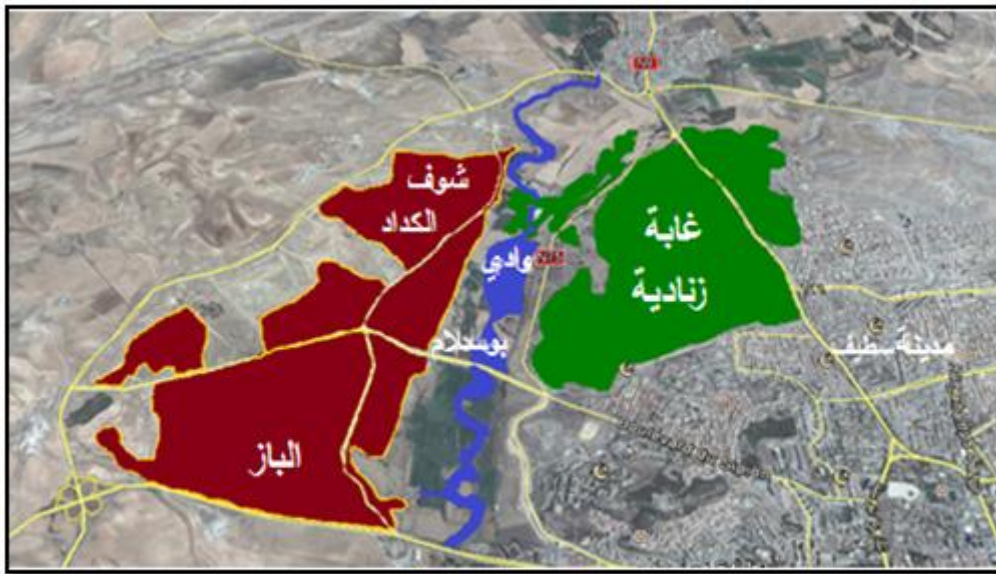
شكل 20: تطور المساحة العمرانية للتجمعات المحيطة بمدينة سطيف 1998-2015

11: المخطط الخماسي الوطني 2010-2014، حصّة ولاية سطيف من السكن، انظر جريدة الكواليس اليومية ليوم 16 مارس 2014.



Source : donnes cartographiques@2016google Algerie

خريطة 17: القطب الحضري شوف الكداد_ الباز سنة 2003



Source : donnes cartographiques@2016google Algerie

خريطة 18: القطب الحضري شوف الكداد_ الباز سنة 2016

2. النمو الديموغرافي

تزايد سكاني سريع، يعكس الوتيرة العالية لطاقة تفريغ المدن الكبرى

يهدف تحليل الخصائص الديموغرافية للمجالات المحيطة بالمدن إلى تحديد وتيرة نموها، والقوى الدافعة لها، وتشخيص درجة الاستقطاب المميزة لها. لما تتوفر عليه من طاقات اقتصادية وعمرانية هامة، خاصة في ميدان الإسكان، والعمل، ومرافق وتجهيزات الخدمات.

ويجدر هنا التنويه إلى أنّ المؤشر الديموغرافي، يكون أكثر فائدة من خلال دراسة معدلات النمو التي تعطي الدلالة الحقيقية لإيقاع النمو، أكثر من حجم السكان المعبر عنه بالأعداد المطلقة رغم الأهمية الظاهرية لهذا المؤشر.¹² ثمّ تحليل منابع تغذيته أكانت من النزوح أو من الزيادة الطبيعية.

1.2- المجال المحيط بمدينة قسنطينة:

لقد عرف المجال المحيط بمدينة قسنطينة نهضة ديموغرافية كبيرة، ارتفع على إثرها عدد السكان من 26648 نسمة سنة 1966 إلى 559656 نسمة سنة 2015 متضاعفا بحوالي 21 مرة خلال 50 سنة، مقابل 1.58 مرة للمدينة- شكل: 21- لكن هذا التزايد السكاني كان بوتائر مختلفة بين تجمعاته العمرانية، ترجم فعلا حقيقة الوضع السكاني حسب المراحل الزمنية، واتجاهات توزيع الأثقال السكانية للمدينة نحو التجمعات العمرانية المحيطة بها التي دخلت تباعا في استراتيجية حلّ أزمة السكن، وفكّ الخناق على مدينة قسنطينة.

ففي العشرية الأولى 1966-1977 كانت وتيرة نمو عدد سكان تجمعات المجال المحيط بـ01.62 مرة، مقابل 01.41 مرة للمدينة. ويفسر هذا بحركة النزوح الريفي الذي شهدته المدينة، وارتفاع الخصوبة الديموغرافية للتجمعات الريفية المحيطة بها.

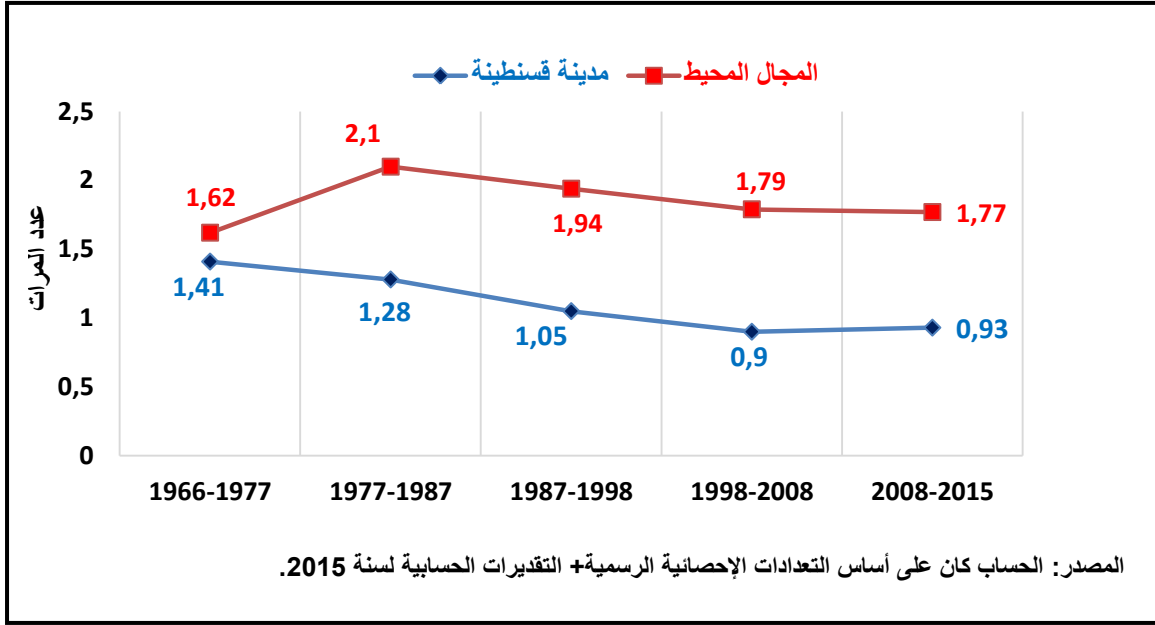
وفي العشرية الثانية 1977-1987 ارتفعت وتيرة نمو التجمعات المحيطة إلى 02.10 مرة، مقابل انخفاضها في المدينة إلى 01.28 مرة. ويعزى ذلك إلى دخول المدينة في سياسة التفريغ السكاني في المناطق المحيطة. وكانت البداية بالخروب وعين سمارة، ثمّ ديدوش مراد.

13: محمد الهادي لعروق، أبعاد التنمية العمرانية لمدينة قسنطينة، مجلة حوليات، وحدة البحث إفريقيا والعالم العربي، جامعة منتوري قسنطينة، المجلد II، السنة 1998، ص 14.

الديناميكية الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثالث

أما في العشرية الثالثة 1987-1998 فعرفت استمرار نفس السياسة، مما أدى إلى تراجع نمو سكان المدينة إلى 01.05 مرة، مع تراجع طفيف لوتيرة نمو التجمعات المحيطة التي سجلت 01.94 مرة. وفي هذه المرحلة نشط توجيه السكان إلى بكيرة أيضا.



شكل 21: تطور سكان مدينة قسنطينة والمجال المحيط بها 1966-2015

ويتجلى الأمر أكثر في عشرية 1998-2008 حيث سجلت المدينة تراجعا إلى ما دون الواحد في وتيرة نمو سكانها الذي بلغ 0.90 مرة مقابل 01.79 مرة للتجمعات المحيطة بها. في هذه المرحلة توجهت المدينة نحو بناء المدينة الجديدة علي منجلي بهضبة عين الباي، ثم مدينة ثانية لصيقة بالخروب وهي ماسينيسا. بالإضافة إلى الدخول في مشاريع كبرى للتجديد الحضري، وتطبيق البرنامج الوطني للقضاء على الأحياء القصديرية والهشة، وتحويل سكانها نحو المدن الجديدة.

أما في الفترة 2008-2015 استمر الوضع على حاله، بحيث سجلت التجمعات المحيطة وتيرة نمو بـ 01.77 مرة، مقابل وتيرة نمو للمدينة ما دون الواحد.

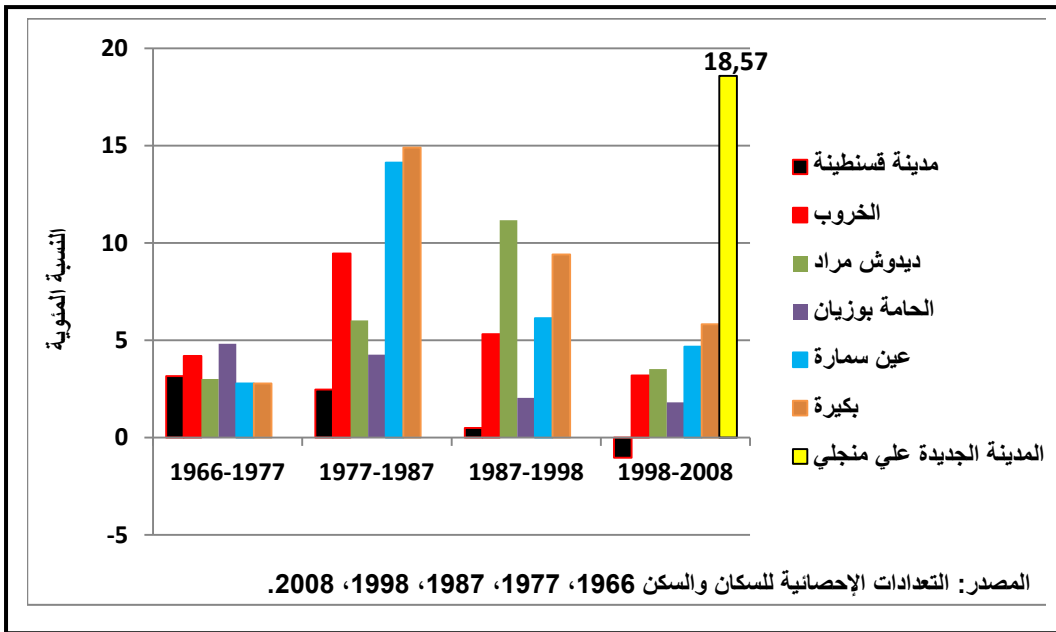
وإذا حللنا النمو السكاني بالاعتماد على مؤشر متوسط النمو السنوي - شكل: 22 - فإن الصورة تتضح أكثر لارتفاع المؤشر في المجال المحيط إلى مستويات كبيرة جدا، خاصة ما بين فترة 1977-1987 أين وصل المعدل إلى 14.89% في بكيرة، 14.13% في عين سمارة، و 09.45% في الخروب. مقابل تسجيل المدينة لمعدل نمو سنوي 02.46%.

الديناميكية الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثالث

أما في مرحلة 1987-1998 فنلاحظ استقرارا نسبيا للمعدل السنوي للمجال المحيط، بحيث سجل أعلى معدل له في ديدوش مراد بنسبة 11.17%، تلتها بكيرة بنسبة 09.40%، ثم تأتي عين سمارة بنسبة 06.13%، والخروب بنسبة 05.31%. في المقابل لم يتجاوز المعدل السنوي للمدينة 00.49%.

وفي مرحلة 1998-2008 تراجع كثيرا معدل النمو السنوي للمجال المحيط بالمدينة، وكل التجمعات المحيطة بها ما عدا المدينة الجديدة علي منجلي التي أصبحت القطب الرئيس للتنمية الحضرية والاقتصادية لمدينة قسنطينة بحيث سجلت معدل 18.57%. مقابل تراجعها في بكيرة، الخروب وعين سمارة. واستمرار مدينة قسنطينة في فقدان سكانها أكثر فأكثر بتسجيل معدل نمو سنوي سلبي قدر بـ 01.04%. كما نلاحظ أنّ حامة بوزيان وعلى الرغم من موقعها المحيط إلا أنّها لم تشهد في كلّ هذه الفترات نموا سكانيا كبيرا، بل كانت هي الأضعف بتسجيل معدل نمو سنوي متراجع.



شكل 22: تطور معدل النمو السنوي للتجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة 1966-2008

2.2- المجال المحيط بمدينة عنابة:

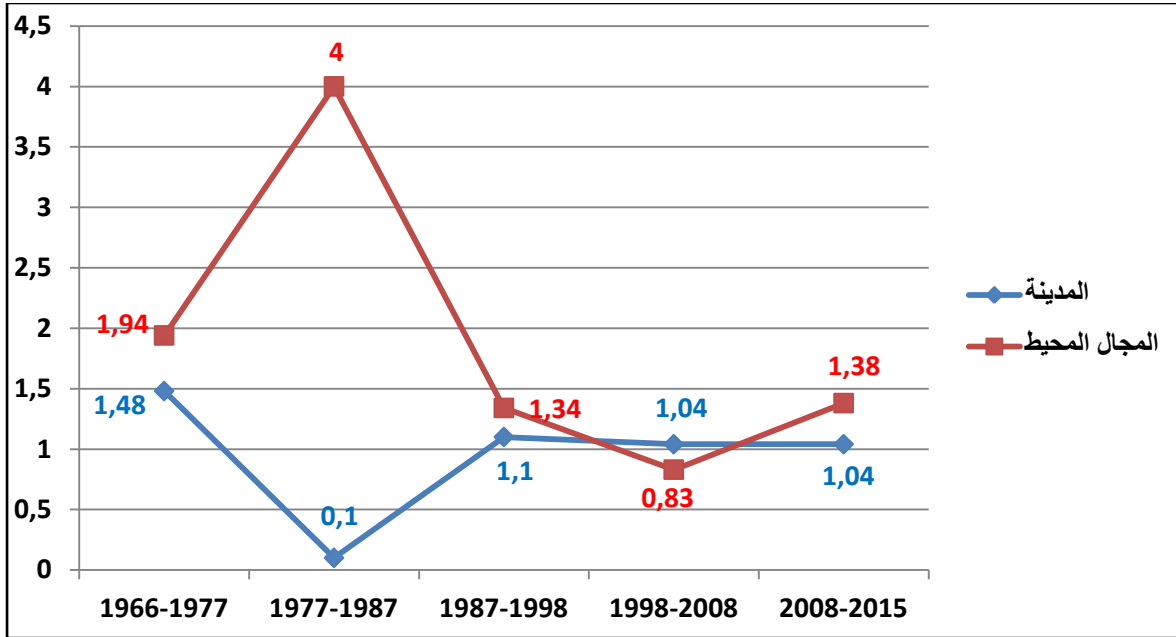
بالنظر إلى جدول تطور عدد سكان مدينة عنابة، ومجالها المحيط بها عبر التعدادات الرسمية. نتبين أنّ المدينة ازدادت خلال خمسين سنة (50 سنة) بـ 113802 نسمة، وبتضاعف 01.76 مرّة، مقابل تزايد كبير للمجال المحيط بها وصل إلى 221418 نسمة، وبتضاعف قدره 11.93 مرّة خلال نفس المدّة الزمنية - شكل: 23 - فالزيادة العددية للمجال المحيط بالمدينة كانت كبيرة، وتركزت أساسا في الفترة ما

الديناميكية الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثالث

بين 1977-1987 أين تضاعف عددهم بـ04.00 مرات، مقابل تقهقر في نمو عدد سكان المدينة بـ0.10 مرة. أمّا المراحل الزمنية التي تلتها فقد تراجع تطور عدد سكان المجال المحيط بمدينة عنابة، بحيث تضاعف في فترة 1987-1998 بـ01.35 مرّة، مقابل 01.10 مرّة للمدينة. وأمّا فترة 1998-2008 فقد انخفض أكثر وتضاعف فقط بـ00.83 مرّة، مقابل وتيرة نمو بـ01.04 للمدينة. وهذا بسبب اندماج العديد من التجمعات بالمراكز الرئيسية.

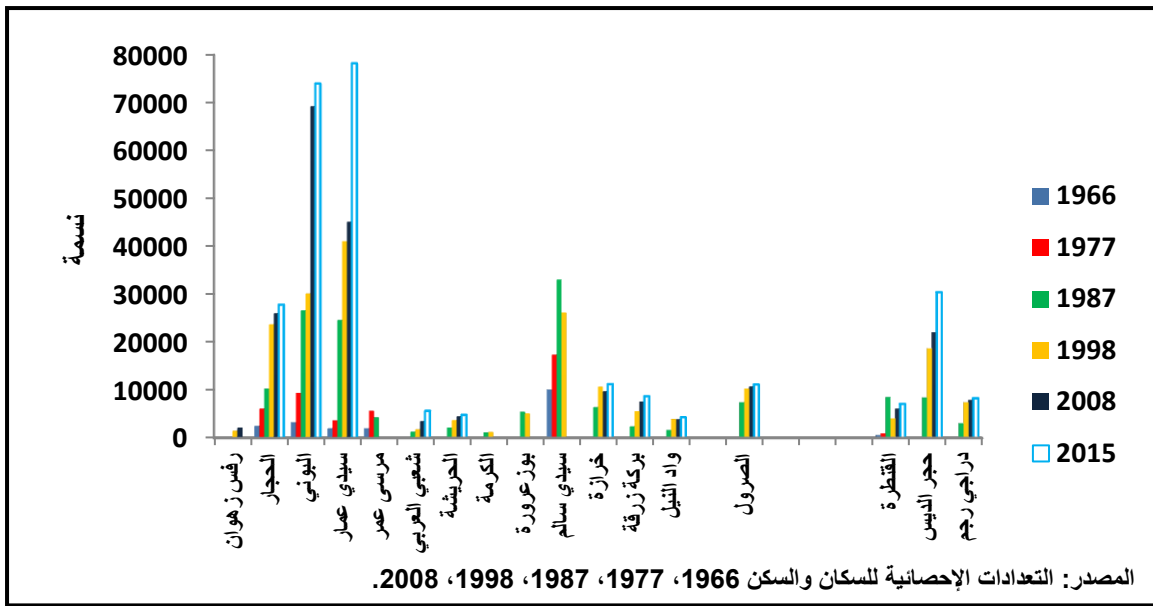
وفي الفترة التي ما بين 2008-2015 استعاد المجال المحيط وتيرة نمو أكبر بلغت 01.38 مرة، مقابل استقرار المدينة في وتيرة نمو 01.04 مرة.



شكل 23: تطور سكان مدينة عنابة والتجمعات المحيطة بها 1966-2015

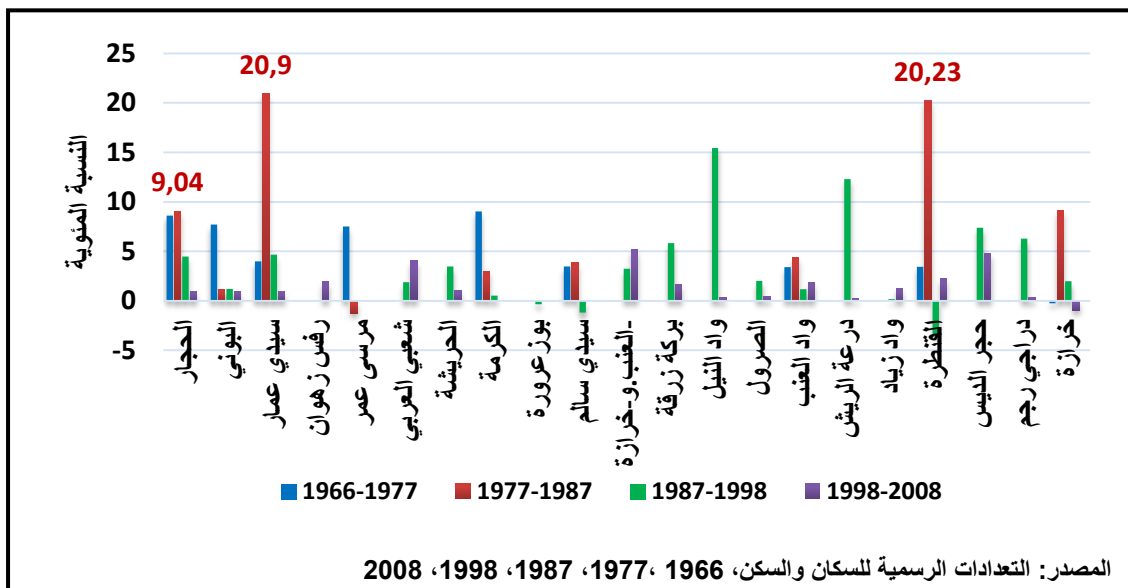
أمّا على مستوى التجمعات العمرانية المحيطة، فإننا نسجل نمواً عددياً حسب حجمها السكاني في شكل: 24_ كل من البوني، سيدي عمار، سيدي سالم، الحجار، حجر الديس. ثم نجد تجمعات من المستوى الثاني تتكون من الصرول، خزارة، القنطرة، بركة زرقة ودراجي رجم. وفي المستوى الأخير بقية التجمعات التي لم يتجاوز عدد سكانها حدّ 5000 نسمة، وهي تعاني ركود سكاني.

الفصل الثالث



شكل 24: تطور عدد سكان التجمعات المحيطة بمدينة عنابة 1966-2015

أما من حيث تطور معدلات النمو السنوية لسكان التجمعات المحيطة بمدينة عنابة فالصورة تتضح أكثر- شكل: 25 - في الفترة 1966-1977 حيث سجلت فقط أربعة تجمعات معدلات تجاوزت 07%، في صورة الكرمة، الحجار، البوني، ومرسى عمر. ثم تأتي مجموعة ثانية أقل نموا بمعدل أقل من 04% وهي على التوالي سيدي عمار، سيدي سالم، واد العنب والقنطرة. أما فترة 1977-1987 فنجد سيدي عمار والقنطرة أكبر أقطاب للنمو السكاني بمعدل تجاوز 20% متبوعة بالحجار بنسبة 09.04%، مع بقاء بعض الأقطاب من المستوى الثاني بمعدل أقل.



شكل 25: تطور معدلات النمو السنوي للتجمعات المحيطة بمدينة عنابة 1966-2008

الفصل الثالث

وفي الفترة ما بين 1987-1998 تراجع نمو سكان التجمعات التقليدية المحيطة بالمدينة، سمحت بظهور تجمعات ريفية، وشبه ريفية أخرى مثل: واد النيل التي سجلت معدل 15.42% ودرع الريش 12.29%، حجر الديس بـ07.37% ودراجي رجم بـ06.25%، وبركة زرقة بـ05.81%. مقابل معدلات نمو أقل في سيدي عمار بـ4.66%، والحجار بـ04.45%، البوني بـ01.19%. وفي الفترة الأخيرة 1998-2008 كل التجمعات المحيطة تقريبا أستقرّ نموها السكاني، لصالح تجمعات صغيرة التي ارتفع معدل نموها السنوي وهي: حجر الديس بـ04.74%، وشعبي العربي بـ04.05%.

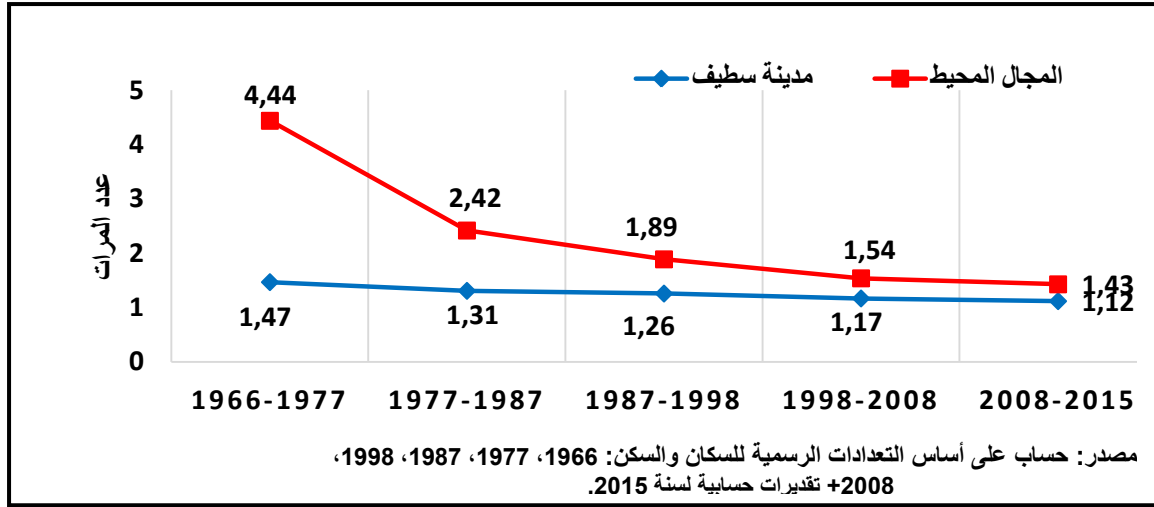
3.2-المجال المحيط بمدينة سطيف:

إنّ تتبع تطور عدد سكان المناطق المحيطة بمدينة سطيف خلال خمسين سنة من الزمن (1966-2015) بيّن لنا أنّها شهدت ديناميكية ديموغرافية كبيرة، بفضل استوعبها لأعداد كبيرة من السكان. ارتفع على إثرها عددهم من 1093 نسمة سنة 1966 إلى 48813 نسمة سنة 2015، وبتضاعف قدره 44.64 مرة، مقابل تضاعف بـ02.86 مرة لسكان المدينة.

فالنهضة السكانية التي عرفها المجال المحيط بمدينة سطيف كانت ما بين 1966 و1987 - شكل: 26 - حيث تضاعف عدده ما بين 1966-1977 بـ04.44 مرة، مقابل 01.47 مرة للمدينة. استقطبت منطقة فرماتو وحدها النمو. وما بين 1977-1987 تضاعف السكان بـ02.42 مرة، مقابل 01.31 مرة لسكان المدينة. فكانت منطقة عين الطريق أهم المناطق المستقطبة للسكان من المدينة المركزية، والمناطق الريفية المجاورة لها. لذلك تضاعف عدد سكانها بـ07.24 مرة متجاوزة به معدل التضاعف للمجال ككل المقدر في هذه المرحلة بـ01.31 مرة.

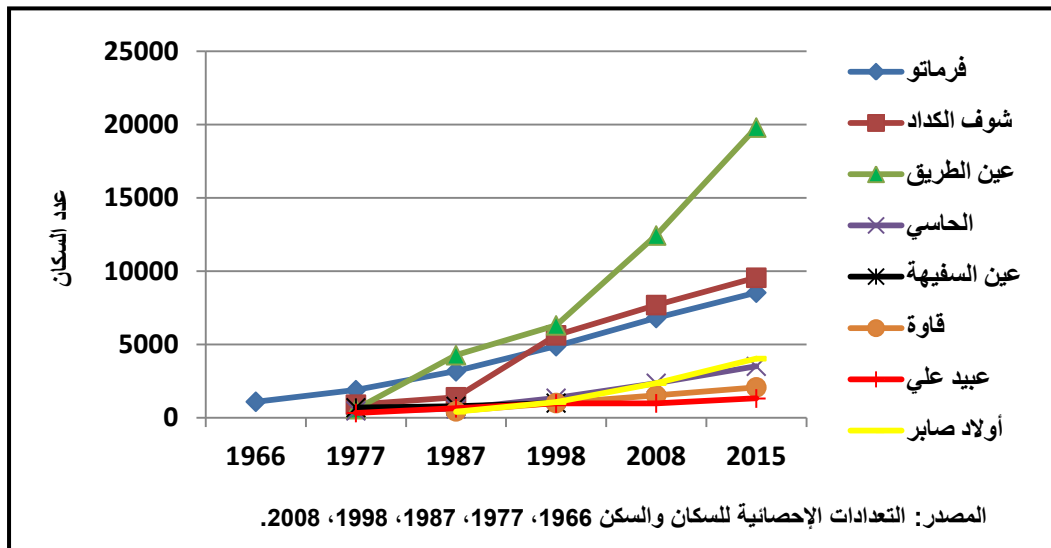
أمّا الفترة الممتدة ما بين 1987-1998 فقد تركز النمو السكاني أساسا في أربع مناطق أساسية وهي: شوف الكداد، أولاد صابر، قاوة والحاسي. في حين بقيت المناطق كانت ديناميكيتها في استقطاب السكان لفترة محددة ثمّ تراجع.

أما حسب تقديرات سنة 2015 فنلاحظ استقرار وتيرة نمو السكان في حدود 01.43 مرة للتجمعات المحيطة، و01.12 مرة للمدينة. وهذا يدلّ على حالة التشبع التي وصلت إليها المدينة وتجمعاتها المحيطة بها.



شكل 26: تطور سكان مدينة سطيف وتجمعاتها المحيطة 1966-2015

فحسب إحصاء 1966 كان لمدينة سطيف تجمعا واحدا وهو فرماتو بـ1093 نسمة. ارتفع عدد التجمعات المحيطة سنة 1977 إلى ستة تجمعات وهي: فرماتو، شوف الكداد، عين السفيهة، عين الطريق، الحاسي وعبيد علي - شكل: 27 - كلها تجمعات ريفية وشبه ريفية بمجموع سكاني قدره 4856 نسمة، ليبقى أهم قطب في هذه الشبكة هو فرماتو. أما في إحصاء 1987 فتضاعف عدد سكان هذه التجمعات ثلاثة مرات، بحيث ارتفع عدد سكانها من 4856 نسمة إلى 11741 نسمة، بقطبين رئيسيين هما عين الطريق الذي بلغ عدد سكانه 4271 نسمة، وفرماتو بـ3172 نسمة.



شكل 27: تطور عدد سكان التجمعات المحيطة بمدينة سطيف 1966-2015

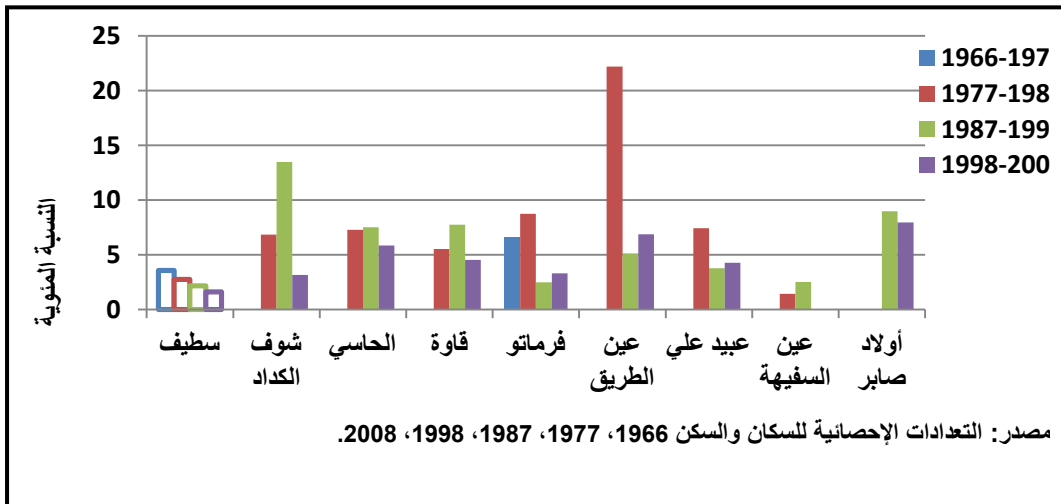
الديناميكية الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثالث

أما في إحصاء 1998 فقد ارتفع كثيرا عدد سكان التجمعات المحيطة بالمدينة إلى مستوى 22207 نسمة. ثلاثة تجمعات شكلت لوحدها مراكز استقطاب لسكان بعض أحياء المدينة والتجمعات الريفية القريبة منها على مستوى البلدية، والولاية، وهي: عين الطريق بتعداد 6303 نسمة، شوف الكداد بتعداد 5623 نسمة، وفرماتو بـ4883 نسمة. وفي تعداد 2008 وصل عدد سكان المجال المحيط بمدينة سطيف إلى 34151 نسمة، بدخول مراكز جديدة محيطة بها مثل: الحاسي، أولاد صابر، وقاوة. أما الوضعية في سنة 2015 فنلاحظ بروز عين الطريق، فرماتو، شوف الكداد وأولاد صابر كأقطاب سكانية أساسية للمدينة.

أما من حيث معدلات النمو فقد سجلت التجمعات المحيطة بمدينة سطيف نموا كبيرا ومتزايدا. - شكل: 28 - ففي الفترة التي ما بين 1966-1977 سجل تجمع فرماتو معدلا كبيرا تجاوز به 06.58% مقابل 03.57% للمدينة. تابع النمو نفس الوتيرة في مرحلة 1977-1987 ليصل إلى 05.53% في قاوة، 06.85% في شوف الكداد، 07.28% في الحاسي، و 07.43% في عبيد علي، و 08.74% في فرماتو. ويبلغ أقصاه في عين الطريق بـ22.20%، في المقابل سجلت المدينة معدلا بـ02.75%. أما في المرحلة 1987-1998 فالنمو بدأ في الاستقرار مع وجود بعض الاختلافات بين التجمعات على النحو الآتي:

- تجمعات شوف الكداد وأولاد صابر سجلت أعلى معدل بـ13.48%، و 08.98% على التوالي.
- تجمعات استقر معدل نموها السكاني، وهي الحاسي بـ07.50%، وقاوة بـ07.74%.



شكل 28: تطور معدل النمو السنوي لمدينة سطيف والتجمعات المحيطة بها 1966-2008

الديناميكية الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

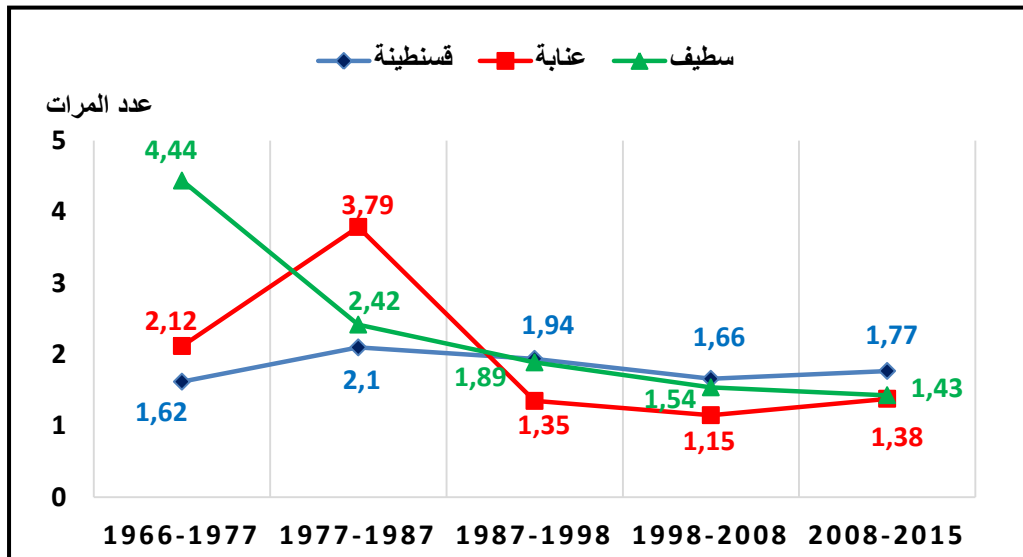
الفصل الثالث

• تجمعات تراجع كثيرا معدل نموها وهي: عين الطريق بـ05.12%، عبيد علي 03.76%، عين السفيهة 02.50%، وفرماتو 02.47%. في المقابل تراجع معدل نمو المدينة إلى 02.14%.

أما في المرحلة الأخيرة 1998-2008 فالنمو السكاني تراجع واستقر ما بين 07.94% في أولاد صابر، و06.87% في فرماتو أعلى معدلات المنطقة. وما بين 03.29% في فرماتو، و03.15% في شوف الكداد. وفي المقابل استمرار تراجع النمو في المدينة التي سجلت معدل نمو سنوي قدره 01.61%.

الحوصلة: نستنتج من تحليلنا لواقع النمو الديموغرافي لسكان التجمعات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري أنّ النمو قد تمّ بوتائر مختلفة: - شكل: 29 -

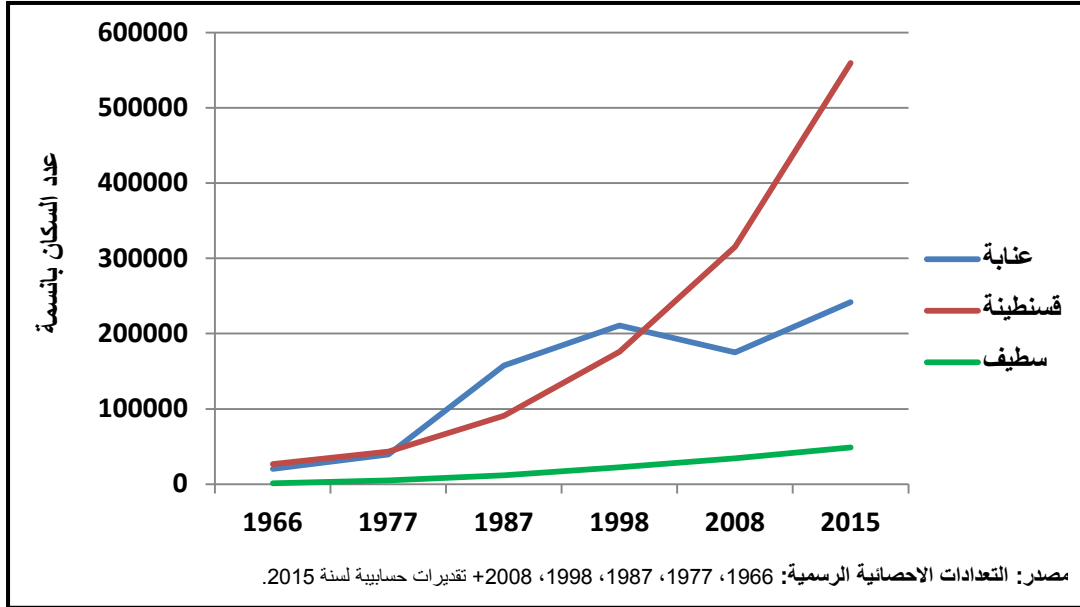
- وتيرة سريعة لنمو السكان ما بين 1977-1987.
- وتيرة متراجعة لنمو السكان ما بين 1987-1998.
- وتيرة مستقرة لنمو السكان ما بين 1998-2008، و2008-2015.



شكل 29: تطور سكان التجمعات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري

2015-1966

كما نسجل الاختلاف البين في حجم سكان التجمعات المحيطة بالمدن الكبرى للشرق الجزائري. فمن جهة نجد حجم كبير على مستوى حاضرتي قسنطينة وعنابة - شكل: 30 - الذي يسير نحو تشكيل مدن كبيرة، ومن جهة أخرى حجم صغير لسكان التجمعات المحيطة بمدينة سطيف.



شكل 30: تطور عدد سكان التجمعات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى

للشرق الجزائري 1966-2015

3. الحراك السكاني

حركة واسعة في الانتقال من المدينة والإقامة في المحيط بها

لقد ركزنا في دراستنا لمؤشر الحراك السكاني¹³ الذي يعدّ من أهم مظاهر الديناميكية الحضرية التي شهدتها المجالات المحيطة بالحواسر والمدن الكبرى للشرق الجزائري. وأحد أهم أوجه التحولات التي ميزتها. و للوقوف على حقيقتها، استخدمنا أربعة مؤشرات أساسية وهي: مكان إقامة الأسر، حجم الأسر، البنية العمرية، والمهنية للأسر. وذلك من أجل معرفة طبيعة، ونوع التحولات التي شهدتها هذه المجالات.

1.3. مكان إقامة الأسر:

يعدّ مؤشر حركة تغيير مقرّ الإقامة السكنية من أهم الدلالات المحددة لأصول سكان التجمعات المحيطة بالمدن. لذلك وحسب طبيعة التجمعات المدروسة وتقاديا للبس اعتمدنا على الإقامة السابقة للأسر، وأيضا التي كانت قبلها، للوقوف على الأصول الحقيقية للسكان الجدد.

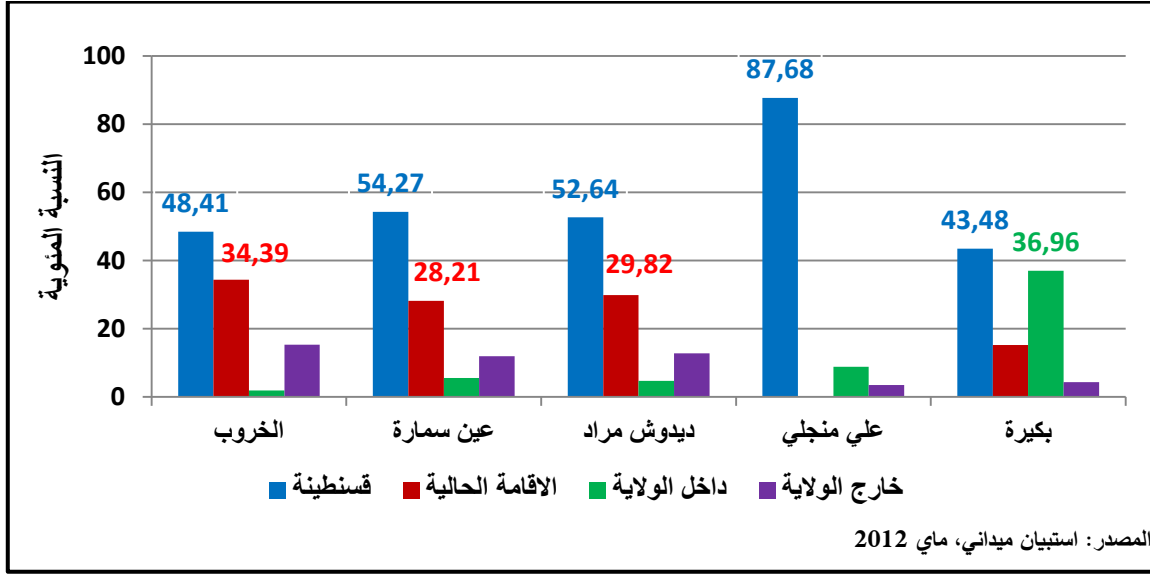
■ المجال المحيط بمدينة قسنطينة:

من أصل 1071 أسرة مسّها الاستبيان، فقط 811 أسرة أجابت على هذا السؤال. نجد منها 465 أسرة جاءت من مدينة قسنطينة وشكلت نسبة 57.29%. ترتفع هذه النسبة إلى 87.68% في المدينة الجديدة علي منجلي، وتنخفض في بكيرة إلى نسبة 43.47% - شكل: 31- وتأتي في المستوى الثاني أسر من عين المكان بنسبة 21.53% ترتفع في كلّ من الخروب بنسبة 34.39%، ديدوش 29.82%، عين سمارة بنسبة 28.21%. وتقل عن المتوسط في بكيرة وتتعدم تماما في المدينة الجديدة علي منجلي. أما الرافد الثالث لأصل السكان من خلال محلّ الإقامة السابقة فهي بلديات الولاية التي تقع قريبة منها، خاصة بكيرة التي تشكل نسبتهم 36.97% خاصة من حامة بوزيان، بني حميدان وزيفود يوسف. أما السكان من خارج ولاية قسنطينة فنسبتهم لم تتجاوز 11.71%، ترتفع في الخروب إلى نسبة 15.29% وديدوش مراد بنسبة 12.28% وعين سمارة بنسبة 11.96%. وتقلّ تماما في باقي التجمعات.

13: يعرف الحراك السكاني بتحويل مكان الإقامة عن طريق تغيير السكن الأصلي، وبالتالي تغيير مجال العيش الذي قد يكون اختياريا أو اضطراريا أو موجها. انظر: جغار عايدة، الحراك السكاني كديناميكية حضرية بقسنطينة، أطروحة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2016، ص 22، 23.

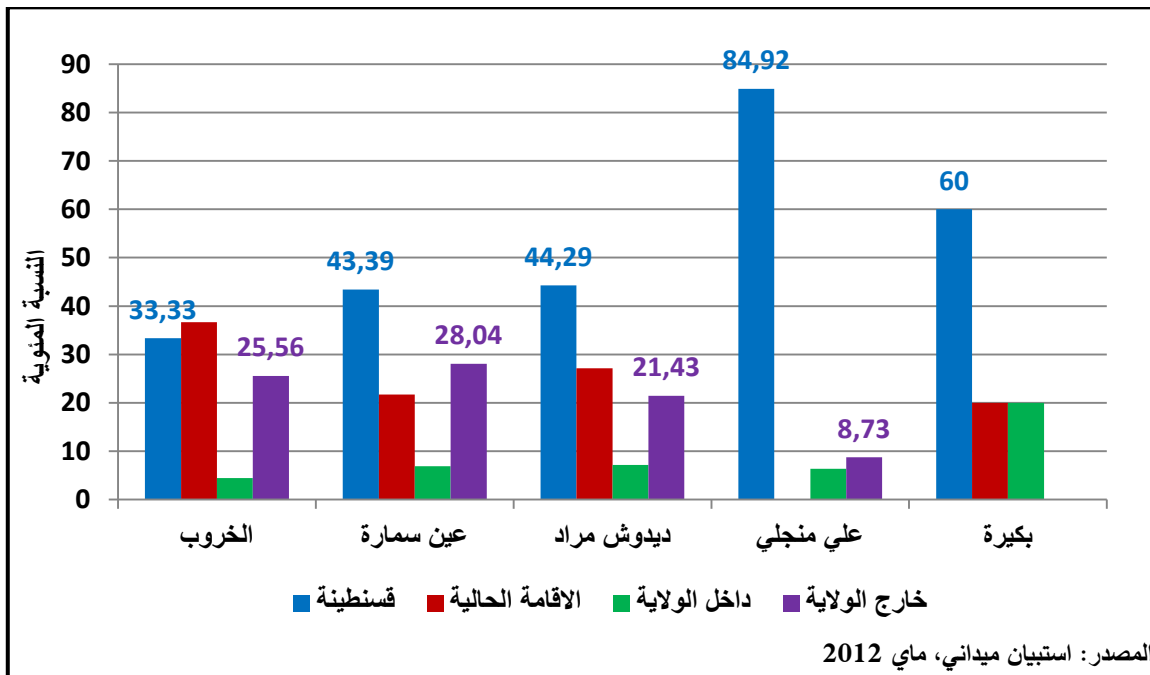
الديناميكية الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثالث



شكل 31: توزيع نسب سكان التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة حسب مكان الإقامة السابقة للأسرة

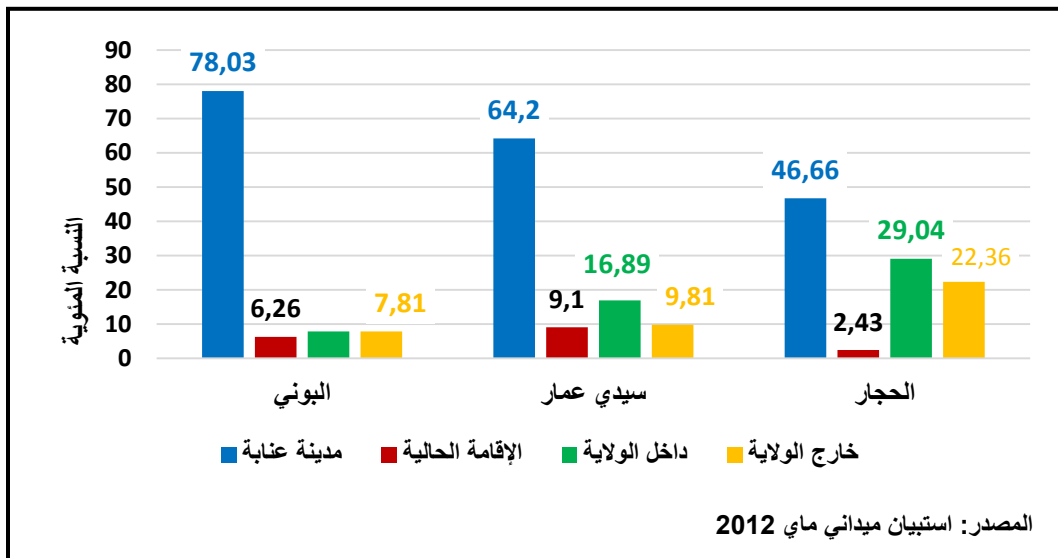
أما إذا تطرقنا إلى محل الإقامة التي كانت قبلها فالنسبة العامة من مدينة قسنطينة تراجعت إلى 51.93% - شكل: 32 - وبالتالي نجد نصف السكان أصلهم حضر. وارتفاع نسبة القادمين من الولايات الأخرى خاصة من الشرق الجزائري إلى 20.53%، واستقرار نسبة السكان من عين المكان إلى 20.53%.



شكل 32: توزيع نسب أسر التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة حسب الإقامة التي قبلها

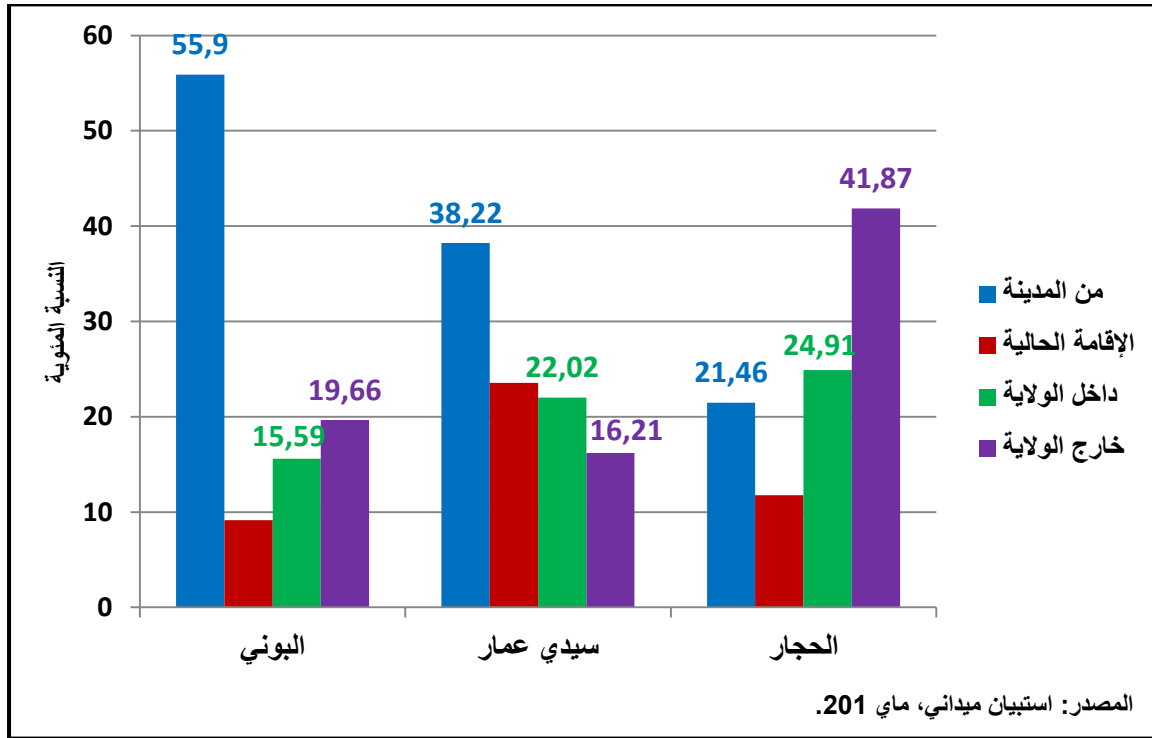
■ المجال المحيط بمدينة عنابة:

في حالة عنابة نسجل أنّ نسبة 62.96% من الأسر التي مسّها الاستبيان كانت تقطن قبل ذلك في مدينة عنابة - شكل: 33 - ترتفع النسبة في البوني إلى 78.03%، ثمّ سيدي عمار بـ64.20%، والحجار بنسبة 46.66%. ونسجل في المستوى الثاني تواجد من بلديات الولاية كمصدر ثاني للأصل الجغرافي للسكان وذلك بنسبة 17.94% خاصة في الحجار التي ترتفع إلى 29.04%، و16.89% في سيدي عمار، و07.89% في البوني. أمّا المكوّن المحلي لأصل السكان فهو ضعيف، بلغت نسبته 05.77%. أعلى نسبة في سيدي عمار بـ09.10%، وأقلّها في الحجار بنسبة 02.43%.



شكل 33: توزيع نسب أسر التجمعات المحيطة بمدينة عنابة حسب الإقامة السابقة للأسرة

أمّا من حيث الإقامة التي كانت قبلها، فالاستبيان كشف تراجع الانتساب إلى المدينة، بحيث انخفضت في البوني من نسبة 78.03% إلى 55.59%. نفس الشيء في سيدي عمار التي نزلت من 64.20% إلى 38.22%. وأيضا في الحجار التي انخفضت من 46.66% إلى 21.46% - شكل: 34 - وفي المقابل نسجل ارتفاعا في أصول أخرى لم تبرز في السؤال الأول، بحيث نجد على مستوى الحجار ارتفاع نسبة السكان من خارج الولاية إلى نسبة 41.87%. وفي البوني بروز تأثير الروافد من خارج الولاية، ومن البلديات المجاورة لها من نفس الولاية. في حين نسجل في سيدي عمار ظهور السكان من البلديات المجاورة لها في نفس الولاية، مع وجود للعنصر المحلي للمنطقة.

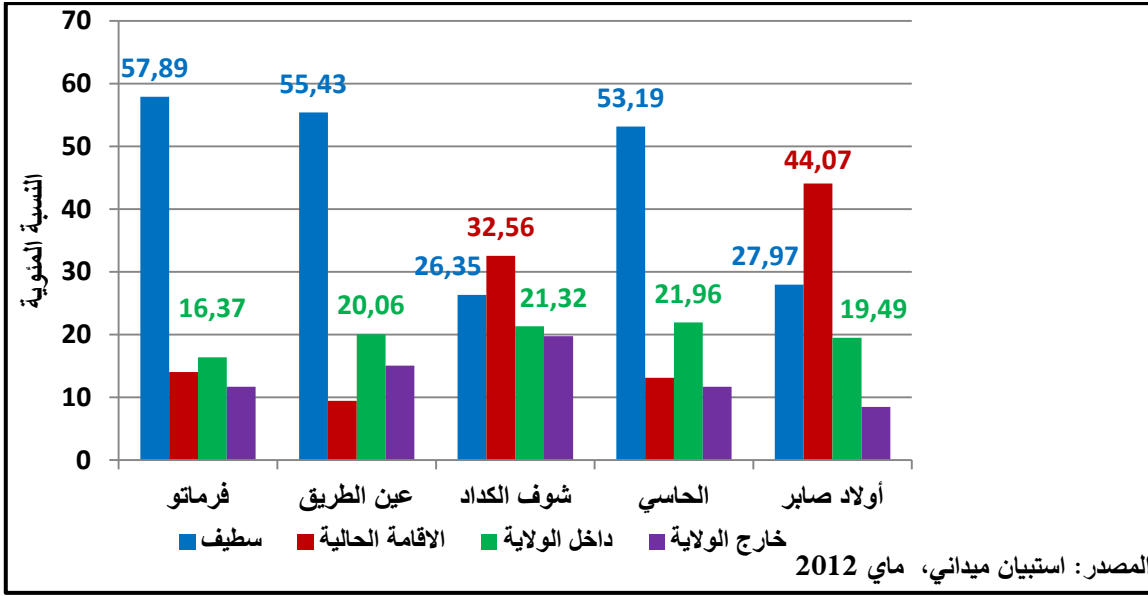


شكل 34: توزيع نسب أسر التجمعات المحيطة بمدينة عنابة حسب الإقامة التي قبلها

■ المجال المحيط بمدينة سطيف:

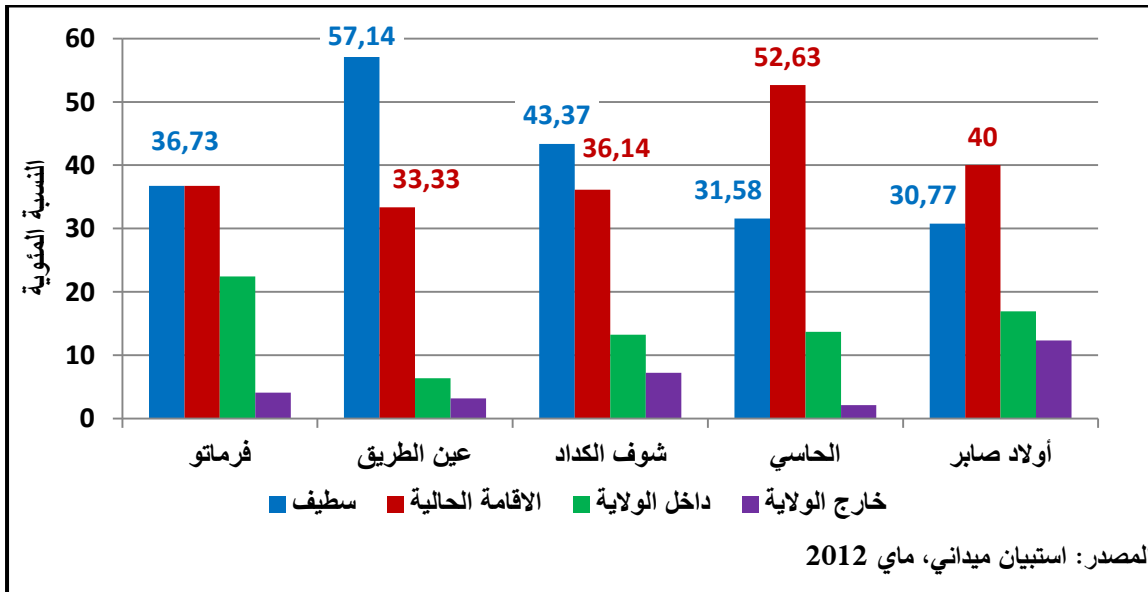
أنّ الأصل الجغرافي للسكان من حيث مؤشر الإقامة السابقة للأسر يظهر لنا تعدد متوازن في روافده - شكل: 35 - فالإقامة السابقة في مدينة سطيف تشكل نسبة 37.79%، ثمّ من داخل الولاية بنسبة 23.85%، أما الإقامة المحلية فتتمثل بنسبة 22.33%، لتبقى الأصول من خارج الولاية بنسبة 16.03%. ومن الملاحظات الهامة أنّ أكثر من نصف سكان كلّ من فرماتو وعين الطريق والحاسي من مدينة سطيف. في حين أولاد صابر وعين السفيهة وشوف الكداد يمثل الأصل المحلي النسبة الغالبة فيها، وذلك بنسبة 44.07%، إلى 32.56%. ليبقى تجمع قاوة الوحيد الذي يغلب عليه وجود السكان من الولاية.

الفصل الثالث



شكل 35: توزيع نسبة سكان التجمعات المحيطة بمدينة سطيف حسب الإقامة السابقة

أما من حيث الإقامة التي كانت من قبلها فنسجل التراجع الكبير لنسبة السكان القادمين من مدينة سطيف. شكل: 36 - وخاصة في الحاسي أين كان التراجع كبيرا من نسبة 53.19% إلى 31.58%. وفرماتو من 57.89% إلى 36.73%. في حين ارتفعت النسبة عن السابقة في شوف الكداد وذلك من نسبة 26.35% إلى 43.37%، وأولاد صابر من 27.97% إلى 30.77%. في المقابل ارتفاع كبير لنسبة العنصر المحلي في كل من فرماتو، عين الطريق، والحاسي. واستقرار في أولاد صابر وشوف الكداد.



شكل 36: توزيع نسبة سكان التجمعات المحيطة بمدينة سطيف حسب الإقامة التي قبلها

الحوصلة:

نستنتج مما سبق، أنّ أصل سكان التجمعات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري من المدينة الأم، مع بروز الرافد الريفي في مؤشر الإقامة التي قبلها. وأنّ في غالب الأحوال شكّل السكن الدافع الرئيسي لتقلّهم نحو التجمعات القريبة من المدينة، ونستثني في ذلك سطيف التي وجدنا فيها نسبة السكان المقيمين في التجمعات المحيطة بها من المدينة الأم تقلّ عن المتوسط، بحيث سجلت أضعف نسبة مقارنة بالمدينتين الأخيرتين.

أمّا المورد الثاني لأصل السكان، هو بلديات الولاية خاصة في سطيف، وبدرجة أقل في عنابة. أمّا من باق الولايات الأخرى فنسبتهم ضعيفة ما عدا في قسنطينة التي بلغت نسبة 31.23%.

والمحصلة أنّ أصول سكان التجمعات المحيطة متعددة. فحسب الإقامة السابقة للأسر نجد أنّ نسبة السكان من المدينة الأم هي الأعلى، ولكنها تزداد في قسنطينة إلى 57.29%، وتتنخفض في سطيف إلى 40.79%. ثمّ نجد الأصل الريفي المحلي الذي يرتفع إلى نسبة 33.54% في سطيف، ويقلّ إلى نسبة 14.23% في عنابة. والخلاصة كانت كالاتي:

- مدينة قسنطينة تتزوج بين الأصل الحضري والأصل المحلي الريفي.
- مدينة عنابة بين الأصل الحضري، وتعدد الروافد من الولايات المجاورة.
- مدينة سطيف بين الأصل الحضري والعنصر المحلي الريفي، ومن بعض بلديات الولاية.

2.3. بنية الأسرة: حجم الأسر الجديدة:

أنّ دراسة بنية الأسرة في التجمعات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري كان بهدف معرفة طبيعة تركيباتها المختلفة، كنتيجة مباشرة للحراك السكاني للأسر. وبالتالي نتساءل عن حقيقة الأسر المتوطنة حديثا في هذه المجالات. هل هي مماثلة للتجمعات الريفية أم حضرية؟ أو نموذج خاص تشكل بمميزات مختلفة. نحاول في هذا الصدد تناولها من حيث عدد أفرادها.

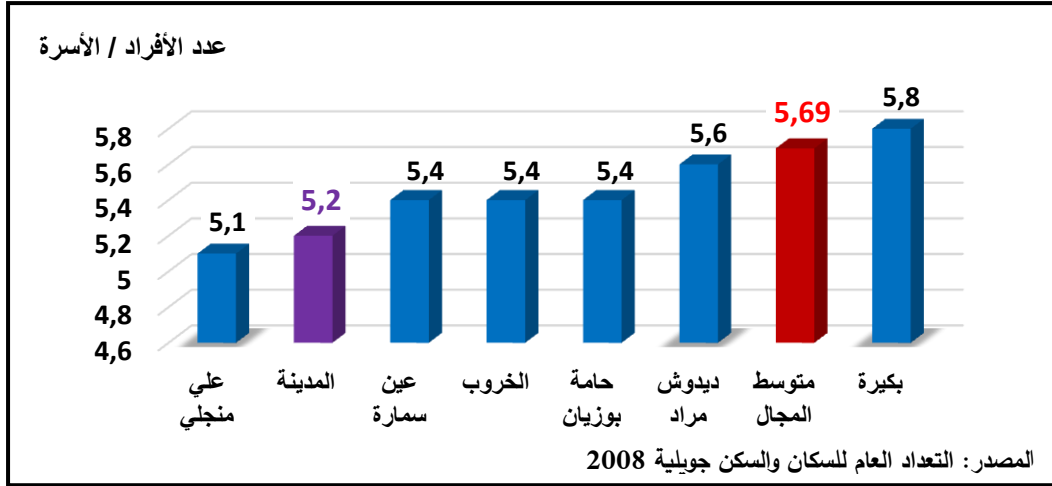
■ المجال المحيط بمدينة قسنطينة:

أنّ تركيبة الأسرة بالتجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة حسب الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008 مماثلا لمدينة الأم - شكل: 37 - فقد قدر متوسط حجم الأسر في مدينة قسنطينة بـ 05.20

الديناميكية الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

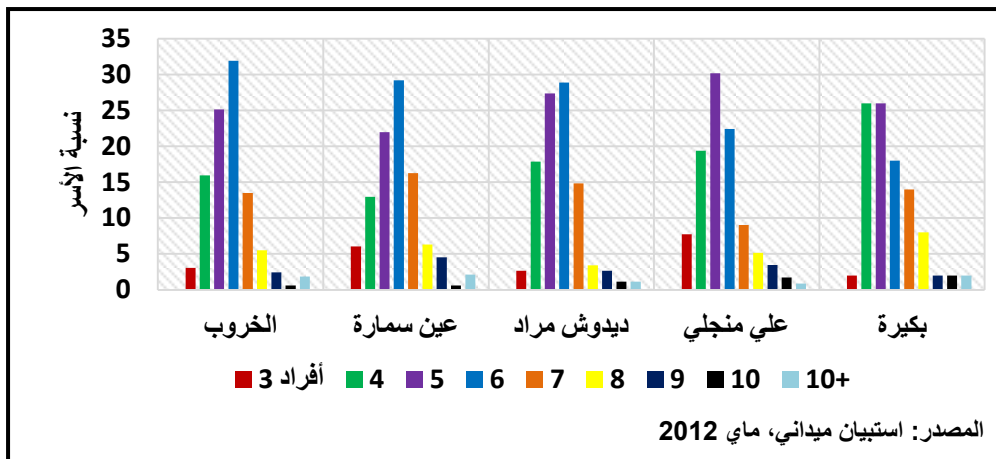
الفصل الثالث

فرد للأسرة الواحدة، مقابل 05.69 فرد / أسرة في التجمعات المحيطة بالمدينة. يرتفع المتوسط في بكيرة إلى 05.80، وديدوش مراد 05.60. وينخفض في المدينة الجديدة علي منجلي إلى 05.10.



شكل 37: متوسط حجم أسر التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة 2008

أما من حيث توزيع الأسر حسب عدد أفرادها فقد بين الاستبيان الميداني الذي اجريناه سنة 2012، أنّ 37.52% من أسر التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة متوسط عدد أفرادها 06 أفراد للأسرة. شكل: 38- كلّ التجمعات تقارب المتوسط إلاّ بكيرة التي سجلت نسبة 18.00%، والمدينة الجديدة علي منجلي بـ 22.41%. ثمّ في المستوى الثاني أسر بمتوسط حجم 05 أفراد للأسرة الواحدة يصل إلى 25.87%، وكلّ التجمعات في مستوى المتوسط ماعدا المدينة الجديدة التي حققت 30.17% من الأسر. أما متوسط حجم الأسر بأربعة أفراد فالنسبة قدرت بـ 16.73% من الأسر، وكلّ الأسر حققت المتوسط مثل بكيرة بنسبة 26.00%، والمدينة الجديدة بـ 19.40% من الأسر، وديدوش مراد بنسبة 17.87%.

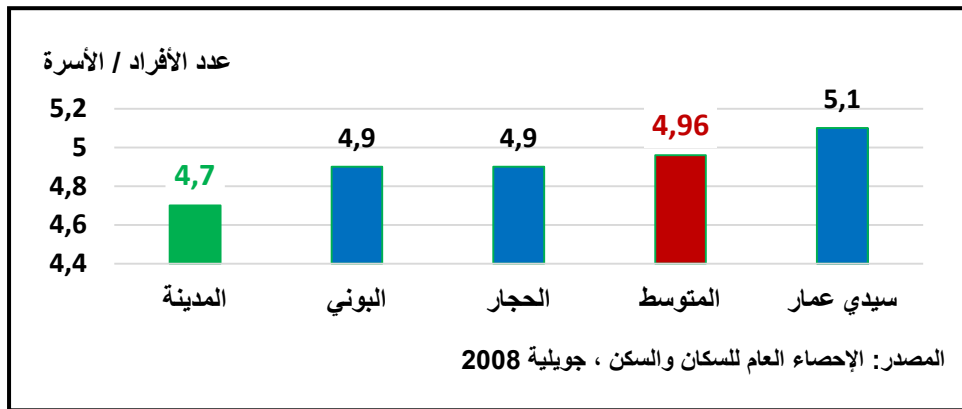


شكل 38: توزيع نسب أسر التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة حسب عدد أفرادها سنة 2012

■ المجال المحيط بمدينة عنابة: متوسط حجم ضئيل للأسرة

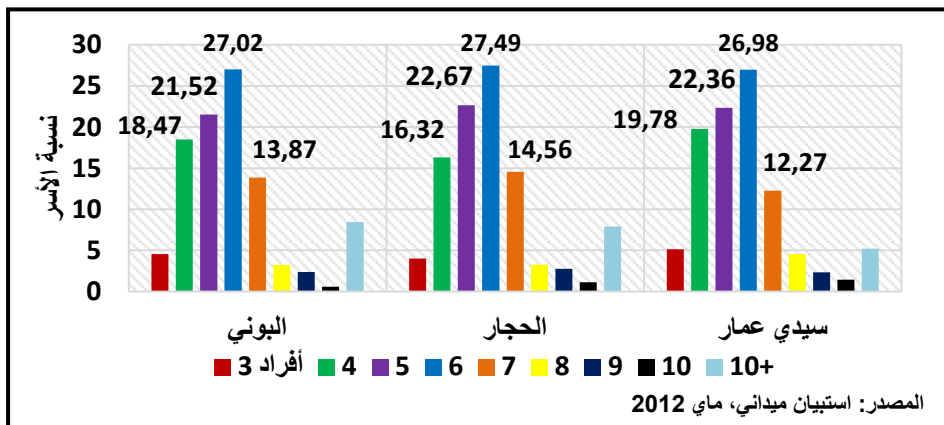
سجلت التجمعات المحيطة بمدينة عنابة متوسط ضعيف لحجم الأسر قدر بـ 04.96 فرد/أسرة، مقارنة بتجمعات المدن الأخرى. يرتفع إلى 05.10 فرد/أسرة في سيدي عمار، وينخفض إلى 04.90 فرد/أسرة في باقي التجمعات.

أما فيما يخص توزيع الأسر حسب عدد أفرادها - شكل: 39 - فنجد نفس التركيبة، بحيث حوالي 42% من الأسر في سيدي عمار يتراوح متوسط عدد أفرادها ما بين 04 و 05 أفراد. وحوالي 40% من الأسر في البوني، و38% من الأسر في الحجار بنفس التركيبة من الأفراد.



شكل 39: متوسط حجم أسر التجمعات المحيطة بمدينة عنابة 2008

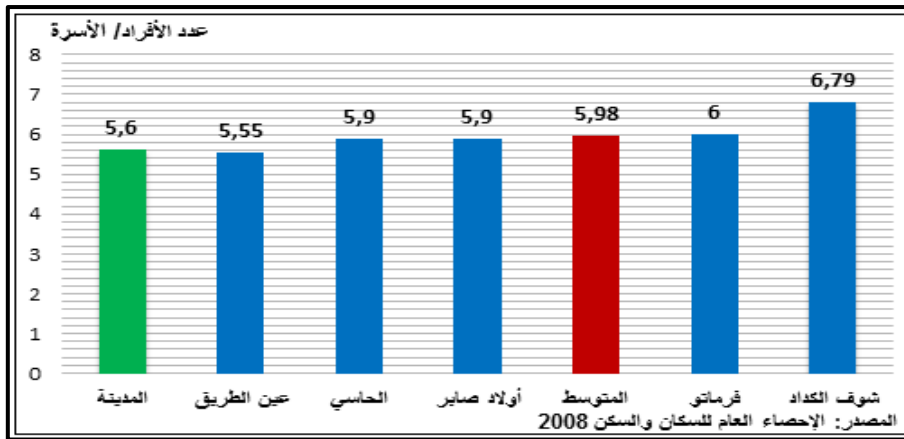
كما نلاحظ نسب معتبرة لأسر ذات ستة أفراد - شكل: 40 - بلغت نسبتها 27.49% في الحجار، و 27.02% في البوني، و 26.98% في سيدي عمار. وبروز ارتفاع طفيف للأسر ذات السبعة أفراد، بحيث سجلت في الحجار نسبة 14.56%، مقابل 13.87% في البوني، و 12.27% في سيدي عمار.



شكل 40: توزيع نسب أسر التجمعات المحيطة بمدينة عنابة حسب عدد أفرادها سنة 2012

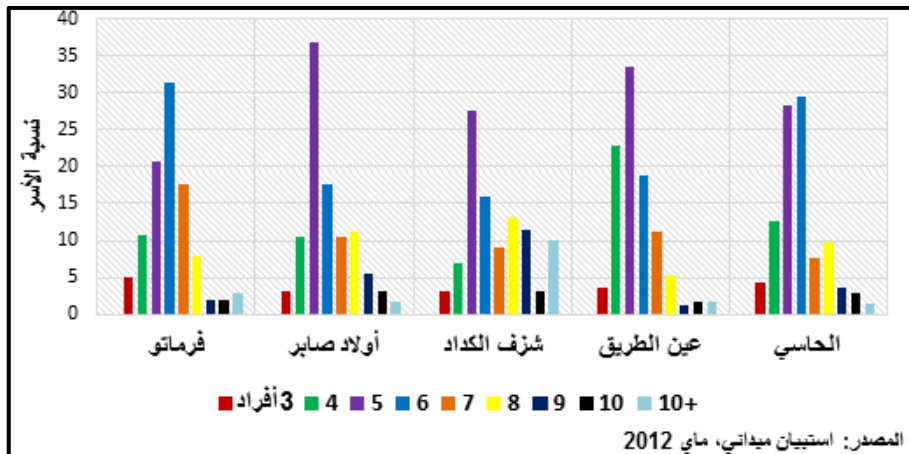
■ المجال المحيط بمدينة سطيف: متوسط حجم مرتفع نسبياً للأسرة

بلغ متوسط حجم الأسرة في التجمعات المحيطة بمدينة سطيف تقريبا 06 أفراد/ أسرة، مقابل متوسط 05.60 فرد/ أسرة للمدينة. - شكل: 41 - تقريبا كل التجمعات لها نفس المتوسط. تجاوزه بقليل شوف الكداد بمتوسط 06.79 فرد/أسرة، وانخفض عنه بقليل تجمع عين الطريق بمتوسط حجم 05.55 فرد/أسرة.



شكل 41: متوسط حجم أسر التجمعات المحيطة بمدينة سطيف 2008

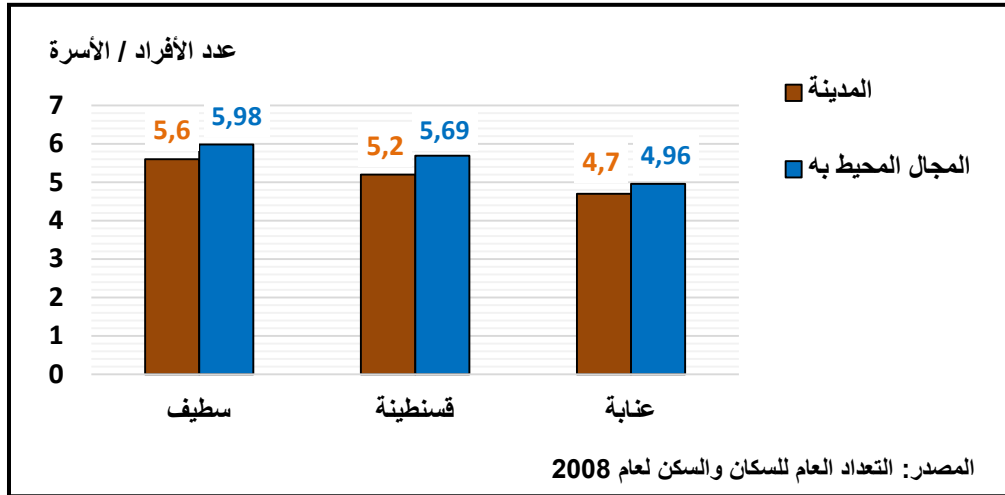
أما فيما يخص توزيع الأسر حسب عدد أفرادها، فإننا نجد حوالي 29.85% من الأسر عدد أفرادها خمسة - شكل: 42 - خاصة في أولاد صابر بنسبة 36.80% من الأسر، عين الطريق بنسبة 33.53%، وشوف الكداد بنسبة 27.48%. أما الأسر بعدد 06 أفراد فنسبتها 22.24%، خاصة تجمع فرماتو بنسبة 31.37%، الحاسي بنسبة 29.58%. ثم تأتي الأسر بأربعة أفراد بنسبة 13.43%، خاصة تجمع عين الطريق بنسبة 22.94%.



شكل 42: توزيع نسب أسر التجمعات المحيطة بمدينة سطيف حسب عدد أفرادها سنة 2012

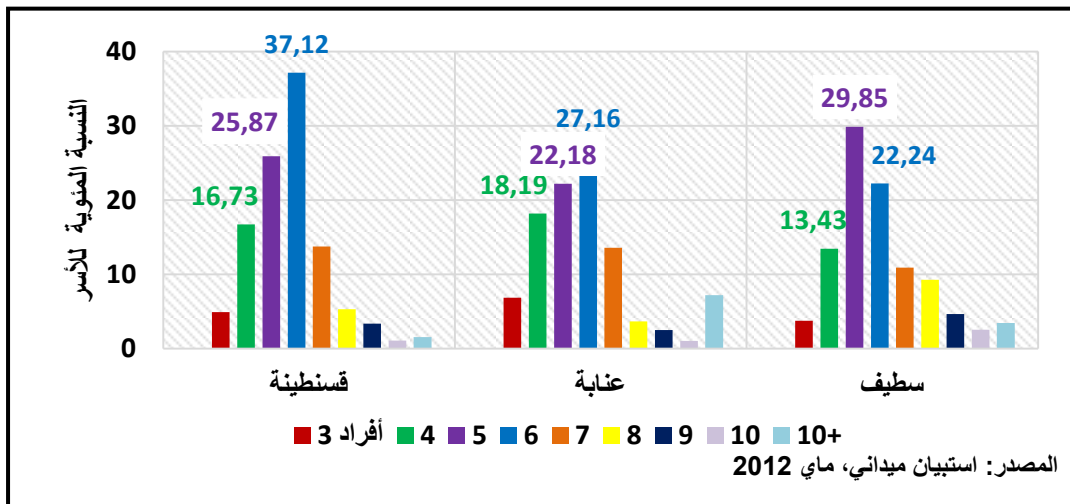
الحوصلة:

نستنتج من دراستنا لتركيبية الأسر في التجمعات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري، أنّ هناك تفاوتاً خفيفاً في متوسط حجم الأسر - شكل: 43 - ففي سطيف بلغ 05.98 فرد/أسرة. أمّا في عنابة فقدّر بـ 04.96 فرد/أسرة، مقابل 05.69% في قسنطينة كوسط بينهما.



شكل 43: متوسط حجم أسر التجمعات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري 2008

أمّا من حيث توزيع الأفراد على الأسر - شكل: 44 - فنجد قسنطينة يغلب عليها نمط الأسر ذات الأربعة والخمسة أفراد بنسبة 63.00%، في المقابل سطيف يغلب عليها الأسر ذات الخمسة والستة أفراد بنسبة 52.09% من مجموع الأسر. أمّا في عنابة فنجد 49.34% من الأسر ذات ستة، وخمسة أفراد.

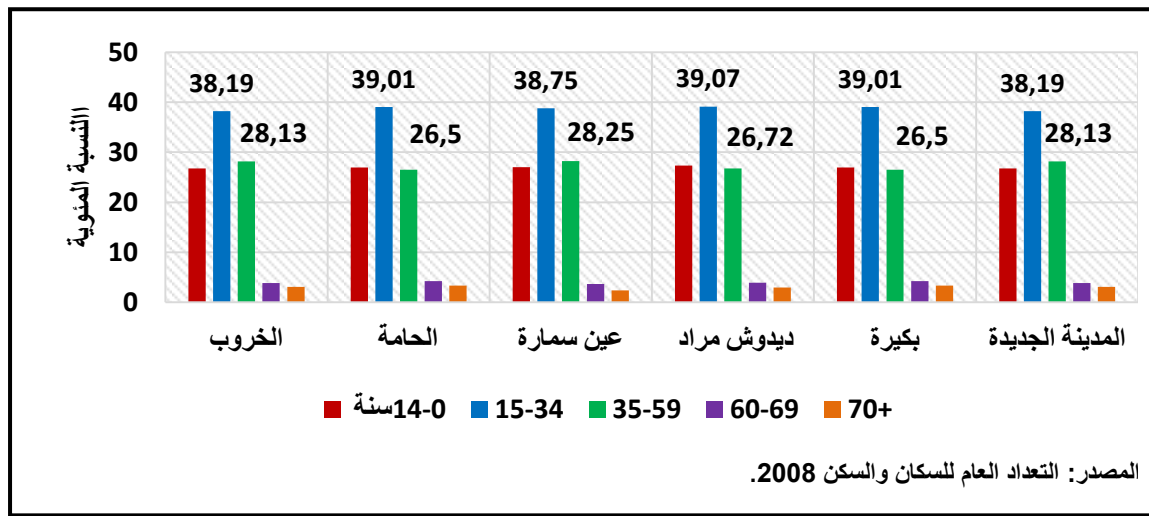


شكل 44: نسب أسر التجمعات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري حسب عدد أفرادها 2012

3.3. البنية العمرية:

■ المجال المحيط بمدينة قسنطينة: بنية عمرية شابة.

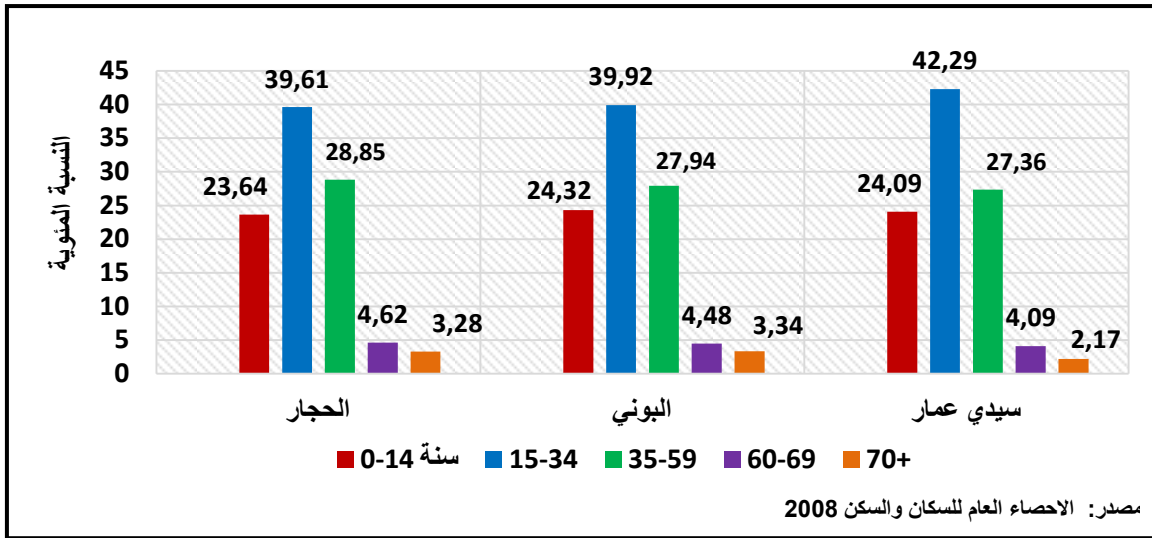
نلاحظ على التركيبة العمرية لسكان التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة نفس الملامح بما فيها المدينة أم. فهي تتميز بارتفاع نسبة الشباب الأقل من 35 سنة إلى نسبة 65.66% - شكل: 45 - وانخفاض نسبة الشيوخ فوق 60 سنة إلى 06.97% مع ملاحظة ظهور فئة أكثر من 70 سنة التي قدرت بـ 03.02%. كل هذه النسب متشابهة في التجمعات المحيطة بالمدينة.



شكل 45: البنية العمرية لسكان التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة حسب تعداد 2008

■ المجال المحيط بمدينة عنابة: تركيبة عمرية شابة

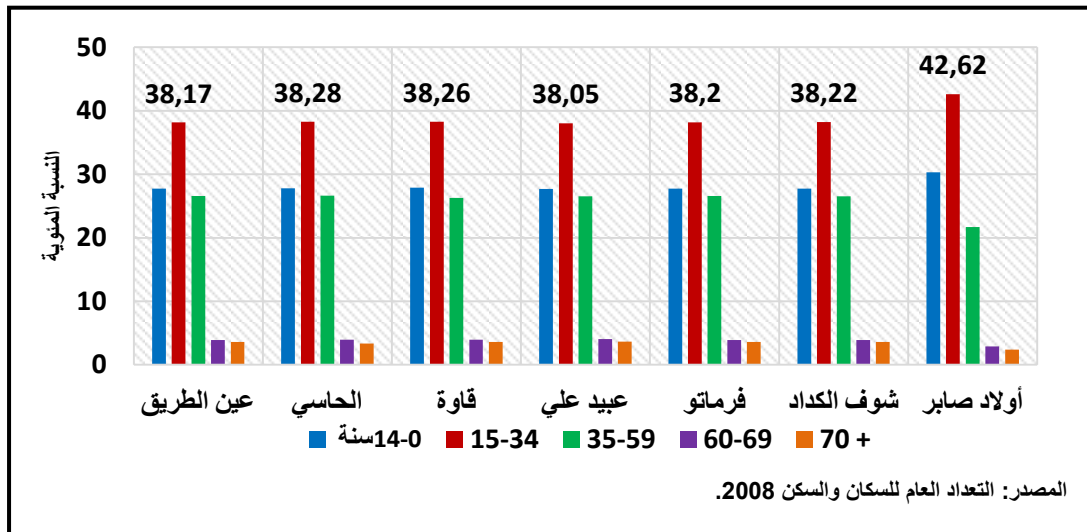
أما التركيبة العمرية لسكان التجمعات المحيطة بمدينة عنابة فتحمل نفس ملامح المدن الأخرى للشرق الجزائري - شكل: 46 - وهي متمثلة في ارتفاع نسبة الشباب التي تقل أعمارهم عن 35 سنة إلى 64.24%. وانخفاض نسبة الفئة العمرية الأكثر من 60 سنة إلى 07.82%، مع بروز أيضا لفئة أكثر من 70 سنة التي أصبحت تمثل 02.93% من مجموع السكان. كل هذه النسب مماثلة في بقية التجمعات.



شكل 46: البنية العمرية لسكان التجمعات المحيطة بمدينة عنابة حسب تعداد 2008

■ المجال المحيط بمدينة سطيف: فئة الشباب مرتفعة جدا

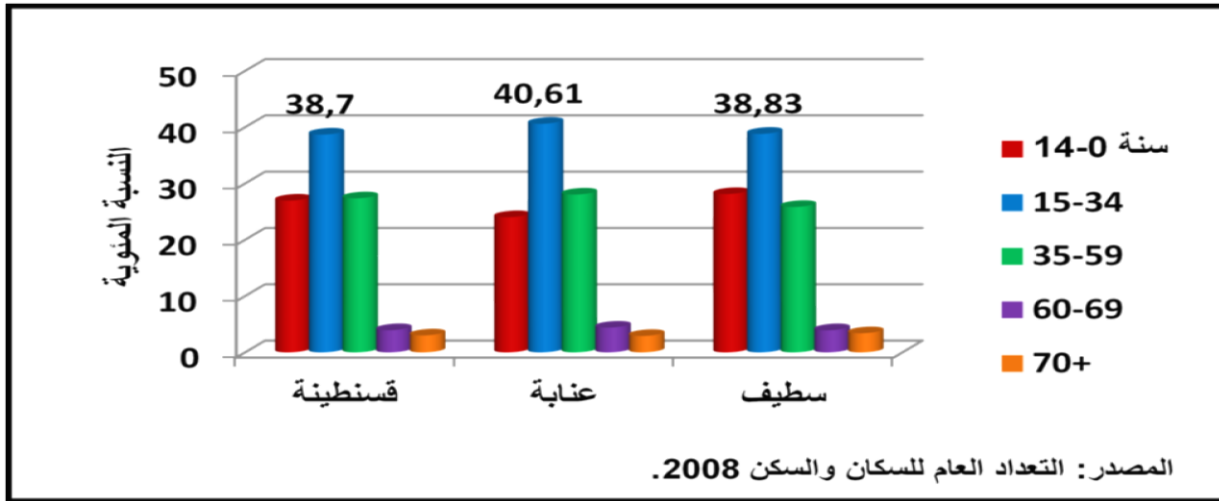
التركيبة العمرية للتجمعات المحيطة بمدينة سطيف تختلف نسبياً عن تجمعات مدينة قسنطينة. شكل: 47 - بحيث نسبة الفئات العمرية الأقل من 35 سنة مرتفعة تصل في المتوسط إلى 72.96%، مقابل انخفاض نسبة الأكثر من 60 سنة إلى 05.33%، وبرزت نسبة لفئة أكثر من 70 سنة إلى 02.41% مقابل 03.02% في قسنطينة.



شكل 47: البنية العمرية لسكان التجمعات المحيطة بمدينة سطيف حسب تعداد 2008

الحوصلة:

نستنتج مما سبق تحليله أنّ الهرم السكاني للتجمعات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري مثل لهرم الجزائر عامة حسب تعداد 2008. والذي يتميز بقاعدة شبه متقلصة تمثلها فئة 14-0 سنة بنسبة تتراوح ما بين 24.02% في عنابة و26.96% في قسنطينة. شكل: 48 - وتنتهي بنسبة 28.13% في سطيف. وفي أعلى الهرم تمثل فئة الأكبر من 60 سنة، نسبة 07.33% في عنابة، و07.28% في سطيف، ونسبة 06.97% في قسنطينة. أما الميزة الأساسية هي انتفاخ وسط الهرم الذي يمثل الفئات الوسطية لما بين 15-59 سنة، والتي تشكل نسب مرتفعة ما بين نسبة 68.65% في عنابة، ونسبة 66.07% في قسنطينة، و64.33% في سطيف.



شكل 48: البنية العمرية لسكان التجمعات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري 2008

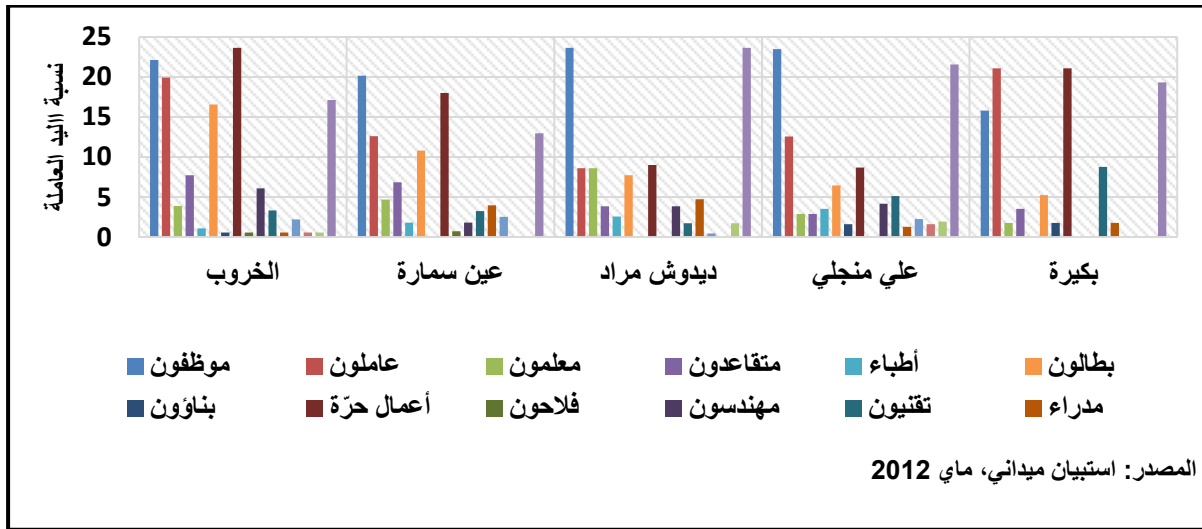
4.3. البنية المهنية: وظائف حضرية، ومتعددة

مما لا شك فيه أنّ التركيبة المهنية التقليدية لسكان المجالات المحيطة بالمدن الكبرى للشرق الجزائري قد تغيرت جذرياً نتيجة التحولات العميقة التي مسّت أساسا السكان، والوظائف المتوطنة فيها حديثاً.

■ المجال المحيط بمدينة قسنطينة:

فعلى مستوى تجمعات قسنطينة فإن الاستبيان الميداني بيّن لنا تشكيلة متنوعة من المهن - شكل: 49 - على رأسها موظفو الإدارة الذين يشتغلون أساسا في المدينة الأم وذلك بنسبة 21.50% من مجموع المشتغلين. ثم تأتي مهنة الأعمال الحرّة بمختلف فروعها بنسبة 14.36%. بعدها مهنة العمال في

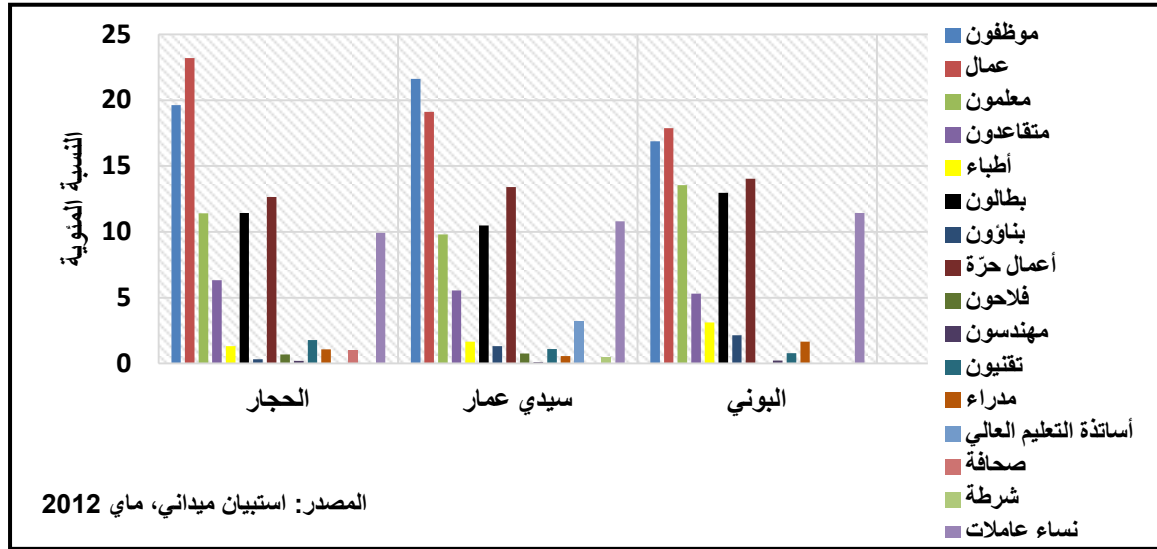
الصناعة بنسبة 12.45%، والتعليم بمختلف مستوياته بنسبة 06.35%. كما انتبهنا إلى بروز ظاهرة اجتماعية جديدة وهي النسبة المرتفعة للنساء العاملات التي وصلت إلى 18.10% من مجموع المهن الموجودة. بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالين إلى 08.36%. وأيضا التراجع الكبير لمهنة الفلاحة التي سجلت نسبة 00.36% فقط.



شكل 49: مهن أرباب الأسر في المجال المحيط بمدينة قسنطينة سنة 2012

■ المجال المحيط بمدينة عنابة:

أنّ تشكيلة المهن التي تميز التجمعات المحيطة بمدينة عنابة، هي نفسها المشكّلة للمدن والمتمثلة في التعدد للمهن والوظائف، مثل: الموظفون والعمال والأعمال الحرّة والوظائف العامة. فقد شكّلت المهن والوظائف في الإدارة، والعمال، والأعمال الحرّة أكثر من 60% - شكل: 50 - من مجموع المهن. بالإضافة إلى ارتفاع نسبة النساء العاملات إلى حوالي 12% في المقابل ارتفاع نسبة البطالين والمتقاعدين. مع ملاحظة التراجع الكبير لليد العاملة في الفلاحة.

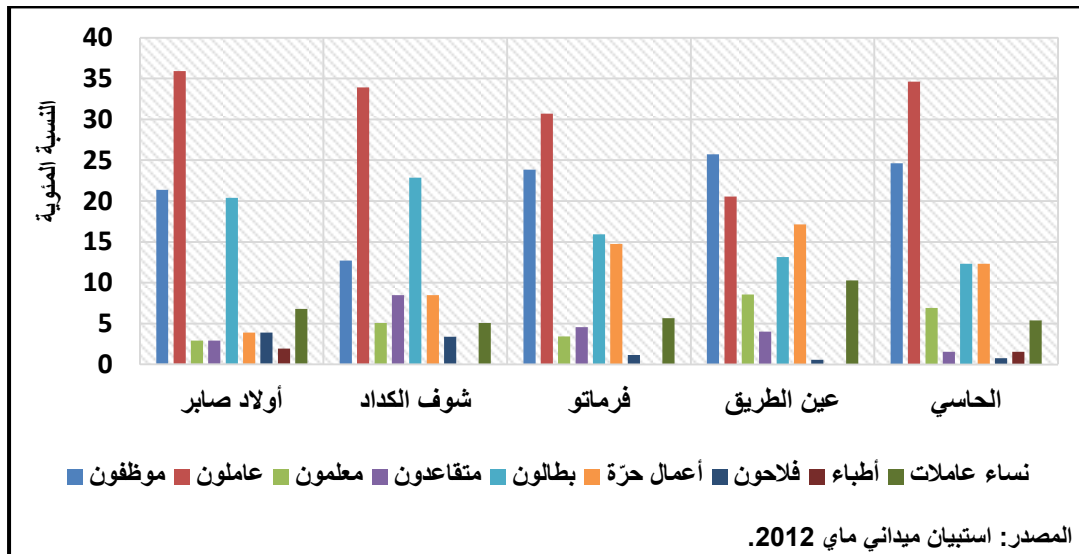


شكل 50: مهن أرباب الأسر في المجال المحيط بمدينة عنابة سنة 2012

▪ المجال المحيط بمدينة سطيف: وظائف بسيطة

أنّ التركيبة المهنية للتجمعات المحيطة بمدينة سطيف بسيطة جدا، بحيث تختصر على العمال البسطاء الذين يشكلون أعلى نسبة بـ 30.13% - شكل: 51 - ثمّ الموظفون في مختلف القطاعات بنسبة 21.99%، وفي المستوى الثالث مهنة الأعمال الحرّة خاصة في التجارة والخدمات العامة التي يحتاجونها السكان اعتيادياً بنسبة 11.89%.

كما لاحظنا مهن أخرى ذات بعد اجتماعي في هيكل مهن هذه التجمعات، وهي وجود نسبة معتبرة من النساء العاملات وصلت إلى 07.00%. بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى 16.45%.

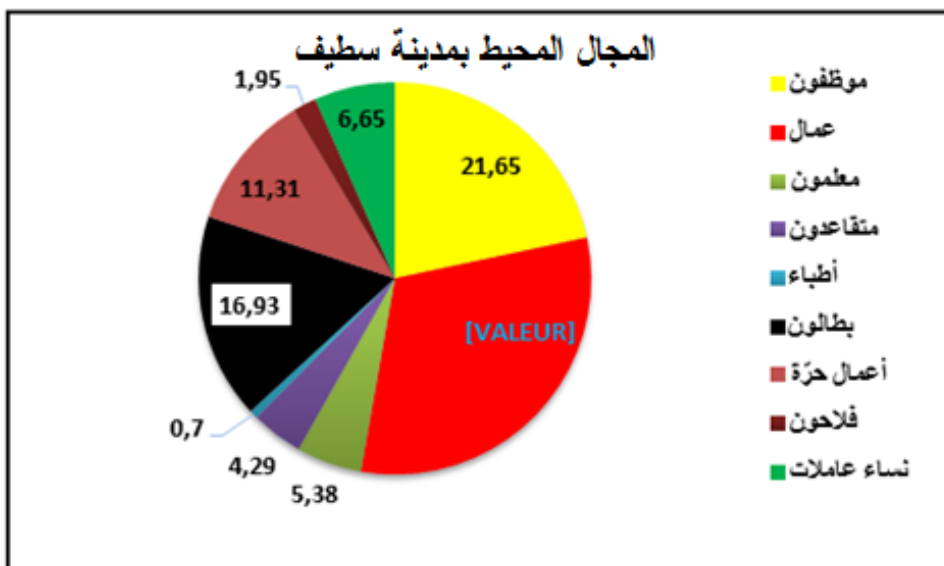
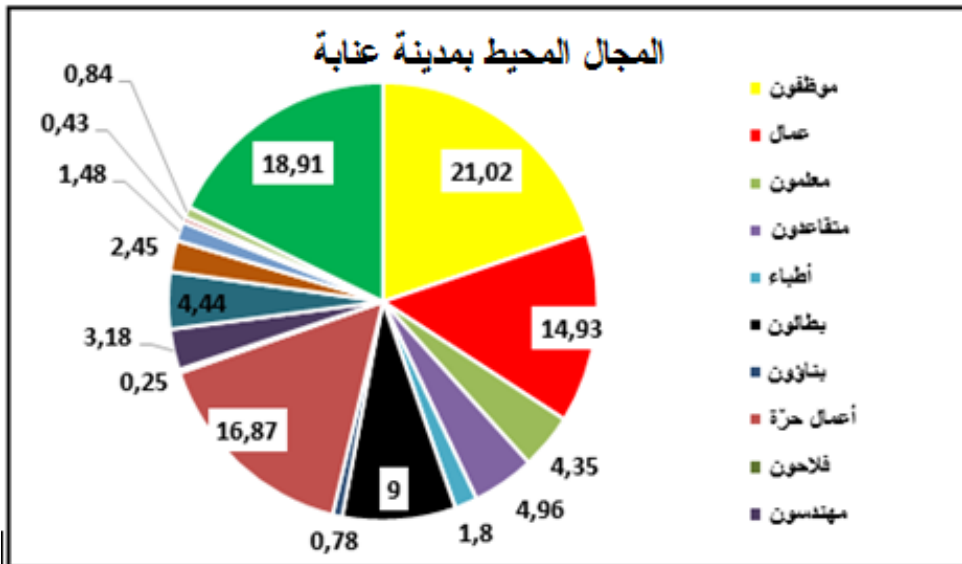
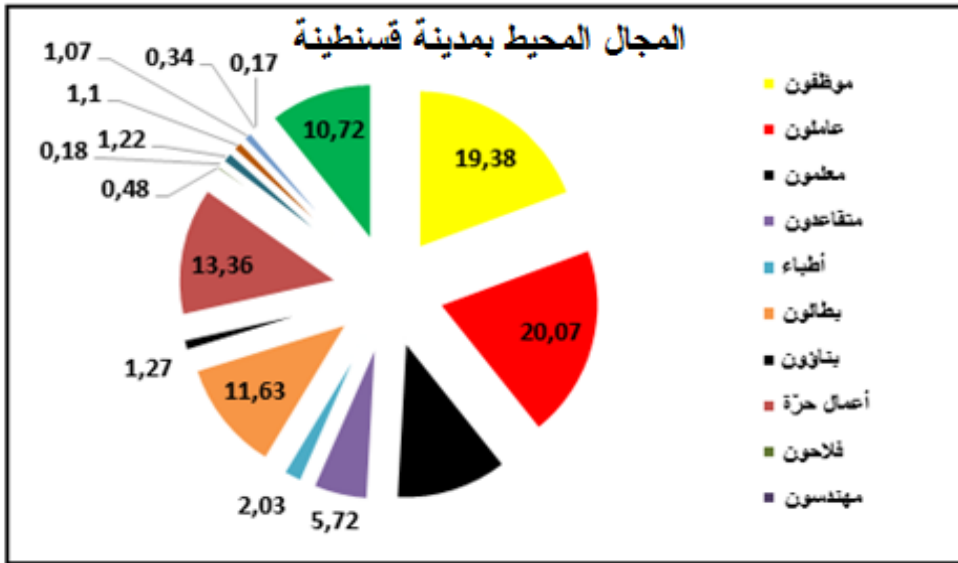


شكل 51: مهن أرباب الأسر في المجال المحيط بمدينة سطيف سنة 2012

الحوصلة:

نستنتج مما سبق أنّ هناك تشابها عاما في هيكل المهن والوظائف بين التجمعات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري، على الرغم من وجود بعض الاختلافات البسيطة في النسب- أشكال: 52، 53، 54 - ومن بين أوجه التشابه نجد ما يلي:

- وجود تنوع في وظائف ومهن توجد عادة في المدن مثل التعليم، التجارة، الإدارة والمهن التقنية.
- تأتي مهنة العمالة الصناعية والأشغال العمومية في المرتبة الثانية.
- تأتي بعد ذلك مهنة الأعمال الحرّة والتجارة والخدمات.
- تمثيل نسب معتبرة للعنصر النسوي في هيكل المهن والوظائف مثل: التعليم والتطبيب والإدارة.
- الغياب الشبه كليّ لمهنة الفلاحة على الرغم من أننا في أوساط ريفية.



4. الحراك التنقلي للسكان

تدفقات يومية كثيفة للسكان نحو المدينة الأم

أصبحت المدينة الحديثة عبارة عن نظام مجالي-اجتماعي ووظيفي، قائم على الحركة لمسافات ممتدة خارج حدودها التقليدية، باتجاه مناطقها وأطرافها. غير هذا النظام الجديد من الصورة النمطية لحدود ووظيفة المدينة وبالتالي من معالمها.

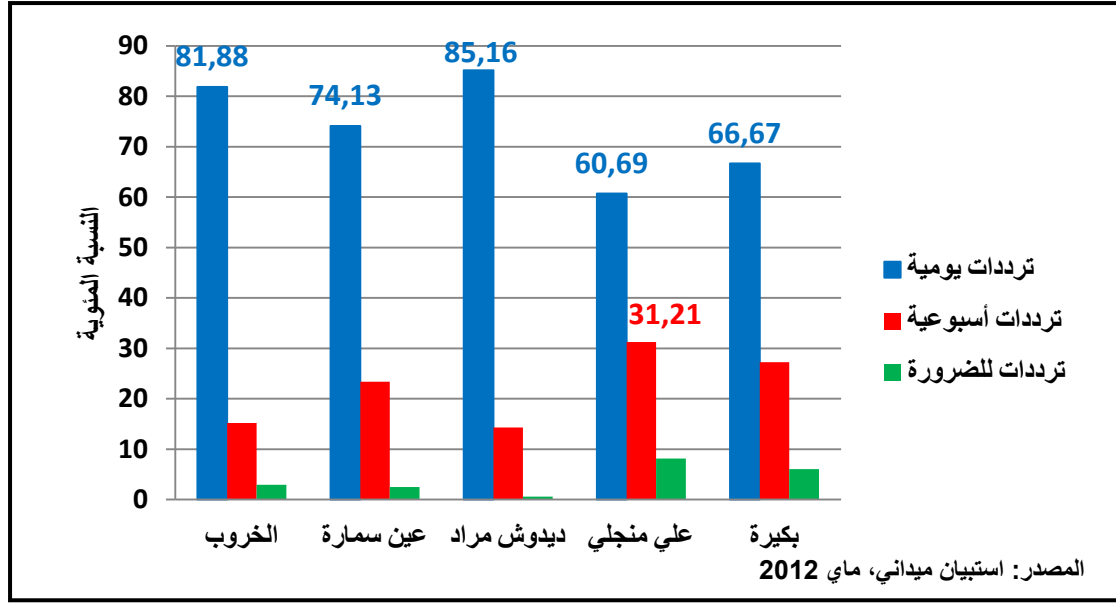
مدينة اليوم هي الحركة والتنقل التي تساهم بنشاط كبير في تنظيمها الهيكلي المتباين، الذي يغدي أساسا الضواحي والأطراف. لذلك في دراستنا لهذه الحركية بين المدينة ومحيطها الحضري من خلال عملي التنقل اليومي، والتغيير المستمر لمحلّ السكن LA MOBILITE RESIDENTIELLE عسى أن نتكشف لنا بعض السلوكيات والممارسات المجالية لسكان التجمعات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري. نتناول في هذا السياق الحراك التنقلي للسكان:

1.4. الحراك التنقلي لسكان المجال المحيط بمدينة قسنطينة:

■ اتجاهات الحراك التنقلي للسكان: التوجه اليومي نحو المدينة

أنّ الميزة الجديدة لسكان التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة هي التردد اليومي على المدينة. فالاستبيان الميداني الذي مسّ 972 أسرة بيّن أنّ نسبة 80.55% منهم يتنقلون يوميًا للمدينة. وهي نفس الميزة في كلّ التجمعات - شكل: 55 - يرتفع هذا الارتباط في ديدوش مراد والخروب وعين سمارة. ويقلّ نوعا ما في بكيرة والمدينة الجديدة إلى نسبة 66.67%، و 60.69% على التوالي. ويكشف حجم هذه التنقلات اليومية مدى الاستقطاب الكبير الذي لا تزال تمارسه المدينة إلى حدنا اليوم.

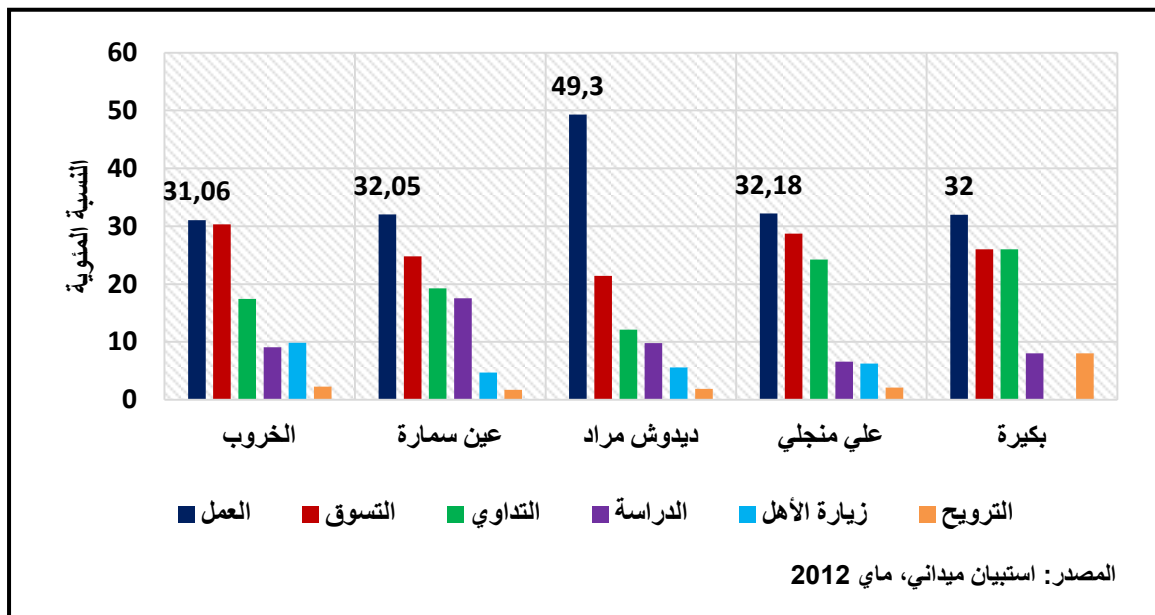
فالشكل يترجم مدى حجم الارتباط اليومي لسكان التجمعات السكانية المحيطة بالمدينة المركزية وهي المدينة الأم، سواء من حيث هي مكان الميلاد الذي يشكّل نسب معتبرة من السكان، وبالتالي الارتباط الوجداني والاجتماعي بها، على الرغم من التطور الحاصل في الخدمات والتجهيزات في معظم التجمعات المحيطة، أم من حيث هي مكان العمل، ووجود الكثير من الخدمات الأساسية التي ألف السكان عليها، مع قلتها وعدم تنوعها على مستوى التجمعات المحيطة بها.



شكل 55: نوع ترددات سكان التجمعات المحيطة على مدينة قسنطينة سنة 2012

▪ دوافع الترددات على مدينة قسنطينة: دوافع متعددة يحركها العمل.

كلّ السكان يترددون على المدينة الأم، وكلّ واحد منهم له مبرره الخاص. ومن بين أهم الدوافع نجد العمل - شكل: 56 - الذي يشكل وحده نسبة 35.98% من مجموع التنقلات إلى المدينة. يرتفع أساسا في المدينة الجديدة علي منجلي إلى نسبة 49.30%.



شكل 56: دوافع تنقل سكان التجمعات المحيطة على مدينة قسنطينة سنة 2012

الديناميكية الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

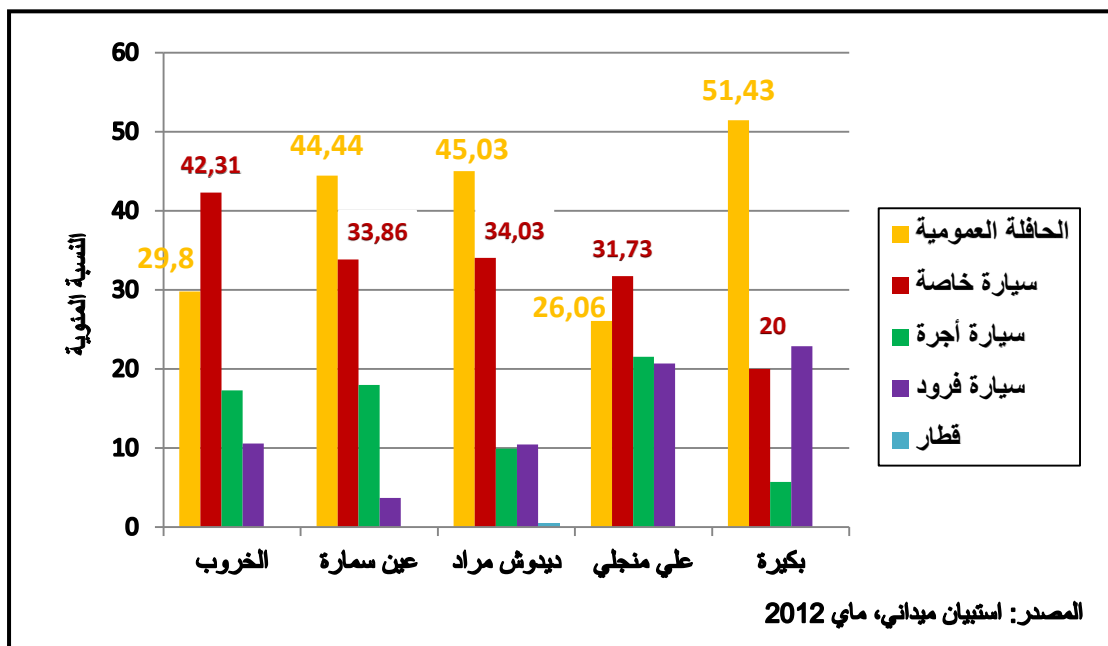
الفصل الثالث

ثم يأتي التسوق وقضاء مختلف الحاجيات من المدينة بنسبة 26.09%. خاصة الخروب بنسبة 30.3%، والمدينة الجديدة بنسبة 28.72%. ثم نجد التداوي والتطبيب في المستوى الثالث خاصة بكيرة، المدينة الجديدة، وعين سمارة. وفي الأخير نجد وبنسب بسيطة دوافع متعددة مثل: الدراسة، زيارة الأهل والنزهة في المدينة ومن كل التجمعات.

■ وسائل التنقل إلى المدينة: السيارة بكل أنواعها الوسيلة الأساسية للتنقل نحو المدينة

كل الوسائل تستعمل في التنقل اليومي للسكان نحو مدينة قسنطينة - شكل: 57 - وخاصة السيارة بكل أنواعها الخاصة، والأجرة، والفرد. في حين تبقى الحافلة الجماعية لا تستعمل إلا بنسبة 35.67% من السكان، والتي ترتفع في بكيرة إلى نسبة 51.42%، وديدوش مراد بنسبة 45.03%، عين سمارة بنسبة 44.44%. وتتخفف في المدينة الجديدة إلى نسبة 26.06%، والخروب بنسبة 29.80%.

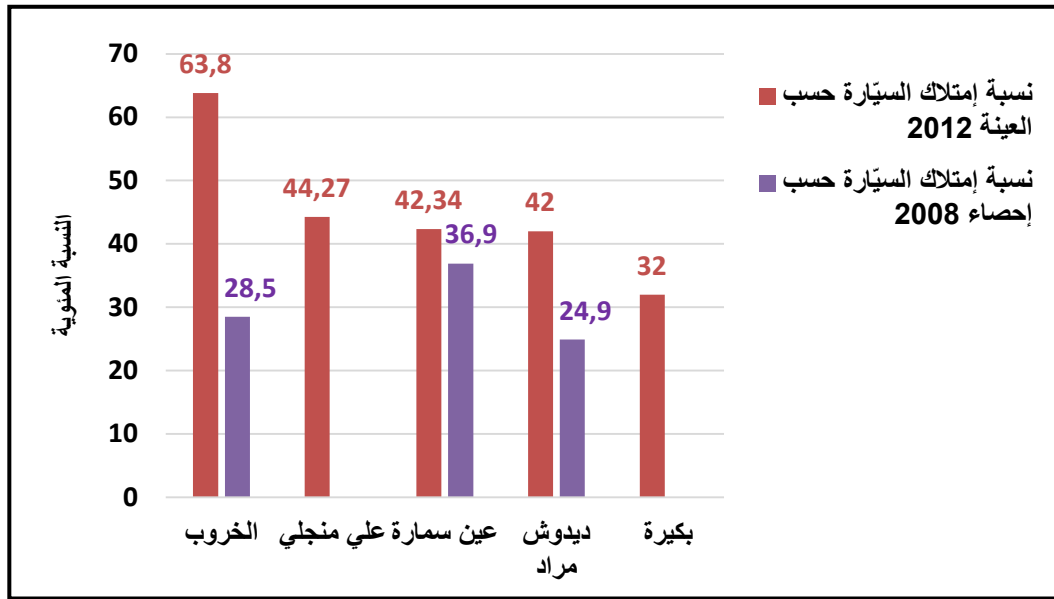
أما فيما يخص استخدام السيارة، فتأتي السيارة الخاصة في المقام الثاني من وسائل النقل بنسبة 33.49%. وتحتل الصدارة بنسبة 42.31% في الخروب، وبنسبة 31.73% في المدينة الجديدة علي منجلي. كما نسجل دور سيارة الفرد في مساهمتها في النقل، مقابل الدور الهزيل لسيارة الأجرة. فسيارة الفرد تساهم بنسبة 13.65% من مجموع الوسائل. ترتفع هذه النسبة أساسا في بكيرة بنسبة 22.86% والمدينة الجديدة بنسبة 20.68%.



شكل 57: وسائل تنقل سكان التجمعات المحيطة نحو مدينة قسنطينة سنة 2012

■ نصيب الأسر من السيارات السياحية: السيارة وسيلة نقل ضرورية للأسرة

لقد بين الاستبيان الميداني في مجال الحراك اليومي للسكان، أنّ الأسرة في التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة تعتمد في تنقلاتها على السيارة الخاصة التي أصبحت وسيلة ضرورية للسكن في هذه المناطق البعيدة عن المدينة الأم من جهة، وكذا التردّي الفاضح في مستوى خدمات النقل الجماعي والتنقل من جهة ثانية. ممّا جعل حوالي 46.06% من الأسر تملك سيارة خاصة. لقد سجلت التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة نسب مرتفعة في امتلاك الأسر للسيارات، - شكل: 58 - وصلت في الخروب إلى 63.80% مقابل 28.50% حسب الإحصاء الأخير. المدينة الجديدة بنسبة 44.27%. وعين سمارة بنسبة 42.34% مقابل 36.9% حسب إحصاء 2008.



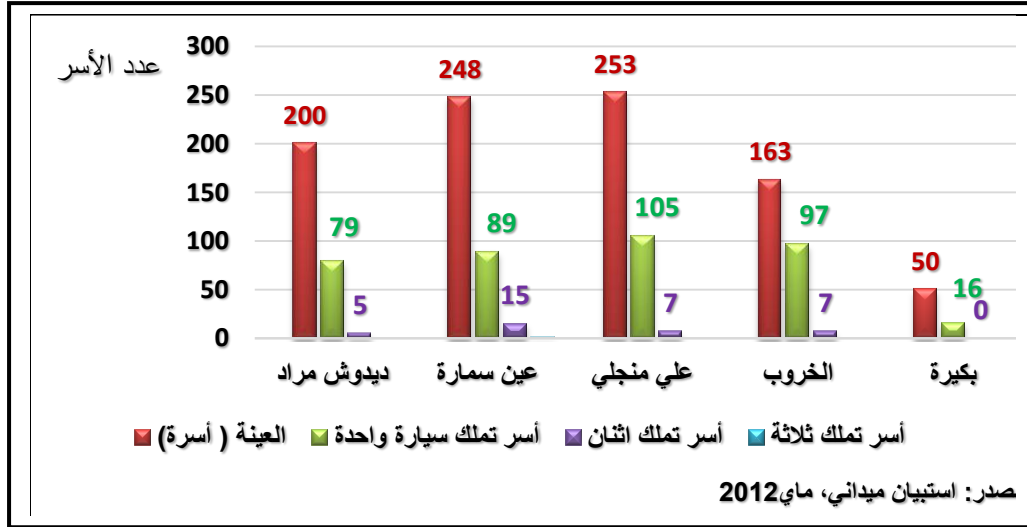
شكل 58: نسب امتلاك الأسر للسيارة السياحية بالتجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة 2012-2008

لقد تبين من الاستبيان ارتفاع نصيب أسر التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة من السيارة الخاصة، بحيث من أصل 914 أسرة وجدنا 421 أسرة تملك السيارة الخاصة، أي بنسبة امتلاك 46.06%. ترتفع هذه النسبة في الخروب إلى 63.80% - شكل: 59 - وتكون قريبة من المتوسط في كلّ من المدينة الجديدة علي منجلي بنسبة 44.27%، عين سمارة بنسبة 42.34%، وديدوش مراد بنسبة 42.00%. في حين تنخفض إلى 32.00% في بكيرة.

الديناميكية الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثالث

ومن مجموع 421 أسرة التي تملك سيّارة خاصة، نجد 386 أسرة تملك سيّارة واحدة، أي بنسبة 91.69%. و 34 أسرة تملك سيّارتان بنسبة 8.07%، في كلّ من عين سمارة، والمدينة الجديدة، والخرروب. لتبقى أسرة واحدة فقط من عين سمارة تملك ثلاث سيّارات.

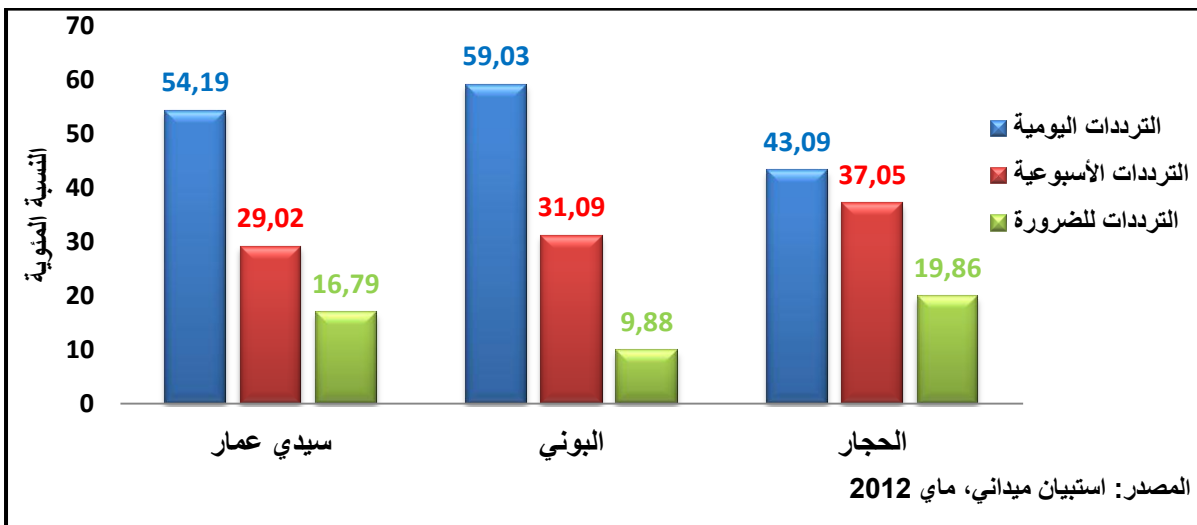


شكل 59: نسب امتلاك الأسر للسيّارة السياحيّة بالتجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة سنة 2012

2.4_الحراك التنقلي لسكان المجال المحيط بمدينة عنابة:

▪ اتجاهات الحراك التنقلي للسكان: تراجع حراك التنقلات اليومية نحو المدينة

أنّ ما نلاحظه على نتائج الاستبيان للعينات، هو سيطرة التنقلات اليومية للسكان نحو مدينة عنابة، وإن كانت أقل من حالة قسنطينة. شكل: 60 - ففي البوني بلغت النسبة 59.03% من مجموع العينة، مقابل 54.19% في سيدي عمار، و 43.09% في الحجار. لتبقى التنقلات الأسبوعية معتبرة.

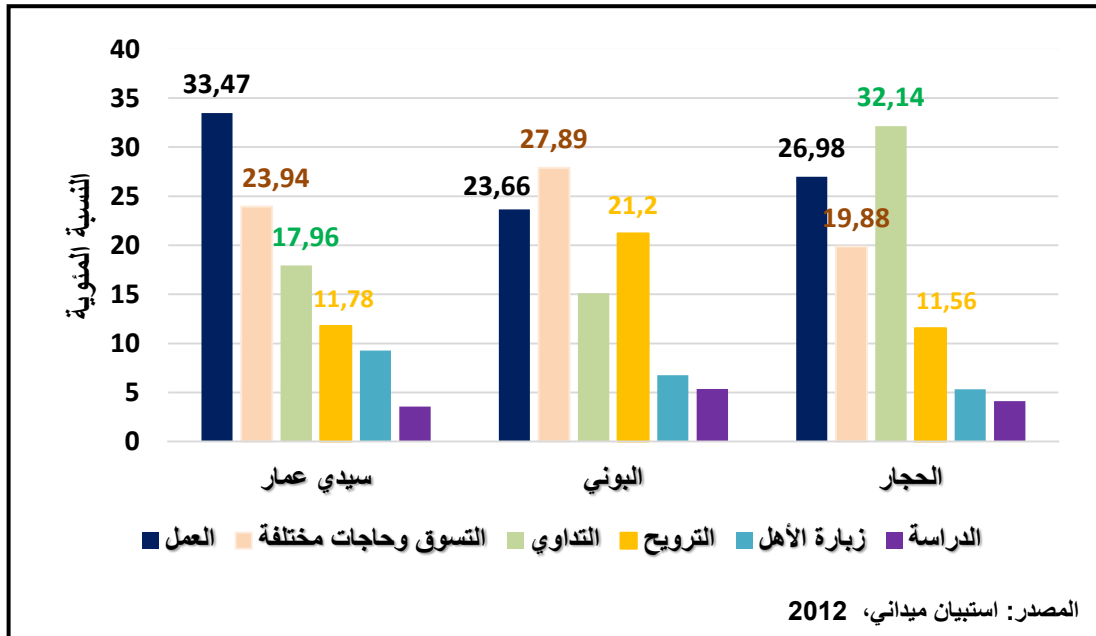


شكل 60: نوع ترددات سكان التجمعات المحيطة بمدينة عنابة 2012

الفصل الثالث

▪ دوافع ترددات السكان على مدينة عنابة: دوافع متعددة للتنقل للمدينة

تتميز مدينة عنابة بتعدد دوافع استقطابها اليومي لسكان تجمعاتها المحيطة بها. ويبقى دافع العمل على رأس المحركات بنسبة 28.04% من مجموع التنقلات نحو المدينة - شكل: 61 - ثم يأتي دافع التسوق وقضاء الحاجيات المختلفة بنسبة 23.90%. يليها التداوي بنسبة 21.70%، والترريح والتنزه بنسبة 14.85%. ترتفع نسبة دافع العمل في سيدي عمار إلى 33.47%، وتنخفض إلى 23.66% في البوني. ثم تأتي أعمال التسوق وقضاء مختلف الحاجات في المستوى الثاني في هيكل التنقلات نحو المدينة خاصة اليومية منها والأسبوعية، التي ترتفع خاصة في البوني إلى نسبة 27.89%، وسيدي عمار إلى نسبة 23.94%. ويأتي دافع التداوي وشراء الأدوية في المرتبة الثالثة في تنقل السكان نحو مدينة عنابة وهذا للضرورة، وخاصة في الحجار التي ترتفع نسبتها إلى 32.14%، مقابل نسب متوسطة في باقي التجمعات. كما نلاحظ أنّ التنزه والترريح على النفس يعدّ من الأسباب المعتبرة في التنقلات نحو المدينة، وهو قليل الوجود في باقي المدن الأخرى المدروسة، وخاصة من البوني بنسبة 21.20%.

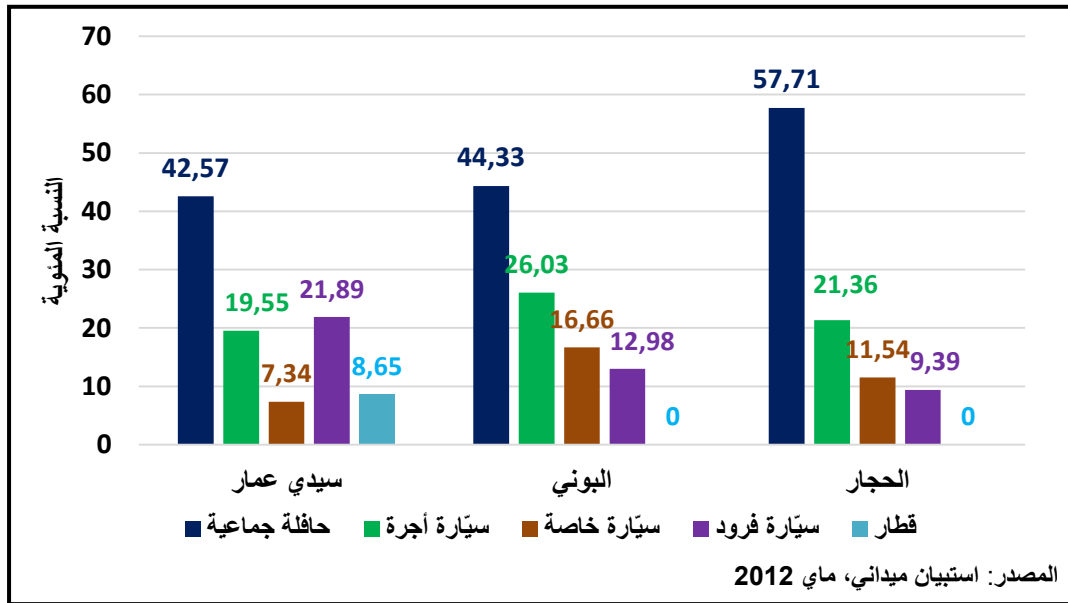


شكل 61: دوافع تنقل سكان التجمعات المحيطة على مدينة عنابة سنة 2012

الفصل الثالث

▪ وسائل التنقل إلى المدينة: كل الوسائل تستخدم للتنقل نحو المدينة.

كلّ الوسائل مستعملة في التنقل اليومي للسكان نحو المدينة - شكل: 62 - خاصة الحافلة التي تستعمل بنسبة 48.20% من السكان، مقابل نسبة 48.91% لصالح السيّارة بكلّ أنواعها، وخاصة سيّارة الأجرة بنسبة 22.31%، تليها السيّارة الخاصة بنسبة 11.85%، وسيّارة الفرود بنسبة 14.75%. ترتفع نسبة استخدام الحافلة في الحجار إلى 57.71%، مقابل نسبة 44.33% في البوني، لتتخفّف في سيدي عمار إلى نسبة 42.57%. أمّا فيما يخص وسائل النقل الأخرى نجد السيّارة ترتفع نسبة استخدامها في البوني إلى 55.67% وخاصة سيّارة الأجرة التي تمثل نسبة 26.03% منها. ثمّ تليها سيدي عمار بنسبة 48.78%، وخاصة النقل بواسطة سيّارة الفرود التي تقدر نسبتها 21.89%. لتبقى الحجار بنسبة استعمال السيّارة ضعيفة تقدر بـ42.29%، وخاصة سيّارة الأجرة بنسبة 21.36%.



شكل 62: وسائل تنقل السكان التجمعات المحيطة نحو مدينة عنابة سنة 2012

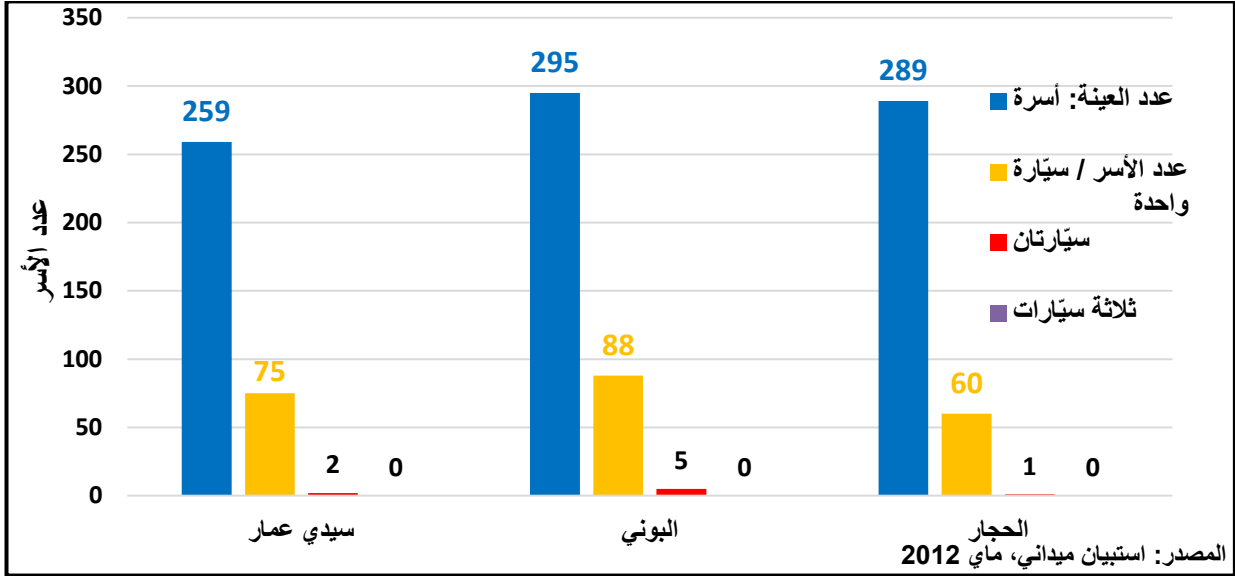
▪ نصيب الأسر من السيّارات الخاصة: السيّارة كملجأ ضروري لتغطية النقص

بين الاستبيان الميداني على مستوى التجمعات الرئيسية المحيطة بمدينة عنابة، أنّ استخدام السيّارة في مجال الحراك اليومي للسكان قد بلغ نسبة 48.91%، بحيث وجدنا أنّ الأسر التي تملك السيّارة الخاصة حوالي 231 أسرة من أصل 843 أسرة، أي بحوالي 27.40% فقط - شكل: 63 - من الأسر المستهدفة في الاستبيان. ففي تجمع البوني سجلنا 93 أسرة مالكة للسيّارة من أصل 295 أسرة،

الديناميكية الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثالث

أي بنسبة 35.52% من الأسر، مقابل تراجع النسبة إلى 29.73% من الأسر المالكة للسيارة في سيدي عمار. و 77 أسرة من أصل 259 أسرة ، وبنسبة 21.11% من مجموع الأسر على مستوى تجمع الحجار.

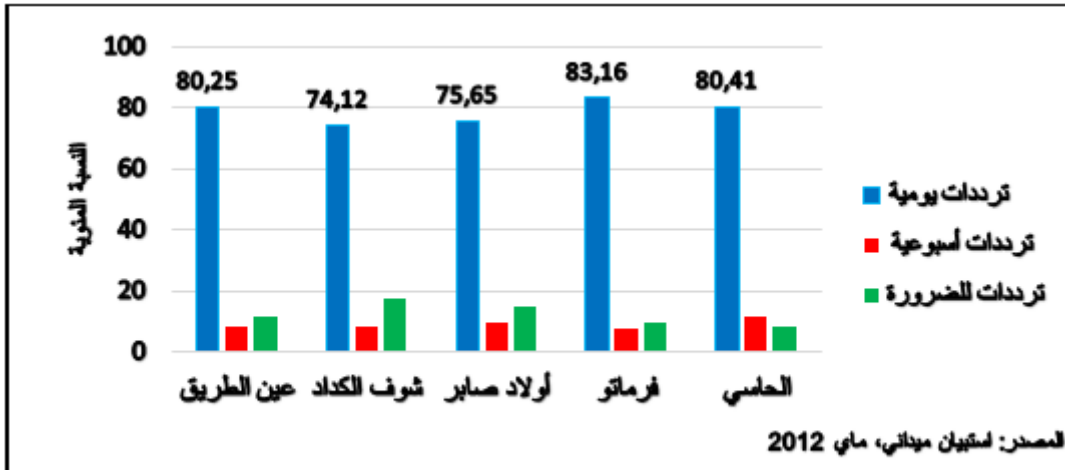


شكل 63: نسب امتلاك الأسر للسيارة السياحية بالتجمعات المحيطة بمدينة عنابة سنة 2012

3.4 الحراك التنقلي لسكان المجال المحيط بمدينة سطيف:

■ اتجاهات الحراك التنقلي لسكان سطيف: ارتباط يومي كثيف بالمدينة الأم

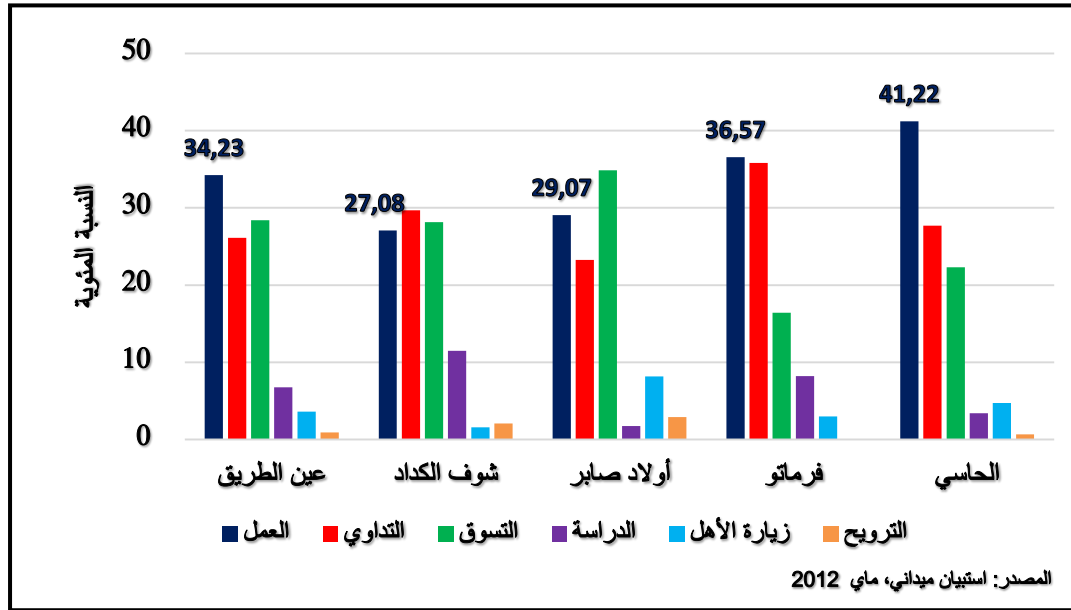
أن ما يميز العلاقات بين مدينة سطيف والتجمعات المحيطة بها، هي التنقلات اليومية الكثيفة التي وصلت نسبتها إلى 78.87% من مجموع التنقلات - شكل 64 - وذلك في كل التجمعات التي مسها الاستبيان. في حين سجلت التنقلات الأسبوعية وحسب الضرورة نسب بسيطة.



شكل 64: ترددات سكان التجمعات المحيطة بمدينة سطيف 2012

■ دوافع الترددات السكان على المدينة:

هي نفس الدوافع المحركة للتنقلات الكثيفة لسكان التجمعات المحيطة بحواضر الشرق الجزائري، العمل، والتسوق، والتداوي - شكل: 65 - فالعمل شكل نسبة 33.18%، مقابل 28.11% للتداوي، ونسبة 26.73% للتسوق. وهي نفس الصورة مكررة في كل التجمعات السكانية المحيطة بالمدينة.

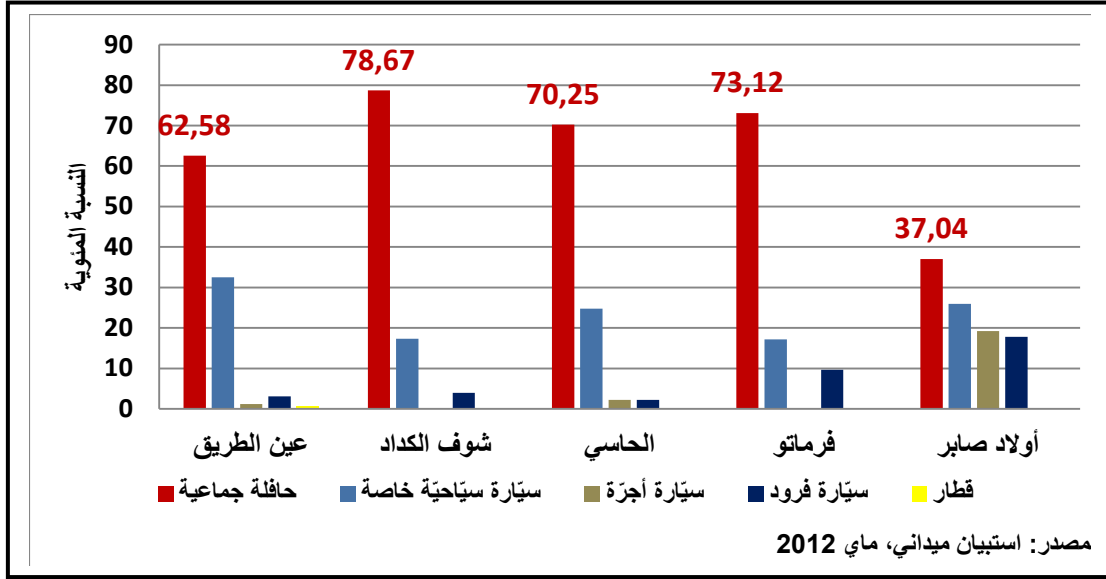


شكل 65: دوافع تنقل سكان التجمعات المحيطة على مدينة سطيف سنة 2012

■ وسائل التنقل نحو مدينة سطيف: الحافلة هي الوسيلة الرئيسية للتنقل

تبقى الحافلة الوسيلة الأساسية للتنقل عبر كل التجمعات المحيطة بمدينة سطيف وذلك بنسبة 63.90%، مقابل نسبة 35.95% للسيارة بكل أنواعها، ونسبة 00.15% للدراجة النارية التي سجلنا وجودها فقط في تجمع عين الطريق.

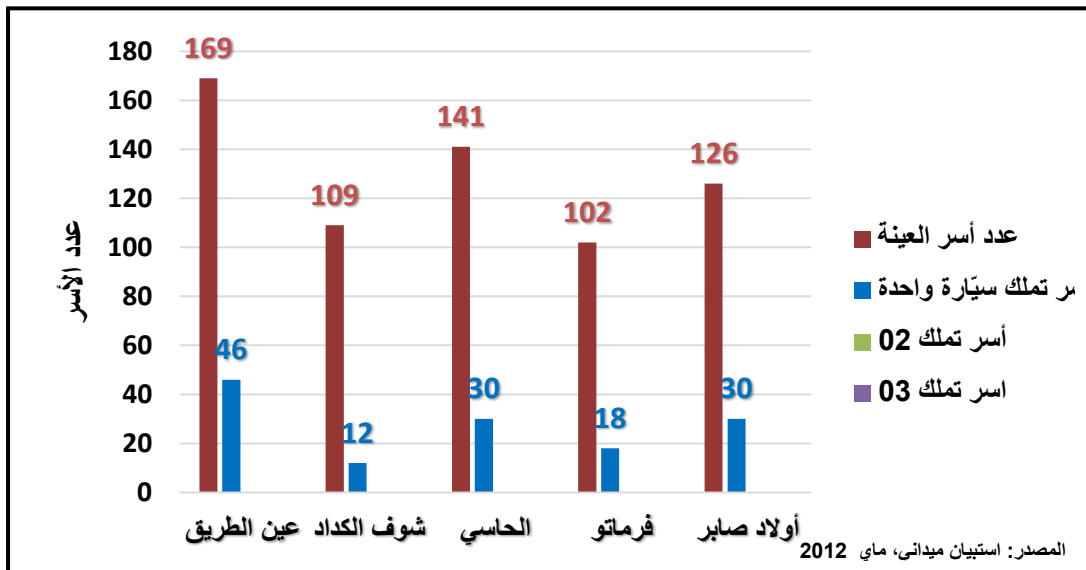
ليبقى الاستثناء الوحيد في تجمع أولاد صابر التي يتراجع فيها دور الحافلة إلى نسبة 37.04% لصالح السيارة - شكل: 66 - بكل أنواعها خاصة السيارة الخاصة والأجرة والفرد كل معا.



شكل 66: وسائل تنقل سكان التجمعات المحيطة بمدينة سطيف سنة 2012

■ نصيب الأسر من السيارات الخاصة: امتلاك محدود

من خلال استبيان لـ 647 أسرة وجدنا 136 أسرة فقط تملك السيارة، - شكل: 67- وذلك بنسبة 21.02%. ترتفع في عين الطريق إلى 46 أسرة بنسبة 27.22%، ثم أولاد صابر بـ 30 أسرة ونسبة 23.81%، ثم نفس العدد في الحاسي وبنسبة 21.28%. لتتخف في كل من فرماتو إلى 18 أسرة بنسبة 17.65%، وشوف الكداد بـ 12 أسرة وبنسبة 11.00%.

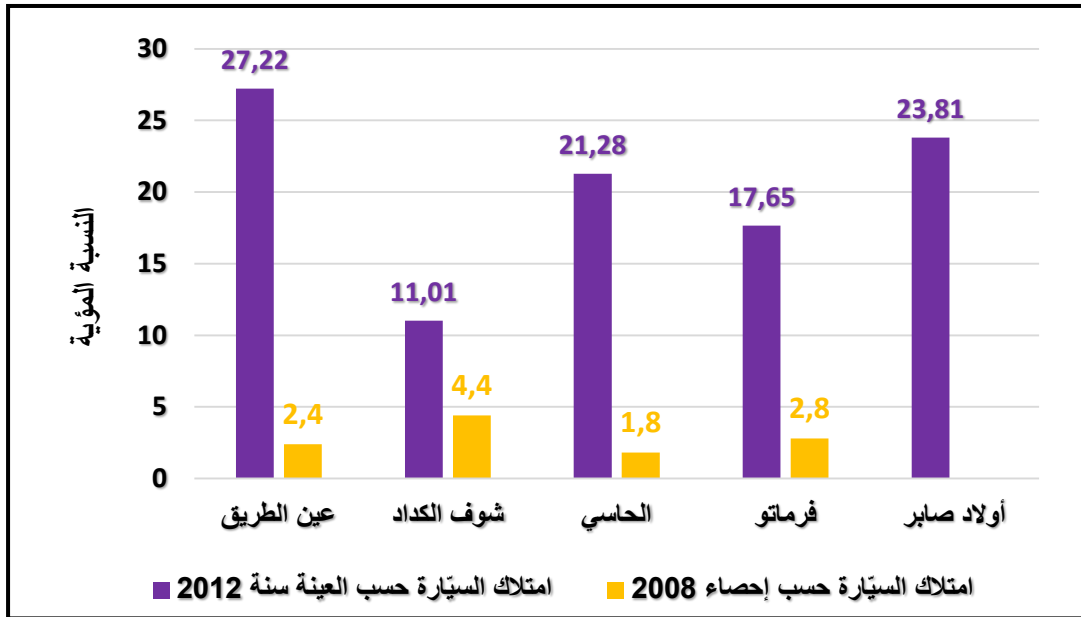


شكل 67: نصيب الأسر في امتلاك السيارة السياحية في التجمعات المحيطة بمدينة سطيف سنة 2012

الديناميكية الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثالث

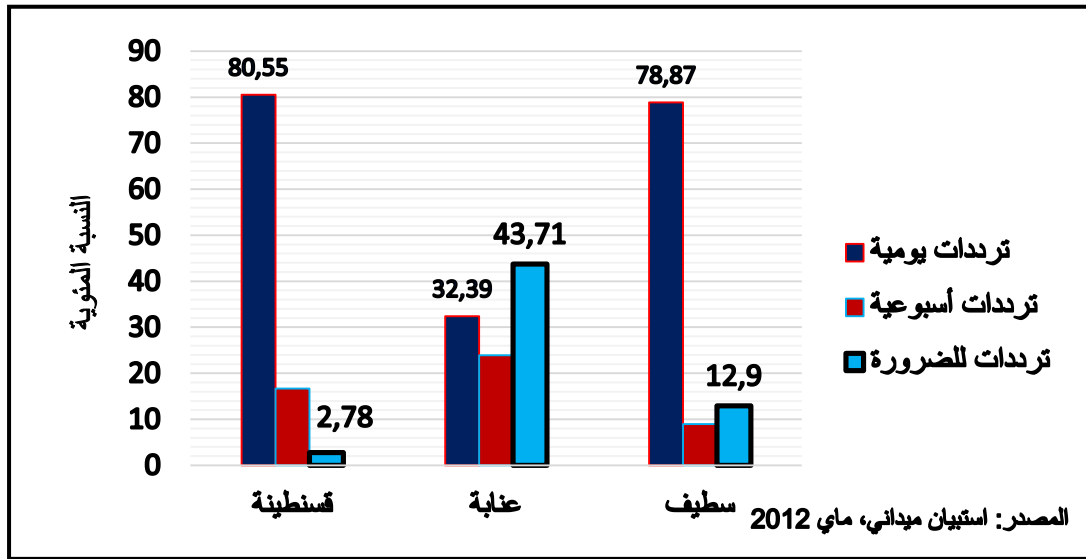
إنّ مقارنة مؤشر امتلاك الأسر للسيّارة على مستوى التجمعات العمرانية المحيطة بمدينة سطيف من خلال نتائج الإحصاء الأخير لسنة 2008 والدراسة الميدانية التي أجريتها في شهر ماي 2012 أنّ هناك تطورا ملحوظا في امتلاك السيّارة على مستوى هذه التجمعات - شكل: 68- فمثلا في تجمع عين الطريق كانت نسبة الأسر التي تملك السيّارة في الإحصاء الأخير 02.4% ارتفعت سنة 2014 حسب العينة العشوائية إلى نسبة 27.22%، وهي نفس الملاحظة في كل التجمعات.



شكل 68: نسبة امتلاك الأسر للسيّارة السياحية بالتجمعات المحيطة بسطيف سنة 2008 - 2012

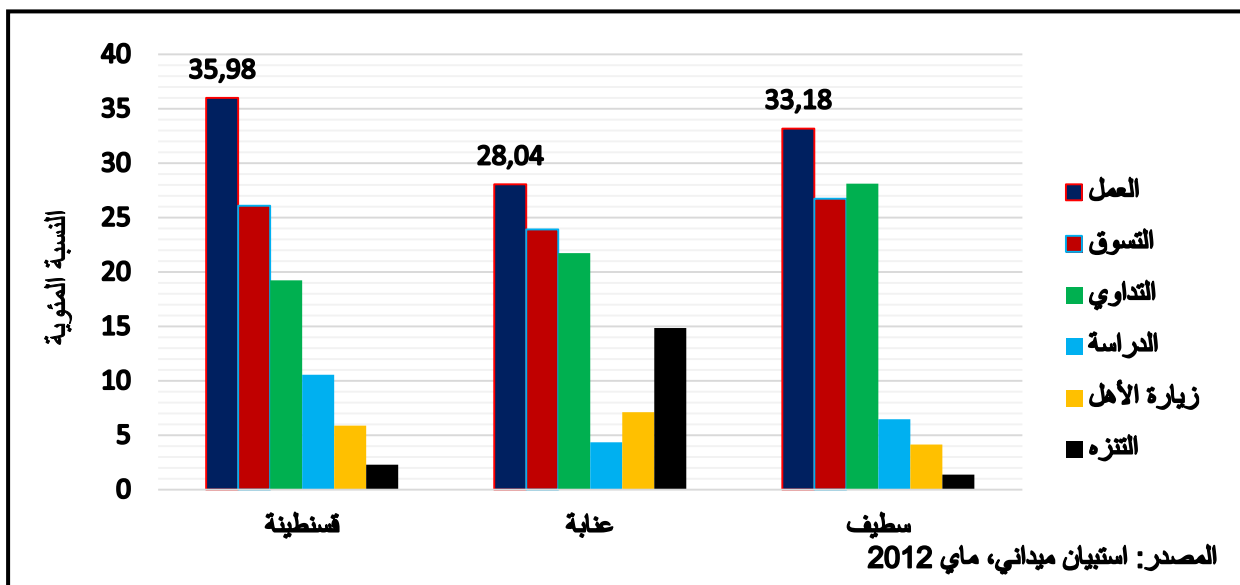
الحوصلة:

نستنتج من دراسة الحراك التنقلي لسكان التجمعات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري، أنّ هناك ارتباطا كليّا لسكان التجمعات العمرانية بالمدينة المركزية أو المدينة الأم. بحيث وصلت نسبة التنقلات اليومية لمستويات عالية جدا - شكل: 69- في قسنطينة وسطيف. لكن ما نلاحظه على مستوى عنابة هو الانخفاض النسبي للترددات اليومية التي سجلت نسبة 51.1%، والارتفاع المعتبر للترددات الأسبوعية إلى بلغت نسبة 32.39%. أمّا المحركات التي تهيك الحراك التنقلي اليومي للسكان فهي متشابهة وموزعة على نفس الترتيب في المدن الثلاث وهي: العمل، التسوق والتداوي. - شكل: 70-

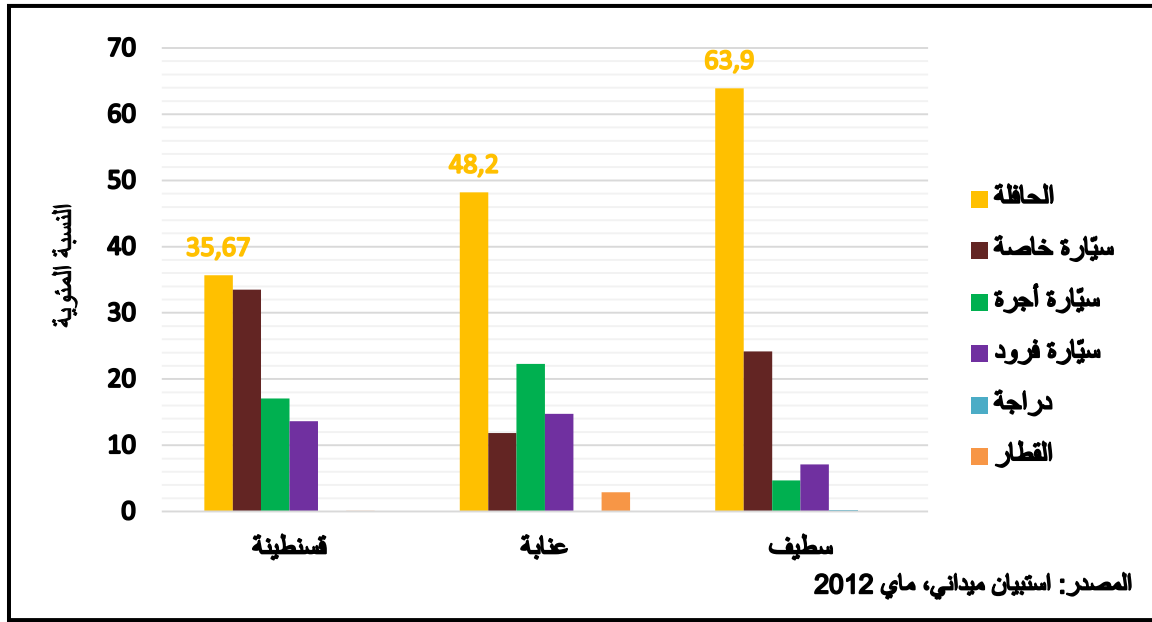


شكل 69: ترددات سكان التجمعات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري 2012

أما فيما يخص وسائل التنقل فنجد الحافلة الجماعية هي السائدة في كل من سطيف بنسبة 63.90%. ويقل استخدامها في عنابة إلى نسبة 48.20%، في المقابل تمثل السيارة عامة، سواء كانت فردية أم أجرة أم فرود الوسيلة الأولى للتنقل في التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة وذلك بنسبة 64.33% - شكل: 71- في حين تحتل السيارة الفردية المرتبة الأولى في النقل بالسيارات في قسنطينة. وتأتي سيارة الأجرة في المرتبة الأولى في عنابة، والفرود كذلك في سطيف.



شكل 70: دوافع تنقل سكان التجمعات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري 2012



شكل 71: وسائل تنقل سكان التجمعات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري

4.4. النقل الشبه حضري:

يمثل النقل الشبه حضري أهمية قصوى في ربط التجمعات المحيطة بمراكز المدن الأم المنبثقة عنها، وضمان حركة التنقل اليومية الكثيفة. وهذا لارتباطه القوي بالمدينة الأم، وبالتالي ساعد وبسرعة على تشكل ونمو المجالات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري.

نحاول في هذا السياق الوقوف على المؤهلات التي تتوفر عليها حواضر ومدن الشرق الجزائري من جهة، ومعرفة إلى أي مدى ساهم النقل الشبه الحضري خاصة الجماعي في تكثيف حجم الارتباط بين المدن ومجالاتها المحيطة بها.

1.4.4- النقل الشبه حضري بولاية قسنطينة:

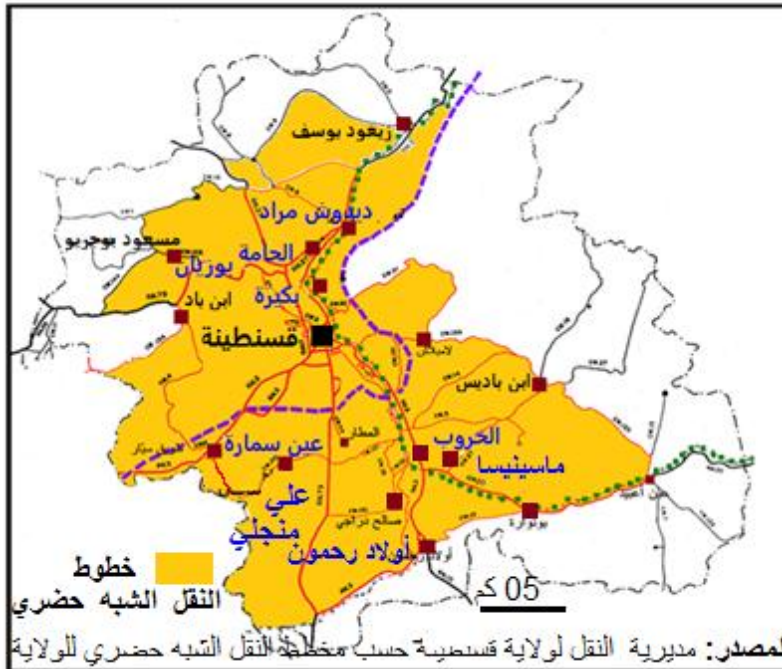
يحتلّ المجال المحيط بمدينة قسنطينة موقعا استراتيجيا بالنسبة لمحاور النقل الكبرى التي جعلت منه مجالا مفتوحا على جميع التدفقات ومن جميع الاتجاهات - خريطة: 19 - ليكون وبامتياز المحرك للترددات، بين التوايح والمدينة الأم. بالإضافة إلى أنه منطقة عبور بالغة الأهمية على المستوى الإقليمي، والجهوي.

الديناميكية الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثالث

يمرّ على المجال المحيط ستة طرق وطنية، أهمها رقم 03، 05، 79، 27، 20، وذلك بمجموع 114.65 كلم من الطرق الوطنية من أصل 227.378 كلم مجموع أطوال الولاية. تقدر نسبتها 50.42%، ومجموع أطوال الطرق الولائية بـ135.898 كلم بالإضافة إلى 18.85 كلم من الطرق المحيطة¹⁴ التي تلعب دورا أساسيا في تحقيق سيولة في حركة المرور، وزيادة ديناميكية التنقل عبر المجال المحيط. بالإضافة إلى الطريق السيار الذي زاد من الديناميكية والاتصال السريع عبر المجال المحيط بمدينة قسنطينة. كما تمرّ به حوالي 97 كلم من السكة الحديدية التي تلعب دورا ثانويا في حركة تنقل الأشخاص.

يغطي النقل الشبه حضري لقسنطينة شعاعا يتجاوز به فضاء البلدية إلى التجمعات المحيطة بها، مغطيا تقريبا كل مراكز بلديات الولاية - جدول: 20 - فقد قدر عدد الخطوط الشبه حضرية سنة 2015 حوالي 13 خطا موزعا أساسا على التجمعات الرئيسية المحيطة بالمدينة، خاصة نحو المدينة الجديدة التي تمثل لوحدها خمسة خطوط بطاقة نقل قدرها 29530 شخصا في اليوم، وبنسبة 33.94%. يليها قطب الخروب بطاقة 27685 شخصا في اليوم بنسبة 31.82%، ليليها خط بكيرة بنسبة 10.86%، ثم الحامة بوزيان بنسبة 08.38%، ديدوش مراد بنسبة 07.81%، وأخيرا عين سمارة بنسبة 04.15%.



خريطة 19: المجال المغطى بالنقل الشبه حضري لولاية قسنطينة سنة 2015

14: DPAT de la wilaya de Constantine, la wilaya en quelques chiffres, 2010.

الديناميكية الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثالث

جدول 20: اتجاهات خطوط شبكة النقل الشبه حضري الجماعي لقسنطينة سنة 2015

الحجم النظري للمسافرين	عدد الدورات	عدد المقاعد المشتغلة	عدد الحافلات	الخطوط
5250	07	750	10	لالوم- الخروب 1600 مسكن + وسط المدينة
7875	07	1125	18	بوالصوف - الخروب
4480	08	560	08	جبل الوحش-الخروب
10080	08	1260	18	سيدي راشد-الخروب 1600 مسكن + وسط المدينة
7290	09	810	15	باب القنطرة - الحامة بوزيان
9450	09	1050	21	باب القنطرة - بكيرة
6800	08	850	12	باب القنطرة - ديدوش مراد
1960	07	280	04	باب القنطرة -المدينة الجديدة علي منجلي
5950	07	850	14	جبل الوحش -المدينة الجديدة علي منجلي
4830	07	690	12	بوالصوف-المدينة الجديدة علي منجلي
11550	07	1650	21	لالوم-المدينة الجديدة
5240	08	655	09	عين سمارة-المدينة الجديدة علي منجلي
6250	08	560	08	لالوم -عين سمارة
87005		11090	163	المجموع

المصدر: مديرية النقل لولاية قسنطينة 2015.

مشاكل النقل الشبه حضري:

إنّ أهم المشاكل التي تواجه النقل الشبه حضري بولاية قسنطينة، هي ظاهرة عدم التوافق بين السّعة المفترضة للطرق وخاصة في مداخل المدن، وحجم الحركة المتزايدة. خلفت هذه الظاهرة مشاكل عديدة أهمها اختناق حركة المرور، وخاصة في ساعات الذروة. وينطبق هذا على كلّ التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة، والتي نجملها في الآتي:

- التموضع السيئ لمحطات النقل الشبه حضري وطابعها المؤقت جعلها عرضة للاختناقات المرورية. ضعف الخدمة في ميدان النقل الشبه حضري والذي يتجلى من خلال التحديد العشوائي للمواقف، وعدد الترددات، ونسبة تعبئة الحافلة التي يحددها السائق بدل الخضوع إلى القانون الساري المفعول، مما أضعف المردود وجعل العرض ضعيفا جدا.

الفصل الثالث

- عدم احترام دفتر الشروط من طرف الناقلين والمتعاملين الخواص.
- عدم وجود مواقف قارة ومنظمة لسيّارات الأجرة، مما خلق فوضى عارمة في التوقف الخطير والعشوائي لسيّارات الأجرة خاصة على مستوى محطة باب القنطرة باتجاه بكيرة، حامة بوزيان وديدوش مراد، محطة عواطي مصطفى بالنسبة للمدينة علي منجلي.
- الانتشار الواسع للنقل الفوضوي (الفروود) خاصة في بكيرة، والمدينة الجديدة علي منجلي جنب إلى جنب مع النقل القانوني، وذلك نتيجة النقص الفادح في الوسائل، والتزايد المستمر للطلب.
- عدم وجود محطة رئيسية على مستوى عدّة تجمعات رئيسية مثل: الحامة بوزيان، والمدينة الجديدة علي منجلي.
- الاختناق الشديد لحركة المرور خاصة دخل المدينة الجديدة علي منجلي، حامة بوزيان، والخروب.

وتعد المدينة الجديدة علي منجلي نموذجا لأزمة النقل الشبه حضري في ولاية قسنطينة، وتتمثل في التناقص المتزايد للعجز في نقل المواطنين الذين لا يجدون وسائل نقل كافية للتوجه يوميا نحو المدينة والعودة إلى سكانهم من جهة. ومشكلة التنقل من وسط المدينة الجديدة نحو الوحدات الجوارية البعيدة خاصة أرقام: 14، 17، 18، و19. في حين يتواصل نشاط سيارات الفروود في تغطية العجز المسجل على مستوى عدد سيارات الأجرة الغير كافي والمقدر بـ162 سيارة لأكثر من 200 ألف نسمة. لذلك تحتاج المدينة لمخطط نقل خاص يراعي بعد أحياءها من جهة، والتنقل الكثيف لمعظم سكانها نحو وسط مدينة قسنطينة.

2.4.4_ النقل الشبه حضري بولاية عنابة:

يتميز موقع عنابة بوجود قاعدة اقتصادية قوية، وبنية خدمتية متعددة أكسبتها وظائف حيوية، وجعلت منها قطب يستقطب تدفقات كبيرة من المسافرين والمترددین، سواء من إقليمها المحيط بها، أم من إقليمها الجهوي.

أصبح يشكل النقل الشبه حضري حلقة هامة وأساسية في النقل على مستوى الإقليم الحضري العنابي، لأهمية وحجم المترددین يوميا، وما يطرحه من صعوبات ومشاكل، سواء من حيث الأعداد المتزايدة يوميا، أم من حيث المشاكل المطروحة.

الديناميكية الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثالث

فإذا قمنا بقراءة خريطة شبكة الطرق لولاية عنابة، فإننا نجد أنّ المحاور الرئيسية المتواجدة كانت العامل الأساسي لجلب الصناعة بداية، ثمّ جرّت من بعدها التوسعات العمرانية الكثيفة ومنها الأقطاب الحضرية الجديدة التي أضيفت إلى الأقطاب القديمة، وهي: الكاليتوسة برحال، المدينة الجديدة ذراع الريش ببلدية وادي العنب، وعين الباردة.. **خريطة: 20** - ومنها الطريقين الرئيسيين رقم 16، 44 لتركز حولهما معظم الوحدات الصناعية والعمرانية بنسبة 90 من إجمالي التركيز:



خريطة 20: المجال المغطى بالنقل الشبه حضري لولاية عنابة سنة 2015

- الطريق الوطني رقم 16 الذي يربط بين عنابة والحجار مروراً بالبوني باتجاه الدرعان على مسافة طولها 13.20 كلم، وهو عصب الحركة الاقتصادية والسكانية للولاية والتجمع الحضري العنابي.
- الطريق الوطني رقم 44 الذي يربط بين عنابة وبرحال مروراً بخرازة، ووادي زياد.

يتكون النقل الشبه حضري من حوالي 16 خطاً تسير فيه حوالي 317 حافلة ذات نقل جماعي من مختلف الأحجام تابعة للقطاع الخاص والقطاع العام - **جدول: 21** - تقدم مجموع الحافلات حوالي 16740 مقعداً متاحاً في اليوم، يشارك في تقديم خدمة النقل الشبه حضري 285 متعاملاً خاصاً بحظيرة

الديناميكية الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثالث

299 حافلة جامعية، كما يساهم القطاع العام المتمثل في المؤسسة العمومية للنقل بحوالي 18 حافلة جماعية توفر 1800 مقعدا في اليوم تعمل على أربعة خطوط شبه حضرية هي: البوني، سيدي عمار والحجار وسيدي سالم. وبالتالي يصل إجمالي عدد المقاعد المتاحة على شبكة النقل الشبه حضري نظريا حوالي 16740 مقعدا. وأن أكبر عدد الحافلات يتركز على خطوط النقل بالمجمع العنابي الكبير:

• خط عنابة - الحجار ب 33 حافلة.

• خط عنابة - سيدي عمار ب 44 حافلة.

• خط عنابة - البوني ب 27 حافلة.

وهذا دليل على الحركة الكبيرة التي تعرفها الخطوط الشبه حضرية نحو مدينة عنابة وخاصة مراكز البلديات التابعة لها.

جدول 21: حظيرة النقل الشبه حضري الجماعي لولاية عنابة

النسبة المئوية	العدد النظري للمنتقلين/ اليوم	عدد الخطوط	النسبة المئوية	الحجم النظري للمقاعد/ اليوم	النسبة المئوية	عدد الحافلات	
32.52	28800	12	10.75	1800	05.68	18	المؤسسة العمومية لنقل المسافرين ETA
67.48	59760	04	89.25	14940	94.32	299	القطاع الخاص
100.00	88560	16	100.00	16740	100.00	317	المجموع

المصدر: نجلاء غرابي، النقل شبه الحضري بولاية عنابة: مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2009، ص 238.

نستخلص بأن خطوط النقل الشبه حضري تغطي مجالا واسعا من إقليم الولاية، وترتبط مركز الولاية بكل بلدياتها ماعدا بلدية التريعات. كما نلاحظ سيطرة القطاع الخاص على حوالي 99% من النقل، ليبقى للمؤسسة العمومية 04 خطوط - جدول 22 - فقط تربط مركز الولاية ببلديات التجمع الحضري. ونظريا نسجل تغطية كلية لحاجيات النقل الشبه حضري عبر ولاية عنابة، لكن واقعا نسجل فوضى عارمة وعدم تنظيم في تلبية الحاجيات حسب الطلب والجودة.

كما نسجل أهمية النقل بواسطة سيارات الأجرة على مستوى هذه التجمعات - جدول: 22 - والتي قدرت بـ 11882 شخصا في اليوم ينتقلون بحظيرة عدد سيارتها 571 تمثل نسبة 18.68% من مجموع

الديناميكية الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثالث

أسطول سيارات الأجرة لولاية عنابة. حوالي نسبة 58.90% من المتقلين من مركز البوني نحو مدينة عنابة، ثم من سيدي عمار بنسبة 19.42%، يليها الحجار بنسبة 15.10%.

جدول 22: حظيرة سيارة الأجرة بالبلديات التابعة لعنابة

النسبة المئوية	عدد المسافرين/يوم	الخط
15.10	1794	الحجار-عنابة
58.90	6998	البوني-عنابة
19.42	2308	سيدي عمار-عنابة
01.03	122	البوني-الحجار
01.72	204	البوني-سيدي عمار
03.83	456	الحجار-سيدي عمار
100.00	11882	المجموع

المصدر: مديرية النقل لولاية عنابة 2012.

مشاكل النقل الشبه حضري:

- عدم كفاية وسائل النقل بما يكفي الطلب المتزايد عليها بحيث سجلنا نسبة التلبية بـ 52.89%.
- الاكتظاظ الشديد خاصة على النقل الجماعي، وسيارات الأجرة.
- الازدحام الشديد لحركة المرور الطريق، مما يعطل المتقلين عن أعمالهم وأعمالهم.
- عدم التوافق بين السعة المفترضة للطرق ومداخل المدن وبين حجم الحركة خاصة في الذروة.
- التموضع السيئ للمحطة الوحيدة للنقل الشبه حضري كوش نورالدين مما يعيق حركة الحافلات.
- ضعف نصيب الفرد من عدد المقاعد المخصصة للنقل والمقدر بـ 12 مقعد/ 1000 نسمة.
- ضعف الخدمة، والتحديد العشوائي للمواقف، وعدد الترددات، ونسبة تعبئة الحافلة يحددها السائق بدل الخضوع إلى القانون الساري المفعول، مما أضعف المردود وجعل العرض ضعيفا جدا.
- ضعف تغطية النقل العمومي. وغالبية الحافلات قديمة ولا تزال تستغل في ميدان النقل مما يعرض المواطن المتنقل للخطر الدائم وضعف الخدمة المقدمة له.¹⁵

15: نجلاء غرابي، النقل شبه الحضري بولاية عنابة: واقع وأفاق، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2009، ص 336.

3.4.4_ النقل الشبه حضري بولاية سطيف:

تملك سطيف شبكة كثيفة من الطرقات تربطها بالتجمعات السكانية المحيطة بها، والمتعددة التراتيب الوظيفية والإدارية، مثل مراكز البلديات، المراكز الحضرية، التجمعات الشبه حضرية والشبه ريفية: أولاد صابر، مزلق، عين أرناط، أوريسيا وأولاد صابر... إلخ بالإضافة إلى كل التجمعات التابعة إليها إداريا.

وتتمثل الشبكة أساسا في الطرق الوطنية العابرة للمجال المحيط بالمدينة - خريطة: 21 - بحيث نجد الطريق الوطني رقم 05 الذي يقطعه عرضيا من تجمع أولاد صابر مارا بتجمع الحاسي، ثم الباز إلى عين أرناط. كذلك الطريق الوطني رقم 75 الذي يقطعه من الجنوب باتجاه الشمال مارا بعين الطريق، مدينة سطيف، تجمع فرماتو نحو أوريسيا. الطريق الوطني رقم 28 الذي يقطعه من الجنوب الغربي باتجاه الشمال ليعبر كل من تجمع مزلق وعين السفينة باتجاه مدينة سطيف.

بالمقابل تتوفر سطيف على إمكانيات معتبرة للنقل الشبه حضري، يتضمن 92 حافلة جماعية توفر 5865 مقعدا لنقل المسافرين على مستوى البلدية- جدول: 23- تنقل يوميا عبر 06 خطوط 62168 مسافرا في اليوم. أما على مستوى البلديات الأربع المحيطة بالمدينة والتي أصبحت تشكل الضاحية الكبرى لها، فتتوفر على 42 حافلة جماعية بـ1238 مقعدا وتنقل 12480 مسافرا في اليوم.



المصدر: كنيش عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 189

خريطة 21: المجال المغطى بالنقل الشبه حضري لسطيف

الديناميكية الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

الفصل الثالث

مشاكل النقل شبه الحضري:

1. توفير حافلات خاصة تعمل بشكل جدي، وفي كل المحطات وخاصة أولاد صابر وعبيد علي، والحشايشية.
2. ارتفاع سعر التذكرة عن المحددة قانونا.
3. إعادة عمل سيارات الاجرة اجباري، وتحديد السعر المناسب للمواطن بـ30 دج وليس 50 دج.
4. معاناة المواطن من الانتظار في منطقة الحاسي أمام الثكنة العسكرية.
5. عدم مواكبة النقل من حيث الهياكل والحضيرة في منطقة شوف لكداد التي أصبحت قطبا حضريا

جدول 23: النقل شبه الحضري لولاية سطيف 2015

عدد المتقلين / اليوم	معدل الرحلات / اليوم	عدد المقاعد المشغلة	عدد الحافلات العاملة فعلا	عدد الناقلين	طول المسار (كلم)	اتجاه الخط
19040	10	1904	23	18	4.8	عين الطريق
7820	10	782	16	16	03	فرماتو
14200	10	1420	20	15	5.5	شوف الكداد
11976	12	998	18	18	4.7	الحاسي
504	12	42	02	01	2.9	عبيد علي
8628	12	719	13	13	1.5	عين السفية
62168		5865	92	81	22.4	مجموع البلدية
600	12	50	01	01	11	أولاد صابر
3400	10	340	13	13	12	عين أرناط
680	10	68	02	02	12	قيجل
2970	10	297	09	09	-	مزلوق
770	10	77	01	01	-	مهدية
1280	10	128	05	05	-	حاشيشية
2780	10	278	11	11	-	رأس الماء
12480		1238	42	42	-	مجموع البلديات

Source : wilaya de Sétif, direction des transports, tableau de bord II du réseau urbain, commune de Sétif..

5. تراجع القطاع الزراعي وتقهر البيئة الطبيعية المحيطة

بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري

أنّ التمدد الحضري الجارف الذي اكتسح المناطق والتجمعات المحيطة بالمدن الكبرى والحواضر للشرق الجزائري، قد خلف انعكاسات سلبية أثرت على التوازنات الطبيعية والريفية للبيئة المحيطة بها، ومنها:

1.5. زحف العمران على الأراضي الزراعية المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق

الجزائري:

إنّ زحف العمران نحو أظهرة المدن والمناطق المحيطة بها سيرورة ثابتة لم يستطع أي تدخل عمومي احتواءه أو الحدّ منه. لذلك كانت خسارة الأراضي الزراعية وخاصة الخصبة منها معتبرة، وأدت إلى تراجع النشاط الفلاحي.

في الجزائر كان دائما الاقتطاع من الأراضي الزراعية بفعل توسع وتمدد المدن خاصة الكبرى منها معتبرا. فقد قدرت المساحات الزراعية التي اقتطعت ما بين 1975-1995 ما يقارب 100 ألف هكتارا، وما بين 1988-2000 ما يقارب 78 ألف هكتارا.¹⁶

أما المجلس الاقتصادي الاجتماعي الوطني فيتكلم على مساحة 148 ألف هكتارا لنفس الفترة المذكورة على الرغم من صدور التعليمات الرئاسية يوم 14 أوت 1995 التي تمنع التوسع والبناء على حساب الأراضي الزراعية الخصبة جدا والخصبة¹⁷ لكن في المقابل نلاحظ سهولة التعدي على الأراضي الزراعية سواء للقطاع العام أو الخاص تحت غطاء المنفعة العامة. وهذا ما يبرر سوء التحكم في التمدد العمراني للمدن الجزائرية.¹⁸

16: Chaline, Claude, L'urbanisation et la gestion des villes dans les pays méditerranéens : Évaluation et perspectives d'un développement urbain durable, Réunion méditerranéenne sur la « Gestion des villes et développement durable », Barcelone, 3-5 septembre 2001. p 113.

17: تعليمات رئاسية رقم 05 تؤكد على تطبيق قانون التوجيه العقاري رقم 90-25 الصادر في 18 نوفمبر 1990 والذي حدد في مواده: 34، 35، 36، اجراءات التعمير في الأراضي الفلاحية. انظر الجريدة الرسمية رقم 49 في 18 نوفمبر 1990.

18: Bensalhia Mohamed Salah, processus d'urbanisation des jardins périurbains, cas de Hamma Bouziane, Constantine, magister en urbanisme, université Mentouri, Constantine, 2000, p 10.

1.1.5. حالة حاضرة قسنطينة: من عقار فلاحي إلى عقار حضري

إنّ التوسعات العمرانية لمدينة قسنطينة التي مسّت المناطق المحيطة بمدينة قسنطينة كانت على حساب أخصب الأراضي الزراعية. بحيث وصلت المساحة المقتطعة من القطاع الفلاحي خلال الخمسين سنة الماضية تقريبا (1962-2010) حوالي 6506.67 هكتارا، - جدول: 24 - بمعدل استهلاك 130 هكتارا في السنة الواحدة، تمثل نسبة 05.85% من المساحة الصالحة للزراعة لكل ولاية قسنطينة.

جدول 24: المساحة الزراعية المقتطعة حول مدينة قسنطينة 1959-2007

الفترة الزمنية	المساحة (هـ)	النسبة المئوية	النسبة المئوية من المساحة الصالحة للزراعة
1973 - 1962	*945	14.52	00.74
1979 - 1974	*1533.29	23.56	01.20
1993 - 1980	**2353.15	36.17	01.84
2010 - 1994	***1675.23	25.75	02.10
المجموع	6506.67	100.00	05.85

Source : *: MECHERI. ABD : Les emprises urbaines autour de Constantine, 1980 pp.17 - 37.

** : BNEDER, étude de développement rural intègre de la wilaya de Constantine, juin 1989, p5.

*** : Direction des services de l'agriculture de la wilaya de Constantine.

وحسب دراسة قام بها المكتب الوطني للدراسات وتنمية الريف لولاية قسنطينة سنة 1994، قدرت المساحة الزراعية المقتطعة عبر مناطق الولاية بـ 10427 هكتارا، تمثل نسبة 14.67% من مجموع المساحة الإجمالية للقطاع الزراعي. منها 1310 هكتارا خصبة جدا، تمثل نسبة 33.46% من مجموع هذا الصنف القليل في الولاية، والذي يشكل فقط نسبة 05.71%. وتشكل نسبة 12.56% من مجموع المساحة الزراعية المقتطعة. تليها مساحة 3933 هكتارا من صنف الأراضي الخصبة، تمثل نسبة 37.72% من مجموع المساحة المقتطعة، وهي تشكل نسبة 14.16% من نوع هذا الصنف الذي يحتل نسبة 39.06% في الولاية. لتبقى نصف المساحة المقتطعة للتوسع العمراني صالحة للعمران بحوالي 5184 هكتارا.¹⁹

19: BNEDER, étude de développement rural intègre de la wilaya de Constantine, phase 1, analyse et diagnostic, 1994, p 148.

الفصل الثالث

لم تكن عمليات استنزاف الرأسمال العقاري الزراعي بشكل كبير قبل سنة 1973، بحيث لم نسجل سوى 945 هكتارا، تمثل 00,74% من المساحة الصالحة للزراعة، أي بمعدل 67,5 هكتارا / سنة.

- مرحلة السبعينات 1974-1979 حرّك المشروع الصناعي وسيرورة التعمير عمليات الاقتطاع للأراضي الزراعية في اتجاه الأحواض الزراعية الرئيسية. لذا ارتفعت المساحة الزراعية المقتطعة إلى 1533,29 هكتارا، بمعدل 306,5 هكتارا / سنة، نجد منها 703,45 هكتارا في شكل مناطق صناعية. تمثل هذه الأراضي 158,14 هكتارا خصبة جدا، ومساحة 854,13 هكتارا خصبة، وأخرى 520,62 هكتارا متوسطة وضعيفة الخصوبة.²⁰

- أما مرحلة الثمانينات والتسعينات، فإنّ الظاهرة وصلت إلى أقصاها، باقتطاع مساحة 2353,15 هكتارا تمثل 01,84% من المساحة الصالحة للزراعة، وبمعدل استهلاك 188,56 هكتارا / سنة. أخذ منها السكن حصة الأسد بـ1531,38 هكتارا، أي ما نسبته 65,08%.

- أما مرحلة بداية الألفية الثانية فقد واصلت وتيرة استهلاك الأراضي الزراعية الخصبة بنفس الحدّة، حيث أحصي أكثر من 1650 هكتارا، لإنجاز الطريق السريع شرق/ غرب، ومشروع التخصيصات الفردية التي انتشرت مثل البقع السوداء في وسط المزارع، ومساحات الحبوب عبر البلديات المجاورة لمدينة قسنطينة.

شكّل الوعاء العقاري المقتطع من الأراضي الزراعية خسارة كبيرة باعتبار أنّ من مجموع 10427 هكتارا المقتطعة نجد منها 4555 هكتارا من صنف خصبة اقتطعت نهائيا، أي بنسبة 43.68. ومن مظاهر تفتيت الرأسمال العقاري أمثلة عديدة صارخة:

♦ التعاونية الفلاحية لقدامى المجاهدين عنان دراجي ببلدية عين سمارة تمّ اقتطاع منها حوالي 550 هكتارا من مجموع عقارها المقدر بـ 1180 هكتارا، أي ما نسبته 46,61% ليتحول إلى منطقة صناعية.²¹

20: سليم زاوية، المجال الشبه حضري لمدينة قسنطينة، ماجستير في التهيئة الحضرية، جامعة قسنطينة، 1997، ص 5- 8.
21: Direction des services agricoles de la wilaya de Constantine. Synthèse communale de la Restructuration des terres de F.N.R.A.

الفصل الثالث

♦ المثال الثاني ضيع المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لما بين البلديات 2880 هكتارا من الأراضي الزراعية لتحقيق التوسعات المبرمجة، ما بين 1990-2010.²²

2.1.5. حالة حاضرة عنابة: صراع عنيف بين العمران والزراعة.

لقد أحدثت التوسعات العمرانية لمدينة عنابة في المناطق المحيطة بها من خلال توطين العديد من المناطق الصناعية، والسكنية وما يتبعها من مرافق وتجهيزات، انعكاسات سلبية على مستوى المجال عامة، والنشاط الفلاحي والطبيعة خاصة. قدرت المساحة الزراعية المقتطعة على إثرها وإلى غاية 2001 حوالي 3210 هكتارا - جدول: 25 - واتخذت كل الأشكال الحضرية التابعة لمدينة عنابة من مناطق سكنية ومرافق وتجهيزات، لتضاف إليها مساحة 2618 هكتارا للمناطق الصناعية والنشاطات والتخزين.²³

جدول 25: الأراضي الزراعية المقتطعة في التجمع العنابي لما بين البلديات

النسبة المئوية %	المساحة المقتطعة هـ	البلدية
12.71	650	عنابة
28.04	900	البوني
06.30	390	الحجار
29.16	1270	سيدي عمار
12.62	3210	المجموع

المصدر: صيد سفيان، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، ص 84.

وبالنظر إلى حجم الأراضي الزراعية التي اقتطعها القطاع الصناعي في السهول الزراعية الشرقية والغربية المحيطة بمدينة عنابة والتي بلغت 2701 هكتارا، نتبين أنّ السياسات السابقة قد أهملت الحفاظ على الأراضي الزراعية، لكون القرارات المتعلقة بتوطين المشاريع الصناعية كانت تسير بطريقة مركزية، ولها صفة الأولوية.

22: Chelighene Djamilia, la consommation de l'espace à Constantine, urbanisation anarchique et mitage des terres agricoles, poste graduation spécialisé en aménagement du territoire, université Mentouri, 2004, p 85.

23: أحمد سفيان صيد، التوسعات العمرانية بالمجمع العنابي، دراسة حالة مدينة سيدي عمار، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2003، ص 84.

الفصل الثالث

3.1.5. حالة مدينة سطيف: زحف عمراني في شكل بقع في كل الاتجاهات

تمثل الفلاحة والأراضي الزراعية في سطيف أهمية اقتصادية بالغة، وثقلا اجتماعيا معتبرا، وهذا بفضل نسبة مساهمة منتوجاتها في تغطية جزءا معتبرا من حاجيات سكان المدينة والمنطقة ككل. بالإضافة إلى أهمية مساحاتها- جدول 26 - التي تمثل نسبة 63.93% من مساحة البلدية، المقدره بـ 8138 هكتارا.

جدول 26: توزيع استخدام الأرض في بلدية سطيف 2010

النسبة المئوية	المساحة (هكتار)	نوع الأراضي
63.93	8138	أراضي صالحة للزراعية فعليا
24.21	3082	أراضي عمرانية
06.85	872	غابات
05.01	638	أراضي غير منتجة
100.00	12730	مجموع المساحة

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2010

لكن التزايد الكبير للكتلة العمرانية لمدينة سطيف، ونمو البقع العمرانية الصغيرة المحيطة بها. كان بفعل أحيانا التكاثر الحضري، وأحيانا أخرى بفعل الزحف والتمدد العمراني الفوضوي في كل الاتجاهات، والذي استهدف مساحة 300 هكتارا من أخصب الأراضي الزراعية للمناطق الشمالية الغربية والجنوبية ما بين فترتي 1960 و 1980. تلتها اقتطاع مساحة بحوالي 270 هكتارا خصبة إلى متوسطة الخصوبة لإنجاز التجهيزات الكبرى مثل: القطب الجامعي، شبكة الطرق، والمحولات الجديدة ما بين 1986 و 2000. وفي إطار المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية تمّ برمجة حوالي 1000 هكتارا من الأراضي الزراعية في شكل توسعات مختلفة مثل: 300 هكتارا في منطقة قاوة، 110 هكتارا في إنجاز القطب الجامعي الثاني، و 100 هكتارا في شوف الكداد، بالإضافة إلى 650 هكتارا للشبكات والتجهيزات الكبرى للمدينة.²⁴

24: URBASE, plan directeur d'aménagement et d'urbanisme de la commune de Sétif, règlements, 1997, p 24.

الفصل الثالث

إنّ تحويل الأراضي الزراعية في سطيف قد تمّ دون مراعاة نوعية الأراضي، ولا النتائج المترتبة على التوزيع المجالي للمستثمرات الفلاحية التي هي في مواقع قليلة جزأت إلى نصفين. ومن منظور آخر يمكن نستنتج بأنّ هناك عدم اعتراف رسمي بالمساحات الريفية والزراعية كمنشآت أساسية للمدينة. لا بد من ضمان استمراريته كمورد اقتصادي واكولوجي للمدينة، وحمائتها من التمدد العمراني.

وكننتيجة أخرى لهذه الوضعية نقول أنّ المجال الفلاحي قد جند وبصورة جلية لاستقبال العمران وتوسع المدينة، وذلك بمعدل 50 هكتار/ سنة منذ 1966. وأنّ كلّ الفاعلين في نمو المدينة يشتركون في نفس الاعتقاد الجازم بأنّ كل أرض زراعية قريبة من النسيج العمراني للمدينة سيبنى عليها عاجلا أم آجلا. وهذا ما تؤكده مقترحات المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لبلدية سطيف ما بين 1997-2010 التي ساهمت هي الأخرى في التعدي على الأراضي الزراعية. بحيث وجدنا من أصل 8500 هكتارا المعينة للتوسع، 14% منها أراضي خصبة جدا، وحوالي نسبة 33% منها خصبة. أمّا مقترحات المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية المعدل عام 2002 تؤكد أنّ 60% من الاحتياطات العقارية المبرمجة لمدة 25 سنة أراضي زراعية. منها 1300 هكتارا من محيط مدينة سطيف، و327 هكتارا من تجمعاتها المحيطة²⁵

الحوصلة:

لقد اعتنى المشرع الجزائري بحماية الأراضي الزراعية نظرا للتزايد السكاني، وتفشي ظاهرة التعدي عليها دون احترام المعايير والشروط القانونية المحددة في استغلالها. في هذا الشأن صدرت تعليمة رئاسية رقم 05 بتاريخ 14 أوت 1995 تؤكد على حماية الأراضي الفلاحية من الانتهاكات والتعديت. فكانت من آثارها إتلاف لآلاف الهكتارات من أخصب الأراضي الزراعية بغرض التوسع العمراني. ممّا دفع وفي ظرف سنة واحدة حوالي 1500 بلدية من أصل 1541 إلى إنشاء مخططات توجيهية للتهيئة العمرانية دون أن يراعى في إعدادها حماية المناطق الواجب حمايتها.

كما أكدت كذلك التعليمة الصادرة عن السيد رئيس الحكومة بتاريخ 13 جويلية 1996 بضرورة حماية هذا النوع من الأراضي ذات الطابع الزراعي والغابي، والتي تلزم بضرورة التطبيق الصارم للمواد

25: Boudjenouia A, Fleury A, Tacherift A, le statut de l'espace agricole périurbain à Sétif, réserves foncières ou projet urbain, revue cahiers Agricultures n° 2 volume 15, 2006, p 22.

الفصل الثالث

من 76 إلى 78 من قانون التهيئة والتعمير رقم 29-90، بما تتضمنه من إجراءات عقابية. أتتبع بإصدار قانون 25-90 يتعلق بالتوجيه العقاري.

2.5. تقهقر البيئة الطبيعية المحيطة بالمدن:

1.2.5. حالة المناطق المحيطة بمدينة قسنطينة:

إنّ التوطن الصناعي، والتمدد الحضري الجارف في المناطق المحيطة بمدينة قسنطينة، وخاصة عبر أهم أحواضها الزراعية بالولاية مثل: حوض الحامة بوزيان، وادي بومرزوق وحوض عين سمارة. قد خلف أضرارا كثيرة مسّت الإنسان، والبيئة، والزراعة، سنوضحها كآآتي:

- أثر الغبار الإسمنتي لمصنع الحامة بوزيان على عناصر البيئة التي تقهقرت. وسجل المردود الزراعي تراجعاً على مستوى بلدية الحامة بوزيان مقارنة بما كان، وهو على النحو التالي:

نقص بنسبة 50% في مردود إنتاج الحبوب: إلى 10.01 ق/هـ

نقص بنسبة 60% من مردود إنتاج الخضر: إلى 55 ق/هـ

نقص بنسبة 75% في مردود إنتاج الفواكه: إلى 54.24 ق/هـ²⁶

- انتشار القمامات الحضرية الصلبة:

تعدّ ظاهرة انتشار القمامات الحضرية الصلبة وتسييرها من أصعب المشاكل البيئية العويصة بولاية قسنطينة عموماً، وبالمجمع الحضري القسنطيني خصوصاً. فالحجم الكبير للفضلات الحضرية، الذي يرمى يومياً على مستوى المجمع الحضري بلغ حوالي 395 طناً، تمثل نسبة 79.64% من مجموع فضلات الولاية سنة 2010 - جدول: 27 - منها 53.03% من مدينة قسنطينة، ونسبة 26.61% من البلديات التابعة لها.

ونظراً لاتساع النسيج العمراني للمجمع الحضري القسنطيني انتشرت القمامات عبر أرجاء هذا النسيج، وهي قمامات فوضوية لم يتم اختيارها وفقاً للمعايير التقنية والبيئية والصحية، فمثلاً نجد:

26: خالد بوجعدار، مساهمة في تحليل وقياس تكاليف أضرار ومعالجة التلوث الصناعي: دراسة ميدانية على مصنع الإسمنت بحامة بوزيان، قسنطينة. 1984.

جدول 27: توزيع النفايات الحضرية ببلديات ولاية قسنطينة 2010

النسبة المئوية	الكمية (طن/يومية)	البلديات
53.03 %	263	قسنطينة
132 طنا 26.61 %	51	الخروب
	13	عين سمارة
	19	ديدوش مراد
	49	حامة بوزيان
20.36 %	101	باقي الولاية
100.00	496	مجموع الولاية

المصدر: زوليخة بوهنقل: دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، حالة بلديات قسنطينة، ص 126.

• المفرغة العمومية بوغارب في بلدية ابن باديس:

تبعد المفرغة عن قسنطينة بـ 43 كلم ومركز البلدية بـ 05 كلم. وهي تتربع على مساحة 04.5 هكتارا. كانت تستقبل في السابق النفايات الحضرية لمدينة الهرية، وبعد غلق مركز عين سمارة سنة 1998 أصبحت تستقبل نفايات مدينة قسنطينة، بالإضافة إلى كل من ابن باديس، الخروب، وعين أعبيد بإجمالي من النفايات يصل إلى 380 طنا يوميا. ثم بعد ذلك تم تهيئتها على مساحة جديدة قدرت بـ 350 هكتارا.

• المفرغ العمومي بالكلم 13 طريق عين سمارة:

يقع مركز التصريف على الجهة الجنوبية الغربية على حافة الطريق الوطني رقم 05، وبالتحديد على بعد 09 كلم عن مركز بلدية عين سمارة. بني في مكانه مركز ردم تقني متطور، وهو جديد في الخدمة الفعلية. وفي أغلب الأحيان تكون النفايات من الهدم والبناء. وترمى بفوضى وعشوائية كبيرة على حواف الطرق وخاصة الطريق الوطني رقم 05 الرابط بين قسنطينة وعين سمارة، والطريق الولائي رقم 127 الرابط بين المدينة الجديدة علي منجلي وبلدية عين سمارة.²⁷

27: فاطمة بوفنارة، تسيير النفايات الحضرية الصلبة والتتمية المستدامة في الجزائر، حالة مدينة الخروب، مذكرة ماجستير في التهيئة الحضرية، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2009، ص 118.

الفصل الثالث

- المياه القذرة الحضرية: حسب المعطيات الاحصائية لشبكة التطهير لولاية قسنطينة على مستوى المدينة والتجمعات الرئيسية المحيطة بها ترمى فقط 20% من المياه القذرة في المجاري والأودية مثل: واد بومرزوق، واد الرمال، وواد سمندو. يتم معالجتها في محطة ابن زياد، وتبقى 12% من عملية التوصيل مازالت في طور الإنجاز.

- النفايات الصناعية: قدرت سنة 2010 بـ 11577 طنًا.

نلاحظ انتشار ظاهرة رمي الزيوت الصناعية المستعملة من محطات الغسل والتشحيم التي تقدر بـ 1200 طنًا سنويًا. بالإضافة إلى الأوحال الملوثة بالهيدروكربون، وبطرق عشوائية في الطبيعة. وزيوت الأسكاريل التي تحتوي على الكلور والمحروقات العطرية المستعملة بكثرة في المحولات الكهربائية ذات الطاقة الكبيرة وفي معظم المكثفات الكهربائية.²⁸

2.2.5. حالة المناطق المحيطة بمدينة عنابة:

أنّ التركيز المكثف لل عمران في المناطق الريفية والزراعية المحيطة بمدينة عنابة خاصة البوني، سيدي عمار، وسيدي سالم. قد أحدث اختلالاً في التوازن البيئي للمنطقة التي أصبحت تعدّ نموذجاً يعكس المستويات المرتفعة للتلوث، وتؤثر على صحة السكان بظهور عدّة أمراض كالربو، الحساسية والاضطرابات النفسية. وتؤثر على الفلاحة بسبب ارتفاع درجة حرارة الهواء، ونسب غاز أكسيد الكربون، والغبار الذي تطرحه المصانع، ممّا أدى إلى انتشار العديد من الأمراض الزراعية، وتراجع إنتاج المحاصيل الزراعية من خلال تقلص المردود الزراعي. واختلال التوازن البيئي في المنطقة الرطبة المماثلة للمواقع السياحية التي تعدّ من المصادر الاقتصادية الهامة في المنطقة، لا سيما في شاطئ سيدي سالم أين سجلت أعلى مستويات التلوث التي أصبحت تؤثر على إقبال السياح والمصطفيين.

- التلوث الهوائي:

تشهد عنابة والمناطق المحيطة بها تلوث هوائي كبير ناتج عن الحجم الكبير للغازات والسوائل الصناعية المندفعة من المصانع، سواء المحيطة بالمدينة المركزية عنابة مثل: مصنع أسميدال الذي يقع على بعد 04 كلم من مدينة البوني وي طرح في الهواء غازات الفوسفور، والفوسفات والكلور، ممّا يؤدي إلى تشبع الهواء بالغازات السامة، وارتفاع درجة حرارة الجو في وسط يمتاز بارتفاع الرطوبة، وبالتالي

28: زوليخة بوهنغل، مرجع سابق، ص ص 163 164.

الفصل الثالث

أصبح يشكل خطرا على الصحة العامة للسكان. أما مصنع الحديد والصلب بالحجار فيطرح سنويا في الهواء 36891 طنا من الغبار و30895 طنا من أكسيد الكربون و2260 طنا من ثاني أكسيد الكبريت.

- النفايات الصناعية:

تتمثل في الملوثات التي تطرح بدون معالجة لاسيما في واد مبعوجة الذي يتلقى سنويا من مركب الحديد والحجار 3695 متر³ من الزيوت و845 طنا من أكسيد الأزوت. وواد سيبوس يتلقى هو الآخر من مركب أسميدال نواتج الأحماض الفوسفاتية والأزوتية. فتراكم النفايات التي تطرحها الوحدات الصناعية لأسليور ميتال في الوادي يؤدي في غالب الأوقات إلى انسداد المجاري المائية، وبالتالي تهديد أحياء عديدة بالغرق على غرار حي دراجي رجم الواقع في منطقة منخفضة على مستوى سطح البحر.²⁹

أما بلدية الحجار فهي تعاني الأخرى كثيرا من تراكم النفايات الحديدية خاصة على مستوى المنطقة الصناعية مبعوجة التي تحولت إلى حظيرة لتجميع تلك النفايات خاصة بعد سريان الإجراء القانوني الذي يمنع تصدير النفايات الحديدية.

- المفارغ العمومية:

تعاني عنابة من وجود عدّة مفارغ فوضوية منتشرة في وسط طبيعي وريفي يغلب عليه الفضاء الغابي. دون أن تتمكن السلطات ومنذ سنوات فتح مركز الرّدم في بركة زرقاء، والذي استهلك إلى غاية نهاية 2010 أزيد من 26 مليارا سنتيما.

وتعدّ المفرغة الفوضوية الواقعة في البركة زرقاء ببلدية البوني أكبر مفرغة فوضوية في ولاية عنابة حيث تتربع على مساحة 29 هكتارا، وتستقبل أكثر من 550 طنا من النفايات المختلفة يوميا من بلديات عنابة والبوني والحجار والعلمة والشرفة. وتستقبل النفايات من مختلف بلديات الولاية والتي حولت المدينة إلى قمامة جماعية يغطيها الدخان والغازات السامة. تتواجد هذه المفرغة في وسط غابي مفتوح جعلها مقصد آلاف الشباب الذين يندشون على أي شيء يمكن بيعه، بالإضافة إلى وجود عدّة مئات من الأبقار والمواشي ترعى على الفضلات المنزلية، خاصة الأكياس البلاستيكية، ويتم حلبها وبيع حليبها للديوان. كما سجلنا شكاوى سكان كلّ من حجار الديس، عين جبارة، ووادي زياد من الآثار الوخيمة

29: أحمد سفيان صيد، مرجع سابق، ص 85.

الفصل الثالث

للدخان والروائح الكريهة على حياتهم حيث انتشرت العديد من الأمراض مثل الربو، وأمراض الحساسية، والجلد والسرطان. ورغم الشكاوى العديدة لجميع الجهات لوقف هذا الخطر إلا أنّ مركز الردم لم يفتح ؟

3.2.5. حالة المناطق المحيطة بمدينة سطيف:

- الفضلات الحضرية الصلبة:

تطرح مدينة سطيف ما قيمته 2300 طنا في اليوم من الفضلات الحضرية الصلبة، وذلك بمتوسط 0.17 كلغ/ فرد/يوم في المفرغة الفوضوية لسيدي حيزر التي تقع شمال شرق المدينة، في انتظار إنجاز خمسة مراكز للدفن التقني في كامل الولاية.

- القذارة الحضرية: قذارة منزلية هائلة قادمة من مدينة سطيف والتجمعات المحيطة بها قدرت

بـ96739 متر³ / يوم من سطيف، 1018 من شوف الكداد، 884 من فرماتو، 182 من قاوة، و117 من عبيد علي.

وتعمل شبكات الصرف الصحي لمدينة سطيف في نظام موحد باستثناء شبكة صرف المنطقة السكنية الحضرية الجديدة الذي صمم وأنجز منفصلا، مع وجود بعض المقاطع منه ملحقة بالشبكة العامة. وحاليا فإنّ شبكة الصرف الصحي للمدينة مجهزة بأربع محطات رفع صممت وبنيت للقضاء على عمليات التصريف غير القانونية في الوديان؛ وهي تتجه كلها نحو محطة التصفية لعين السفيهة. رغم بقاء الإصدارات الموجودة حاليا تصرف في الهواء الطلق، وهي:

- الحوض الشمالي لقطاعي الهاشمي، والشركة الوطنية للنقل البري، والتي ترمى في واد الحاسي.
- حوض المنطقة الصناعية.
- أحواض شوف لكداد؛ قاوة؛ عبيد علي، وحوض الباز، حيث يتم صرفها الصحي في واد بوسلام.
- شبكات الصرف لمدن فرماتو والحاسي حاليا تعمل في حالة تشبع قصوى بسبب توسع نسيجهما

الحضري.³⁰

30: URBA SETIF, PDAU INTERCOMMUNAL, rapport de présentation, phase 1, diagnostic et propositions 2010, P P 375-376.

خلاصة

نستخلص من استقراءنا للتمدد الحضري عبر المجالات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري، الكثير من الملامح التي تبرز الاتساع الكبير الذي حلّ بها منذ بداية فترة التسعينات من القرن الماضي. وصاحبت هذه التحولات استقرارا ثم تراجعاً في النمو الديموغرافي للمدينة، مقابل امتداداً مجالياً مفرطاً لتجمعاتها العمرانية المحيطة بها.

ففي حالة قسنطينة انتقل الفضاء العمراني إلى ما وراء الحاجز الطبوغرافي للمدينة، وقفز عن المنحدرات العكسية للحامة بوزيان شمالاً، وخوانق حوض الرمال جنوباً. ممّا أعطى مظهراً عمرانياً مشتتاً غير متجانس ومتناسق.

أنّ التمدد الحضري الكبير لمدينة قسنطينة قد أحدث اتساعاً كبيراً في المسافات التي يقطعها الساكن يوميا. واختناقاً شديداً في حركة الطرق الرئيسية المؤدية من التجمعات المحيطة نحو المدينة. هذه الوضعية دفعت بالسلطات إلى التوجه نحو خلق أقطاب متخصصة في الخدمات والنشاطات والتجهيزات لفك الخناق على المدينة، والتخفيف من الترددات اليومية للسكان عليها. ففي المدينة الجديدة علي منجلي على سبيل المثال لا الحصر ظهرت الكثير من الخدمات العليا والعامّة ذات استقطاب ولائي وجوهوي، ولكن لم تقلل منها. وتنمية بعض التجهيزات الترفيهية في كل من الخروب، وعين الباي مثل: مركبات للتسليّة وغابات استراحة تستقطب كل سكان التجمع القسنطيني. تشجيع النشاط السوقي في كل من عين سمارة والخروب والحامة بوزيان. لكن يبقى من الضروري التفكير في إنشاء قطب يجمع كل الخدمات والتجهيزات ذات الطابع الولائي يخص المسائل الإدارية والمالية...

أمّا في حالة مدينة عنابة، لم تتمكن هي الأخرى الفرار من ظاهرة النمو الحضري السريع ونتيجته الطبيعية "التمدد الحضري" فالنسيج العمراني للمدينة محدود من التمدد بالموقع البحري إلى الشمال والشرق، وبجبال إيدوغ غرباً، ممّا سمح للنمو الحضري التمدد باتجاه الانفتاح على السهول جنوباً نحو مراكز البلديات المجاورة لها، والتي شكلت فضاءها الحضري لما بين البلديات. هذا الفضاء منظم، ومتصل بشبكة من الطرق ذات ثلاثة محاور رئيسية من الطرق الوطنية وهي: رقم 16، 44 نحو الشرق ورقم 44 نحو الغرب. هذه المحاور تحمل النمو والتنمية، وتميل إلى توليده وتوجيهه غالباً نحو المناطق

الفصل الثالث

المحيطة بها مباشرة، مما أدى إلى الزحف والتمدد الحضري على طول الطرقات، والتحامات عمرانية كثيفة، وتمدّن على شكل بقع صغيرة وبعيدة عن محاور الطرق الرئيسية.

أمّا في سطيف لاحظنا خلال العشرية الأخيرة استهلاك كبير للاحتياط العقاري المتاح باسم التمدن والتنمية. مما أدى إلى توتر حاد على الأرض، فاضطرت السلطات العمومية إلى عمليات تكثيف الأنسجة القائمة، وإدارة مدينة سطيف دون توافر الأراضي التي تستحق تسليط الضوء عليها كنهج جديد للتخطيط الحضري. وعلى هذا النحو حددت سلسلة من التدخلات في النسيج الحضري القائم بطريقة غير متوقعة لتشمل على سبيل المثال، خطة عمليات التكثيف تخص المنطقة السكنية الحضرية الجديدة بمختلف برامج السكن الاجتماعي في سياق حالات الطوارئ سنة 1997 مما رفع قدرات الإسكان. ولكن كانت على حساب برامج المعدات غير المحققة. هذه الفترة بدون توسع كانت ايجابية لوضع حد للممارسات المسيئة في استهلاك أراضي البلدية.

وأنّ التوسعات المنجزة على الأطراف الشرقية والغربية للمدينة أدت إلى إحداث قطيعة بين النسيج العمراني الموجود والتوسعات الجديدة. وأنّ اختيار مواضع التوسع لم تتم على ضوء أنها وحدات حضرية مجهزة بهياكل وتجهيزات، بل على أساس وحدات إقامة أو سكنية فقط تفتقر لكل التجهيزات المصاحبة لوظيفتها، ممّا أنتج نسيجا رديئا على المستوى المعماري والتهيئة العمرانية.

فالتمدد الحضري قد عزز إنشاء الطرق السريعة في المناطق الحضرية المخصصة للسيارات والسرعة (الطرق الدائرية والسريعة في المناطق الحضرية) ومع ذلك فاللجوء لاستخدام هذه الطرق غالباً ما يسرع التمدّن في محيط طول خطوط الاتصال، محدثة بذلك التوسع الحضري. وعموماً يمكن تلخيص العوامل الدافعة لهذا النوع من النمو في المجالات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري:

1-العوامل السوسيو- ثقافية:

ارتبط النمو الحضري بالمناطق المحيطة ارتباطاً قويا بالنمو السكاني، والنمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة استعمال الأسر للسيارات، ومخلف وسائل النقل. قد أدى بدوره إلى ظهور أنماط عديدة من السكن بعيدة أكثر فأكثر عن المدينة المركزية.

• ظهور طلبات اجتماعية جديدة:

لم ينتج التمدّن في المناطق المحيطة بالمدن عن حاجة كمية حقيقية من السكن فقط، ولكن رغبة بعض سكان المدن في تحسين الإطار المعيشي السيئ في الأحياء الهشة والقصديرية، وحلّ مشكلة الإسكان، والحصول على سكن لائق، وإطار معيشي حضري يكون بالقرب من المدينة. وتحقيق أكثر للراحة. التغييرات في الحالة الأسرية للكثير من الأفراد على سبيل الزواج وتشكيل أسر جديدة، والبحث عن السكن الفردي كانت كلها من العوامل الاجتماعية القوية في مغادرة المدينة والعيش بالقرب منها.

• التحفيزات العقارية بوفرة وانخفاض الكلفة بمحيط المدن:

علاوة على ذلك، فإنّ ارتفاع أسعار السكن والقطع الأرضية للبناء في ضواحي المدينة أكثر من التي في المناطق المحيطة والبعيدة منها. بالإضافة إلى تشجيع صيغ عديدة لتمول بناء السكن في المناطق المحيطة بالمدينة مما ساعد على توجيه السكان للسكن فيها مقارنة بالمدينة الأم.

2- عوامل متصلة بالتنقل والنقل:

• امتلاك السيّارة الخاصة وسهولة التنقل:

شهدت المدينة الجزائرية في العشرية الأخيرة نموا متسارعا في استخدام السيّارة الخاصة كمنافس شديد للنقل الجماعي، بل وضرورية للسكن في المناطق المحيطة والبعيدة عنها. فالسيارات قد زاد حضورها أمام الرداءة المتزايدة للنقل الجماعي خاصة بالحافلات. وهذا ما زاد من حجم التنقل للسكن في المناطق المحيطة بالمدينة وبقاء الارتباط العضوي في شكل حراك تنقلي يومي نحو المدينة الأم.

• ظهور نمط معيشي جديد قوامه الحراك التنقلي اليومي بين التجمعات المحيطة والمدينة:

أنّ التزايد الكبير في استعمال السيّارات، والاستثمارات العمومية في مجال البنى التحتية للطرق ساهم بشكل كبير في الوصول السريع والسهل النسبي رغم الازدحام المروري في أوقات الذروة بين المدينة الأم وتجمعاتها المحيطة بها. وأنّ ظاهرة تركّز الوظائف والسكان البعيد عن مراكز المدن بلور حركات تنقل يومية للسكان بين مقر السكن ومقر العمل في المدن. ووفقا لذلك سوف تعمل الغالبية من يعيشون في المناطق المحيطة بالمراكز الحضرية المحيطة الذهاب يوميا إلى المدينة الأم للعمل والعودة مساء للمسكن، هذا الانفصال بين فضاءات المعيشة والعمل واضحة جداً، وتسبب في طرح الكثير من المشاكل والصعوبات في تنمية وتهيئة المناطق الحضرية المحيطة بالمدن الكبرى الجزائرية.

الفصل الرابع

الحوكمة الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

البحث عن الحوكمة الحضرية المحلية الجيدة

مقدمة

1. أزمة المدينة الجزائرية المعاصرة.
2. أزمة المجالات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري.
3. المجالات المحيطة من منظور أدوات التهيئة العمرانية.
4. الحوكمة الحضرية المحلية الجيدة للمجالات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري.

خلاصة

الفصل الرابع

« La gouvernance en géographie se présente comme le versant social du principe de développement durable suivant lequel les citoyens participent au débat démocratique à divers niveaux et notamment au niveau local, pour décider de ce que sera leur vie quotidienne.

Mais pour qu'il y ait vraiment débat démocratique, il importe que tous les citoyens, dont les élus, aient accès aux documents, voire aux outils concernant l'aménagement de leur territoire, et puissent réellement en appréhender les enjeux »

NATHALIE DUBUS¹

مقدمة

عرفت المدن الجزائرية نموا عمرانيا معتبرا، وتمددا حضريا متسارعا خلال العشريات الماضية، وذلك بسبب النمو الديموغرافي الهائل، والتطور الاقتصادي والاجتماعي. وعلى هذا الأساس ركزت السلطات السياسية جهودها في قطاع التعمير على تنفيذ برامج سكنية ضخمة لحل مشكلة السكن، من خلال وضع سياسة حضرية. بدأت هذه السياسة ببناء مناطق سكنية حضرية جديدة في معظم المدن وبالمناطق المجاورة لها، صاحبته عملية لا تقل شأنا، تتمثل في توزيع الاحتياطات العقارية لتلبية الطلبات المتزايدة للمواطنين وخاصة القطع الأرضية للبناء، بهدف مشاركتهم في بناء مساكنهم، والتخفيف من حدة أزمة السكن.

كل هذه العوامل أدت في النهاية إلى استهلاك ضخم من الاحتياطات العقارية، وتمدد واسع وطوفاني لل عمران. فتحوّلت على إثره المدن الصغيرة إلى كبيرة، والكبيرة إلى حواضر، إلى أن أصبحت اليوم لا تطاق من حيث كثافتها، وصعوبة التحكم فيها، وتسييرها.

لقد بينت مختلف آليات إنتاج التوسعات العمرانية في نطاق الحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري العجز الواضح في التخطيط الحضري، الذي ترجم ضعف قدرة السلطات العمومية في ضبط التمدين الجارف، وتعبيرا صريحا عن خضوع إنتاج المجال الحضري للموجة الليبرالية التي اتخذت أبعادا متنامية في إنتاج المجالات المحيطة بالمدن الجزائرية. ومن ثمة يكون من الواجب التساؤل عن نموذج المدينة الذي تروج له أنساق التمدين الضاحوي السائدة.

1: NATHALIE DUBUS, de la gouvernance à la géo gouvernance: de nouveaux outils pour une démocratie local e renouvelée, revue l'espace politique, n° 10/2010-1.

الفصل الرابع

فهل نحن نسير نحو نموذج المدينة المفككة على الطريقة الأمريكية الذي فرض وجوده على حساب النموذج المحلي الذي تمت مراجعته من طرف الاستعمار ؟ أم هو منطق الانفتاح والتطور الذي فرض نفسه ؟

في هذا الصدد، تقول الشواهد الميدانية بأن عملية بناء المدن أو المشاريع الحضرية داخل المجالات المحيطة بالمدن قد أدى إلى قلب التصورات التقليدية المبنية على تعارض المجال الحضري والمجال الريفي، وبالتالي ضرورة إعادة النظر في طرفي هذه المعادلة. فالتحضر المنتشر في الكثير من الحواضر والمدن الجزائرية، تتداخل فيه الحدود بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية المحيطة بها، حتى أصبح من الصعب تحديد وتعريف هذا النوع الجديد من المجالات بسبب تلاحم نسيجها العمراني، وتزايد تمددها الحضري.

في هذا الاتجاه، فإن تحقيق التنمية المستدامة بالمدن الجزائرية رهين بتفعيل مبادئ الحوكمة الجيدة في جميع مراحلها: إعدادا، وتنفيذا، وتقويما لسياسة المدينة. وتكون البداية بدقة تحديد الأهداف، مرورا بتوفير الآليات القانونية والمؤسسية والمالية اللازمة، وانتهاء بدقة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين وترتيب المسؤوليات، وتحديد مؤشرات النجاح والفشل. ثم تبني أنماط تدبير حديثة تضمن انخراط السكان ونجاعة العمل المشترك بين مكونات الإدارة من جهة، وبين الإدارة وباقي المتدخلين، من الجماعات المحلية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى. هي كلها عوامل ضرورية لنجاح سياسة المدينة في الجزائر.²

سنتطرق في هذا الفصل إلى أزمة المدينة الجزائرية ومعضلة التسيير والتخطيط الحضري التي انعكست سلبا على إنتاج، وتسيير المجالات المحيطة بها، على الرغم من الترسانة الكبيرة للقوانين، وأدوات التهيئة والتخطيط التي لم تجدها نفعاً. وماهي الطريقة الجيدة الملائمة لتسييرها وتحسين أدائها مستقبلا ؟

2: Madani Saïd, Mutations urbaines récentes des villes intermédiaires en Algérie: Cas de Sétif Thèse en vue de l'obtention du doctorat d'état en Architecture Université FERHAT Abbas de Sétif, 2012, p 87.

1. أزمة المدينة الجزائرية المعاصرة

أزمة المدينة الجزائرية، هي أزمة الفكر العمراني، وأزمة البنيات الحضرية في الجزائر، أزمة تتعلق بالعناصر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. فالمدينة الجزائرية منذ الاستقلال لم تكن من اهتمام السلطة السياسية، لذلك لم تتحدد معالمها على مستوى المخطط الاجتماعي والسياسي، وتدفع التنمية الحضرية إلى الأمام. بالمقابل انشغلت التهيئة الحضرية بتنظيم الحيز وربط علاقاته بالمتطلبات الاقتصادية الخاصة بالرفاهية والراحة والبحث عن الرضا الذي ينبع من الحياة الحضرية. فكان الحلّ التخطيطي إنشاء أحياء ومدن للنوم في المناطق المحيطة بالمدينة، ومناطق للنشاط الاقتصادي بالقرب منها.

وتتضح بصورة جلية أزمة العمران بالمدينة الجزائرية من خلال الأنماط والأشكال المحتوية في هذا الحيز مثل: الأحياء القصديرية، البناء الفوضوي، السكن الاجتماعي، والبناء التطوري. كل هذه الأنماط تمثل وبطريقة واضحة أزمة العمران.³

وأن المدينة الجزائرية تحتاج اليوم إلى عناية أكثر، سواء فيما تعلق بتسييرها كفضاء حيوي ومعقد، أم من حيث التكفل بعلاقتها الاستراتيجية بإشكالية تهيئة الإقليم وما يرتبط به من إشكاليات فرعية، كالتوزيع الديموغرافي للسكان، وتخطيط اقتصاديات المستقبل...

هذه الأساسيات تطرح على التجربة العمرانية في الجزائر واجب العناية بتأهيل المدن من جديد، وفق خريطة تتوازن فيها المصالح، ويتجانس التعايش بين كل الفاعلين. ومن ذلك فإنّ أحزمة الأحياء الفوضوية، والهشة التي صارت تحاصر كل المدن تقريبا، وأنّ التمدد الحضري الطوفاني الذي في الكثير من الأحيان يكون عشوائيا، يجب أن تخضع للمعالجات التي تعتمد على الدراية العلمية، والمعرفة الميدانية، والطرق الحديثة والمتخصصة. وليس لنا من خيار إلاّ تجاوز بناء أحياء مراقد يصطف بعضها

3: عبد الحميد دليمي، المدينة الجزائرية بين استحالة الهروب وصعوبة الصراع، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،

العدد الثاني عشر، نوفمبر 2007، ص 163.

الفصل الرابع

إلى جانب بعض، ويزيد في تعقيد الأمر أمام القائمين على إدارتها وتسييرها في خلق فضاءات لأنشطة قادرة على بعث الحياة فيها، بل وقد تشكل خطرا على الأمن الاجتماعي بما توفره من كثافة سكانية؛ لا تربطها في الغالب تقاليد متوارثة من عيش مشترك سابق؛ بما يسمح من فرض قيم جماعية تضبط سلوكيات الأفراد، وتمنعهم من التصرفات المشينة، والإخلال بالآداب العامة (نموذج الوحدة الجوارية رقم 14 في المدينة الجديدة علي منجلي بقسنطينة)⁴.

وبغض النظر عن التوترات الحضرية الظاهرة للعيان، والانحرافات العمرانية التي صارت تطبع النمو العمراني بالجزائر، وظروف الحياة الحضرية، فإن ذلك يثير تساؤلا مهما حول ما إذا كانت مدننا ما زالت في متناولنا، ويمكن ضبطها من خلال أدوات قانونية وتنظيمية جديدة؟ أو لا؟

إن مسألة صناعة المدن، وقضايا عديدة متعلقة بها، ومنها التمدد الحضري يجب أن تخضع لمتطلبات معينة بغض النظر عن أحجامها، ومواقع توزيعها، لكسب رهان صناعة القوة الحضرية، والتي تمر حتما عبر اقتصاد حضري تؤهله مدينة فاعلة، وهياكل راقية، وتسييرها طاقات بشرية هائلة ذات كفاءة عالية التي تزخر بها مدننا، وصناعة تآلف إنساني تمتدّ قيمه أيضا إلى صيانة البيئة والحفاظ على سلامتها.

هذه التحديات النوعية التي تفرض نفسها تدفع إلى سلك خيارات جديدة غايتها تجاوز دوامة المطالب الكمية في البناء والتوسع، بغية الوصول إلى تحقيق ما يمكن تحقيقه من إنجازات نوعية عالية القيمة الجمالية والوظيفية. وتسمح للكفاءات الوطنية من اختبار قدراتها في مدن مندمجة تحركها أقطاب الامتياز.

1.1. الصعوبات الحالية للمدينة الجزائرية:

تبقى المدينة الجزائرية في الوقت الحالي تعاني أزمة متعددة الأوجه ومتداخلة العوامل: عمرانية واجتماعية واقتصادية وبيئية وتسييري، نلخصها فيما يلي:

4: أحداث شغب وقعت بين شباب حيّ فج الريح القصديري، وحيّ شاليات سوطركو المرقلين كلهم من مدينة قسنطينة إلى الوحدة الجوارية 14 بالمدينة الجديدة علي منجلي سنة 2011 و2012 على التوالي. وفي رأينا هي ناتجة عن صعوبات التأقلم مع الحياة الحضرية الجديدة.

■ الصعوبات المجالية:

تعرف المدن الجزائرية الكبرى امتدادا حضريا لم يسبق له مثيل في التاريخ العمراني للجزائر. فقد انتشر عمرانها مجاليا في شكل بقع مترامية الأطراف على حساب القرى الصغيرة، والأراضي الزراعية المحيطة والقريبة منها. كشفت هذه الامتدادات عن مدى قوة التحضر في المناطق المحيطة بالمدن الجزائرية، التي وعلى الرغم من ذلك لم تلب كل حاجيات المدينة من الأراضي والمساحات العقارية للتوسع. فإنّ الايقاعات المحمومة للتمدّد الحضري للمدينة الجزائرية قد ولدت حاجات جديدة من الصعب تلبيتها. وأدت هكذا إلى صعوبات في التسيير الحضري، وعجز المصالح التقنية في متابعة وتلبية حاجيات السكان خاصة في:

- مجال السكن.
- محاربة استفحال السكن الفوضوي والهش.
- انتشار بقوة العمران على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن.
- تدهور مظاهر البيئة الطبيعية المحيطة بالمدن والحوضر.
- كثافة تدفقات السكان، وتزايد المسافات المقطوعة يوميا.
- حجم الفضلات الحضرية والصناعية التي تطرح يوميا في الأوساط الطبيعية المحيطة بالمدن.
- اختناق مزمّن لحركة المرور بين التجمعات المحيطة والمدن المركزية، وحتى بداخلها أثر سلبا على جودة الحياة اليومية للسكان.⁵

■ الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية:

في معظم المدن، المطالب الاجتماعية المتكررة هي الأكثر كثافة وأكثر حجبا. ومن ناحية أخرى الانكماش النسبي للقطاعات الإنتاجية، وارتفاع معدلات البطالة، أجبرت آلاف العمال التحول إلى مجموعة متنوعة من الوظائف المستقلة عن أي اعتراف قانوني، وهو القطاع الغير الرسمي الذي فرض نفسه في الواقع، وغالبا ما يعوض أوجه قصور الدولة أو يتجاوز النظام الأساسي.

5: Amina Mellakh, Agenda 21 local et concertation entre discours et réalité. cas de la Ville d'Annaba (Nord-Est Algérien) Magistère en Aménagement du Territoire Université Badji Mokhtar, ANNABA, 2010, p 3.

الفصل الرابع

وقد ولدت الأزمة الاجتماعية-الاقتصادية، حلقات أخرى من مشاكل لها تأثير مباشر على المواطن. زيادة في إفقار سكان المناطق الحضرية، والتفرقة الاجتماعية المكانية (العزل، والتحسين) أكثر حدة، وتشويه البعد الاجتماعي للفضاء العام، والعلاقات بين المواطنين. جميع هذه الاختلافات المسؤولة جزئياً عن انتشار الآفات الاجتماعية، وتساعد العنف في المناطق الحضرية. ولكن جزءا كبيرا من المسؤولية عن الأزمة الحضرية سببه الأعطال التنظيمية والوظيفية التي لحقت بالمدينة.⁶

■ التحديات التي تواجه إدارة المدن:

أن إدارة النمو غير المنضبط للحواضر والمدن الكبرى الجزائرية لم تجد نفعا أمام تواصل التحضر الاندفاعي، واستفحال اللامساواة في مواجهة تحولات المجتمع، وتعرض البيئة الطبيعية لعدّة مخاطر. كل هذه التحديات أصبحت تعيق السلطات المحلية في إدارة الإقليم عامة، والمدن خاصة.

فالنظام المؤسسي الذي يعهد إلى السلطات السياسية والممثلين المنتخبين إدارة كاملة للمدينة، يبدو الآن عفا عليه الزمن. وأصبحت غير قادرة على التكيف مع التحولات، وهي مجهزة بالتشريعات الغير كافية والغير مكتملة أو عفا عليها الزمن هي الأخرى. ومن ناحية أخرى نشهد كذلك لعدّة صور من الإهمال على المستوى المجتمع، سواء في المدينة أو الريف مثل: قطع الطرق والاحتجاج لتتدخل الجماعات المحلية وتتفاوض لحلّ المشاكل التي أصبحت تطرح في الشارع. كما أنّ هناك صور أخرى يختارها المواطن بنفسه كأسلوب في الحياة على حساب الارتباط الاجتماعي رغم أنّه من واجبه كمواطن أن يلتزم بالقيم التي كانت فخر للأسرة الجزائرية مثل: التضامن والتعاون والالتزام على حد سواء في حيّه أم مدينته أم بلديته؟

ينبغي على الدولة ومؤسساتها المدنية أن تكون واعية بالواقع العمراني الراهن، وقد بدأت فعلا تعمل على استدراكه. ويتأكد ذلك من خلال جهد غير مسبوق يجري العمل به حاليا، ويتلخص في تأسيس لسياسة جديدة للمدينة توجّ بصور القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06 المؤرخ في 20/02/2006، والذي جاء في سياق استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وحماية الفضاءات الحساسة وترقيتها. وقد حدّد هذا القانون بدقّة سياسة المدينة وأهدافها وأدواتها، في إطار

6: Amina Mellakh, op.cit. p 04.

الفصل الرابع

التشاور والشراكة مع الجماعات المحلية والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، وبمساهمة المجتمع المدني. وذلك بإدراج هذه السياسة في سياق المبادئ العالمية الحديثة للحكم الراشد والتنمية المستدامة. وبذلك تكون الدولة قد أدركت أنّ التهيئة العمرانية هي قبل كل شيء إرادة سياسية، واختيار استراتيجي يهدف إلى ترشيد النمو الحضري، والنهوض بالاقتصاد الحضري، ويسعى إلى الارتقاء بالمحيط المعاش، وتلبية انشغالات المواطن، ويعمل للمصلحة العامة وتحقيق الإنصاف الاجتماعي.

2.1. القانون التوجيهي للمدينة الجزائرية⁷: قفزة نوعية في التخطيط الحضري

لقد جاء القانون التوجيهي للمدينة الجزائرية بأهداف كلها تسعى للرفي بالمدينة الجزائرية، وتفتح لها

أفاق المستقبل، نذكر بعضها على سبيل المثال:

- تقليص الفوارق بين الأحياء وترقية التماسك الاجتماعي.
- القضاء على السكنات الهشة وغير الصحية.
- التحكم في مخططات النقل والتنقل وحركة المرور داخل محاور المدينة وحولها.
- تدعيم الطرق والشبكات.
- حماية البيئة.
- الوقاية من الأخطار.
- ترقية الشراكة والتعاون بين المدن.
- اندماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية والعالمية.
- تحقيق التنمية المستدامة.
- إعادة هيكلة وتأهيل النسيج العمراني وتأهيله.
- المحافظة على المساحات العمومية والمساحات الخضراء وترقيتها.
- تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية.

لقد جاء قانون المدينة بأهداف من شأنها أن تعطي وجها آخر للمدينة الجزائرية، قد يوصلها الى مصاف المدن العالمية، وأن كان مجيئه كحتمية للعولمة، إلا أنه مولود يحتاج الى السهر على تطبيقه

07: انظر القانون التوجيهي الجديد للمدينة الجزائرية في الجريدة الرسمية رقم 15 المؤرخة في 12 مارس 2006.

الفصل الرابع

للخروج بالمدن الجزائرية إلى برّ الأمان والرفاهية. لأنّ الاهتمام بالمدينة من أفضل الطرق الحضارية لتحقيق التنمية، وهذا من خلال تسطير برامج تنموية شاملة تضع في اعتبارها منهجاً جديداً في تسيير البلديات، وإصلاح الجباية المحلية، والبحث عن مصادر الاستثمار المحلي حسبما ينص عليه القانون التوجيهي للمدينة، لاسيما وأنّ المدن الجزائرية تتميز بثراء تاريخي وعمراني.

وبخصوص بناء المدن الجديدة للتقليص من الاكتظاظ الذي تعاني منه معظم المدن الكبرى، فإنّ كلّ المخططات العامة لبناء هذه المدن من أجل فكّ الاختناق على المدن الكبرى، لكن في المقابل نسجل تجاهلاً نسبياً في معالجة جدية للبنى القديمة.

■ تقييم القانون التوجيهي للمدينة:

لقد جاء قانون المدينة بأهداف من شأنها أن تعطي وجهاً آخر للمدينة الجزائرية، قد يوصلها إلى مصاف المدن العالمية، وأن كان مجيء هذا القانون كحتمية للعولمة، إلاّ أنّه مولود يحتاج إلى السهر على تطبيقه للخروج بالمدن الجزائرية إلى برّ الأمان والرفاهية.

ويعدّ الاهتمام بالمدينة من أفضل الطرق الحضارية لتحقيق التنمية، وهذا من خلال تسطير برامج تنموية شاملة تضع في اعتبارها منهجاً جديداً في تسيير البلديات، وإصلاح الجباية المحلية، والبحث عن مصادر الاستثمار المحلي حسبما ينص عليه القانون التوجيهي للمدينة، لاسيما وأنّ المدن الجزائرية تتميز بثراء تاريخي وعمراني مميز، حيث أنّ 350 مدينة جزائرية يمكنها الارتقاء إلى مصاف المدن العالمية إذا وفرت لها أدوات التنمية المناسبة.

أمّا فيما يخص تهيئة الأحياء فقد صدرت المراسيم التنفيذية الخاصة بتهيئة المحيط العمراني بالإضافة إلى مشروع "عقد الحي" الذي يعمل عليه بالتنسيق مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وسيصبح أداة عملية ملموسة يتمّ من خلاله إشراك المواطنين في حماية المحيط، وتحمل مسؤولية صيانة المرافق العمومية والحفاظ على الطابع الجمالي لها.

الفصل الرابع

3.1. واقع سياسات تسيير المدينة الجزائرية: المدينة بين التخطيط النظري وممارسات الواقع

تميز التخطيط العمراني في العشرينين الأوليتين للاستقلال بتخطيط قصير المدى، ويفتقر للبعد المجالي. انطلق من المخطط الرباعي الأول 1970-1973 بإنجاز المخططات التعميرية التي تغطي التجمعات الكبرى وكلّ المدن التي يتجاوز عدد سكانها 10.000 نسمة. ثمّ اتبعتها بمخططات العصرية الحضرية بالنسبة للمدن الكبرى. ومع المخطط الثاني 1974-1977 ازداد انشغال الدولة بمجال التعمير من خلال الإعلان عن سياسة انجاز المناطق السكنية الحضرية الجديدة، والمناطق الصناعية.

ومع مطلع التسعينات من القرن الماضي تبنت الدولة وسائل جديدة للتهيئة العمرانية كانت موجهة نحو عقلنة شغل الأراضي، وضمان التحكم المجالي للتهيئة على مستوى البلدية. والتوجه نحو التسيير الأكثر اقتصادا للأراضي ترجمت بصدور قانون 29-90 الذي أنشأ المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية الذي يلعب دورا تقديريا على المدى الطويل، ومخطط شغل الأراضي الذي يلعب دورا تنظيميا على المدى المتوسط. هاتان الوسيلتان تعتبر الإطار القانوني للتعمير الحديث في الجزائر.⁸

ومع مطلع الألفية الثانية تبنت الحكومة الجزائرية استراتيجية إضافية، تمثلت في بناء سلسلة من المدن الجديدة لمواجهة التحضر السريع، خاصة عبر الشريط الساحلي والتل، أين وصل التشعب الحضري أقصاه في الحواضر والمدن الكبرى، مثل: مدينة علي منجلي بالقرب من مدينة قسنطينة، مدينة العفرون بالقرب من الجزائر العاصمة، مدينة بوغزول في الهضاب العليا. وقد اعتقد الكثير بأنّ المدن الجديدة هي الحلّ الأمثل لمعالجة إشكالية سرعة التحضر التي تعيشها الجزائر، إلا أنّ واقع الأمر بيّن أنّ ما انجز منها اقتصر على إنشاء مرآد للسكان، ومواقع لتفريع أحمال الحواضر والمدن بالقدر ما وفرت من هياكل وتجهيزات وخدمات ضرورية. وهنا يمكننا التأكيد على أهم التطورات التي مسّت هذه السياسات وهي:

8: غانم عبد الغاني، إشكالية التعمير في الجزائر بين القانون والتطبيق: مدينة قسنطينة حالة لهاته الإشكالية، مجلة التهيئة العمرانية، مخبر التهيئة العمرانية، العدد الأول، 2004، ص ص 28-37.

■ التحرير الاقتصادي وسياسة جديدة للمدينة الجزائرية:

مع صدور دستور 1989 صدرت سلسلة من القوانين، بما في ذلك التي تؤثر على الإقليم، والمدينة، والأرض العقارية، والتخطيط والتنمية، فضلا عن الأحكام المتعلقة بالبلدية والولاية. وتتمثل في ظهور أدوات تخطيط جديدة تتجه نحو ترشيد استغلال الأرض، بدلاً من برمجة الاستثمارات. ثم جاء قانون جديد سنة 1996 ليعكس مبادئ التشاور واللامركزية، ودور السلطات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة والإدارة الحضرية. ومن هنا أصبح ينظر لسياسة المدينة كمجموعة من الإجراءات بين مختلف الشركاء، ومختلف القطاعات الموجودة تحت إشراف مرصد المدينة.

■ قانون جديد للبلدية بصلاحيات واسعة للإدارة المحلية:

لقد أسند القانون الجديد للبلدية صلاحيات واسعة لرئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال التهيئة والتعمير والبيئة،⁹ وهذا للمحافظة على المدينة والريف معا، واحترام النصوص القانونية وقواعد البناء والتعمير مع الأخذ في الحسبان البعد البيئي. فيقوم بوضع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير على مستوى البلدية من أجل التوجيه والتحكم في التنمية، ويتم إرساء مخطط شغل الأراض من أجل توجيه وتنظيم استعمال الأراضي طبقا للقانون.

وتتجسد صلاحيات البلدية من خلال الدور الذي يقوم به رئيس البلدية كونه مخول له السهر على احترام مقاييس التعمير والتخطيط العمراني المنصوص عليها قانونا، بحيث أوجب قانون 29-90 في المادة 73 منه على أنه يجب على رئيس المجلس الشعبي فرض احترام قواعد العمران، وله بذلك معاينة المخالفة ورفعها للقضاء، ويقوم أيضا:

- إعداد وتطبيق أدوات التعمير مثل: المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية، ومخطط شغل الأرض .
- تكييف وسائل التعمير طبقا للرهانات المتعددة للتهيئة العمرانية والتنمية المحلية.
- تجسيد اهداف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يدخل كل الفاعلين العموميين في جميع

الأصعدة (قانون رقم 20-01 المتعلق بتهيئة وتنمية الإقليم)¹⁰

9: أنظر القانون 29/90 المؤرخ في 01/12/1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير .

10: أنظر الجريدة الرسمية العدد 52 المؤرخة في 02/12/1990.

الفصل الرابع

فالقانون الجديد أقرّ صراحة للمجلس سلطة إصدار التراخيص فيما يتعلق بالمشاريع المنطوية على مخاطر ماسة بالبيئة.¹¹ وذلك بالعمل على حماية الطابع الجمالي والمعماري، وانتهاج أنماط سكنية متجانسة إضافة إلى وجوب مراعاة حماية الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء أثناء إقامة المشاريع المختلفة في إقليم البلدية.¹²

ورغم أنّ القانون منح لرئيس البلدية صلاحيات واسعة، إلاّ أنّه في الكثير منها لا يملك الوسائل البشرية التي تسمح له بأداء أدوارها في مجال اختيار النمط العمراني، وتطبيق توجيهات وقرارات المخططات التعميرية المحلية. فمعظم المصالح التقنية الموجودة في البلديات تعاني من نقص الكفاءات التقنية والتسييرية والإمكانات المالية. إلى جانب كثرة النصوص القانونية جعل من الصعب على الكثير منها الإلمام بجميعها أمام ضعف الإدارة التابعة لها. بالإضافة إلى خضوع رؤساء البلديات للرقابة المسبقة اللاحقة بالممارسة من قبل الولاية خاصة على قرارات رخصة البناء التي يصدرونها.

11: أنظر القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19/02/2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

12: أنظر القانون رقم 19/01 المؤرخ في ديسمبر 2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

2. أزمة المجالات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري

أزمة المجالات المحيطة بالمدن هي انعكاس لأزمة المدينة الجزائرية التي صدّرت لها أثقالها ومشاكلها، وحتى طريقة تسييرها وإدارتها التي يغلب عليها الارتجال، والترقيع، والاستعجال في حلّ أزماتها المتعددة. ونجمل صعوبات هذه المجالات العمرانية الجديدة في الجوانب التالية:

1.2. تمدد حضري على حساب الأراضي الزراعية:

بالتأكيد كلّ الممثلين للمدينة يقتسمون نفس الاعتقاد المتمثل في أنّ كلّ الأراضي الصالحة للزراعة القريبة من النسيج العمراني للمدن ستتوسع عليها آجلا أم عاجلا. لذلك فقد جند القطاع الزراعي على مستوى الحواضر والمدن الكبرى الجزائرية لاحتواء توسع العمراني الجارف منذ سنوات السبعينات لكنه لم يستطع المقاومة كثيرا؟

1.1.2. حالة قسنطينة:

أنّ التمدد الحضري الاستعراضي لمدينة قسنطينة كان على حساب الأراضي الزراعية، كما هو الحال في وادي بومرزوق، وحوض الحامة بوزيان. وقد ترك اختلالات هامة وآثارا كثيرة سلبية. فمذ سنة 1990 تمّ اقتطاع من الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة حوالي 4304 هكتارا من أخصب الأراضي الزراعية، منها 2880 هكتارا، أي بنسبة 67% ذهبت للمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية، و984 هكتارا، أي بنسبة 23% للنشاطات والخدمات، وحوالي 440 هكتارا، أي ما نسبته 10% لشبكات الطرق.¹³

2.1.2. حالة عنابة: مدينة ممتدة نحو البلديات المجاورة

عرفت مدينة عنابة منذ سنوات 1970 توسعات عمرانية معتبرة، كلها كانت على حساب محيطها الزراعي، حتى أصبحت اليوم عبارة عن تجمع عمراني ضخم، وصلت حدوده إلى التجمعات الريفية المحيطة به. يتربع التجمع العمراني العنابي على مساحة 7097 هكتارا، تمثل نسبة 27.76% من

13: YASMINA ARAMA, périurbanisation, métropolisation et mondialisation des villes l'exemple de Constantine, doctorat d'état en urbanisme, université Mentouri, Constantine 2007, p 89.

الفصل الرابع

المساحة الكلية. وتمتدّ على شعاع مسافته 15.5 كلم² انطلاقا من المدينة المركزية باتجاه 21 تجمعاً محيطاً بها من مختلف الأحجام.¹⁴

أمّا التقديرات الخاصة بالتوسعات التي أقيمت على الأراضي الصالحة للزراعة منذ 2002 فكانت بمعدل 98 هكتارا / سنة، ممّا جعل الحصيّة مثقلة بلغت 3210 هكتارا، تمثل حوالي 45.23% من المساحة العمرانية الكلية، و7% على حساب قطاع الغابات، بمساحة 496.82 هكتارا.¹⁵

3.1.2. حالة سطيف:

كشفت الدراسات أنّ المعدل السنوي لاقتطاع الأراضي الصالحة للزراعة في مدينة سطيف بلغ 50 هكتارا / سنة منذ 1966، أي حوالي 2250 هكتارا في مدّة تقارب 45 سنة من التعمير. وأمّا الاقتراحات الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المعدّل سنة 2002 فتقدر التوسعات إلى غاية 2025 بحوالي 1300 هكتارا للمدينة، و327 هكتارا لتوابعها المحيطة. تشكل هذه الأراضي نسبة 60% من الأراضي الصالحة للزراعة.¹⁶ ومع ذلك يبقى من الضروري ادخار ما تبقى من الأراضي الزراعية لتحقيق تنمية حقيقية، وضمان تنمية أكثر انسجاماً من جهة أخرى.

وأمام النقص الكبير في الأوعية العقارية خاصة على مستوى الحواضر والمدن الكبرى أصدرت الحكومة الجزائرية ثلاثة مراسيم في الجريدة الرسمية العدد 39 بتاريخ 13 يوليو 2011 والخاصة بإلغاء تصنيف حوالي 10.000 هكتارا من الأراضي الزراعية ذات القيمة المتوسطة والضعيفة وحتى المناطق الغابية، وتخصيصها لإنجاز 550 ألف وحدة سكنية، ومشاريع العمومية.

وجاءت قسنطينة في المرتبة الأولى من أصل 22 ولاية و158 بلدية من حيث عدد الهكتارات التي تمّ تحويلها لفائدة مرافق عمرانية وسكنية بمساحة 2100 هكتارا موزعة على البلديات التالية:

- بلدية عين سمارة بمساحة 597 هكتارا.

14: Khettabi Latifa, Morphologie et Dynamiques de l'étalement urbain au sein de l'agglomération Intercommunale d'Annaba, mémoire de magister, université Badji Mokhtar, Annaba, 2009, p 141.

15: Direction de l'urbanisme et de la construction, révision du pdau intercommunal Annaba-El Bouni-El Hadjar-Sidi Amar, Diagnostic et perspective de développement, rapport de présentation, 2004, p 170.

16: Sakhraoui Abdelmoumen, Impact des politiques foncières sur l'Environnement bâti et social des espaces périurbains, Cas des Cités Satellites de SETIF, Mémoire de Magister en Architecture, Université Hadj Lakhdar, 2012-2013, p p 175 176.

- بلدية الخروب بمساحة 590 هكتارا.
- بلدية ديدوش مراد بمساحة 397 هكتارا.
- بلدية عين عبيد بمساحة 227.5 هكتارا.
- بلدية حامة بوزيان بمساحة 92 هكتارا.
- بلدية مسعود بوجريو بمساحة 73.50 هكتارا.
- بلدية ابن باديس بمساحة 66 هكتارا.
- بلدية ابن زياد بمساحة 57 هكتارا.¹⁷

وجاءت ولاية سطيف في المرتبة الثانية بمساحة 942 هكتارا توزعت على كل من بلدية سطيف بـ529 هكتارا، ثم العلمة بـ193 هكتارا، أوريسيا بـ120 هكتارا، ثم أولاد صابر بـ100 هكتارا. وتأتي ولاية عنابة بمساحة 430 هكتارا للتوسع الحضري تتوزع على كل من بلديات عنابة، البوني وسيدي عمار.¹⁸

2.2. غياب التخطيط العمراني الحقيقي:

تعاني المدينة الجزائرية انعكاسات خطيرة من عدم التحكم السلطات المحلية في السوق العقارية خاصة للقطاع الخاص. ومن التحويل المرخص للنشاط فوق الأرض الزراعية العمومية، سواء بقرارات من الدولة أو أحيانا نتيجة بعدها عن انشغالات السلطات المحلية. مما أدى إلى ضعف تزياب و تناسق المخطط العمراني لتوسع المدينة الجزائرية، وزاد في الوضعية غياب أو ضعف التخطيط البعيد المدى.

1.2.2. حالة قسنطينة:

لقد تمّ استهلاك أغلب احتياطاتها العقارية التي خصصها المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لبلدية قسنطينة. وهي الآن تتطلع إلى مخطط جديد يتجه بالمدينة أن تتوسع شرقا نحو المقطع القريب من الطريق

17: صدرت ثلاثة مراسيم تنفيذية بتاريخ 09 جويلية 2011. الأول يحمل رقم 11-237 يتضمن إلغاء تصنيف قطع أراض فلاحية وتخصيصها لإنجاز سكنات ومرافق عمومية في بعض الولايات. حدد المواقع والمساحات الفلاحية التي تمّ تخصيصها لإنجاز المشاريع. والثاني يحمل رقم 11-238 يتضمن إلغاء تصنيف قطع الأرض تابعة لغابات الأملاك الوطنية. والثالث يحمل رقم 11-239 يتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز سكنات ومرافق عمومية. انظر الجريدة الرسمية رقم 39 المؤرخة في 13 يوليو 2011، ص 3، 7، 8.

18: انظر الجريدة الرسمية نفس الرقم، ص 11.

الفصل الرابع

السيار شرق غرب العابر لغابة المريج، والمحاذي لحيّ بن شيكو وجبل الوحش. وهو بالتالي يسير بتوسعة المدينة نحو الشرق لاستغلال الأراضي الشاسعة التابعة لأملاك الدولة في الشريط الممتد من أعالي سيساوي على حدود بلدية الخروب جنوبا، حتى الباردة بجبل الوحش شمالا. وتتميز تلك الأراضي التي تبلغ مساحتها الإجمالية 260 هكتارا بكونها صخرية وشبه جبلية ملائمة للبناء والتعمير، وقريبة من محور الطريق السيار شرق غرب.

كما لاحظنا في المخطط الجديد أنه ضمّ أراضي فلاحية بمساحة أربعين هكتارا. تقع غرب المدينة بمنطقة النعجة الصغيرة قرب الشطر الثالث لحيّ بوالصوف، لتدخل ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية. ممّا يسمح بتسوية وضعيات العشرات من البنايات التي تم تشييدها بالمنطقة دون عقود ملكية، وبطريقة فوضوية. لأنّ بقية الجهات لا تتوفر على احتياطات عقارية مهما كانت طبيعة ملكيتها يمكنها أن تسمح بتوسيع نطاق مدينة قسنطينة شمالا أو جنوبا. مما يؤدي إلى بلوغ الحدود القصوى للتماس مع البلديات المجاورة بالجهتين الحامة بوزيان والخروب.¹⁹

2.2.2. حالة عنابة:

بيّن وبجلاء الشكل المورفولوجي العام للعمران المحيط بمدينة عنابة، بأنّ نظام التوابع القائم على وجود تجمعات محيطة بتجمع رئيسي في صورة حزم عمرانية صغيرة متناقصة المساحات كلما ابتعدنا عن المدينة المركزية. فعلى سبيل المثال على شعاع مسافته 06 كلم للمدينة نجد تجمع سيدي سالم يهيكل العمران الصغير المحيط والقريب منه. أمّا على شعاع 06 إلى 12 كلم نجد التجمع العمراني سيدي عمار يهمن على المظهر العمراني القريب منه. أمّا على شعاع 15 كلم فعلى الرغم من التراجع المعتبر للمساحات العمرانية نجد تجمع حجر الديس يهمن بدوره على الأحزمة العمرانية في هذه الجهة.

3.2.2. حالة سطيف: غياب لسياسة تخطيط حقيقية

خلف التمدد الحضري السريع لمدينة سطيف استهلاكا كبيرا لأخصب الأراضي الزراعية المقدرة بنسبة 13% خصبة جدا، ونسبة 33% خصبة، أمام سياسة تخطيط محلية لم تقدر على حمايتها بمراقبة أحسن لامتداد المدينة. فالمجال الزراعي المحيط بالمدينة تعرض إلى غزو حضري مبعثر في عدّة

19: PDAU intercommunal de Constantine 2006.

الفصل الرابع

اتجاهات، وأحيانا كثيرة كان عشوائيا. لذلك نجد أنفسنا وتعميما للظاهرة على كل المدن الجزائرية التأكيد على ضرورة وضع تصور لمشروع إقليمي يؤكد على دور الزراعة كمكون للتنمية المستدامة للمدينة. فالمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لمدينة سطيف لسنة 1997 أظهر بعض الاستعدادات للحفاظ على الأراضي الزراعية، التي لم تتراجع كثيرا إلى غاية 2010، ولكن مراجعة المخطط سنة 2002 أظهر تراجعاً كبيراً وتساهاً في التوسع على حساب أخصب الأراضي الزراعية لوادي بوسلام، وهضبة الباز مثلاً.

فمن الواضح كانت هناك تعبئة للقطاع الزراعي لاستيعاب التوسع الحضري للمدينة، وذلك بمعدل حوالي 50 هكتار في السنة منذ عام 1966 وهذا بسبب النمو الديموغرافي الكبير الذي شهدته المدينة، والتزايد المعتبر للسكن الفردي خاصة بعد سنة 1987 ترجم أساساً بانخفاض الكثافة السكانية وبالتراص الكبير للنسيج الحضري.²⁰

3.2. تبديد مزدوج للأراضي العقارية:

إنّ الاستهلاك الغير مدروس، والمحدد للإمكانيات العقارية للمناطق المحيطة بالحواسر والمدن الكبرى للشرق الجزائري يمكن إدراكه على مستوى المساحات التي توسع عليها العمران، وذلك من خلال التدخلات التي في الغالب تكون اضطرارية ودون تنسيق بين القطاعات المعنية، ولا منطقية في التوجيه.

1.3.2. حالة عنابة:

فعلى سبيل المثال في منطقة الحجار بعنابة أصبحت كنتيجة لهذه الممارسات لا تتوفر على أي مساحة للتوسع العمراني. فالمساحة العقارية التي خصصها أول مخطط توجيهي للتجمع العنابي سنة 1994 على المدى البعيد بـ1585 هكتارا، 75.71% منها استهلكت بعد أربع سنوات فقط. وأمّا المخطط المعدل سنة 2006 فقد خصص 2309.16 هكتارا للتوسع على المدى القريب والمتوسط والبعيد، جمّد منها 458.66 هكتارا، واستهلك منها ما بين 2006 و2007 مساحة عقارية وصلت 438.03 هكتارا من أصل 1850.50 هكتارا التي خصصت للتوسع، لتصل النسبة المئوية للاستهلاك 23.67%، ومنها 168 هكتارا أراضي زراعية، أي ما يقارب نسبة 33.40%. وبالتالي نلاحظ في حالة عنابة أنّ هناك ضغطا

20: Boudjenouia A, Fleury A, Tacherift A, le statut de l'espace agricole périurbain à Sétif, réserves foncières ou projet urbain, revue cahiers Agricultures n° 2 volume 15, 2006, p p 17- 21.

الفصل الرابع

كبيرا لل عمران على العقار الحضري، مما جعل الاستهلاك يتجاوز التحديد الزمني للمخطط التوجيهي، وأيضا تعدي صارخ للتوسع العمراني على الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة، مما جعل منها الإقليم الثاني بعد سهل متيجة في استفحال هذه الظاهرة.²¹

إن المظهر الحالي لتوسع العمراني في المناطق المحيطة بمدينة عنابة يمثل حقيقة الديناميكية الحضرية الموضوعة في عين المكان وحسب خصوصيته المحلية. فلقد أدخل الإطار التأسيسي والاقتصادي الجديد بعد 1990 على المدن الجزائرية الكبرى مظهرا عمرانيا جديدا يحمل العديد من علامات الحداثة والتطور. ولكن أيضا بعض الاختلالات الهيكلية والوظيفية تفرض تخطيطا حضريا ذا مقام جيد نتيجة الطلب الهائل على العقار الحضري الغير متمشي مع قدرات المدينة الكبيرة الجزائرية على المدى المتوسط.

4.2. نقص الأوعية العقارية:

اصطدمت معظم المشاريع خاصة منها السكنية بالمدن الكبرى للشرق الجزائري بمشكلة عويصة تمثلت في النقص الفادح في الأوعية العقارية. فعلى مستوى عنابة اصطدمت هي الأخرى بنقص الأوعية العقارية لإنجاز الحصة التي استفادت منها الولاية والمقدرة بـ13 ألف وحدة خاصة من نوع السكن الترقوي العمومي. وقد تمّ تسجيل معظم الحصة بالمدينة الجديدة المنشأة حديثا في ذراع الريش التابعة إداريا لبلدية وادي العنّب، والأشغال انطلقت فعلا فقط على مستوى ورشتين وهما:

- الأولى المدينة الجديدة بمجموع 300 وحدة.
- والثانية في منطقة التوسع العمراني بالشعبية التابعة لبلدية سيدي عمار بحصة 48 وحدة.
- لتبقى 2684 وحدة سكنية تنتظر اختيار الأوعية العقارية الموجودة حاليا فقط في المدينة الجديدة ذراع الريش.²²

21: Khettabi Latifa, op.cit, p 182.

22: إحصائيات مديرية التعمير والبناء والأشغال العمومية لولاية عنابة 2014.

الحوصلة:

إن إدراك ديناميكية التمدد الحضري للحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري ليس بالضرورة الطريقة الوحيدة فقط لإثبات خاصية التحولات الكبيرة في نمو التجمعات العمرانية المحيطة بها، بل أيضا في نهج تقدير حجم وأثار هذا التمدد الحضري عليها. والإحصائيات تبيّن وبجلاء هذه الديناميكية السريعة لهذه المدن، بحيث تجاوزت وتيرة نموها الديموغرافي مثلا بـ 24 مرة في التجمع العنابي، وبمرة واحدة في التجمع القسنطيني، والتجمع السطايفي.

وأنّ التوسعات تتكاثر وتتكاثر أكثر من المركز باتجاه الأطراف، وبالأخص المساحات التي تبقى فارغة بينهما التي تمثل تمدن مزدوج ومبالغ فيه. وإجمالا يمكن التأكيد على بعض هذه الآثار التي تمس مباشرة الوظائف الحيوية لهذه المجالات ومنها: الأراضي الزراعية، والمياه، والبيئة الطبيعية.

وخير مثال على ذلك حاضرة عنابة التي عرفت خلال العشريّات السابقة تجزئة كبيرة للعمران الهامشي على ضوء إنجاز عدّة مواقع وتجمعات لاحتضان سكان البيوت القصديرية والأحياء التي مستها الفيضانات في نهاية سنوات 1980 و1990. ولقد كانت في البداية مناطق مثل: الحجار وسيدي عمار والبوني مناطق استقبال بامتياز، ولكن لسوء التخطيط في إنجاز مشاريع السكن والخدمات أدى إلى اختلالات فاضحة وصارخة فيما بعد، أثرت على حركة تركيز وتوجيه السكان حول المناطق المحيطة بمدينة عنابة. مما أدى إلى ظهور مفاجئ لأقطاب صغيرة متعددة حول المدينة الأم تشكل لها دعم عقاري هام، تتكون من حجر الديس، بركة زرقة وخرازة. وفي المقابل تشعب سريع للأقطاب الحضرية القديمة مثل: سيدي سالم، الحجار والبوني. وظهر بؤر متشعبة أو تعاني من عوائق تمنعها من التوسع والتمدد الحضري مثل: عنابة، سيدي سالم، واد النيل، حريشة، الكرمة، شعبي العربي، برقوقة، بوخضرة، الصرول. هذا النموذج نجده يتكرر في قسنطينة.

إنّ المظهر العام للتجمع العمراني للحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري غير متجانس بحيث وجدناه يتركب من مدينة مركزية مندمجة متراسة، وتجمعات عمرانية محيطة بها مبعثرة في اتجاهات مختلفة، تفتقر للتجهيزات الأساسية التي هي متمركزة في المدينة المركزية، مما أعطى طابعا عمرانيا جواريا مجزئا.

3. المجالات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى الشرق الجزائري

من منظور أدوات التهيئة العمرانية

محاولة ممارسة التشاور في التسيير الحضري

لقد أخذت التنمية الحضرية في الجزائر بعين الاعتبار على عدة مستويات، وحسب مختلف أدوات التهيئة الإقليمية والعمرانية. سنركز في سياقنا هذا على المخطط الوطني الذي يحمل التوجيهات الكبرى لكل الإقليم، ثم على المخططات الولائية، والمخططات التوجيهية للتهيئة العمرانية على مستوى المراكز الحضرية المحيطة لمجال الدراسة:

1.3.1. حواضر الشرق الجزائري ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم: SNAT 2025

اقترح المخطط الوطني للتهيئة العمرانية²³ ستة أقطاب كبرى وطنية لأفاق 2025 وهي:

1. العاصمة: سيدي عبد الله والبيضان مخصصتان للتكنولوجيات المتقدمة والبيوكيمياء الغذائية والطب والرياضة.
2. وهران- مستغانم- سيدي، بلعباس- تلمسان: في الكيمياء العضوية، والطاقة، والتكنولوجيا الفضائية والاتصالات.
3. قسنطينة- عنابة- سكيكدة: في التكنولوجيا الحيوية للحديد والصلب، الميكانيك والبتروكيمياء.
4. سطيف- بجاية- برج بوعريريج- ميلة: صناعة البلاستيك، التكنولوجيا الحيوية الغذائية.
5. المدية- بوغزول- الأغواط: الطاقات المتجددة، التكنولوجيا الحيوية، البيئة وصناعة الأدوية.
6. ورقلة- حاسي مسعود- غرداية: البتروكيمياء، الطاقات البديلة، الطاقات المتجددة والفلاحة الصحراوية والتكنولوجيات المناطق الجافة والمياه.²⁴

1.1.3. قسنطينة قطب حضري كبير في المنطقة: حاضرة داخلية

قسنطينة تريد تأكيد رتبته كحاضرة، واستعادة بدورها القديم كعاصمة لشرق البلاد. ولكن في مواجهة هذه التحديات، فهي تواجه قيودا متعددة، منها: الزيادة المطردة في سكان الحضر، والامتداد

23: La mise en œuvre du schéma national d'aménagement du territoire (SNAT) 2025, document de synthèse, février 2008, p 7.

24: Idem, p p 10-11.

الفصل الرابع

الحضري الذي لم يسبق له مثيل. تغيير في أنماط الحياة اليومية للسكان بزيادة مسافات التنقل. اختناق المرور. أزمة السكن... لذلك لا بد من التعجيل بعملية الانفتاح الاقتصادي. كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى ديناميكيات اجتماعية ميكانيكية غير متماسكة.

واليوم تقوم السلطات العمومية بمهمة مزدوجة: تنظيم الامتداد الحضري في التجمعات المحيطة، وفي الوقت نفسه إدارة فضاء إقليمها الحضري. لتشمل عمليات التنمية والتنظيم في نهج متسق يستند إلى معرفة دقيقة بإقليمها، وكذا تنظيمه المجالي والوظيفي، وضمان تنسيق أفضل بين مختلف عناصر النظام الحضري. ومن هذا المنظور تم وضع مخطط الترابط الحضري (SCU)، ومخطط تهيئة فضاءات الحواضر. واليوم، تشهد طفرات حضرية بانتشار أقطاب النمو نحو الضواحي التي في بعض الأحيان تزيد في المنافسة، وأحيانا أخرى تكون مكملة للمركز الأصلي. والمدينة الجديدة علي منجلي كمركز مستقبلي بامتياز قد يشكل ثقلًا اقتصاديا وديمغرافيا، إلا أننا نلاحظ بأن المنطقة غير متجانسة، ولا ذات استقطاب موحد.

2.1.3. عنابة حاضرة متوسطة:

وفقا للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم أفاق 2025، عنابة مرشحة أن تكون حاضرة متوسطة في نمو متزايد لها قدرة تنافسية كبيرة، وبيئة ملائمة للأعمال التجارية. ولكن في المقابل صعوبات يومية يعيشها المواطن. فعنابة أصبحت عاصمة الحراقة والجريمة، مما يقلل من جاذبيتها للاستثمار في مجالات استراتيجية مثل البنية التحتية الرئيسية، ووسائل النقل والمعدات الرئيسية. وبالتالي فهي مطالبة بتوفير أسس المناخ الملائم، كالأراضي الحضرية للتوسع الحالي والمستقبلي، ودعم أكبر للتخفيف من الازدحام، ومواجهة الفقر الذي يغص في الاقتصاد الغير رسمي، وضرورة الاهتمام بحماية البيئة الطبيعية المحيطة بالمدينة التي تبقى في خطر، وترقية نوعية الحياة فيها، وتحسين إدارة إقليمها الحضري الذي زاد امتداده نحو بلدية وادي العنب بعد استحداث مدينة جديدة في ذراع الريش، وقطب حضري جديد في الكاليتوسة ببلدية برحال. والاستمرار في البحث عن أوعية وجيوب عقارية جديدة كافية لخلق التنمية في المستقبل.

3.1.3. سطيف تتجه لتكون قطبا إقليميا:

- ووفقا للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم أفاق 2025 سطيف تتهيأ لتكون قطبا رئيسيا ذو بعد إقليمي بفضل مديرياتها ومؤسساتها العمومية ذات البعد الإقليمي. ونقاط قوة أخرى كثيرة ومتعدد منها:
- موقع ملائم جعلها محورا رئيسيا للتجارة بين الشمال والجنوب، والشرق والغرب. وقطبا لعبور الأشخاص والسلع المتداولة.
 - تتوفر على شبكة واسعة من الطرق التي تعد ناقلات رئيسية للتبادلات الاقتصادية: فالإقليم تعبره العديد من الطرق الوطنية مثل: 05، 09، 74، 75، 77، 78. وعدة طرق ولائية يمكن أن تصبح طرق وطنية في المستقبل.²⁵
 - سكة حديدية مزدوجة شرق / غرب.
 - يعبره الطريق السيار شرق / غرب على مسافة 75 كلم.
 - مطار عين أرناط يقدم خدمة وطنية ودولية.
 - مشاريع هيكلية معتبرة تتمثل في إنشاء مداخل جديدة في الجزء الشمالي من الإقليم مما سيخفف العبء على الطرق القائمة، وتقليل الوقت الذي يستغرقه نحو الموانئ خاصة جن جن بجيجل.
 - خط جديد للسكة الحديدية تربط الجنوب بالشمال (شمال سطيف، باتنة) وطريق سريع موازي مع السكة الحديدية. بالإضافة إلى عدة مداخل للإقليم بما في ذلك البلديات الشمالية.
 - ثلاثة أقطاب جامعية تضم العديد من الكليات يمكن أن تنفتح على المؤسسات الاقتصادية.
 - مدينة مالية (بنوك عمومية ومصارف تجارية، تأمينات مرافقة للمشاريع الإنمائية التي بدأت، للإسهام في تعزيز النسيج الاجتماعي-الاقتصادي التي تفضي إلى التنمية المستدامة)
 - قطب ضخم: مشروع LA COLOMBE الطموح الذي تبلغ مساحته 230 هكتارا عند مدخل المدينة، وليس بعيداً عن الموقع التوسعي الجديد الهضاب.
 - منطقة عملاقة MEGAZONE على محور العلمة-أولاد صابر مساحتها من 700 إلى 900 هكتارا لتوطين مختلف الشركات الصناعية، مع عدد من المقاولين.

25: Direction de l'urbanisme et de construction de Sétif, PDAU intercommunal du Sétif, rapport de présentation, phase diagnostic et propositions, 2010, p 12.

الفصل الرابع

- مرافق رياضية مهيكلة مثل: المجمع الرياضي شرق سطيف (أولاد صابر)، الذي يضم ملعب لكرة القدم يتسع لـ 50,000 مكان. وملعب لألعاب القوى على مساحة 83 هكتارا. وبنية متعددة الأغراض تتمثل في مسبح أولمبي يتسع لـ 3000 مقعدا، وسلسلة من الحضائر تتسع لـ 5000 مركبة.
- قرية رياضية غرب المدينة وليست بعيدة عن القطب الجامعي الثاني الباز. تضم مدرسة جهوية لكرة القدم، وثانوية رياضية، ونزل للشباب، ومسبح أولمبي. ومركز طبي في الباز للأممومة والطفولة، وطب العيون.
- محطة النقل المتعددة الخدمات في عين الطريق جنوب الطريق الوطني رقم 78، لتصبح مركزا هاما للتجارة، وستوفر النقل في عدّة طرق ولوجهات مختلفة²⁶.
- تجهيز مراكز بلديات الطوق بأسواق تجارية متخصصة مثل: محطتان لفرز وورصف للسلع. واحدة في مزلق والثانية في قيجل.
- وعلى ضوء ما ذكر ستكون سطيف في أفق 2025 حسب المخطط الوطني للتهيئة، حاضرة حقيقية ببعد إقليمي، ورأس مال اقتصادي، وقطب تكنولوجي مندمجة مع الأقطاب التالية:
- سطيف - بجاية- برج بوعريريج-ميلة: يستقطب صناعة البلاستيك، التكنولوجيا الحيوية الغذائية.
- سطيف قطب مقر مركزي لبعض الوظائف الهامة الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية.
- يكلف بمهام القيادة في عدة مجالات ذات طابع إقليمي (مديريات جهوية).
- تأثير الأنشطة الصناعية والخدمات الحالية والمستقبلية على كل من جيجل، مسيلة، برج بوعريريج، (تركزات عالية لأقطاب النشاط الاقتصادي والثروة).²⁷

26 : Direction de l'urbanisme et de construction de Sétif, PDAU intercommunal du Sétif, op. cit, p 13.

27 : Idem, p p 12-14.

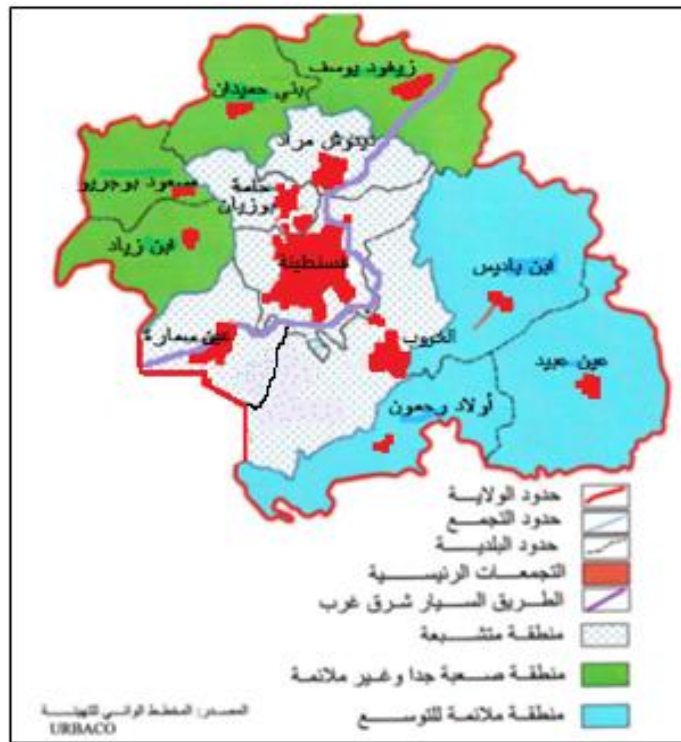
الفصل الرابع

2.3. المجالات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري ضمن المخطط الولائي للتهيئة:

1.2.3. مخطط التهيئة لولاية قسنطينة:

لقد قسّم مخطط التهيئة لولاية قسنطينة لسنة 1984 إلى ثلاثة نطاقات كبرى. ووضع المجالات المحيطة بالمدينة في النطاق الأول: - خريطة: 22 - وهو المنطقة المركزية التي تتمثل في التجمع القسنطيني الذي يضم بلدية قسنطينة، والبلديات المحيطة بها: الخروب، عين سمارة، الحامة بوزيان، وديدوش مراد. ويتميز هذا النطاق بكثافة سكانية عالية وأراضي فلاحية ذات خصوبة مرتفعة. أما النطاق الثاني: فيتمثل في البلديات التي يقع في المنطقة الشمالية المحيطة بالمنطقة المركزية، أربع بلديات: زيغود يوسف، ابن زياد، بني حميدان، ومسعود بوجريو. وهي تتميز بتلال قليلة الارتفاع، وكثرة الوديان والشعاب.

النطاق الثالث: يتمثل في البلديات الواقعة جنوب المنطقة المركزية وهي: ابن باديس، أولاد رحمون، وعين عبيد. وهي منطقة مرشحة لاستقبال الفائض السكاني للتجمع القسنطيني مستقبلا.²⁸



خريطة 22: توزيع أقطاب التنمية حسب مخطط تهيئة ولاية قسنطينة سنة 1984

28: باهي سعيدة، سيرورة وآليات تحضر المراكز في المجالات المحيطة بالحواضر، عين عبيد نموذجا، ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص 118.

الفصل الرابع

■ **أقطاب التنمية العمرانية في مخطط التهيئة الولائي: قسم المخطط الولاية إلى:**

- **قطب عمراني بدرجة الامتياز:** يتركب من حاضرة قسنطينة التي تتميز بتعمير عشوائي وغير منظم يجب التحكم فيه. وستة أقطاب ذات أهمية من الدرجة الثانية تمثل المدن التوابع وهي: الخروب، عين سمارة، ديدوش مراد، حامة بوزيان، والتجمع الثانوي بكيرة، كما نجد ستة مراكز ذات أهمية محلية.
- **مجالات محيطة بحاضرة قسنطينة:** يعتمد تنظيم وتنمية هذه المنطقة على المبدأ إنشاء مراكز جديدة ودعم المراكز الموجودة وتوزيعها خارج مجال الحاضرة حيث تتولى مسؤولية الربط والاتصال بهذه الأخيرة لتنمية المجال الريفي والبيئي. وهما قطبان عمرانيان من الدرجة الثانية يتمثلان في زيغود يوسف وعين عبيد بسيرورة تنمية عالية، ووعاء عقاري مقدر بـ 911,23 هكتارا. ستكفل باستيعاب الفائض السكاني والقاعدة الاقتصادية المتمثلة في الفلاحة، والخدمات²⁹.

■ **موقع البلديات المحيطة بالمدينة حسب هيراريكية أقطاب التنمية العمرانية في مخطط التهيئة**

الولائي:

المستوى الجهوي:

تنمية التجمعات القسنطينية المتكونة من مراكز قسنطينة، الخروب، عين سمارة، ديدوش مراد، والحامة بوزيان، والذي يمتد تأثيرها إلى جزء كبير من المنطقة الشرقية من المجال الوطني. ثم نجد في الشمال قطبين وطنيين من **المستوى الأول** وهما: جيجل سكيكدة. وفي **المستوى الثاني** نجد أقطاب مثل: عزابة، ميله، شلغوم العيد، القل، الميلية والطاهير. إضافة إلى ذلك ستة أقطاب أقل أهمية من سابقتها تتولى أدوارا **جهوية**، وما بين البلديات وهي تجمعات: تمالوس، القرارم، تلاغمة وعين عبيد.

المستوى المحلي:

زيادة على محاور التنمية التركيبية ومحاور التوازن الجهوي التي تعبر كل الولاية وفي كل الاتجاهات. هناك محاور محلية لا بد من تنميتها وتنظيم المجالات المحيطة بها وهي:

- محور عين سمارة - ابن زياد- مسعود بوجريو، بني حميدان، زيغود يوسف.

- محور عين عبيد- بونوارة، أولار حمون- القراح.

- محور الخروب عين الباي، المدينة الجديدة علي منجلي، عين سمارة.

29: نفس المرجع، ص 122.

2.3.2. مخطط التهيئة لولاية عنابة:

عرفت ولاية عنابة مخططين للتهيئة الولائية لسنة 1984، ثم لسنة 1995، وهي على النحو الآتي:

■ مخطط تهيئة ولاية عنابة لسنة 1984:

اقترح المخطط لتهيئة الولاية لسنة 1984 امتداد المدينة نحو الشرق على جزء من إقليم ولاية الطارف الحالية، وذلك بنقل النمو صوب القرى الاستعمارية السابقة؛ وهي: ابن مهدي، زريزر، الذرعان، وبسباس. لكن وللأسف جعلت الأمر مستحيلاً بسبب إجرائيين من الإجراءات السياسية المركزية وهما:

- عملية القضاء على البيوت القصدية التي قررت سنة 1983 للحد من نمو المدن الكبيرة.
- التقسيم الإداري الجديد لسنة 1984، الذي أدى إلى إنشاء ولاية الطارف ببيت الجناح الشرقي لولاية عنابة. جعلت من عنابة منطقة تقتدر لحقوق الارتقاء، ومكان لجميع المشاكل الحضرية، لا سيما السكن الغير رسمي الذي تواصل تطوره مع الأزمة الاقتصادية لسنة 1986.³⁰

■ مخطط تهيئة الولاية لسنة 1995:

ركز المخطط الجديد على ضرورة تنمية الفضاء الديناميكي الذي يحيط بالمدينة مثل: البوني، سيدي عمار والحجار، وتوسيعه إداريا إلى بلديات أخرى مثل: ابن مهدي والذرعان التابعتين حاليا إلى ولاية الطارف. ولكن ظلت هذه الاقتراحات حبرا على ورق، وتم تنظيم مدينة عنابة على المدى المتوسط والطويل حسب النظام الحضري الذي يتضمن 18 تجمعا التالي:

- قطب حضري من الدرجة الأولى: يتشكل من تجمعات مدينة عنابة والبوني وسيدي سالم. قطب له أهمية رئيسية، يتكون من مناطق حضرية ذات حجم سكاني بـ450,000 نسمة.
- قطب حضري من الدرجة الثانية: يتشكل من مدن الحجار وسيدي عمار بحجم سكاني متوسط في حدود 100 ألف نسمة.
- قطب حضري ثاني من الدرجة الثانية: سيتمثل في انجاز مركز رئيسي لاستقبال الفائض من النمو للأنوية الحضرية مثل: حجار الديس، القنطرة، بركة زرقة، وواد زيد.
- تجمعات ارتكاز بأقل من 10000 نسمة، ومراكز محلية بأقل من 7000 نسمة.

30: M. Nahal Ahmed, L'insécurité urbaine dans les espaces de l'habitat social collectif en Algérie, cas de la ville de Annaba, magister en habitat et environnement urbain, Université Mentouri de Constantine, 2012, p 117.

الفصل الرابع

فالمخطط لما بين البلديات المسمى بالمجمع العمراني لعنابة والبوني وسيدي عمار والحجار كان يهدف أساسا للقضاء على انتشار الأحياء القصديرية.³¹ ومنذ ذلك الوقت أخذ على عاتقه مواجهة الصعوبات التقنية التي تواجه التجمعات الهامشية الناشئة، إلى أن ظهرت أدوات جديدة للتخطيط الحضري مثل: المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية ومخطط شغل الأراضي التي سرعان ما أخذت فكرة التنمية الثنائية القطب مع ظهور مدينة جديدة في ذراع الريش، وتعزيز الوضع الإداري لبعض المراكز لتحسين سير النظام الحضري.

3.2.3. مخطط التهيئة لولاية سطيف:

لقد وقف المخطط الولائي على الإشكالية الكبرى التي تعاني منها الولاية، والمتمثلة في اختلال التنمية على المستوى المجالي، وذلك لصالح السهول العليا، والرواق الممتد من سطيف إلى العلمة على حساب المناطق الجبلية الشمالية والجنوبية، مما خلق فوارق جهوية كبيرة في توزيع التنمية. وتتلخص صيغ التهيئة التي أوصى بها المخطط الولائي في المحاور التالية:³²

- التخفيف من سرعة النمو الحضري لسطيف بهدف التحكم في إدارتها وتسييرها، والحدّ من انتشار التحضر في المناطق المحيطة بها والذي يهدد الأراضي الزراعية،
- إنشاء شبكة المدن التي تساعد المراكز الأخرى على القيام بأدوار التنشيط والقيادة والتأثير على الصعيد المحلي والإقليمي.
- ترتيب وظائف الشبكة الحضرية عن طريق تحديد الدور والوظيفة ومنطقة نفوذ لكل مركز لجعلها مكتملة.
- توطيد دور سطيف كمركز للتنظيم على الصعيد المحلي والإقليمي.
- تنظيم مناطق النفوذ حول هذا القطب.
- إنشاء مراكز نفوذ أخرى للحدّ من تدفقات الهجرة نحو المدينة.

31: M. Nahal Ahmed, op. cit, p p 118-119.

32: URBA SETIF, direction générale-zone industrielle Sétif, révision du plan directeur d'aménagement et d'urbanisme de la commune de Sétif, plan directeur d'aménagement et d'urbanisme révisé de la commune de Sétif (2002); p p 7-8.

الفصل الرابع

- ربط تنمية بلدية سطيف بتنمية البلديات المجاورة لها، وهي: أولاد صابر، أوريسيا، عين أرانات، مزلق، وقيلج، وخاصة في مجال النشاط الصناعي، والزراعة، والشبكة الحضرية.
- إعادة تثمين وترقية الإنتاج الزراعي للمناطق الجنوبية الشرقية، والشمالية من بلدية سطيف.
- تحسين وتوسيع شبكة الاتصال والطرق التي تساعد على ربط أحسن بين مختلف الاستخدامات.
- المحافظة وتنمية الغابات الموجودة مع إمكانية توسيع التشجير في مساحات أخرى.
- التحكم في تنظيم وهيكل التجمعات الهامشية القريبة من المدينة وهي: فرماتو، الحاسي، عين الطريق، وعين السفية.
- تقوية شبكة التجمعات في المستقبل من خلال تحسين الأنسجة الحالية، ودمجها بمواضع التوسع.³³

3.3. المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري ضمن المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير:

1.3.3. قسنطينة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

- شهد مدينة قسنطينة مثل بقية الحواضر الوطنية إنجاز عدّة أدوات للتهيئة والتخطيط الحضري، وعلى عدّة مستويات مرتبة: مخطط التعمير التوجيهي، مخطط تهيئة الولاية، إحصاء وتهيئة الجيوب الحضرية الفارغة، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأرض. وفي الآونة الأخيرة استحداث تشريعات جديدة تمثل في مخطط تنمية وتهيئة الفضاءات الميتروبوليتانية، ومخطط التجديد الحضري. كلّ هذه الأدوات تهدف لمعالجة جميع المشاكل الحضرية لنمو وتوسع المدينة. لكننا نلاحظ استمرار الفوضى والاضطراب وعدم الالتزام بالتوجيهات التي أوصت بها والتي نلخصها كالتالي:
- توسيع دائرة استكشاف المواقع الجديدة للتوسع عبر أراضي بلديات التجمع.
 - التركيز على المدينة الجديدة علي منجلي لتغطية العجز في الإسكان والتجهيزات على المدى القصير والمتوسط.
 - تطوير النسيج الحضري القائم من خلال عمليات التدخل المختلفة مثل: التجديد، وإعادة الهيكلة.

33: Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme intercommunal du Sétif, op.cit, p 121

الفصل الرابع

- القضاء على السكنات الهشة، وإعادة تهيئة المواقع منها القابلة للبناء، والموافقة لأحكام مخططات استخدام الأرض.
 - إعادة تأهيل المناطق السكنية الفوضوية، وتحسين شروط إسكان السكان، مثل: سيدي مسيد، حي الأمير عبد القادر، بودراع صالح، الكيلومتر الرابع، بومرزوق، وسيساوي.
 - تسجيل مشاريع في مرافق الطرق لفك الاختناق على مركز المدينة، وتسهيل الاتصال بين المركز والمجال المحيط بها، عن طريق إعادة تأهيل الطرق الرئيسية الحالية، وإنشاء عدّة محولات.
 - إنشاء مناطق للاسترخاء والترفيه بالمناطق المحيطة بالمدينة، والحفاظ على المساحات الخضراء القائمة بها.
 - إنشاء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي، ومراكز للتخلص من النفايات الصلبة.³⁴
- وحسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لسنة 1998 تحتاج مدينة قسنطينة وفقا لحاجاتها من السكن سنة 2013 حوالي 1910 هكتارا من الأراضي. وما هو متوفر من الأراضي حسب المخطط لما بين بلديات المجمع القسنطيني محدود في 210 هكتارا فقط. وبالتالي فالعجز قدر بـ1700 هكتارا. لذلك ركز المخطط على توسيع مجال استكشاف مواقع جديدة عبر أراضي البلديات الخمس.
- في هذا الصدد دعمت بتوسعة جديدة في المدينة الجديدة على منجلي، واستحداث ثلاثة مخططات شغل الأرض في المدينة الجديدة الثانية ماسينيسا. مع استحداث أقطاب حضرية أخرى جديدة مثل: عين النحاس بالقرب من الخروب، وقطب الرتبة بديدوش مراد.³⁵
- فالديناميكية الحضرية السريعة للمدينة وتجمعاتها المحيطة بها التهمت الأراضي الحضرية المخصصة للتعمير على المديين المتوسط والطويل حتى قبل الانتهاء من الفترة المتوسطة الأمد. وأمام هذه الوضعية شرعت ولاية قسنطينة في مراجعة جميع المخططات التوجيهية للتهيئة العمرانية وعددها ثمانية. وبالفعل بدأت العملية وتمّ ذلك في كل من أولاد رحمون وزينغود يوسف، والعملية جارية في البقية.
- أمام هذه الوضعية، اقترح المخطط التوجيهي الجديد سنة 2006 عدّة مشاريع هدفها تحسين المحيط، أهمها:

34: Kadri Assia, Le plan d'occupation des sols, entre étude et réalité: analyse de cas à Constantine, magister en urbanisme, Université Mentouri, avril 2010, p p 50- 55.

35: Kadri Assia, op. cit, p 56.

الفصل الرابع

- بناء مدينة جامعية ذات سعة 52000 مقعدا بيداغوجيا، وإقامات جامعية بسعة 40000 سريرا في المدينة الجديدة على منجلي.
- انجاز القطار الكهربائي TRAMWAY ملعب بن عبد المالك-زواغي، ثمّ سيمدد نحو مطار بوضياف الدولي، والمدينة الجديدة علي منجلي.
- إنجاز خط أول للعربات الهوائية التلفريك يربط بين سوق العصر-المستشفى الجامعي- الفوبرور - الزيادة.³⁶

2.3.3. عنابة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية 1998:

يرتكز مشروع المخطط التوجيهي لسنة 1998 على إعادة تشكيل النطاق لما بين البلديات بالتقيد بالمبادئ التالية:

- تهيئة تجمع عنابة مع مراعاة سياقها المتوسطي والإقليمي، بما في ذلك أثرها على البلديات المجاورة لولاية الطارف وهي: ابن المهدي، الشط، الذرعان، وبسباس، والتي لا يزال سكانها يتدفقون على مدينة عنابة.
- نشر التنمية عبر أرجاء كل المدينة، بما في ذلك المجالات الهشة، ومجموع مكونات التجمع.
- تطوير البنية التحتية للاتصالات الرئيسية مثل: الشوارع، شبكة الهاتف، السكك الحديدية، ووضعها في علاقة مع مناطق النشاطات والبنى التحتية للموانئ والمطارات، لتجنب اختلالات الأحمال الزائدة.³⁷

فكان الهدف هو البحث عن إطار حضري قادر على دعم التجمعات المحيطة بالمدينة الأم مثل: البوني، الحجار، سيدي عمار، المدينة الجامعية، حجار الديس، بركة زرقاء، والمدن الصناعية. فالمشروع المجسد في المخطط لما بين البلديات لعنابة سنة 1998 كان طموحا أكثر من اللازم، وكانت رؤيته تقديم التوصيات التي أوصى بها مخطط التهيئة للولاية لسنة 1995.

ومن أهم الإجراءات لمواجهة ذلك، اقترح المخطط إنشاء قطب ثاني على مستوى النطاق لما بين البلديات لفك الاختناق على وسط عنابة. وإنشاء مركز حضري ثان للنطاق يقع على مستوى حجار الديس.

36: Idem, p 57.

37: M. Nahal Ahmed, L'insécurité urbaine dans les espaces de l'habitat social collectif en Algérie, op. cit, p p 120-122.

الفصل الرابع

والأسوأ من ذلك نسجل مبالغة في استهلاك الأراضي التي تجاوزت حدود محيط التحضر. لذلك كان تمدد عنابة مركز باتجاه مسار الطريق الولائي رقم 22، في منطقة غابية محمية وهي منطقة سيدي عاشور. وهنا لم تجد قاعدة المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية والتعمير أي بدائل أخرى، سوى اللجوء إلى التحضر الاستدراكي للحاق بتسوية الحالات.

ونظراً لتشعب النسيج الحضري، وندرة الأراضي اللازمة لتنفيذ مشاريع للتنمية أو للهيكلة الحضرية، تم وضع مخطط جديد لأفق طويلة الأمد تصل لعشرين سنة عدل سنة 2003 وأقرّ يوم 11 نوفمبر 2008 بأمر وزاري رقم 3. فالمخطط الجديد لسنة 2008 حافظ على نفس روح مخطط لسنة 1998، إلا أنه كان من الضروري دمج الاحتياطات العقارية لإنجاز برامج سكنية وتجهيزات جديدة، ولأجل ذلك³⁸ تم تقسيم النطاق لما بين البلديات إلى سبع قطاعات - جدول: 28 - وكل قطاع تم تقسيمه إلى مناطق متجانسة تستفيد كل واحدة منها بمخطط لشغل الأرض.

جدول 28: تقسيم نطاق لما بين البلديات العنابي إلى مناطق متجانسة

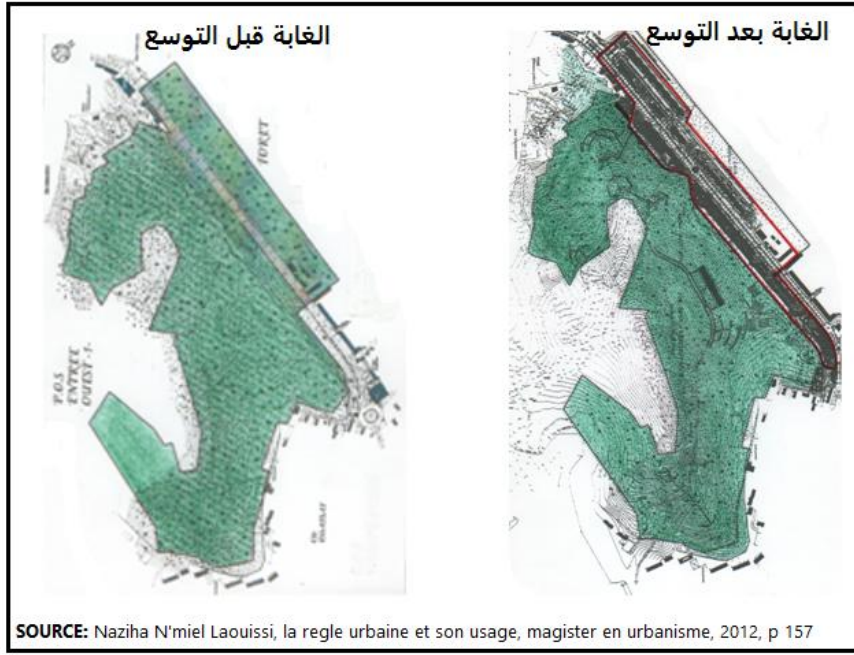
المساحة العمرانية	المناطق المتجانسة	القطاعات
4848 هـ	مدينة عنابة	الأول
3419 هـ	بلدية البوني	الثاني
4547 هـ	أجزاء من بلديات البوني وواد العناب	الثالث
2584 هـ	أجزاء من البوني وواد العناب وسيدي عمار	الرابع
2620 هـ	أجزاء من بلدية سيدي عمار والحجار	الخامس
1741 هـ	جزء من بلدية البوني	السادس
3753 هـ	جزء من بلدية الحجار	السابع
23512	نطاق لما بين البلديات	المجموع

Source : révision du pdau intercommunal Annaba–El Bouni–El Hadjar–Sidi Amar, rapport de présentation, 2004

الفصل الرابع

فالمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية كان عرضة لتجاوزات كما حدث في غابة سيدي عاشور ببناء مشاريع سكنية وموافقة الهيئة المختصة على سبيل المثال فقط لا الحصر.³⁹

تعرضت في السنوات الأخيرة الغابة الحضرية لسيدي عاشور، وهي منطقة محمية حسب المخطط لسنة 1998 لبناء مشروع سكني كبير بدءاً من النقطة الدائرية للجسر الأبيض إلى حضيرة الألعاب إلى جانب مسار الطريق الولائي رقم 22. خمس قطع ممدودة على الطريق الولائي رقم 22. تتكون كل كتلة من مباني سكنية ذات مستويات عالية. شكلت هذه الأبراج والأشرطة المختلطة مع الأنشطة واجهة حضرية مرتبة وممتدة على طول المحور الرئيسي لمدخل مدينة عنابة.⁴⁰ مما أدى إلى ظهور نسيج عمراني متقطع وسيئ التنظيم - الصورة: 01 -



صورة 01: التوسعات العمرانية على حساب الغابة الحضرية سيدي عاشور بعنابة

3.3.3. سطييف ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لنطاق ما بين البلديات لسنة 2010:

تشهد مدينة سطييف تحولاً ملحوظاً في مساحة المجال الحضري، وخاصة على أطرافها. فالتجمعات المحيطة بها مثل: شوف الكداد، عين الطريق، الحاسي، عين الطريق، وعين السفيهة، والتي اعتبرت لفترة طويلة كأماكن للعبور من الأرياف إلى المدينة. واليوم لم يعد ذلك، بل تحولت إلى مناطق تستقطب سكان

39: Idem, p 137.

40: Idem, p 157.

الفصل الرابع

المدينة، وتبرمج فيها المشاريع السكنية الجديدة، وتبنى الحظائر للأنشطة الاقتصادية والتجارية. وتضاف إلى هذه المباني الجديدة، شبكة من الطرق التي أنجزت مؤخرا مثل الطريق السريع شرق-غرب، وربط الطريق الوطني رقم 09 بالطريق الوطني رقم 05 باتجاه الشمال نحو البحر. واختراق القطب المركزي بإنشاء الطريق الدائري الشمالي، مما تسبب في عدّة تشوهات وتجزئة الأراضي الزراعية، وبالتالي انخفاض في النشاط الزراعي للمناطق المحيطة بمدينة سطيف الذي كانت تشتهر به في التاريخ.

واليوم يواصل هذا الامتداد الحضري وبطريقة صارخة، مما جعل كل شيء يتدهور من مكونات البيئة؛ الأراضي الزراعية، وتقلص المناظر الطبيعية والأوساط الريفية التي كانت إلى وقت قريب مكونا أساسيا للمدينة. فتحول وادي بوسلام، والقرى الواقعة على المداخل الرئيسية للمدينة مثل شيخ العيفة والحاسي، والتي كانت تزود بشكل دائم المدينة بالمنتجات الزراعية إلى مظاهر هجينة مشوهة بالبنائيات الفردية والبقع الحضرية المنتشرة هنا وهناك. ففقدت هويتها الريفية والطبيعية، دون أن تصل إلى تشكيل منظر حضري حقيقي.⁴¹

لقد واجهت مدينة سطيف عدّة صعوبات على مستوى آفاق توسعها ونموها المستقبلي. لذلك تبنت السلطات المحلية عن طريق المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية سطيف سنة 1997 الذي أعدّ سنة 1992 وتمّ اعتماده سنة 1997، بالتوجيهات التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار الأشكال الحضرية، والأنشطة الصناعية، والزراعية في البلديات المجاورة.
- إعادة تأهيل وحماية الإمكانات الزراعية الواقعة إلى جنوب شرق، وشمال إقليم بلدية سطيف.
- مراقبة وتنظيم بنية المراكز المحيطة مثل: فرماتو، الحاسي، عين الطريق، وعين سفية.
- وضع مخطط للنقل والمرور لتحسين التفاعلات والعلاقات بين العناصر المختلفة للإقليم.
- خفض معدل النمو السنوي للسكان من 03.35% إلى 02.10% في الأمدين 2010 و 2020.
- رفع عدد سكان منطقة شوف الكداد إلى حوالي 25000 نسمة في سنة 2010 مع قطاع الباز على الهضبة الغربية للمدينة لتصل إلى 75 ألف نسمة سنة 2020.
- اعتماد أولاد صابر الواقعة شرقا، لأن تكون قاعدة ارتكاز لنمو مدينة سطيف لغاية سنة 2020.

41: URBA SETIF, plan directeur d'aménagement et d'urbanisme révisé de la commune de Sétif (2002), op.cit, p p 8-5.

الفصل الرابع

ووفقا للمخطط التهيئة ستحتاج المدينة إلى وعاء عقاري مساحته 1246 هكتارا، تتوزع على مواقع

التوسع المستقبلية التالية:

- هضبة شوف الكداد - الباز بـ350 هكتارا لسكان 63000 نسمة.

- موقع أولاد صابر بـ500 هكتارا لسكان 90000 نسمة.

- موقع قاوة شمالا بـ300 هكتارا لـ54000 نسمة.

وسيتم استرداد 96 هكتارا الناقصة من أوعية الأحياء القديمة للمدينة بواسطة:

- التجديد الحضري لحي المحطة ومنطقة الأحواض.

- امتصاص مساحات الأحياء الهشة.

- الاسترداد مساحة سوق أندريولي جنوب مركز المدينة.

ويرتكز هذا المخطط على المدى القصير والمتوسط استهلاك الأراضي في مدينة سطيف. أمّا على

المدى الطويل فالاحتياجات من الأراضي الحضرية ستحول نحو البلديات السبعة المجاورة المدرجة في

منطقة نفوذ سطيف وهي: أوريسيا، عين عبيسة، عين أرناط، مزلق، قيجل، بني فودة، وأولاد صابر⁴²

أن إعادة الهيكلة من خلال دراسة مخططات شغل الأرض الخاصة بالمراكز الثانوية المحيطة

بمدينة سطيف على المستوى البلدي وهي: فرماتو، عين الطريق، عبيد علي. سمح بوضع برنامجا سكنيا

كبيرا من النوع الاجتماعي الإيجاري LSP للمدة الممتدة ما بين 2005-2015. أمّا على المدى البعيد

فقد حدد توسع مدينة سطيف نحو الاتجاهات الأقطاب الحضرية الجديدة التالية:

- هضبة شوف الكداد لانجاز مشاريع سكنية وتجهيزات كبرى على شاكلة القطب الجامعي 2.

- توجيه التوسع المستقبلي للمدينة نحو مراكز البلديات المجاورة من أجل النقل من الاستقطاب

الكبير، وتحقيق التوازن.⁴³

42: Idem, p 109.

43: URBA SETIF, révision du plan directeur d'aménagement et d'urbanisme de la commune de Sétif, phase finale, rapport d'orientation, op. cit, p 64.

الفصل الرابع

▪ توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لنطاق ما بين البلديات 2010:

لم تستطع كل هذه المخططات المحلية حلّ كلّ إشكاليات النمو والتوسع للمدينة عبر إقليمها البلدي فاتجهت لوضع المخطط التوجيهي لما بين البلديات المحيطة بها سنة 2010، فكان التركيز في المدى القصير والمتوسط على الاختيار المراكز الثانوية المحيطة بها في صورة:

- الحاسي في الجزء الشرقي من المدينة.

- شوف الكداد في الجزء الغربي من المدينة.

- عين السفية جنوب المدينة.

وما يبرر هذا الخيار أساسا:

- وجود أراضي وذات قيمة زراعية ضعيفة تسمح للتوسع.

- وجود شبكة الطرق تسهل الاتصال المباشر.

- عدم استطاعة المدينة التوسع في اتجاهات أخرى لوجود أراضي زراعية مرتفعة الخصوبة.⁴⁴

وعلى المدى الطويل التوجه نحو بعض مراكز البلديات المحيطة بها لاحتضان الفائض من سكانها

ونموها العمراني والاقتصادي. لدعم العجز الحالي في السكن، والتجهيزات، وتوفير أوعية عقارية لمواجهة الاحتياجات المستقبلية. وذلك بتحديد خمسة أقطاب نمو محيطة للتوسع المستقبلي، وهي:

القطب الأول: شوف الكداد- الباز بمساحة تتجاوز 350 هكتارا.

القطب الثاني: يتمثل في مركز بلدية عين أرناث الذي يبعد بحوالي 07 كلم عن المدينة على الطريق

الوطني رقم 05. حيث خصصت عدّة مواقع مثل: المهديّة، عين مسعود وبوحيرة، بمساحة 290 هكتارا.

القطب الثالث: أولاد صابر: يعدّ هذا القطب من أهم محاور التوسع المستقبلي لمدينة سطيف بحكم قربه

من المدينة، وموقعه أعلى الطريق الوطني رقم 05. بالإضافة إلى احتياطات عقارية إلى 1014 هكتارا.

القطب الرابع: أروسيّا بمساحة 190 هكتارا.

القطب الخامس: مزلق بمساحة 189 هكتارا.⁴⁵

44: Idem, p 117.

45: Idem, p p 71-118-119.

الحوصلة:

وجدت المدينة الجزائرية نفسها أمام نسيج حضري فوضوي ينتشر في جميع الاتجاهات على حساب الأراضي الزراعية والمساحات الغابية المحيط بها. فالعواقب سرعان ما ظهرت بظهور مجال مبني فوضوي، دون إلتزام بتوصيات أدوات التخطيط والتهيئة العمرانية، وبالاعتماد على توافر الأراضي العقارية العمومية، ممّا أدى إلى سوء الإدارة، وتعميم شبه كلي للمشاكل المتصلة بالعقار تقريبا.

وأن دراسات التعمير (مخططات التهيئة العمرانية، ومخططات شغل الأرض) لم تنجز في آجالها المحددة بسبب التحديثات فيما يخص الإنجاز. لذا يمكننا القول في ظل هذه الظروف الحالية أنّ استعداد السلطات العمومية للتحكم في العقار تظل افتراضية ومقتصرة على المبادرات الشخصية المحلية لبعض الفاعلين في وضع السياسات الحضرية والعقارية الرسمية. وهكذا كانت تبدو مخططات التهيئة والتعمير غير قادرة على فرض متطلباتها وتوصياتها، ولا تزال تعاني من نفس مصير سابقاتها المتمثلة في المخططات التوجيهية للعمران PUD قبل سنة 1990، وهذا لاستمرار غياب متعامل واحد، أي رئيس المشروع MAITRE D'OUVRAGE دائم في التخطيط الحضري، مخوّل له تنفيذ المخططات العمرانية والتنمية.

وفي سياق تشابك الصلاحيات للإدارات المختلفة خلقت تغييرات هيكلية عميقة، أسهمت في نشأة وتطوير شكل جديد للسكن تميز من حيث حالته، ومورفولوجيته، وفضاءاته المعيشية، فواصل جذرية مع القطب المركزي للمدينة الأم، مما تسبب في عدد من المشاكل لا رجعة فيها في بعض الأحيان. أسهمت هذه الوضعية في ظهور مواقع جديدة على مستوى المناطق المحيطة بالمدن تقوم بتحويل المناظر الطبيعية المحيطة إلى مجال مبني فوضوي دون الاهتمام بالبيئة كما هو الحال في الصورة رقم 02 أدناه.⁴⁶

46: Sakhraoui Abdelmoumen, Impact des politiques foncières sur l'Environnement bâti et social des espaces périurbains Cas des Cités Satellites de SETIF, Mémoire de Magister en Architecture, Université el hadj Lakhdar, Batna, 2012-2013, p p 97,98.



Source : Sakhraoui Abdelmoumen, op, cit, p 120.

الصورة 02: بناءات فردية في وسط سهلي

حالة منطقة شوف الكداد بالقرب من مدينة سطيف

- خروقات في قانون التعمير، وتعدي على أملاك الدولة، والبلديات هي المسؤولة: من خلال دراستنا الميدانية، وتحليلنا للوثائق العمرانية لاحظنا الكثير من صور التعدي على البيئة بكل مكوناتها، وعدم احترام الكثير من مخططات التهيئة وشغل الأراضي، فعلى سبيل المثال:
 - وجدنا أبراج ذات 15 طابقا مشيدة على حساب غابة محمية، رغم أن المخطط ينص على إنجاز طابقين فقط وذلك في حالة غابة سيدي العاشور بعنابة.
 - ظهور تحصيلات عقارية بطريقة غير شرعية، نتجت عنها ملفات عقارية ثقيلة عجزت السلطات المحلية في كبح النهب المفضوح للأراضي على مدار السنوات العشر الأخيرة، بكل من خرازة، الشابية، عين جبارة، البركة الزرقاء، بوشارب اسماعيل، بوزعرورة والصرول.
 - تراخي رؤساء البلديات في معاقبة وردع المخالفين والمتعدين على الملكية العقارية التابعة للدولة، وكذا تنفيذ قرارات الهدم عن طريق تسخير القوة العمومية، كون الأميار يتمتعون بصفة الضبطية القضائية تسمح لهم بطلب المساعدة من مصالح الأمن والدرك الوطني لمرافقة وتأمين عمليات هدم وإزالة البناءات غير القانونية. لكنها تقوم فقط بتحرير المئات من قرارات الهدم وتوقيف الأشغال، ولا تطبقها على أرض الواقع وتبقى حبيسة الأدرج.

■ العقار السياحي ينتظر تجسيد المشاريع منذ عشرات السنين:

تتوفر ولاية عنابة على مساحة معتبرة من العقار السياحي على طول الشريط الساحلي بدءا من سيدي سالم إلى شطايبي مرورا بسفوح إيدوغ، إلا أنّ هذه الثروة الهائلة لم تستغل إلى يومنا هذا. فأغلب المشاريع السياحية المبرمجة ذهبت أدراج الرياح، وأخرى طال انتظارها. والسؤال الذي يطرح أين هي القرية السياحية التي وضع حجر أساسها بسيدي سالم؟ وأين هو مشروع سيدار بساحة 19 جوان؟ وأين هي شاليهات أوربا برأس الحمراء؟ وكذا مناطق التوسع السياحي بشطايبي وعين العشير؟ فالأكيد أنّ المشكل ليس مشكل عقار للاستثمار في القطاع السياحي بقدر ما هي عراقيل بيروقراطية محضة. فولاية عنابة لم تعرف انطلاق مشروع سياحي واحد يليق بخصوصيتها كقطب سياحي بامتياز رغم وفرتها على عقار متميز خصيصا لهذا المجال. وإلى متى ستظل هذه المساحات السياحية الشاسعة شاغرة؟ وهل تنتظر أن تشيد عليها البناءات القصديرية كما حدث في حيّ الخروبة، ورفاس زهوان، وسيدي عيسى وسيدي سالم؟

■ مشكلة التصور والكفاءة والبطء الإداري:

أنّ تصور مختلف الجهات الفاعلة لعملية النمو الحضري وامتداده المجالي للمدن ليست متجانسة. ففي الواقع ينقسم التصور في هذه المسألة إلى أنّ البعض يرى العملية لم تتم بطريقة فوضوية، وبأنّ النمو الحضري وامتداده المجالي هي نتيجة عملية مرغوبة بهذه الكيفية لتنمية المدينة، تستهلك مساحة أكبر لبناء مجمعات سكنية جديدة. بينما نجد آخرون يرون بأنّ الحديث عن التمدد الحضري يبقى غير متكيف لأنّ شكلها الحضري الحالي تبقي المدينة مدمجة إلى حدّ ما. ومن ناحية أخرى قد تكون هناك علامات تشبه شكلاً من أشكال التمدد الحضري بسبب الأهمية التي أخذتها المراكز المحيطة بها، وبالتالي يفضلون عملية تطور مجالي، وديناميكية حضرية لمدينة انتقالية. وفئة أخرى من دعوات الجهات الفاعلة تفضل بما يعرف ببناء المدينة في المدينة، وتطوير النطاق لما بين البلديات، والمراكز الحضرية على مستوى الولاية. أمّا فيما يخص إنجاز المخططات العمرانية وحيثيات المصادقة عليها وطريقة تجسيدها على أرض الواقع فإننا نبدي الرأي التالي:

- مخططات لما بين البلديات هو فقط تراكم لمخططات البلديات المشتركة، وبالتالي عدم وجود صلابة ورؤية شاملة متكاملة لمشروع لما بين البلديات.

الفصل الرابع

- مفهوم إقليم لما بين البلديات هو التشاور الغير موجود بين البلديات.
- عدم وجود كفاءة في لإنجاز، والافتقار إلى إدارة المناطق الحضرية، وإشراك صانعي القرار.
- فالليوم، الإداري هو الذي أصبح يصنع المدينة، وليس بواسطة المخططات التي تحدّ من المناورات لا سيما في الظروف الخاصة (غياب التحكم، مشكلة الأراضي، عدم كفاءة من الجهات الفاعلة، سيطرة آلية صنع القرار على آلية الأدوات التهيئية)
- وفيما يتعلق بالتأخير في الموافقة على مشروع المخططات لما بين البلديات يعود ذلك إلى:
 - بطء إجراءات المناقشة والموافقة على مستوى البلديات.
 - التأخير في الموافقة على المخطط.
- فعجز هذه الأدوات وفشلها يعبر عن فشل السياسة العمرانية المتبعة. فهذه الوسائل عيوب ونقائص مرتبطة بذاتها، وأخرى مرتبطة بظروف وصعوبات تعترض تنفيذها نذكر منها ما يلي:
 - ثقل الإجراءات الإدارية التي تأخذ في المتوسط ثلاث سنوات تضاف إليها مدّة إنجاز الدراسات المقدره بسنتين ونصف في المتوسط، ممّا يؤدي إلى عدم استجابتها للأهداف والخيارات المقررة، لأنّ الأحداث تجاوزتها بظهور واقع مخالف يعيق تطوير البرامج. لذلك قررت وزارة السكن والتعمير مراجعة نحو 780 من أصل 1541 من المخططات التوجيهية للتهيئية والتعمير على المستوى الوطني، وتعديل منها 1100 مخططاً لأنّها لم تعد تتماشى مع الزمن.⁴⁷
 - عدم توفر الإمكانيات البشرية بشكل كاف لدى الكثير من البلديات في مجال التعمير، بحيث لم تتمكن من إنجاز الدراسات المتعلقة بمخططات التهيئية والتعمير. لذلك تلجأ إلى الوصاية التي تكلف مكاتب الدراسات العمومية أو المديرية الولائية للتعمير والبناء للتكفل بهذه الدراسات والإشراف على مراحلها. وبذلك تتحول سلطة صناعة أدوات التهيئية والتعمير إلى هذه الأطراف بسبب تحكمها في المهارات المهنية وسيطرتها على المعلومات، لما تتوفر عليه من موارد بشرية متخصصة، وتجهيزات، ومصالح وموارد مالية هامة.

47: غواس حسينة، الآليات القانونية لتسيير العمران، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة،

الفصل الرابع

- تحال هذه الدراسات على المجالس الشعبية البلدية للمناقشة والإثراء وهي لا تملك في معظم الحالات إلا على 07% الموافقة عليها أو الطعن المحتشم لبعض تفصيلاتها، لأنّ غالبية أعضاء هذه المجالس من غير ذوي الاختصاص، وبذلك يصبح دور البلديات شكليا ممّا يؤثر سلبا على واقعية ونجاعة المخططات، وقدرتها على التعبير عن تطلعات ومصالح وألويات البلدية.
- الواقع يؤكد على أنّ منذ 2001 تاريخ صدور قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة لم تصادق عليه الهيئات المختصة إلاّ في سنة 2010 بموجب القانون رقم 10-02 في حين أنّ التصميمات الجهوية لا تزال قيد الدراسة. أمّا بالنسبة لمخططات تهيئة الولاية فلا زال العمل يتم وفق المخططات القديمة وهذا ما يطرح مشكلة توافق أدوات التهيئة والتعمير بجدية مع متطلبات برامج أهداف الاستراتيجية الوطنية للتهيئة العمرانية التي تحدد لكل مدينة مكانتها في هرم المدن الجزائرية ووظائفها وتجهيزاتها، وبالتالي إمكانية حدوث تعارض بينها.
- غياب مشاركة المجتمع المدني والفرد لأنّه من غير الممكن تسيير مدننا دون اهتمام بالمطالب واحتياجات السكان، أو دون إشراكهم في تصميم الحلول واقتراح البدائل التي تتعلق بواقعهم المعيشي. فالأفراد لا يسجلون اعتراضاتهم في سجل التحقيق العمومي، إلاّ إذا كان المشروع يشكل خطرا على مصالحهم الشخصية، وليس من باب ثقافة المشاركة في إعداد هذه الأدوات.
- عدم وجود مشاركة فعالة وإيجابية لمختلف المصالح التقنية في إعداد هذه الأدوات، كمصالح الفلاحة، والغابات. لكون معظم التجمعات العمرانية قد تقع على مناطق غابية أو فلاحية يفترض أنّ هذه المصالح تشارك في إعطاء البدائل المناسبة لهذه التوسعات.⁴⁸

4. الحوكمة الحضرية للمجالات المحيطة بالحواسر

والمدن الكبرى للشرق الجزائري

البحث عن حوكمة محلية جيدة

1.4. مفهوم الحوكمة: LA GOUVERNANCE

يعتبر مفهوم الحوكمة من المفاهيم التي لازال النقاش والحوار حولها مفتوحا خاصة في المجتمعات النامية. وهو مصطلح يختلف من دولة إلى أخرى من حيث تعريفه وتطبيقاته، ومنها على سبيل المثال هناك من اعتبره: الديمقراطية، الأمن، احترام حقوق الإنسان، احترام القانون، المراقبة والمحاسبة، الشراكة...⁴⁹

ويقصد بالحكومة "GOUVERNANCE" أسلوب وطريقة الحكم والقيادة، وتسيير الشؤون بطريقة منظمة قد تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة. وهي تركز على أشكال التنسيق، والتشاور، والمشاركة والشفافية في القرار. وي طرح مفهوم الحكومة ضمن إشكالية واسعة من الفعالية والنجاعة في العمل العمومي. ويهتم بالعلاقة بين السلطة والحكم.

2.4. مفهوم حوكمة المدينة:

حوكمة المدينة بالتعريف هي كيفية توجيه المدينة وتطورها. وهو نهج جديد لإدارة وتسيير المدن. وهي ليست إطارا مجمدا ومحددا قانونا، ولكن من المفهوم كبنية اجتماعية لا تعطى مسبقاً، بل تتحقق في إقليم السياسات التي تحددها الجهات الفاعلة نفسها والمنتجة من حقل قاعدة العلاقات، أي جميع الجهات الفاعلة المعنية مشتركة جنبا إلى جنب، وهذا يسمى التراضي في بناء ووضع السياسات العامة. ويمكن لهذه الجهات حسب الحالة العمل في مجالات محددة لسياسات القطاع أو الإقليم، التخطيط، النقل، البيئة، والتنمية الاقتصادية.

49: محمد زين الدين، الحكامة: مقارنة إبستمولوجية في المفهوم والسياق، مجلة مسالك المغربية، العدد 08، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008، ص 29.

الفصل الرابع

ويتصف الحكم الحضري الجيد بالشفافية في اتخاذ القرار، وبالإدارة المالية الجيدة، وبإمكانية المحاسبة والمساءلة العامة، وتخصيص الموارد بطريقة متوازنة، كما يتصف بالاستقامة والأمانة. وينبغي أن تقود معظم المؤشرات الحضرية إلى تحسينات مستدامة. وهكذا يتحسن الحكم الحضري ليكون جيدا.⁵⁰

3.4: الحوكمة والتنمية المحلية: بعض المفاهيم المرجعية.

بداية، يجب القول أنّ الحوكمة الحضرية والتنمية المحلية يقدمان إطارا مفهوماتيا يسمح وبشكل واضح التفكير في تطوير العمليات التي لها تأثير مباشر على الحكم الحضري في تسيير المدن. وتقدم هذه المفاهيم شبكة جديدة للقراءة والتحليل، ونظام مرجعي يشكك في الكثير من الافتراضات التقليدية التي كانت تدار على أساسها المدينة.

من الواضح، أنّ التنمية المحلية إطارا للاجتماع بين ما يأتي من القاعدة، ومن يأتي من المستويات العليا؛ لكن ومع ذلك يجب أن تسبق بتعبئة الموارد المحلية، أي دعم من الخارج، وهذا في سياق مع مستويات أخرى من الحوكمة وسائر المستويات السياسية للدولة. وهي رؤية المحلية في الكلية، التي ترى الإقليم كنظام في علاقات مع أقاليم أخرى.

أنّ هذه الرؤية تضع هذا التنظيم الجديد على المستوى المحلي عناصر وممثلين جدد لتعويض انسحاب أو عدم جدوى الدولة في بعض المجالات. هذه الحقائق تبين بوضوح التوجه نحو الاعتماد على التخطيط العمراني الجديد، والتسلسل الهرمي للسلطة المركزية-المحلية. والذي ينبغي أن يؤدي هذا النهج لأفضل تعريف وتوضيح لطرق إجراءات الدولة والجماعات المحلية، فضلا عن الأدوات المنظمة التي سوف تكون قادرة الآن على التطور في مجال إدارة وتسيير المدن بما في ذلك الجانب العقاري لها.⁵¹

وما هو مؤكد في الحالة الجزائرية، فإن إشكالية التنمية المحلية واللامركزية من فترة التخطيط إلى الإصلاح قد تغيرت. فالدولة اللامركزية أعطت المزيد من الصلاحيات للأقاليم والجماعات المحلية، وأنّ المحلي يحاول إعادة بناء وتطوير من خلال استراتيجيات الابتكار، وتشجيع على ظهور مجتمع مدني

50: نفس المرجع، ص 33.

51: N. DJEGHERI-LOUHI, LA ville Algérienne, les prémices d'une gouvernance locale, site de référence : ANNABA, revue Sciences & Technologie D N°30, Décembre (2009), Université Mentouri Constantine, p, 54-56.

الفصل الرابع

ديناميكي يجعل حاليا مفهوم الدولة المركزية واقعا عفا عليه الزمن، ودعوة لتحقيق اللامركزية. ويبرز هذا الاتجاه أهمية مهام التنمية المحلية كالاتي:⁵²

- يهدف التخطيط المحلي إلى تقوية دور الجماعات المحلية لتتمكن من تفعيل مخططاتها.
- الاعتماد على أفضل الكفاءات وآليات التحفيز والتكوين، حتى تمارس المهام المنوطة بها في أحسن الظروف.
- المشاركة الشعبية أولاً، وحسن اختيار من سيدبر شؤونه ثانياً.
- التأكيد على أنّ الحكامة تتصدى بكل حزم لكل ما يمكن أن يمس النزاهة والاختيار الحر للمواطن والتدبير الجماعي الجيد.

4.4. واقع الحوكمة الحضرية المحلية للمجالات المحيطة بالحواسر والمدن الكبرى للشرق الجزائري:

1.4.4. الحوكمة الحضرية لحاضرة قسنطينة: فوضى حضرية عارمة في قسنطينة

لقد عرفت قسنطينة من قبل خطتين حضريتين لإيجاد الحلول لطموحات سياسة توسيع وتحديث المدينة. الأولى أنجزت من طرف العمراني الفرنسي هنري جان كالزات ونفذت من طرف الإدارة الاستعمارية بداية من سنة 1960 وهي تخص مدينة بطاقة 400 ألف نسمة لأفاق 1982.

وبعد ذلك، وفي منتصف الثمانينات، قام التشيكيون بدراسة جذرية مقترحين حلولاً نوعاً ما ثورية لمتخذي القرارات في ذلك الوقت. لكن لم تعتمد سوى سنة 2006. هذه الأفكار قد اعتمدت من طرف مكتب الدراسات العمرانية لقسنطينة URBACO على انجاز القطار الكهربائي، النقل الهوائي التلفزيوني، والجسر العظيم العابر لوادي الرمال.⁵³

تحولت قسنطينة ومنذ سبع سنوات إلى ورشة كبيرة متنقلة عبر مواقع متعددة من المدينة أملاً في تغيير وجهها وعصرنتها. برمجت هذه المشاريع خارج المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية بهدف إعادة التطوير ورفع مستوى التنمية فيها. وزادها من التحفيز اختيارها على أن تكون مركزاً لعاصمة الثقافة العربية في سنة 2015.

52: N. Djegheri-Louhi, op, cit, p 59.

53: المخطط العمراني الرئيس لمدينة قسنطينة سنة 1973، مكتب الدراسات العمرانية لقسنطينة.

الفصل الرابع

وبعد سنوات من التأخير، وميزانية بعائد أكبر بعشر مرات، لم تنتج إلا مباني لدى استلامها سنة 2013، قررت الحكومة أن تتساها ببناءات جديدة. وبدأت المقارنات والشكوك في نتائج هذه الجهود. وبرزت أكثر في مناقشات السكان، والصحافة، والجمعيات المحلية، يمكن تلخيصها في المشاكل التي أصبحت تعانيها قسنطينة في هذا مثل: ازدحام مفرط لحركة المرور، تشبع الأراضي الحضرية، انفجار التحضر، عنف جامح داخل المدينة، تزايد خراب وتهدم البنايات القديمة، عمران جديد مشوه وغير متناسق، والعجز في البنايات التحتية للثقافة والترفيه. ومع ذلك، ليس فقط البنية التحتية الجديدة التي تعاني من عيوب في البناء والتصميم، فالأمر أكثر من هذا، بحيث لم تجلب أي حلّ لهذه المشاكل، وتحديث المدينة. فأين المحطة البرية الجديدة للزواغي؟ وأين دور القطار الكهربائي، الذي لم يحقق بعد أهدافه الكبرى في ربط المدينة بالطريق السيار؟ وأما نفق الدقسي فهو الشاهد الأكبر على الفشل الذريع، بحيث كان مقرر له التخفيف من حركة المرور على مستوى إحدى أكثر النقاط السوداء في المدينة، تجاوز إطاره الزمني، وبدلاً من ذلك زاد من اكتظاظ حركة المرور فيه. والجسر العظيم صالح باي يعبر وبازدحام شديد القطار الكهربائي عند النقطة الدائرية بالقرب من القطاع العسكري؟

وما نلاحظه على هذه المشاريع التي أطلقت لا تستند إلى أي مرجعية لسياسة تخطيط حضري جديدة. فنلاحظ أنّ هذه المشروعات الرئيسية تمّ تصورها، وحتى تحديدها فرديا لمواجهة مشاكل محددة؛ ثمّ جمعها في خطة واحدة لتحديث الحاضرة. هذ النهج أقل ما يقال عليه أنه مفارقة تاريخية: أولاً لأنّه تمّ وضع المشاريع، ثم وضع خطة لاحتوائها، ثمّ أضيفت مشاريع أخرى لملاء المخطط. كل شيء حدث وكأنّ الخطة مرتجلة وفي غياب مسبق لدراسات التأثير والاقتصاد القياسي. بل أنّ السكان قاسوا لوحدهم عدم الاتساق في النهج الذي تتبعه السلطات العمومية من خلال الرؤى المتعارضة من الولاة السابقين في قسنطينة. ولماذا لم يكن التفكير في إنشاء مخطط عمراني بلدي يسمح للمسؤولين والمنتخبين طلب الاستفادة من مختلف المتخصصين القادرين على وضع كراسة أعباء ومواصفات لتطوير المدينة؟ لأنّه ليس من الطبيعي أن نقوم ببناء فندق 5 نجوم في وجه أحياء بشعة، وقطب جامعي. وأنّ مسار القطار الكهربائي ولد مشاكل هائلة في حركة المرور، ولم يعد بإمكاننا التنقل. وعلاوة على ذلك، فكلّ المشاريع الرئيسية كانت خارج الإطار التنظيمي للمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية، وحتى المخطط التوجيهي المعدّل لسنة 2010 لم يدمج لا المشاريع الكبرى، ولا حتى الطموحات الكبيرة لقسنطينة؟

الفصل الرابع

2.4.4. الحوكمة الحضرية لحاضرة عنابة: رهانات الحوكمة في تحقيق مبادئ التنمية

المستدامة:

ما نوع الحوكمة الحضرية لإقليم عنابة الذي يجمع بين ندرة الأراضي العمرانية والتجزؤ المتعدد. ولقد تمت تنمية المدينة واتجاهات تمددها مجزئة ومشتتة سواء كانت بشكل مخطط، أم تمّ بعشوائية. فاليوم نلاحظ على الإقليم الحضري العنابي يعاني أزمة ندرة الأراضي القابلة للتعمير. وشديد التقهقر في بيئته الحضرية والطبيعية. وتغيرات كبيرة في الحجم، فضلا عن رهانات رئيسية في التخطيط. نشعر بأهميتها أكثر في البلديات المحيطة بها. ولمواجهة هذا الواقع، تمّ سن سياسات حضرية، وتطوير أدوات تخطيط وتهيئة. تهدف لتكييف السياسات الحضرية الجديدة لصالح اقتصاد المناطق المحيطة وتكثيف المناطق الحضرية والشبه حضرية، التي لا تزال فارغة.⁵⁴

ويهدف هذا النهج للإقليم لما بين البلديات الاستعادة من الإمكانيات التي يوفرها الإطار الطبيعي للمجال، والعوائق التي تمنع من انتشار وتوسع التحضر. وبالتالي تعمل على كشف عن العديد من التناقضات وعدم الانسجام، التي تتطلب اتخاذ إجراءات في شروط مختلفة العمل أكثر انسجاما والمستدامة سواء على الصعيد العالمي وعلى الصعيد المحلي.

وفي مواجهة هذا الواقع، يجب أن تستند السياسات الحضرية لشراكة نشطة مع المستويات المحلية. والشروع في عملية تثمين بعض الخصائص المميزة لهذه الأقاليم من خلال دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. لأنّ البلديات المجاورة لا تشارك مباشرة في دعم مدينة عنابة في سيرها ووظائفها المتعددة، ولكن تظهر فقط في تسوية الأراضي، واستقبال فائضها البشري والاقتصادي. وهكذا يبقى المخطط التوجيهي لما بين البلديات حبر على الورق لما يظهره من حلول وتصورات.

وفي الواقع، يجب أن تكون عملية التشاور دائمة في الإدارة الحضرية للمدينة. وتطوير ثقافة مشتركة بين أصحاب المصلحة، والتحفيز على التطوير الدائم للإجراءات. والدخول في النهج التشاركي لكل الجهات الفاعلة على المستوى المحلي.

54: Benyounes-Ferahta Latifa, Eva Berezowska-Azzag, Luc Adolphe, Renforcer la gouvernance des territoires urbains, pour concrétiser les objectifs du développement durable Cas de Annaba, 43 ° Colloque de ASRDLF Grenoble - Chambéry, 11-12-13 Juillet 2007, Les dynamiques territoriales Débats et enjeux entre les différentes approches disciplinaires, P 1-2-5-7.

الفصل الرابع

3.4.4. الحوكمة الحضرية لمدينة سطيف: دخول المدينة مرحلة ممارسة التحكم في النمو

عرفت مدينة سطيف انجاز مخطط التهيئة العمرانية تحت قيود وصعوبات في إيجاد الأوعية العقارية اللازمة، مع عدم وفاء الجيوب الفارغة القليلة لحاجيات المدينة، أتها نتيجة لندرة الأراضي، والطلب القوي الذي ترتب عن السياسة الماضية بالسماح بالبناء الذاتي الفردي والجماعي.

كما نلاحظ أنه عند إعداد الميزانية العمومية الوطنية المتعلقة بالأوعية الحضرية حسب كل قطاع في اعتماد مخطط التهيئة العمرانية أن ولاية سطيف لم تستطيع تقديم أكثر من 10% من هذه الاحتياجات للتحضر، والتي احتلت المرتبة الأولى فيما يخص تشبع المدن الجزائرية. ومن ثمّ كان التوجه للجيوب الفارغة في القطاعات الحضرية أمر واقع مفروض، ومن ثمّ أصبح كأداة للتخطيط على مستوى إعداد المخطط الذي انطلق سنة 1992 واعتمد من طرف وزير السكن في شهر فيفري 1997.

في هذا السياق، اعتمد المخطط لبلدية سطيف مبدئياً الحدّ من التمدد الحضري دون أي اهتمام بالاحتياجات الحقيقية لهذه المدينة التي تقدر قيمتها بما يقرب من 2500 هكتارا، منها 300 هكتارا فقط تقع في منطقة قاوة المتوضعة على تلال شديدة التضرس، وذات ملكية فردية. وهي سياسة غاياتها غلق نهائياً إمكانية التمدد الحضري على حساب الأراضي الزراعية مستقبلاً.⁵⁵

55: Pdau intercommunal de Sétif, op. cit, p p 121, 123.

الفصل الرابع

5.4. اقتراح لمرتكزات الحوكمة الحضرية المحلية: البحث عن حوكمة محلية جيدة.

في هذا السياق تحتاج المناطق المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري التي تشهد تمدا عمرانيا سريعا إلى سبل جديدة للتخطيط والحوكمة، تستند إلى قيادة شاملة من أجل تلبية احتياجات المنطقة بشكل جامع وتحديد الآفاق على الأمد الطويل، تشمل السبل الجديدة المقترحة في هذا البحث على النحو الآتي:

- ضرورة المشاركة في صنع القرار على المستوى القطاعي، والمستوى الشعبي. وقد تمكنت بعض البلدان بالفعل من وضع أشكال ناجحة للمشاركة في صنع القرار على المستوى الحضري. فعلى سبيل المثال يوجد في البرازيل أكثر من 80 مدينة تدير بأنظمة على أساس المشاركة الشعبية.⁵⁶
- التركيز على عملية تخطيط المدن وتوسعها مع الحوكمة المحلية لأهميتها في ضمان التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في المناطق الشبه حضرية.

ولكي تكون الحوكمة جيدة في تدبير الشأن المحلي والارتقاء بالتنمية المحلية ينبغي أن تقترن بصياغة مشروع تنموي محلي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية، ويعتمد على عدّة أساسيات أهمها:

- الرؤية الاستراتيجية للتنمية المحلية.
- المشاركة الشعبية في وضع الرؤية الاستراتيجية وبلورتها ميدانيا.
- المشاركة الشعبية المتعددة من المجتمع المدني: جمعيات مدنية، مجالس استشارية محلية، مجالس الأحياء المنتخبة، القطاع الخاص، المنتخبين المحليين، وممثلي الإدارة العمومية على المستوى المحلي.
- فتح فضاءات المناقشة والمشاركة المحلية من خلال محطات الإذاعات المحلية والتلفزيونات الخاصة، أو إنشاء فضاءات خاصة للمواطنين للمشاركة.

56: تقرير الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة السادسة عشرة، 3-7 حزيران/ يونيو 2013، جنيف، تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض الاستدامة المحلية للمناطق شبه الحضرية، ص 27.

الفصل الرابع

- تسيير التنمية المحلية بطريقة تشاركية قائمة على الواقعية والنفعية.
 - التوفيق بين تلبية حاجيات المواطنين وأهداف التنمية والنظر إلى المستقبل البعيد.
 - حسن تدبير المشروع التنموي المحلي، بحسن استثمار الموارد المادية والبشرية المتاحة محليا.
- أن تدخل الإدارة في تسيير المدينة الجزائرية عن طريق أدوات تجاوزها الزمن، وفي ظل اقتصاد السوق والانفتاح السياسي المتميز بالطابع الديمقراطي للدولة، قد أثر سلبا في كيفية إدارة المدينة وحوكمتها. وأن العمليات الحضرية الجارية اليوم غالبا ما تكون بمشاركة منشغلين ومتعاملين مختلفين في النهج أو المقاربة، أو النوايا المضاربة على حساب المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في أدوات التخطيط الحضري. فالتفاوت بين النصوص التنظيمية والسياق الحضري هو نتيجة حتمية لعدم كفاية الإدارة في التخطيط والانسجام مع واقع المدينة، وتطلعات المواطنين التي نادراً ما تأخذ بعين الاعتبار.
- وبقراءتنا لمفهوم الحوكمة الحضرية نؤكد على الرؤية الجديدة لبيئة العمل القائمة على دور المؤسسات التشريعية تأييدا لفكرة قدرة الإدارة على هيكلة أو إعادة تكوين صورة المدينة. والجمع بين الأفراد والجهات الفاعلة المختلفة المحلية والمركزية.
- وفي الواقع، فإن المخطط الذي يعمل على توحيد الأفراد، يكون فيه أيضا عمل القطاع الخاص مضمونا بمؤسسة قوية (الدولة). وذلك على أساس توزيع أوسع للسلطة، والتعاون بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، وإزالة الحواجز بين الممثل العمومي، والخاص، والمواطن. وفي النهاية نعني بالحوكمة الحضرية المحلية الجيدة في حواضرنا ومدننا الكبرى:
- على مستوى التنظيم: ضرورة تنسيق الإجراءات المتخذة على مختلف المستويات، والجمع بينها.
 - على مستوى الأداء: ضرورة المشاركة في صياغة الصورة الجديدة المنظمة للممثلين (العموميون/الخواص، والمجتمع المدني)
 - على مستوى الفضاء: لأنها تولد كيانات مكانية جديدة في التسيير والإدارة وتنتج تكوينات جديدة.⁵⁷

خلاصة

▪ العقار أحد أهم عناصر التنمية الحضرية المستدامة:

ما يمكن استنتاجه في هذا السياق أن العقار الحضري وطريقة تسييره تعدّ من المفاتيح الأساسية المتحكمة في اتجاه وشدة التمدد الحضري لمدننا وحواضرنا. وهو أحد أهم العوامل المعرّقة لسير وتطبيق أهداف أدوات التهيئة والتعمير على أرض الواقع في الجزائر. فالمضاربة، ورهان مصالح أصحاب النفوذ في دواليب القرار تجعل من الضروري أن يوفر التشريع آليات استهلاك جديدة، بما يخدم مصلحة المدينة والمجتمع والتنمية، ويضمن التوجيه والتحكم الأمثل في نمو الإقليم. وأن تكون الصارمة في تطبيق قوانين التهيئة والتعمير التي سنتها الدولة الجزائرية؟

فالتحولات السياسية عاشتها الجزائر، قد أفرزت تشريعات متغيرة أثرت على مستوى أداء العقار وسير التعمير، وعلى قدرة الجماعات المحلية في تامينهما بما يخدم مصالح المدينة، والجماعات المحلية. فعانى العقار الحضري من فوضى عارمة، واستنزاف كبير، ولصالح فئات مضاربة استقادت من الغموض الذي ميز العشيرة السوداء في ميدان تداخل الصلاحيات، وعدم قدرة البلديات على الوفاء بالمتطلبات التي فرضتها التشريعات الجديدة، خاصة فيما يتعلق بإنشاء الحافظة العقارية.

▪ التمدد المبثر والإلتحامات الحضرية:

لقد أدى التمدد الحضري للمدن الجزائرية إلى استهلاك مساحة كبيرة من المجال، وظهور مجموعات كبيرة من المناطق السكنية الجماعية والفردية المنتشرة على حساب موارد طبيعية مهمة مثل الأراضي الزراعية، والغابات. ولا سيما أنها زادت بأضعاف كبيرة في غضون الثلاثة العقود الأخيرة وفي مجال هشّ، فترتبت عليه آثار متعددة منها:

- انتشار التحضر أساسا في السهول، وعلى حساب الأراضي الزراعية.
- تمدد حضري على طول الطرق الوطنية، وفي مواقع محفوفة بالمخاطر الطبيعية.
- تشكل إلتحامات حضرية كاملة يصعب تسييرها.
- انتشار السكن الهش والأحياء القصدية.

الختامة العامة

المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري بين أزمة المدينة وأفاق المستقبل

1. المحيط بالمدن: مجال في حالة تحوّل.
2. المجال المحيط بالمدن: أزمة عمران وتسيير المدينة الجزائرية.
3. في المناطق المحيطة بالمدن: تنشأ مدينة الغد.

1. المحيط بالمدن

مجال في حالة تحوّل

عالج هذا البحث إشكالية المجالات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري من ثلاثة جوانب أساسية هي: الأول تناول إشكالية التمدد الحضري الهائل والمبعثر للحوضر والمدن الكبرى في المناطق المحيطة بها. والثاني تناول أهم مكوناتها العمرانية، مثل: العمران، السكان، الحراك، البيئة، والزراعة... والثالث ركز على مقارنة الحوكمة المحلية الجيدة في تسييرها، ومعالجة قضاياها الجوهرية.

لقد بيّن التحليل لهذه المجالات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري أنّ صورتها الكلاسيكية لم يبق لها أثر، بعد دخول عناصر حضرية جديدة، أحدثت تحولات جذرية ومؤثرة في بنياتها الأصلية مثل: السكان، الاقتصاد، البيئة الطبيعية، الأراضي الزراعية، والسكن. وبالتالي يمكن اعتبارها مجالات في حالة انتقال وتحوّل تدريجي في مورفولوجيتها، ووظيفتها، وعلاقاتها بالمدينة الأم.

وعموماً، فإنّ مدننا تسجل عجزاً في التسيير الحضري، الذي ما هو إلاّ الوجه الآخر لسياسة السير نحو الأمام، التي لا يمكن التخفيف من آثارها بغوغانية كما كان الحال في المدن التابعة، والمدن الجديدة حالياً. فالمدينة الجديدة علي منجلي بقسنطينة على سبيل المثال لا الحسر ما هي إلاّ نتيجة لضغوط الأزمات والمواعيد. فكان إنشائها على وجه السرعة والتسرع، وقد تصبّح على المدى المتوسط قنبلة موقوتة حقيقية إذا لم تخلق فرص عمل كافية، والذهاب بالتخطيط إلى ما بعد قضية أزمة السكن؟²

وتبقى المجالات المحيطة بالمدن الجزائرية في تجاذب بين نموذج التمدد الحضري الذي أصبح يثير سلسلة من القضايا المتعلقة بمستقبلها، من حيث قدرتها التنافسية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، وحماية البيئة. ونموذج ثاني مناهض للأول يتمثل في اتباع المدينة المدمجة استجابة لاتساعها، وانسجاماً مع مبادئ الاستدامة، الذي يتميز بالكثافات العالية، وبمسار التنقلات القصيرة، والإمكانية القوية

1: Lewis Mumford, la cité à travers l'histoire, édition agone, Marseille, 1989.

2: Abed Bendjelid, lecture du phénomène des espaces périurbains maghrébins, revue Espaces maghrébins n°5-6, 2005, Université de Ain Chock, Casablanca, Maroc. Numéro Spécial.

الخاتمة العامة

المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري بين أزمة المدينة وأفاق المستقبل

لوصول. فالفكرة الداعمة لنموذج النمو الحضري المندمج هو إعادة بناء المدينة في المدينة RECONSTRUIRE LA VILLE EN VILLE وتكثيف البيئة المبنية، وتجديد الأراضي الحضرية الشاغرة، وتوجيه التحضر نحو المناطق الداخلية، ومراقبة استهلاك الأرض، ومراكز تنشيط وتطوير الأقطاب الثانوية، إلخ. لتحقيق تنمية حضرية أكثر أحكاما، والحدّ من الضغط على الأراضي الزراعية، والنظام البيئي.

وأما النموذج الحالي المتبع في مدننا هو التمدد الحضري الناتج عن ضغوط النمو القوي للمناطق التي ما فتئت تختنق بتوسع العمران (الحواضر والمدن الكبرى) باستمرار، وتطرح مشاكل عديدة من حيث النقل، والازدحام، وتلوث البيئة، وتدمير الأراضي الزراعية. فالمرحلة الحالية من التمدد الحضري هي في صميم الكثير من المناقشات، وتشكل مشكلة أساسية في المجتمع. هل نريد مدينة جميلة للحياة فيها؟ أو كل واحد منا يختار المسكن بعيدا قدر الإمكان عن المدينة، ولكن بتكاليف أكثر؟ أو على العكس من ذلك، مدينة كبيرة بأكثر كثافة حيث تجبر الأفراد على التعايش مع بعضهم البعض، وبمشاكل أقل؟

وأنا بدوري اختار النموذج الثاني لنتقاضي مشاكل المدن الضخمة والمندمجة على كل الأصعدة، إنشاء عدّة مدن متوسطة وبعيدة نسبيا عن المدينة الأم التي نبقىها في حجمها الحالي تقريبا، ولكن مع ضبط استراتيجية تهيئة وحوكمة فعالة نتقادي بها المشاكل والضغوط المطروحة حاليا.

كما سمح لنا البحث في إشكالية توسع وتمدد الحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري وما أنتجه من ظواهر وأشكال تخص عدّة قطاعات، نجملهما كالآتي:

■ المدينة الجزائرية المعاصرة غير متوازنة:

أنّ ما نشاهده اليوم على حواضرنا ومدننا الكبرى هو النموذج التمثيلي المتناقض، المعبر عن حقيقة العمران. جزء من المدينة نجده يخضع لتخطيط الدولة، ويغيب فيه دور الفرد كليًا. وجزء آخر تمثله الأحياء الفوضوية والمناطق العشوائية في محيط المدن الكبرى، ويخضع تنظيم البيئة الحضرية فيه كلية إلى الفرد، ويغيب فيه دور الدولة. ولعلّ الصورة البارزة حاليا هي التناقض بين الحياة العامة والحياة الخاصة التي يغيب فيها البعد الاجتماعي. وبالتالي تفتقد المدينة الجزائرية لحالة التوازن الذي³ يجبرنا

3: مصطفى أحمد بن حموش، المدينة والسلطة في الإسلام، دار البشائر دمشق، الطبعة الأولى، 1999، ص ص 22-23.

الخاتمة العامة

المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري بين أزمة المدينة وأفاق المستقبل

على التساؤل، لماذا نبني مدنا جديدة بدلاً من إعادة تأهيل وترميم المدن والبنى القديمة، والأحياء القصديرية؟ والمناطق السكنية الحضرية الجديدة، والتحصينات، لأجل فك الاختناق على المدن؟ ووضع قواعد صارمة لمواجهة كل هذه المشاكل؟

■ التمدد الحضري: النموذج المعاصر لنمو المدينة الجزائرية.

تحمل المدن الجزائرية ملامح التمدد الحضري بفعل الانفجار السكاني الناتج عن النمو الطبيعي والهجرة الريفية القوية، وعززتها سياسات التنمية الحضرية. فالتمدد الحضري في الجزائر هو عملية توسع مجالي للمدينة، وترجمة للتحضر المتسارع للتنمية الحضرية. تتجلى بصورة رئيسية في نمو أحياء سكنية جديدة بعيدة أكثر فأكثر عن المدن.

■ العمران في المناطق المحيطة بالمدن:

لقد تمّ التمدد الحضري الرسمي بإنجاز مشاريع صناعية كبيرة، أتبع بمناطق سكنية واسعة مشروعة، ومساكن أخرى غير مشروعة. ازدادت حدتها أثناء الأزمة الأمنية في عقد التسعينيات، حيث تعذر على السلطات المسؤولة مراقبة الناس الفارين من الأعمال الوحشية للإرهاب، والبحث عن ملجأ في هذه المدن وبخاصة الواقعة في المناطق المحيطة بها؟ فخلال العقد الماضي قلّ وجود الأراضي القابلة للتعمير على مستوى الأقطاب الحضرية الرئيسية المتشعبة، ممّا دفع بالسلطات المحلية توجيه مشاريعهم نحو المناطق المحيطة بالمدن، دون اسناد العملية للتخطيط. وهكذا أصبحت هذه المجالات غير متجانسة تتجاور فيها كيانات متناقضة: الأحياء القصديرية، والتحصينات الاجتماعية، والسكن الاجتماعي، المناظر الطبيعية والمساحات الزراعية ممّا أعطى منظرا عاما فوضويا.

■ متغيرات دافعة للتمدد الحضري في الجزائر:

عرفت الجزائر نموا عمرانيا سريعا، خصوصا خلال العقود الثلاثة الماضية، بحيث تطور بطريقة عفوية وطوفانية، ولا يزال يمثل معدلا مرتفعا. والواقع أنّ التنمية الاقتصادية والاجتماعية تزامنت مع النمو الديموغرافي المعتبر ممّا ولّد تحضرا متسارعا في شكل تطور سريع لسكان الحضر على حساب سكان الريف. وبالتالي انطوى التمدد الحضري على إدماج أقاليم جديدة في النظام الاجتماعي للمدينة، بحيث

الخاتمة العامة

المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري بين أزمة المدينة وأفاق المستقبل

تتحرك المناطق المحيطة بالمدن وتبتعد أكثر فأكثر عن مراكز المدن، ممّا أدى إلى تحولات على عدّة مستويات منها:

المستوى المجالي: أدت هذه العملية إلى استهلاك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية. فحدثت تغييرات وظيفية للمجال تتعلق بمدى توغل العمران أكثر فأكثر في المناطق الريفية، لذلك أدى النمو الحضري إلى طفرة في وظائف هذه المجالات.

المستوى الاجتماعي: بدأ تأثير هذه التحولات بعوامل خارجية، جعل الفرق المعتاد بين المدينة والريف لا يعني شيئاً. كما نلاحظ تلاشي مسألة انتماء الفرد إلى مكان معين، فالسكن هو الذي أصبح يحدد العلاقة بين الفرد وفضاءه. وبالتالي فمفهوم التمدن لم يعد له نفس الاستمرارية المادية، ونفس المبررات التي كانت تميزه عندما كانت المدينة محاطة بأسوار، أو ثابتة في المجال الجغرافي.

■ النشاط الزراعي يحتضر ويعاني صعوبات:

لقد كانت الوظيفة الأصلية لهذا النوع من المجالات هي النشاط الزراعي، لكنها بدأت تفقدها تدريجياً نتيجة دخول فئات أخرى من السكان، وتوطن اقتصاد آخر، وانتعاش نشاط سوق المعاملات العقارية الذي أفقده التوازن، وأفرغ أهميته من الداخل. وبالرغم من هذا التشخيص، فلا يزال النشاط الزراعي موجوداً ومقوماً. والحديث يتقوى يوماً بعد يوم حول الزراعة المقاومة للضغوط الحضرية القادمة من المدينة. وأنّ الحفاظ على المساحات الزراعية ممكنة شريطة توقع واستباق الاحتياجات الحضرية بالتخطيط للحصول على الأراضي للعمران من جهة، وتقليص الأراضي المعطلة، واستغلال الوعاء العقاري الصالح للزراعة المعتبر في مساحته عبر هذه المجالات من جهة أخرى.

■ الانتقال من الريع الزراعي إلى الريع الحضري:

أنّ الأراضي الزراعية المقتطعة يتغير استخدامها الاقتصادي، ممّا ينتج عنه ظاهرة المضاربة وارتفاع في أسعار الأراضي. فيتحوّل ريعها الزراعي إلى ريع عقاري حضري. فالسوق العقارية لأراضي المجالات المحيطة بالمدن الجزائرية يخضع لتداخل مجموعة من المتغيرات ذات الصلة بقوة العلاقات بين الجهات الفاعلة، مما سمح بوجود عدّة أسواق غير مراقبة تعبت بالأراضي كما نشاء ؟

■ ديناميكيات الحراك الديموغرافي والتنقلي:

أنّ التوطن الحديث للسكان في التجمعات المحيطة بالمدن أدى إلى انفصال بين فضاءات العمل والإقامة من جهة، واتساع الفضاء المعاش يوميا بانعكاساته النفسية والمادية والاجتماعية على الفرد والأسرة من جهة أخرى. ورغم ذلك لا يزال هؤلاء السكان المثبتين حديثا في المجالات المحيطة بالحواسر والمدن الكبرى للشرق الجزائري متمسكين بالمدينة الأم ؟

أصبح في الكثير من الوضعيات هذا الحراك اليومي ضروري بين مكان الإقامة ومكان العمل، والتنقل لمرافقة الأطفال إلى المدرسة أو لأنشطتهم الترفيهية، أو للشراء والتسوق، أو أنشطة أخرى (الزيارات، الرياضة، والأنشطة الثقافية والحياة الجموعية...) فالتنقل يبقى ضروريا جداً في هذه الفضاءات الحضرية الجديدة، مما يفسر الاستخدام القوي لوسائل النقل المختلفة وخاصة السيارة.

نستنتج من هذا التمدد الحضري الكبير للمدينة الجزائرية، وهذا التطور الجديد في أساليب الحياة والعيش، ضرورة الاستجابة لإعادة هيكلة وتنظيم البنى التحتية للنقل، وحلّ مشاكل الازدحام، وطرق التنقل والوصول. لأنّ استخدام السيارة الخاصة أصبح أحد محركات التوسع للفضاء اليومي المعاش، وما تطرحه من انعكاسات وأثار جانبية أخرى ؟

لذلك فإنّ تحقيق التنمية المستدامة في المدن الجزائرية يبقى رهينا لتفعيل مبادئ الحوكمة الجيدة تتبنى أنماط تدبير حديثة تضمن انخراط السكان، ونجاعة العمل المشترك بين مكونات الإدارة من جهة، وبين الإدارة وباقي المتدخلين من الجماعات المحلية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى، وهي كلها عوامل إضافية ضرورية لنجاح سياسة المدينة.

2. المجال المحيط بالمدن

أزمة عمران وتسيير المدينة الجزائرية

لقد لا حضنا من خلال طريقة إدارة المدن الجزائرية داخل محيطها الحضري أو خارجه، أنه لا يكفي صدور القرارات عن سلطة ذات السيادة لتحقيق الأهداف المتعلقة بالإدارة السليمة للأراضي. فقد شهدنا كيف من قرار بسيط يهدف إلى الحدّ من استهلاك الأراضي الزراعية، وصلنا إلى حالة تبعث على القلق، وخروج امتداد المدينة عن السيطرة والتحكم.

فالمحاولات الرامية إلى تهميش السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة داخل المدينة من خلال نقلهم إلى المجالات المحيطة بها، لم تسمح بعد، بدمجهم مع هذا الفضاء الاجتماعي الجديد. هذا التحويل المكثف للسكان نحو التجمعات المحيطة بالمدن هو عملية الأكثر ملاحظة في سيرورة تشكل هذا النطاق المتزايد في الانتشار والاتساع.

ووفقا للسياقات السياسية للجهات الفاعلة في إدارة وتسيير المدينة والحجج المقدمة، إمّا أنها تشير إلى عمل اجتماعي جدير بالثناء من خلال القضاء على انتشار البيوت القصدية وتحسين ظروف معيشة ساكنيها، أو كعمل بالأحرى بيئي للحفاظ على جماليات المدينة. في كلتا الحالتين، هذا التحويل للسكان زاد فقط في التهميش بدلاً من الحدّ منه، لأنّ في النهاية نلاحظ مثالا في حالة سطيف كيف أنّ صنع التجمعات الثانوية قد أنتج هشاشة في شروط الإسكان من خلال الانتشار الكبير للمساكن الهشة والقصدية والفوضوية... وهي تعيش اليوم صعوبات تتطلب استجابات من جانب المدينة الأم. لذلك نجد أنّ من أهم مفاصل تسيير المدينة الجزائرية والتي شكلت لها صعوبات ومشاكل عديدة هي العقار:

▪ إعادة التجديد الحضري، واستغلال الأوعية العقارية للأحياء القصدية:

أمام تقلص حجم الوعاء العقاري، لجأت السلطات المحلية إلى إنشاء تجمعات سكنية خارج حدود المدن. فاخترت مدينة قسنطينة مراكز البلديات المجاورة لها، ثمّ المدينة الجديدة علي منجلي ومدينة ماسينيسا من بعد ذلك. أمّا مدينة عنابة فاخترت كذلك مراكز البلديات المجاورة لها، ثمّ بعد ذلك امتدت بعيدا نحو أقطاب حضرية بعيدة وهي المدينة الجديدة ذراع الريش في بلدية وادي العناب، وقطب

الخاتمة العامة

المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري بين أزمة المدينة وأفاق المستقبل

الكاليتوسة ببلدية برحال، وقطب عين جبارة بسيدي عمار. أما مدينة سطيف فتوسعت على أطرافها الخارجية مثل قاوة، شوف الكداد، والباز، وهي الآن تسير نحو مراكز البلديات المجاورة مثل: أولاد صابر، عين أرناط ومزلوق وعين عبيسة. هذا الأمر انتقده العديد من الخبراء والمختصين في العمران، مقترحين قبل الذهاب إلى ذلك، لماذا لا نتوجه نحو إعادة تجديد المناطق المهترئة، والأحياء العمرانية القديمة.

ففي قسنطينة هناك أوعية عقارية معتبرة خلفتها عمليات تهديم الأحياء القصدية. ونفس الشيء للأحياء القديمة المهترئة مثل: حيّ الشارع، حيّ سيدي جليس، القصبة، السوقية، حيّ قيطوني عبد المالك... ولحدّ الآن تمّ استرجاع فقط 50 هكتارا عقاريا مما مكن المدينة من إنجاز مشاريع ومرافق عمومية حسب الاحتياجات المعبر عنها. بالإضافة إلى مشروع إنجاز حظيرة حضرية خضراء بمنطقة باردو في قلب المدينة على مساحة 65 هكتارا تقضي بتمتين المناظر الطبيعية والتاريخية التي تتوفر عليها هذا الموقع، لكنها متعثرة لحدنا الآن؟

وفي عنابة: هناك حيّ ما قبل الميناء الذي يحتوي على مستودعات ضخمة مهملة تستطيع استيعاب مشاريع سكنية. ونفس الشيء بالنسبة للمدينة القديمة، مثل: شارع جبهة التحرير، برمة الغاز، حيّ لاسيتي، وطاحونة كوكي، وهي الأحياء التي تحتوي على مختلف الشبكات تسهل من عملية تزويد السكان بالطاقة والماء وقنوات الصرف الصحي دون تخصيص أموال ضخمة للربط بشبكات جديدة.

أما في سطيف فيرجع خبراء أسباب المشكلة إلى غياب التنسيق بين مختلف المتعاملين العقاريين (الوكالة العقارية للولاية، مديرية أملاك الدولة، مديرية التعمير، البلديات، المحافظة العقارية)، واقتصار نشاطات البلدية في مديرية التعمير على القيام بدراسة مخططات شغل الأراضي دون تجسيدها على أرض الواقع. والدليل على ذلك، هو أنّ بعض الدراسات لمخططات شغل الأراضي لم تنته ولم يصادق عليها إلى يومنا هذا منذ عشرات السنين من الشروع فيها.

ويقترح الخبراء للخروج من أزمة انعدام العقار، الإسراع في إنهاء عملية تسوية العقارات الممنوحة، وتخصيص مبالغ مالية معتبرة لتهيئة التجزئات المنشأة ضمن الاحتياطات العقارية البلدية مثل ما يجري العمل به في مناطق التوسعات العمرانية الجديدة، وإتمام عملية تطهير العقار الصناعي، والفلاحي، لاسترجاع أكبر قدر ممكن من هذه الأراضي لاستعمالها في بعث النشاط الاقتصادي.

الخاتمة العامة

المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري بين أزمة المدينة وأفاق المستقبل

كما نلاحظ الإهمال الكبير للفضاءات الزراعية والطبيعية المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى في الجزائر، سواء في السياسات الوطنية لحماية البيئة، أوفي المخططات التهيئة العمرانية، رغم أنها ذات حساسية كبيرة، وأهمية اقتصادية بالغة. وهذا يعكس أنّ صناع القرار لا تولي الأهمية الكافية للنشاط الزراعي، والمظاهر الطبيعية التي أصبحت دعم لحياة المدن الكبرى والحوضر في حياتنا المعاصرة.

كما لاحظنا من خلال البحث في مراحل نمو الحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري غياب سياسة عقارية في استخدام الأرض، ممّا أدى إلى انفلات النمو الحضري من أي رقابة. ونمو مجال مبني مفككا وغير مندمج. في هذا الصدد نضع بعض التصورات لإشكالية تسيير العقار، وهي:

▪ المجالات المحيطة بالمدن خيار مناسب لحلّ أزمة السكن، والاختناق الشديد للمدن الكبرى:

أصبحت المجالات المحيطة بالمدن الكبرى والحوضر الجزائرية نموذجاً حضرياً للتوسعات العمرانية، لأنّ نموها كان حتمية لفك اختناق المدينة وتوسعها. فلا بد من الاهتمام بها والإفادة القصوى منها عن طريق دراسة واقعها الحضري ورصده، وتتميتها، ومراقبة مؤشراتهما، ولا يكون ذلك إلاّ عبر وضع استراتيجيات مناسبة تتلاءم معها، وهي:

- **ضرورة إيجاد فرص العمل اللازمة للسكان** بهدف تخفيف الضغط عن المدينة، وذلك عبر إقامة مشاريع تنموية مثل: مراكز خدمية تؤمّن الخدمات اللازمة للسكان، فضلاً عن فرص العمل التي ستؤمنها لهم، مع تأكيد توزيعها وفق رؤية شاملة للإقليم الحضري أو الحاضرة. وهذا الأمر سيدفع بالسكان إلى الاستقرار في أماكن إقامتهم وعدم التنقل يومياً إلى المدينة الأم.

- **توفير الخدمات والتجهيزات:** تأتي أهمية هذه المجالات بوصفها جزءاً من الإقليم الحضري للمدن الكبرى، وفضاء للسكان الراغبين العيش في مكان هادئ قريب من المدن الكبرى من جهة ثانية؛ لكن في حالة مدننا كان لابد من الاهتمام بالعمل، والنقل والخدمات، ونوعية الحياة منذ البداية.

▪ الاعتراف بالمجالات المحيطة بالمدن كمناطق حضرية، وطبيعية، وزراعية معا:

يتجسد هذا الاعتراف بالتوقيع على ميثاق خاص بتسيير وحماية المناطق القريبة من المدن في المقام الأول، والتي سوف تجعل من الممكن القيام بتشخيص للإقليم، وحماية المباني، والمناظر الطبيعية التي تمثلها. هذا التشخيص يسمح باتخاذ نمط من التوصيات واختيار نوع البناء والتهيئة والتخطيط.

الخاتمة العامة

المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري بين أزمة المدينة وأفاق المستقبل

▪ **تثمين الفضاءات الطبيعية والزراعية المحيطة بالمدن والحوضر الكبرى الجزائرية:**

أنّ حماية الأراضي الزراعية والبيئة لأيّ مجال تتمّ بالاعتراف بقيمتها ودورها في المنطقة والمدينة المركزية، وبالتالي من السهولة وضع مخططات التهيئة والتسيير وفق خصوصياتها المحددة، مثل السياحة، الترفيه، والزراعة...

▪ **التركيز على التكامل بين السياسات التهيئية والتخطيط القطاعي:**

أنّ أحسن توازن للتجمعات الحضرية لا تكون مجدية إلاّ إذا كانت سياسات التهيئة الموضوعية تعكس التفكير المشترك والموحد في نفس المستوى، ولكل مكونات التخطيط المختلفة، والتي ستكون قادرة على احتواء الامتداد الحضري. فمخطط التهيئة لما بين البلديات قد يكون أداة صالحة إذا استطاعت أن تجمع في محتواه ووسائله كلّ السياسات الحضرية المختلفة المطبقة في الإقليم.

▪ **إنشاء جمعيات عقارية حضرية:**

تمثل هذه الجمعيات وسيلة للسكان والملاك من أجل المشاركة في حماية المناطق والأراضي الزراعية، وجعل التخطيط المحلي فكرة موجهة ومنظمة للتحرك صوب عملية التشاور بدلاً من المعارضة. وهذا فعلاً يساعد على تحقيق التنمية المشتركة⁴.

4: Sakhraoui Abdelmoumen, Impact des politiques foncières sur l'Environnement bâti et social des espaces périurbains Cas des Cités Satellites de Sétif, Mémoire de Magister en Architecture , université hadj Lakhdar, Batna, 2012-2013, p p 209-210.

3. في المناطق المحيطة بالمدن

تنشأ مدينة الغد؟

بالنظر إلى عملية التحضر التي تعرفها المدينة الجزائرية، والمشاكل العديدة التي تعيشها مثل: الالتحامات الحضرية ما بين المدن وضواحيها، واختلال التوازن بين المدينة المركزية وضواحيها التي أصبحت هوامش لها، الازدحام، التلوث، صعوبة السيطرة على النمو، صعوبات التمويل بالمياه والطاقة الكهربائية، إهمال المدن القديمة. مما يستدعي الأمر اعتماد استراتيجيات تخطيط وإدارة أكثر رشداً.

والياً، الجزائر في أوج التحول الاقتصادي والاجتماعي، مع اعتماد اقتصاد السوق الحرّ. هذه الطفرات، يمكن أن توفر الفرص لبث ديناميكية جديدة في مدننا ؟ لأنه من الواضح الآن أنّ أي إجراء للتنمية قد لا تكون فعالة دون النمو الاقتصادي الذي سيكون حافزاً للتنمية الحضرية المستدامة. ومن ناحية أخرى تتيح أدوات التخطيط أو إدارة الفضاء في الجزائر التشاور الذي هو عنصر أساسي للتنمية المستدامة ؟ وفي الواقع لا يمكن أن ننكر لهذه العملية جهداً كبيراً من الوعي والمساءلة من المواطنين في الحقوق والواجبات الواجب اتخاذها على المستوى التعليم والتكوين والاعلام.

▪ تقبل التحضر في المناطق المحيطة بالمدن، وإعادة استثمار هذه الأقاليم:

يحمل التمدد الحضري الحالي إمكانات كثيرة، ونحن في قلب الحوضرة، وهذا ما يجعل المدينة توازي الإقليم، وعلى حدّ تعبير ليس هناك وسيلة للخروج من التمدد الحضري كمشكلة، حيث سنكون أمام نوع آخر من المدينة الفرعية في الضواحي نتجت عن ضغط الأزمة، وقلة اليقظة الجماعية، إلى التمدد الحضري كمشروع يساهم في بلورة فكر متكامل للمدينة والأقاليم التابعة لها ؟

أنّ إعادة إدماج المناطق المحيطة بالمدن في ديناميكيات الحوضرة لن يؤدي إلى قبول كل شيء في أطراف المدن وفيما بينها. أنّها سوف تساعد على جعل المشكلة مشروع حضري من خلال نفس القيود التي تطبق اليوم على مجموع النظام، وسوف تولد مشاكل جديدة، من بينها ثلاثة تبدو مهيكلة للمشروع وهي:

الخاتمة العامة

المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري بين أزمة المدينة وأفاق المستقبل

- مشكلة تهجين وسائل الراحة، أو الممتلكات في المجالات المحيطة بالمدن تجعل من هذا الاختلاط الطوعي موجه لأنواع محددة من الفضاءات، وأنواع من الوظائف. قياسا على العبارة الأوروبية الشهيرة "المدينة في البادية".
- مشكلة القضاء على الطبيعة التي تعدّ واحة لهذا التهجين الجديد، وتساعد على تجاوز الصراعات القديمة للتمثيل فيما ما يسمى الإطار الأخضر والأزرق، وطبيعة البنية التحتية أو الفضاء المفتوح، الذي يمكن أن يلعب دورا إيجابيا في المجال المحيط بالمدن.
- اعتماد على التنمية المستدامة للوصول إلى الموارد وجعل مشروع الامتداد الحضري يفاوض ويناقش في عمليات تبادل المصالح الجماعية التي من خلالها ستكون كل حاضرة التي ستبنى يعود نفعها على كل الإقليم.

■ الحاضرة يمكن أن تكون شرطا للتغلب على مأزق المناطق المحيطة بالمدن:

إنّ إعادة تأهيل المناطق المحيطة بالمدن، وإعادة دمجها في الإطار العام للإقليم الحضري يتمّ عبر التوجه إلى الادمج في الحاضرة الجهوية التي تجعل منها أقاليم ابداع وإنتاج للثروة، وبالتالي التغلب على مساوئ التمدد الحضري، وتوفير وسائل وإمكانات لبناء مدينة المستقبل.⁵

وفي الواقع، فإنّ نهج تمدد المدينة لا يتمّ فقط من حيث الاستهلاك واندماج للأراضي الزراعية، ولكن أمام هيمنة أسلوب الإنتاج القادم من المدينة المركزية أو الأم باعتبارها أصبحت من المركبات للعولمة، تعمل لجعل الأسر أمام أبوابها بطريقة ما، وهو ما يفسر سياسة عدم التدخل في إدارة المناطق المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى. فالحاضرة أولاً وقبل كل شيء هي ساحة مركزية، وعقدة لصنع القرار في شبكة من المدن، وبالتالي يمكن اعتبارها عاصمة وطنية أو إقليمية، أو حتى تكتل لتجمعات. فلا بد على حواضرنا ومدننا الكبرى التي تملك موارد اقتصادية وبشرية أن تتحول إلى أقطاب تجلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، لتنتج الثروة والقيمة المضافة الذي مقره الحواضر القادرة على بناء مدن الغد التي هي مصدر إنعاش الجزائر مستقبلا.

5: Martin Vanier, La périurbanisation comme projet, revue métró politiques, 24/02/2011, p 02.

الملاحق

1. الاستبيان الميداني.
2. الجداول الإحصائية.
3. الجريدة الرسمية.

الملاحق

استبيان ميداني يخص التجمعات العمرانية المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري
قسنطينة، عنابة وسطيف

ماي 2012

1. الأسرة:

- عنوان الإقامة الحالية للأسرة:.....
- عنوان الإقامة السابقة للأسرة:.....

2. الأب:

- السن:.....مكان الميلاد:.....العمل:.....
- مكان العمل:.....وسيلة التنقل:.....

3. الأم:

- السن:.....مكان الميلاد:.....العمل:.....
- مكان العمل:.....وسيلة التنقل:.....

4. الأولاد:

- عدد الذكور:0-14سنة:.....15-19سنة:.....20-24سنة:.....25-30سنة:.....
- عدد الإناث:0-14سنة:.....15-19سنة:.....20-24سنة:.....25-30سنة:.....

5. الحراك التنقلي للأسرة:

- الأب: هل تنتقل إلى المدينة:.....وسيلة التنقل:.....
- لماذا:.....أسبوعيا:.....لماذا:.....
- هل التنقل للمدينة للضرورة:.....لماذا:.....وسيلة التنقل:.....
- الأم: هل تنتقل للمدينة:.....يوميا:.....لماذا:.....
- وسيلة التنقل:.....أسبوعيا:.....لماذا:.....
- هل التنقل للمدينة للضرورة:.....لماذا:.....وسيلة التنقل:.....
- الأولاد: هل ينتقلون للدراسة في المدينة:.....عددهم:.....وسيلة التنقل:.....
- الأسرة: مكان التداوي:.....وسيلة التنقل:.....لماذا:.....
- مكان استخراج الوثائق الإدارية:.....لماذا:.....وسيلة التنقل:.....
- مكان التسوق:.....أسبوعيا:.....يوميا:.....للضرورة:.....
- وسيلة التنقل:.....مكان التنزه:.....وسيلة التنقل:.....

الملاحق

جدول 01: الجرد الإحصائي الأولي للعينات المدروسة

عدد السكان نسمة	%	عدد العينة المسترجعة أسرة	عدد العينة أسرة	المركز
1259	81.50	163	200	الخروب
1746	81.00	243	300	عين اسمارة
1874	87.67	263	300	ديدوش مراد
384	50.00	50	100	بكيرة
1684	77.33	232	300	المدينة الجديدة علي منجلي
2209	96.33	289	300	الحجار
2354	98.33	295	300	البوني
2084	86.33	259	300	سيدي عمار
741	100.00	100	100	عين الطريق
807	100.00	100	100	فرماتو
1240	64.50	131	200	شوف الكداد
1094	70.50	142	200	الحاسي
997	63.50	127	200	أولاد صابر
18473	77.62	2251	2900	المجموع

المصدر: الاستبيان الميداني، ماي 2012.

الملاحق

جدول 02: تطور عدد سكان التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة 1966-2015

2015	2008	1998	1987	1977	1966	التجمع
389114	418672	465021	440842	345566	245621	مدينة قسنطينة
111109	89251	65239	36924	14962	9529	الخروب
49402	43576	36422	29203	19252	11473	الحامة بوزيان
50994	40027	28327	8839	4932	3564	ديدوش مراد
44123	32057	20318	10558	2815	2082	عين سمارة
36883	24824	14101	5250	1310	-	بكيرة
206433	62655	11405	-	-	-	المدينة الجديدة علي منجلي
100412	22993	2799				المدينة الجديدة ماسينيسا
559656	315383	175812	90774	43271	26648	مجموع التجمعات المحيطة

المصدر: إحصائيات الإحصاء العام للسكان والسكن، 1966، 1977، 1987، 1998، 2008 + تقديرات حسابية سنة 2015.

جدول 03: أصل النمو الديموغرافي لسكان مدينة قسنطينة 1954-2015

15/08	08/98	98/87	87/77	77/66	66/1954	نوع الزيادة
0.51	% 01.90	00.27	01.87	02.86	01.65	نسبة الزيادة الطبيعية
-1.55	-02.94	00.22	00.59	00.29	02.94	نسبة الزيادة بالهجرة
-1.04	-01.04	00.49	02.46	03.15	04.59	معدل النمو السنوي %

المصدر: إحصائيات الإحصاء العام للسكان والسكن، 1966، 1977، 1987، 1998، 2008، تقديرات حسابية سنة 2015 + معالجة حسابية للطلاب.

الملاحق

جدول 04: تطور عدد سكان التجمعات المحيطة بمدينة عنابة 1966-2015

2015	2008	1998	1987	1977	1966	التجمع
264076	253968	244750	222518	222607	150274	مدينة عنابة
اندمج	2110	1474	-	-	-	رفس زهوان
27806	26026	23731	10280	6074	2485	مدينة الحجار
74035	69295	30149	26668	9380	3215	مدينة البوني
48268	45148	41071	24620	3621	1955	مدينة سيدي عمار
اندمج	اندمج	اندمج	4273	5626	1993	مرسى عمر
5637	4142	1774	1256	-	-	شعبي العربي
4780	4458	3696	2141	-	-	الحريشة
-	اندمج مع شعبي لعربي	1217	1109	-	-	الكرمة
-	اندمج مع البوني	5105	5445	-	-	بوزعرورة
-	اندمج مع البوني	26182	33107	17366	10060	سيدي سالم
11213	10089	10687	6404	-	-	خرازة
8685	7745	5567	2383	-	-	بركة زرقة
4302	4198	3920	1616	-	-	واد النيل
-	20546	15210	10951	-	-	بوخضرة
11156	10841	10697	7385	-	-	الصرول
7088	6070	4056	8500	930	542	القنطرة
30436	21950	18693	8412			حجر الديس
8262	8062	7415	3014			دراجي رجم
241668	174986	210644	157564	39376	20250	المجال المحيط

Source : ONS, évolution des agglomérations 1987, 1998, CS, N°104, 2002, pp 101, 102.

Recensement général de la population et de l'habitat, 1966, 1977, 1987, 1998, 2008.

جدول 05: أصل النمو الديموغرافي لسكان مدينة عنابة 1954-2015

15/08	08/98	98/87	87/77	77/66	66/1954	
0.56	00.56	00.70	00.25-	02.53	04.30	معدل النمو السنوي %
0.93	00.99	02.64	01.80	02.03	02.30	نسبة الزيادة الطبيعية
-0.37	-00.43	-01.94	-02.05	00.50	02	نسبة الزيادة بالهجرة

المصدر: إحصائيات الإحصاء العام للسكان والسكن، 1966، 1977، 1987، 1998، 2008، تقديرات حسابية 2015 + معالجة حسابية للطالب.

الملاحق

جدول 06: تطور معدل النمو السنوي لسكان التجمعات المحيطة بمدينة عنابة 1966-2008

2008/1998	1998/1987	1987/1977	1977/1966	التجمع	الرقم
1.96	-	-	-	رفس زهوان	01
0.95	04.45	09.04	08.58	مدينة الحجار	02
0.95	01.19	01.14	07.68	مدينة البوني	03
0.96	04.66	20.90	03.97	مدينة سيدي عمار	04
-	-	-01.26	07.48	مرسى عمر	05
04.05	01.88	-	-	شعبي العربي	06
01.00	03.45	-	-	الحريشة	07
-	0.52	02.99	09.03	الكرمة	08
-	-0.35	-	-	بوزعرورة	09
-	-01.22	03.81	03.45	سيدي سالم	10
05.15	03.21	-	-	خرازة	11
01.65	05.81	-	-	بركة زرقة	12
0.35	15.42	-	-	واد النيل	13
0.41	01.99	-	-	الصرول	14
02.24	-03.40	20.23	03.41	القنطرة	15
04.78	07.37	-	-	حجر الديس	26
0.35	06.25	-	-	دراجي رجم	17
01.52	01.95	09.13	-0.26	خزارة	18

Source : Recensement général de la population et de l'habitat, 1966, 1977, 1987, 1998, 2008.

الملاحق

جدول 07: تطور عدد سكان التجمعات المحيطة بمدينة سطيف 1966-2015

2015	2008	1998	1987	1977	1966	المراكز
8534	6804	4883	3172	1884	1093	فرماتو
9552	7688	5623	1399	896	-	شوف الكداد
19796	12433	6303	4271	590	-	عين الطريق
3507	2359	1339	604	467	-	الحاسي
	-	1002	786	689	-	عين السفيهة
2074	1521	1006	443	-	-	قاوة
1316	983	977	649	330	-	عبيد علي
4034	2363	1074	417	-	-	أولاد صابر
48813	34151	22207	11741	4856	1093	مجموع المجال

Source : Recensement général de la population et de l'habitat, 1966, 1977, 1987, 1998, 2008.

جدول 08: تطور نسب تغير عدد سكان التجمعات المحيطة بمدينة سطيف 1966-2008

2008-1998	1998-1987	1987-1977	1977-1966	التجمع
01.61	02.14	02.75	03.57	المدينة
03.15	13.48	06.85	-	شوف الكداد
05.83	07.50	07.28	-	الحاسي
04.53	07.74	05.53	-	قاوة
03.29	02.47	08.74	-	فرماتو
06.87	05.12	22.20	-	عين الطريق
04.26	03.79	07.43	-	عبيد علي
07.94	08.98	-	-	أولاد صابر

المصدر: تعدادات السكان والسكن 1966، 1977، 1987، 1998، 2008.

جدول 09: أصل النمو الديموغرافي لسكان مدينة سطيف 1954-2015

15/08	08/98	98/87	87/77	77/66	66/1954	
1.61	01.61	02.14	02.75	03.57	03.24	معدل النمو السنوي %
1.76	01.60	02.09	03.28	03.10	02.12	نسبة الزيادة الطبيعية
-0.15	00.01	00.05	-00.53	00.47	01.12	نسبة الزيادة بالهجرة

المصدر: إحصائيات الإحصاء العام للسكان والسكن، 1966، 1977، 1987، 1998، 2008، تقديرات 2015 + معالجة حسابية للطالب.

الملاحق

جدول 10: تحويل سكان الأحياء القصديرية والهشة لمدينة قسنطينة

سنة التحويل	مكان التحويل	عدد العائلات	الأحياء القصديرية
1992	عين سمارة	112	حي سطح المنصورة
1992	عين أعبيد	64	حي سطح المنصورة
1998	المدينة الجديدة علي منجلي	80	حي قابدي عبد الله
1998	المدينة الجديدة علي منجلي	70	حي الثوار
2000	المدينة الجديدة علي منجلي	340	حي بوليقيون 1-2
2000	المدينة الجديدة علي منجلي	325	حي المنصورة
2001	المدينة الجديدة علي منجلي	277	حي نيويورك(الكيلومتر 4)
2001	المدينة الجديدة علي منجلي	213	حي الثوار
2002	المدينة الجديدة علي منجلي	113	حي طريق الشرق
2002	المدينة الجديدة علي منجلي	562	حي رحمانى عاشور
2002	المدينة الجديدة علي منجلي	113	أحمد باي
2002	المدينة الجديدة علي منجلي	713	محجرة قنص
2002	المدينة الجديدة علي منجلي	562	باردو
2002	المدينة الجديدة علي منجلي	436	المفرغة العمومية
2003	المدينة الجديدة علي منجلي	520	حي لانتيني
2003	المدينة الجديدة علي منجلي	963	حي طنوجي
2004	المدينة الجديدة علي منجلي	30	أرض بوضياف
2004	المدينة الجديدة علي منجلي	45	بودراع صالح
2004	المدينة الجديدة علي منجلي	25	محشر البلدية
2004	المدينة الجديدة علي منجلي	25	مركز خميستي
2004	المدينة الجديدة علي منجلي	77	المدينة القديمة
2005	المدينة الجديدة علي منجلي	85	حي حمزة
2005	المدينة الجديدة علي منجلي	06	مركز كيموش بسيدي مبروك
2005	المدينة الجديدة علي منجلي	47	حي 20 أوت
2005	المدينة الجديدة علي منجلي	92	أرض بورصااص
2005	المدينة الجديدة علي منجلي	247	حي بن زويد عاشور
2005	المدينة الجديدة علي منجلي	200	أرض بن شرقي
2004	المدينة الجديدة علي منجلي	100	طريق شطابا
2005	المدينة الجديدة علي منجلي	100	شاليات سوطراكو

الملاحق

2006	علي منجلي	150	أرض قايدي عبد الله
2004	علي منجلي	138	بودريار
2005	علي منجلي	150	بودريار
2004	علي منجلي	08	حي قيطوني عبد المالك
2004	علي منجلي	58	حي سوطراكو
2009	علي منجلي	720	حي باردو
2010	علي منجلي	692	حي رومانيا
2011	علي منجلي و.ج 14	650	حي سوطراكو
2012	علي منجلي 14-17-18	1374	فج الريح
2013	علي منجلي و.ج 19	750	القماص
2013	علي منجلي و.ج 14	270	حي بن جاب الله "1"
2013	المدينة الجديدة علي منجلي	275	حي سركينه القصديري
2013	المدينة الجديدة علي منجلي	88	حي العيفور القصديري
2013	المدينة الجديدة علي منجلي	600	منطقة وادي الحد
2013	المدينة الجديدة علي منجلي	63	حي ماصالي المعروف بالشالي
2013	المدينة الجديدة علي منجلي	130	أكواخ المنصورة
2013	المدينة الجديدة علي منجلي	250	لوناما 1 و 2
2013	المدينة الجديدة علي منجلي	63	حي بوضياف
2013	المدينة الجديدة علي منجلي	20	سطح المنصورة
2013	المدينة الجديدة علي منجلي	100	الحي القصديري بالما ببوصوف
2013	علي منجلي و.ج 14	600	حي جاب الله 1 القصديري
2013	المدينة الجديدة علي منجلي	170	حي بن الشيخ الحسين بمنطقة وادي الحد
2013	المدينة الجديدة علي منجلي	180	أرض أمزيان
2013	المدينة الجديدة علي منجلي	80	أكواخ حي النصر
2013	علي منجلي و.ج	1287	حي باردو
2013	علي منجلي و.ج 19	750	حي بالسيف الواقع بمنطقة بومرزوق
2013	علي منجلي و.ج 09	247	حي بوضياف بشارع رومانيا
2013	المدينة الجديدة علي منجلي	100	أكواخ الحطابية
2015	و.ج 18 علي منجلي	200	المالحة
2015	و.ج 19.20 علي منجلي	1200	عوينة الفول- حي الثوار-البودريار
2016 جانفي	و.ج 19.20 علي منجلي	600	حي الصفصاف، منطقة "كابو" بالكيلومتر الرابع، أرض لفقون الواقعة بحي وادي الحد والقماص
2016 أبريل	و.ج 19.20 علي منجلي	850	الحي الفلاحي بالزيادة، شاليهات بوقادوم

الملاحق

العملية مستمرة	18955	المجموع
----------------	-------	---------

Source : Kassah Laouar Inès, (2003) la ville nouvelle Ali Mendjeli, acteur et gouvernance dans le processus d'édification, Magister en aménagement, université Mentouri, Constantine, p 19.

المصدر: دائرة قسنطينة+ تجمع ميداني، 2014، 2015 .

جدول 11: بنية الأسرة حسب عدد الأفراد في التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة 2012

عدد الأفراد	الخروب	عين سمارة	ديدوش مراد	المدينة الجديدة	بكية	المجموع
03	05	15	07	18	01	46
04	26	32	47	45	13	163
05	41	51	72	70	13	247
06	52	71	76	52	09	260
07	22	41	39	21	07	130
08	09	15	09	12	04	49
09	04	08	07	08	01	28
10	01	07	03	04	01	16
+10	03	03	03	02	01	12
المجموع	163	243	263	232	50	951
متوسط الأسرة	05.77	05.89	05.69	05.38	05.70	05.69

المصدر: استبيان ميداني، ماي 2012.

جدول 12: بنية الأسرة حسب عدد الأفراد في التجمعات المحيطة بمدينة عنابة 2012

عدد الأفراد	البوني	سيدي عمار	الحجار	المجموع
03	04.56	05.12	03.98	06.83
04	18.47	19.78	16.32	18.19
05	21.52	22.36	22.67	22.18
06	27.02	26.98	27.49	27.16
07	13.87	12.27	14.56	13.57
08	03.21	04.54	03.25	03.67
09	02.36	02.33	02.75	02.48
10	00.56	01.41	01.10	01.02
+10	08.43	05.21	7.88	07.17
المجموع	275	263	284	100.00

المصدر: استبيان ميداني، ماي 2012.

الملاحق

جدول 13: بنية الأسرة حسب عدد الأفراد في التجمعات المحيطة بمدينة سطيف 2012

عدد الأفراد	فرماتو	أولاد صابر	شوف الكداد	عين الطريق	الحاسي	المجموع
02	00	00	00	00	00	00
03	05	04	04	04	06	23
04	11	13	09	24	18	75
05	21	46	36	34	40	177
06	32	22	21	18	42	135
07	18	13	12	11	11	65
08	08	14	17	05	14	58
09	02	07	15	02	05	31
10	02	04	04	01	04	15
+10	03	02	13	01	02	21
المجموع	102	125	131	100	142	600

المصدر: استبيان ميداني، ماي 2012.

جدول 14: البنية العمرية لسكان التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة حسب تعداد 2008

الفئة العمرية	حامة بوزيان	بكية	الخروب	المدينة الجديدة	عين سمارة	ديدوش مراد	المتوسط
0 - 14 سنة	26.97	26.97	26.72	26.72	27.03	27.35	26.96
15 - 34	39.01	39.01	38.19	38.19	38.75	39.07	38.70
35 - 59	26.5	26.5	28.13	28.13	28.25	26.72	27.37
60 - 69	04.20	04.20	03.86	03.85	03.65	03.93	03.95
70+ سنة	03.32	03.32	03.10	03.11	02.35	02.93	03.02
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن 2008.

الملاحق

جدول 15: البنية العمرية لسكان التجمعات المحيطة بمدينة عنابة حسب تعداد 2008

المتوسط	سيدي عمار	البوني	الحجار	الفئة العمرية
24.02	24.09	24.32	23.64	0 - 14 سنة
40.61	42.29	39.92	39.61	15 - 34
28.04	27.36	27.94	28.85	35 - 59
04.40	04.09	04.48	04.62	60 - 69
02.93	02.17	03.34	03.28	70+ سنة
100.00	100.00	100.00	100.00	المجموع

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن 2008.

جدول 16: البنية العمرية لسكان التجمعات المحيطة بمدينة سطيف حسب تعداد 2008

أولاد صابر	شوف الكداد	فرماتو	عبيد علي	قاوة	الحاسي	عين الطريق	الفئة العمرية
30.34	27.76	27.75	27.67	27.88	27.81	27.73	0 - 14 سنة
42.62	38.22	38.20	38.05	38.26	38.28	38.17	15 - 34
21.71	26.53	26.57	26.55	26.30	26.62	26.57	35 - 59
02.92	03.91	03.89	04.07	03.94	03.94	03.91	60 - 69
02.41	03.58	03.59	03.66	03.61	03.35	03.61	70+ سنة
100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	المجموع

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن 2008.

الملاحق

جدول 17: البنية المهنية لأرباب الأسر في المجال المحيط بمدينة قسنطينة 2012

المهنة	الخروب	عين سمارة	ديدوش مراد	المدينة الجديدة	سيساوي	بكيرة	المجموع
موظفون	40	56	55	73	14	09	247
عاملون	19	35	20	39	18	12	143
معلمون	07	13	20	09	04	01	54
متقاعدون	14	19	09	09	01	02	54
أطباء	02	05	06	11	00	00	24
بطالون	12	30	18	20	13	03	96
بناؤون	01	00	00	05	01	01	08
أعمال حرّة	30	50	21	27	25	12	165
فلاحون	01	02	00	00	00	00	03
مهندسون	11	05	09	13	02	00	40
تقنيون	06	09	04	16	03	05	43
مدراء	01	11	11	04	00	01	28
أساتذة التعليم العالي	04	07	01	07	00	00	19
صحافة	01	00	00	05	00	00	06
شرطة	01	00	04	06	00	00	11
نساء عاملات	31	36	55	67	08	11	208
المجموع	181	278	233	311	89	57	1149

المصدر: استبيان ميداني ماي 2012.

الملاحق

جدول 18: البنية المهنية لأرباب الأسر في المجال المحيط بمدينة عنابة 2012

المهنة	الحجار	سيدي عمار	البوني	المجموع
موظفون	19.63	21.62	16.89	19.38
عاملون	23.21	19.11	17.88	20.07
معلمون	11.42	9.80	13.56	11.59
متقاعدون	06.32	5.54	05.31	05.72
أطباء	01.32	1.66	3.11	02.03
بطلون	11.44	10.48	12.96	11.63
بناءون	0.32	01.33	2.15	01.27
أعمال حرّة	12.65	13.41	14.03	13.36
فلاحون	0.69	0.75	00	0.48
مهندسون	0.21	0.11	0.23	0.18
تقنيون	01.77	01.1	0.79	01.22
مدراء	1.08	0.56	01.65	01.1
أساتذة التعليم العالي	00.00	03.22	00.00	01.07
صحافة	1.02	0.0	0.0	0.34
شرطة	00.00	0.52	0.0	0.17
نساء عاملات	09.92	10.79	11.44	10.72
المجموع	100.00	100.00	100.00	100.00

المصدر: استبيان ميداني، ماي 2012.

الملاحق

جدول 19: البنية المهنية لأرباب الأسر في المجال المحيط بمدينة سطيف 2012

المهنة	شوف الكداد	أولاد صابر	فرماتو	عين الطريق	الحاسي	المجموع
موظفون	15	22	21	45	32	135
عاملون	40	37	27	36	45	185
معلمون	06	03	03	15	09	36
متقاعدون	10	03	04	07	02	26
أطباء	00	02	00	00	02	04
بطالون	27	21	14	23	16	101
أعمال حرة	10	04	13	30	16	73
فلاحون	04	04	01	01	01	11
نساء عاملات	06	07	05	18	07	43
المجموع	118	103	88	175	130	614

المصدر: استبيان ميداني، ماي 2012.

جدول 20: عدد الأسر للتجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة حسب مكان الإقامة السابقة سنة 2012

مدينة قسنطينة	الإقامة الحالية	داخل الولاية	خارج الولاية	المجموع
076	54	03	24	157
127	66	13	28	234
090	51	09	21	171
178	00	18	07	203
020	07	17	02	46
491	178	60	82	811

المصدر: استبيان ميداني ماي 2012.

الملاحق

جدول 21: عدد الأسر للتجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة حسب مكان إقامة التي قبلها سنة 2012

التجمع	مدينة قسنطينة	الإقامة الحالية	داخل الولاية	خارج الولاية	المجموع
الخروب	30	33	04	23	90
عين سمارة	82	41	13	53	189
ديدوش مراد	62	38	10	30	140
المدينة الجديدة	107	00	08	11	126
بكيرة	15	05	05	00	25
المجموع	296	117	40	117	570

المصدر: استبيان ميداني ماي 2012.

جدول 22: عدد الأسر للتجمعات المحيطة بمدينة عنابة حسب مكان الإقامة السابقة سنة 2012

التجمع	مدينة عنابة	الإقامة الحالية	داخل الولاية	خارج الولاية	المجموع
الحجار	87	43	51	108	289
البوني	190	21	43	41	295
سيدي عمار	118	56	54	31	259
المجموع	395	120	148	180	843

المصدر: استبيان ميداني ماي 2012.

جدول 24: عدد الأسر للتجمعات المحيطة بمدينة سطيف حسب مكان الإقامة السابقة سنة 2012

التجمع	مجموع الأسر	الأصليون	مدينة سطيف	داخل الولاية	خارج الولاية
فرماتو	100	14.04	57.89	16.37	11.70
عين الطريق	100	09.47	55.43	20.06	15.04
شوف الكداد	129	32.56	26.35	21.32	19.76
الحاسي	141	13.12	53.19	21.96	11.70
أولاد صابر	127	44.07	27.97	19.49	08.47
المجموع	679	22.33	37.79	23.85	16.03

المصدر: استبيان ميداني، ماي 2012.

الملاحق

جدول 25: عدد الأسر للتجمعات المحيطة بمدينة سطيف حسب الإقامة التي قبلها سنة 2012

التجمع	مدينة سطيف	الإقامة الحالية	داخل الولاية	خارج الولاية	المجموع
فرماتو	36	36	22	04	98
عين الطريق	36	21	04	02	63
شوف الكداد	36	30	11	06	83
الحاسي	30	50	13	02	95
أولا صابر	40	52	22	16	130
المجموع	178	189	72	30	512

المصدر: استبيان ميداني ماي 2012.

جدول 26: نسبة سكان التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة حسب مكان ميلاد الأبوين في 2012

المدينة	إجمالي الأبوين	الأصليون	النسبة المئوية	مدينة قسنطينة	النسبة المئوية	داخل الولاية	النسبة المئوية	خارج الولاية	النسبة المئوية
الخروب	323	73	22.60	119	36.84	15	04.64	116	35.91
عين سمارة	343	33	09.62	158	46.06	26	07.58	126	36.73
ديدوش مراد	379	72	19.00	187	49.34	31	08.18	89	23.48
المدينة الجديدة علي منجلي	413	00	00.00	288	69.73	18	04.36	107	25.91
بكيرة	100	00	00.00	50	50.98	18	17.65	32	31.37
المجموع	1558	178	11.41	802	51.48	108	06.92	470	30.13

المصدر: استبيان ميداني، ماي 2012.

الملاحق

جدول 27: نسبة سكان التجمعات المحيطة بمدينة عنابة حسب ميلاد الأبوين 2012

المجموع	خارج الولاية	داخل الولاية	مدينة عنابة	الأصليون	إجمالي الأبوين	المدينة
100	07.83	07.43	79.72	05.02	498	البوني
100	09.81	16.89	64.20	09.10	462	سيدي عمار
100	22.36	27.34	46.66	03.64	523	الحجار
100	13.33	17.37	63.30	06.00	1483	المجموع

المصدر: استبيان ميداني ماي 2012.

جدول 28: نسبة سكان التجمعات المحيطة بمدينة سطيف حسب ميلاد الأبوين 2012

المجموع	خارج الولاية	داخل الولاية	الإقامة الحالية	مدينة سطيف	التجمع
193	20	61	04	108	فرماتو
200	43	55	07	95	عين الطريق
110	05	41	31	33	تينار
261	60	67	03	131	شوف الكداد
258	17	69	02	170	الحاسي
245	21	52	110	62	أولا صابر
1382	181	355	157	699	المجموع

المصدر: استبيان ميدانيين ماي 2012.

جدول 29: أنواع ترددات سكان التجمعات المحيطة على مدينة قسنطينة 2012

المجموع	النسبة المئوية	الترددات للضرورية	النسبة المئوية	الترددات الأسبوعية	النسبة المئوية	الترددات اليومية	
171	02.92	05	15.20	26	81.88	140	الخروب
201	02.49	05	23.38	47	74.13	149	عين سمارة
182	00.55	01	14.29	26	85.16	155	ديدوش مراد
357	08.10	14	31.21	54	60.69	289	المدينة الجديدة
108	02.78	03	23.15	25	74.07	80	سيساوي
61	06.06	02	27.27	09	66.67	50	بكية
1080	02.78	30	17.31	187	79.91	863	المجموع

المصدر: استبيان ميدانيين ماي 2012.

الملاحق

جدول 30: دوافع ترددات سكان التجمعات المحيطة على مدينة قسنطينة 2012

المجموع	الترويج	زيارة الأهل	التداوي	التسوق وحاجيات مختلفة	الدراسة	العمل	
132	03	13	23	40	12	41	الخروب
234	04	11	45	58	41	75	عين سمارة
215	04	12	26	46	21	106	ديدوش مراد
289	06	18	70	83	19	93	المدينة الجديدة
50	04	00	13	13	04	16	بكية
920	21	54	177	240	97	331	المجموع

المصدر: استبيان ميداني، ماي 2012.

جدول 31: وسائل تنقل سكان التجمعات المحيطة نحو مدينة قسنطينة 2012

المجموع	قطار	سيارة فرود	سيارة أجرة	سيارة سياحية	حافلة جماعية	
104	00	11	18	44	31	الخروب
189	00	07	34	64	84	عين سمارة
191	01	20	19	65	86	ديدوش مراد
353	00	73	76	112	92	المدينة الجديدة علي منجلي
35	00	08	02	07	18	بكية
872	01	119	149	292	311	المجموع

المصدر: استبيان ميداني، ماي 2012.

الملاحق

جدول 32: نصيب الأسر من السيارات السيّحة بالتجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة 2012

المدينة	عدد الأسر	مجموع الأسر التي تملك السيارة	سيارة 1/أسرة	سيارتان/ أسرة	3 سيارات / أسرة
ديدوش مراد	200	84	79	05	00
عين سمارة	248	105	89	15	01
المدينة الجديدة	253	112	105	07	00
الخروب	163	104	97	07	00
سيساوي	95	37	31	06	00
بكيرة	50	16	16	00	00
عين الباي	87	45	42	03	00
المجموع	1096	503	459	40	01

المصدر: استبيان ميداني، ماي 2012.

جدول 33: نوع ترددات سكان التجمعات المحيطة على مدينة عنابة 2012

المجموع	الترددات اليومية	الترددات الأسبوعية	الترددات للضرورية
الحجار	43.09	37.05	19.86
سيدي عمار	54.19	29.02	16.79
البوني	59.03	31.09	09.88
المجموع	52.10	32.39	15.51

المصدر: استبيان ميداني، ماي 2012.

جدول 34: نسبة دوافع ترددات سكان التجمعات المحيطة على مدينة عنابة 2012

المجموع	العمل	الدراسة	التسوق وحاجيات مختلفة	التدوي	زيارة الأهل	الترويح
سيدي عمار	33.47	03.58	23.94	17.96	09.27	11.78
البوني	23.66	05.36	27.89	15.12	06.77	21.20
الحجار	26.98	04.11	19.88	32.14	05.33	11.56
المجموع	28.04	04.35	23.90	21.74	07.12	14.85

المصدر: استبيان ميداني ماي 2012.

الملاحق

جدول 35: وسائل تنقل سكان التجمعات المحيطة نحو مدينة عنابة 2012

المجموع	قطار	سيارة فرود	سيارة أجرة	سيارة سياحية	حافلة جماعية	
100.00	08.65	21.89	19.55	07.34	42.57	سيدي عمار
100.00	00.00	14.60	14.21	16.86	54.33	البوني
100.00	00.00	09.39	21.36	11.54	57.71	الحجار
100.00	02.88	11.78	18.56	11.91	54.87	المجموع

المصدر: استبيان ميداني ماي 2012.

جدول 36: نصيب الأسر من السيارات السّحية بالتجمعات المحيطة بمدينة عنابة 2012

المدينة	عدد الأسر	سيارة واحدة / أسرة	سيارتان / أسرة	ثلاثة سيارات / أسرة	مجموع الأسر التي تملك السيارة
سيدي عمار	259	75	02	00	77
البوني	295	88	05	00	93
الحجار	289	60	01	00	61
المجموع	843	223	08	00	231

المصدر: استبيان ميداني ماي 2012.

جدول 37: نوع ترددات سكان التجمعات المحيطة نحو مدينة سطيف 2012

المجموع	%	تنقلات يومية	%	أسبوعية	%	للضرورة	%
157	11.46	126	80.25	13	08.28	18	11.46
85	17.64	63	74.12	07	08.24	15	17.64
115	14.78	87	75.65	11	09.57	17	14.78
95	09.47	79	83.16	07	07.37	09	09.47
97	08.25	78	80.41	11	11.34	08	08.25
549	12.20	433	78.87	49	08.93	67	12.20

المصدر: استبيان ميداني ماي 2012.

الملاحق

جدول 38: دوافع ترددات سكان التجمعات المحيطة نحو مدينة سطيف 2012

المجموع	الترويج	زيارة الأهل	التداوي	التسوق	الدراسة	العمل	
222	02	08	58	63	15	76	عين الطريق
192	04	03	57	54	22	52	شوف الكداد
172	05	14	40	60	03	50	أولاد صابر
134	00	04	48	22	11	49	فرماتو
148	01	07	41	33	05	61	الحاسي
868	12	36	244	232	56	288	المجموع

المصدر: استبيان ميداني ماي 2012.

جدول 39: وسائل تنقل سكان التجمعات المحيطة نحو مدينة سطيف 2012

المجموع	دراجة نارية	فرد	سيارة أجرة	سيارة سياحية	حافلة جماعية	
163	01	05	02	53	102	عين الطريق
150	00	06	00	26	118	شوف الكداد
121	00	03	03	30	85	الحاسي
93	00	09	00	16	68	فرماتو
135	00	24	26	35	50	أولاد صابر
662	01	47	31	160	423	المجموع

المصدر: استبيان ميداني ماي 2012.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية رقم 49 المؤرخة في 09 أوت 2000 والمتعلقة بتسمية المدينة الجديدة علي منجلي بعين الباي

8	JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE N° 49 Journada El Oula 1421 5 août 2000
<p>Art. 2. — Le présent décret sera publié au <i>Journal officiel</i> de la République algérienne démocratique et populaire.</p> <p>Fait à Alger, le 5 Joumada El Oula 1421 correspondant au 5 août 2000.</p> <p style="text-align: center;">Abdelaziz BOUTEFLIKA. -----★-----</p> <p>Décret présidentiel n° 2000-217 du 5 Joumada El Oula 1421 correspondant au 5 août 2000 portant dénomination de la ville nouvelle Aïn El Bey, El-Khroub (wilaya de Constantine). -----</p> <p>Le Président de la République, Vu la Constitution, notamment ses articles 77 (6° et 10°) et 125 (alinéa 1er) ; Vu le décret présidentiel n° 97-104 du 28 Dhou El Kaada 1417 correspondant au 5 avril 1997 relatif à la dénomination et la débaptisation des lieux et édifices publics ;</p>	<p style="text-align: center;">Décrète :</p> <p>Article 1er. — La cité universitaire "2000 lits" Aïn El Bey, Aïn Smara (wilaya de Constantine) est baptisée du nom de Lalla Fatma N'Soumer.</p> <p>Art. 2. — Le présent décret sera publié au <i>Journal officiel</i> de la République algérienne démocratique et populaire.</p> <p>Fait à Alger, le 5 Joumada El Oula 1421 correspondant au 5 août 2000.</p> <p style="text-align: center;">Abdelaziz BOUTEFLIKA. -----★-----</p> <p>Décret présidentiel n° 2000-219 du 5 Joumada El Oula 1421 correspondant au 5 août 2000 portant dénomination de l'échangeur Aïn El Bey, sis à la cité Boussouf, route nationale n° 5 - Constantine. -----</p> <p>Le Président de la République, Vu la Constitution, notamment ses articles 77 (6° et 10°) et 125 (alinéa 1er) ; Vu le décret présidentiel n° 97-104 du 28 Dhou El Kaada 1417 correspondant au 5 avril 1997 relatif à la dénomination et la débaptisation des lieux et édifices publics ;</p>
<p style="text-align: center;">Décrète :</p> <p>Article 1er. — La ville nouvelle Aïn El Bey, El-Khroub (wilaya de Constantine) est baptisée du nom de Ali Mendjeli.</p> <p>Art. 2. — Le présent décret sera publié au <i>Journal officiel</i> de la République algérienne démocratique et populaire.</p> <p>Fait à Alger, le 5 Joumada El Oula 1421 correspondant au 5 août 2000.</p> <p style="text-align: center;">Abdelaziz BOUTEFLIKA. -----★-----</p> <p>Décret présidentiel n° 2000-218 du 5 Joumada El Oula 1421 correspondant au 5 août 2000 portant dénomination de la cité universitaire "2000 lits" Aïn El Bey, Aïn Smara (wilaya de Constantine). -----</p> <p>Le Président de la République, Vu la Constitution, notamment ses articles 77 (6° et 10°) et 125 (alinéa 1er) ; Vu le décret présidentiel n° 97-104 du 28 Dhou El Kaada 1417 correspondant au 5 avril 1997 relatif à la dénomination et la débaptisation des lieux et édifices publics ;</p>	<p style="text-align: center;">Décrète :</p> <p>Article 1er. — L'échangeur Aïn El Bey, sis à la cité Boussouf, route nationale n° 5, Constantine, est baptisé du nom d'échangeur - Massinissa.</p> <p>Art. 2. — Le présent décret sera publié au <i>Journal officiel</i> de la République algérienne démocratique et populaire.</p> <p>Fait à Alger, le 5 Joumada El Oula 1421 correspondant au 5 août 2000.</p> <p style="text-align: center;">Abdelaziz BOUTEFLIKA. -----★-----</p> <p>Décret présidentiel n° 2000-220 du 5 Joumada El Oula 1421 correspondant au 5 août 2000 portant dénomination de l'ensemble "4000 places pédagogiques" de l'université des frères Mentouri - Constantine. -----</p> <p>Le Président de la République, Vu la Constitution, notamment ses articles 77 (6° et 10°) et 125 (alinéa 1er) ;</p>

<p>9 جمادى الأولى عام 1421 هـ 9 غشت سنة 2000 م</p>	<p>الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 49 12</p>
<p>- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 97 - 104 المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1417 الموافق 5 أبريل سنة 1997 والمتعلق بتسمية الأماكن والمباني العمومية وإعادة تسميتها،</p>	<p>مرسوم رئاسي رقم 2000 - 224 مؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1421 الموافق 5 غشت سنة 2000، يتضمن تسمية المدينة الجديدة 3000 سكن بالخراب (ولاية قسنطينة).</p>
<p>يرسم ما يأتي :</p>	<p>إن رئيس الجمهورية،</p>
<p>المادة الأولى : تحمل الطائرة من طراز بوينغ 800 - 737 المرقمة T.V.J.J.7، اسم يوغرطا.</p>	<p>- بناء على الدستور، لاسيما المادتان 77 (10 و 125) (الفقرة الأولى) منه،</p>
<p>المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.</p>	<p>- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 97 - 104 المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1417 الموافق 5 أبريل سنة 1997 والمتعلق بتسمية الأماكن والمباني العمومية وإعادة تسميتها،</p>
<p>حرر بالجزائر في 5 جمادى الأولى عام 1421 الموافق 5 غشت سنة 2000.</p>	<p>يرسم ما يأتي :</p>
<p>عبد العزيز بوتفليقة</p>	<p>المادة الأولى : تحمل المدينة الجديدة 3000 سكن، الكائنة بالخراب (ولاية قسنطينة) اسم مدينة ماسينيسا.</p>
<p>مرسوم رئاسي رقم 2000 - 226 مؤرخ في 7 جمادى الأولى عام 1421 الموافق 7 غشت سنة 2000، يتضمن تحويل اعتماد إلى ميزانية تسيير مصالح رئيس الحكومة.</p>	<p>المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.</p>
<p>إن رئيس الجمهورية،</p>	<p>حرر بالجزائر في 5 جمادى الأولى عام 1421 الموافق 5 غشت سنة 2000.</p>
<p>- بناء على تقرير وزير المالية،</p>	<p>عبد العزيز بوتفليقة</p>
<p>- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 77-6 و125 (الفقرة الأولى) منه،</p>	<p>مرسوم رئاسي رقم 2000 - 225 مؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1421 الموافق 5 غشت سنة 2000، يتضمن تسمية الطائرة من طراز بوينغ 800 - 737 المرقمة T.V.J.J.7.</p>
<p>- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،</p>	<p>إن رئيس الجمهورية،</p>
<p>- وبمقتضى القانون رقم 99 - 11 المؤرخ في 15 رمضان عام 1420 الموافق 23 ديسمبر سنة 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000،</p>	<p>- بناء على الدستور، لاسيما المادتان 77 (10 و 125) (الفقرة الأولى) منه،</p>

- وبمقتضى القانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

- وبمقتضى القانون رقم 06-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة،

- وبمقتضى القانون رقم 10-02 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010 والمتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم،

- وبمقتضى القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية،

- وبمقتضى القانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012 والمتعلق بالولاية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 28 شوال عام 1431 الموافق 7 أكتوبر سنة 2010 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12-325 المؤرخ في 16 شوال عام 1433 الموافق 3 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12-326 المؤرخ في 17 شوال عام 1433 الموافق 4 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-431 المؤرخ في 19 رجب عام 1417 الموافق 30 نوفمبر سنة 1996 والمتعلق بكيفيات تعيين محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية وهيئات الضمان الاجتماعي والدواوين العمومية ذات الطابع التجاري وكذا المؤسسات العمومية غير المستقلة،

مرسوم تنفيذي رقم 13 - 138 مؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 10 أبريل سنة 2013، يتضمن إنشاء مؤسسة تهيئة مدينة ذراع الريش ويحدد مهامها وتنظيمها وكيفيات سيرها.

إن الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85-3 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 88-01 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، المعدل والمتمم، لا سيما المواد 44 إلى 47 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالحاسبة العمومية،

- وبمقتضى القانون رقم 90-25 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والمتضمن التوجيه العقاري، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90-30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية، المعدل والمتمم،

و بهذه الصفة، تكلف، على الخصوص بما يأتي :
- إنجاز الدراسات العامة والخاصة المنبثقة عن
مخطط تهيئة المدينة والسهر على إعدادها والمصادقة
عليها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما ومتابعة
تنفيذها،

- الاستعانة عند الحاجة بالخبرة الوطنية و/أو
الأجنبية في مجال تصميم وهندسة عمليات التهيئة
المطلوبة،

- تهيئة موقع المدينة في ظل احترام أدوات
التعمير ومخطط التهيئة،

- السهر على جودة الإطار المعيشي والبيئية
وترقية التشغيل،

- ضمان التنسيق المشترك بين القطاعات من
أجل إعداد قائمة التجهيزات الجماعية التي يجب أن
تدمج في إطار إعداد مخطط التهيئة والسهر على
تناسقها،

- التشجيع على تطوير البرامج الترقية للسكن
والتجهيزات الضرورية للعيش في المدينة.

المادة 7 : تتولى المؤسسة مهمة القائم بالأشغال
المفوض.

المادة 8 : يتم القيام بتبعات الخدمة العمومية
الموكلة للمؤسسة من قبل الدولة أو الجماعات الإقليمية
طبقا لأحكام دفتر الشروط الملحق بهذا المرسوم.

المادة 9 : تكلف المؤسسة باستلام المنشآت
الأساسية والتجهيزات ومشاريع التهيئة وتوابعها
الجاهزة للاستغلال، حسب القواعد الفنية، وتحويلها
للمؤسسات المكلفة بتسييرها حسب الشروط
والكيفيات المعمول بها.

الفصل الثاني

التنظيم والسير

المادة 10 : يدير المؤسسة مجلس إدارة يدعى في
صلب النص "المجلس"، ويسيرها مدير عام.

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-360 المؤرخ
في 24 ذي القعدة عام 1432 الموافق 22 أكتوبر سنة 2011
والمتضمن إلغاء تصنيف قطع أراض تابعة لغابات
الأمالك الوطنية في ولاية عنابة من النظام الغابي
الوطني،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-361 المؤرخ
في 24 ذي القعدة عام 1432 الموافق 22 أكتوبر سنة 2011
والمتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة
بإنجاز سكنات ومرافق عمومية على مستوى ولاية
عنابة،

- و بعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

الفصل الأول

التسمية - الهدف - الوصاية - المقر

المادة الأولى : تنشأ مؤسسة عمومية ذات طابع
صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية
والاستقلال المالي، تحت تسمية " مؤسسة تهيئة مدينة
ذراع الريش " ببلدية وادي العناب، ولاية عنابة،
وتدعى في صلب النص " المؤسسة".

المادة 2 : توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير
المكلف بالمدينة.

المادة 3 : تخضع المؤسسة للقواعد المطبقة على
الإدارة في علاقاتها مع الدولة وتعتبر تاجرة في
علاقاتها مع الغير.

المادة 4 : يحدد مقر المؤسسة في ولاية عنابة.

المادة 5 : يحدد مجال تدخل المؤسسة في المخطط
الملحق بأصل هذا المرسوم.

المادة 6 : المؤسسة أداة السلطات العمومية لإعداد
مخطط التهيئة ومتابعة تنفيذه والتنسيق بين مختلف
المتدخلين في إنجاز هذه المدينة.

- وبمقتضى الأمر رقم 66 - 154 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 87 - 19 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1408 الموافق 8 ديسمبر سنة 1987 والمتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم،

- وبمقتضى القانون رقم 87 - 20 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 23 ديسمبر سنة 1987 والمتضمن قانون المالية لسنة 1988، لاسيما المادة 194 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 90-25 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والمتضمن التوجيه العقاري،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية،

- وبمقتضى القانون رقم 97 - 02 المؤرخ في 2 رمضان عام 1418 الموافق 31 ديسمبر سنة 1997 والمتضمن قانون المالية لسنة 1998، لاسيما المادة 53 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03 - 208 المؤرخ في 3 ربيع الأول عام 1424 الموافق 5 مايو سنة 2003 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03 - 215 المؤرخ في 7 ربيع الأول عام 1424 الموافق 9 مايو سنة 2003 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 175 المؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1411 الموافق 28 مايو سنة 1991 الذي يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء،

- يتخذ كل تدبير يساهم في السير الحسن للهياكل الموضوعة تحت سلطته،

- يمارس السلطة السلمية على المستخدمين الموضوعين تحت سلطته،

- يسهر على صيانة المنشآت الأساسية للإقامة الجامعية وتجهيزاتها والمحافظة عليها،

- يسهر، في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما، على حفظ الأمن والمحافظة على النظام والانضباط داخل الإقامة الجامعية،

- يشارك في إعداد النظام الداخلي للإقامات الجامعية ويسهر على تطبيقه،

- يسهر على تنفيذ برامج النشاطات العلمية والثقافية والرياضية والترفيهية التي يوافق عليها مدير الخدمات الجامعية.

مدير الإقامة الجامعية هو الأمر بصرف الاعتمادات التي يفوضها إليه المدير العام للديوان.

المادة 12 : تتمم الفقرة 3 من المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 95-84 المؤرخ في 21 شوال عام 1415 الموافق 22 مارس سنة 1995 والمذكور أعلاه كما يأتي :

"المادة 24 : ...

تزود مديريات الخدمات الجامعية والإقامات الجامعية بعون محاسب يعينه أو يعتمده الوزير المكلف بالمالية".

المادة 13 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 17 رجب عام 1424 الموافق 14 سبتمبر سنة 2003.

أحمد أويحيى



مرسوم تنفيذي رقم 03 - 313 مؤرخ في 19 رجب عام 1424 الموافق 16 سبتمبر سنة 2003، يحدد شروط وكيفيات استرجاع الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الوطنية المدمجة في قطاع عمران.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85-4 و125 (الفقرة 2) منه،

يوجه الملف إلى الوالي المختص إقليميا الذي يرسله إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة 3 أدناه لدراسته.

المادة 3: تؤسس لدى الوالي، لجنة استرجاع الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الوطنية، من أجل تنفيذ إجراء الاسترجاع، تحدد تشكيلتها كما يأتي:

- الوالي أو ممثله، رئيسا،
- مدير المصالح الفلاحية بالولاية،
- المدير الولائي المكلف بالتعمير،
- مدير الأملاك الوطنية بالولاية،
- المدير الولائي المعني بالمشروع،
- المدير الولائي المكلف بالتنظيم،
- رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني.

المادة 4: تكلف اللجنة المنصوص عليها في المادة 3 أعلاه على الخصوص بما يأتي:

- تحديد مدى ملاءمة إقامة المشروع بالنسبة لتصنيف القطعة الأرضية،
- التحقق من مدى ملاءمة المشروع مع أدوات التعمير الموافق عليها قانونا،
- القيام بتحديد الحقوق والأملاك الواجب استرجاعها.

يجب أن تفصل هذه اللجنة في أجل لا يتجاوز خمسة عشر (15) يوما في مدى قبول المشروع.

يعرض الملف في حالة قبوله على المجلس الشعبي الولائي لدراسته، وعليه أن يفصل في شأنه في أجل شهر واحد ابتداء من تاريخ إخطاره بذلك.

المادة 5: يصدر الوالي قرار استرجاع الأرض الفلاحية المعنية لصالح الدولة، في ظل احترام الإجراءات المذكورة أعلاه.

يجب أن يبين قرار الوالي ما يأتي:

- سعة القطع الأرضية المسترجعة وموقعها،
 - المشروع المقدر،
 - مبلغ التعويض الذي تحدده إدارة الأملاك الوطنية والذي يغطي كل الضرر الناجم.
- يخضع هذا القرار لشكليات الشهر العقاري ويترتب عليه انقضاء جميع الحقوق الممنوحة من الدولة إلى المستثمر الفلاحي.

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 176 المؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1411 الموافق 28 مايو سنة 1991 الذي يحدد كفايات تحضير شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم، وتسليم ذلك،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 177 المؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1411 الموافق 28 مايو سنة 1991 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 178 المؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1411 الموافق 28 مايو سنة 1991 الذي يحدد إجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي والمصادقة عليها ومحتوى الوثائق المتعلقة بها،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 454 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1412 الموافق 23 نوفمبر سنة 1991 الذي يحدد شروط إدارة الأملاك الخاصة والعامّة التابعة للدولة وتسييرها ويضبط كفايات ذلك، المعدل والمتمم،

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: تطبيقا للمادة 53 من القانون رقم 97-02 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1997 والمتضمن قانون المالية لسنة 1998، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد شروط وكفايات استرجاع الدولة للأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية والخاضعة لأحكام القانون رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر سنة 1987 والمذكور أعلاه، والمدمجة في قطاع عمراني بموجب أدوات التعمير المصادق عليها طبقا للتشريع المعمول به.

يقصد بالقطاع العمراني، القطاعات المعمّرة والمبرمجة للتعمير وقطاعات التعمير المستقبلية كما هي محددة بموجب المادة 19 من القانون رقم 90 - 29 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه.

المادة 2: يشترط لاسترجاع الدولة للأراضي المذكورة في المادة الأولى أعلاه، لحاجات إقامة المشاريع، تكوين الإدارة التقنية المعنية ملفا يشتمل على ما يأتي:

- كفايات تمويل المشروع،
- مخطط عن وضعية المشروع،
- بطاقة تقنية تحدد طبيعة المشروع المقرر وأهميته وموقعه.

قوانين

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 29 المؤرخ في 24 ربيع الاول عام 1396 الموافق 25 مارس سنة 1976، والمتعلق بامتلاك وتسيير ملك شبكة الحديد،

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 48 المؤرخ في 25 جمادى الأولى عام 1396 الموافق 25 مايو سنة 1976، المتعلق بقواعد نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية،

- وبمقتضى القانون رقم 82 - 02 المؤرخ في 12 ربيع الثاني عام 1402 الموافق 6 فبراير سنة 1982، المعدل والمتمم، والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الاراضي للبناء،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 03 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة 1983، المتعلق بحماية، البيئة،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 18 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983، المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 12 المؤرخ في 23 رمضان عام 1404 الموافق 23 يونيو سنة 1984، المتضمن النظام العام للغابات،

- وبمقتضى الامر رقم 84 - 02 المؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1404 الموافق 8 سبتمبر سنة 1984، المتضمن تعريف الاملاك العسكرية وتشكيلها وتكوينها وتسييرها الموافق عليه بموجب القانون رقم 84 - 19 المؤرخ في 6 نوفمبر سنة 1984،

- وبمقتضى الامر رقم 85 - 01 المؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1405 الموافق 13 غشت سنة 1985، الذي يحدد انتقاليا قواعد شغل الاراضي قصد المحافظة عليها وحمايتها والموافق عليه بموجب القانون رقم 85 - 08 المؤرخ في 12 نوفمبر سنة 1985،

- وبمقتضى القانون رقم 86 - 14 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق 19 غشت سنة 1986، المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالانابيب،

- وبمقتضى القانون رقم 87 - 03 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1407 الموافق 27 يناير سنة 1987، والمتعلق بالتهيئة العمرانية؛

قانون رقم 90 - 29 مؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق اول ديسمبر سنة 1990 يتعلق بالتهيئة والتعمير.

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور،

- وبمقتضى الامر رقم 64 - 244 المؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1384 الموافق 22 غشت سنة 1964، المتعلق بالمطارات والارتفاقات لغائدة الامن،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 62 المؤرخ في 4 ذي الحجة عام 1385 الموافق 26 مارس سنة 1966، المتعلق بالمناطق والمواقع السياحية والنصوص اللاحقة،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 154 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، المتضمن قانون الاجراءات المدنية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، المتضمن قانون الاجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 67 - 281 المؤرخ في 19 رمضان عام 1387 الموافق 20 ديسمبر سنة 1967، المتعلق بالحفريات وحماية الأماكن والآثار التاريخية والطبيعية،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 43 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1395 الموافق 17 يونيو سنة 1975، المتضمن قانون الرعي،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 ديسمبر سنة 1975، المعدل والمتمم، والمتضمن القانون المدني،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 74 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1395 الموافق 12 نوفمبر سنة 1975، المتضمن إعداد مسح الاراضي العام وتأسيس السجل العقاري،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 79 المؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1395 الموافق 15 ديسمبر سنة 1975، والمتعلق بدفن الموتى،

قوانين

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 48 المؤرخ في 25 جمادى الأولى عام 1396 الموافق 25 مايو سنة 1976 والمتعلق بقواعد نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية،

- وبمقتضى القانون رقم 81 - 01 المؤرخ في 2 ربيع الثاني عام 1401 الموافق 7 فبراير سنة 1981 والمتضمن التنازل على الاملاك العقارية ذات الاستعمال السكني أو المهني أو التجاري أو الحر في التابعة للدولة والجماعات المحلية ومكاتب الترقية والتسيير العقاري والمؤسسات والهيئات والاجهزة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 82 - 02 المؤرخ في 12 ربيع الثاني عام 1402 الموافق 6 فبراير سنة 1982 والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الاراضي للبناء، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 03 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة 1983 والمتعلق بحماية البيئة،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 18 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 والمتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 12 المؤرخ في 23 رمضان عام 1404 الموافق 23 يونيو سنة 1984 والمتضمن النظام العام للغابات،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 19 المؤرخ في 12 صفر عام 1405 الموافق 6 نوفمبر سنة 1984 والمتضمن الموافقة على الامر رقم 84 - 02 المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 1984 والمتضمن تعريف الاملاك العسكرية وتشكيلها وتكوينها وتسييرها،

- وبمقتضى القانون رقم 85 - 08 المؤرخ في 29 صفر عام 1406 الموافق 12 نوفمبر سنة 1985 والمتضمن الموافقة على الامر رقم 85 - 01 المؤرخ في 13 غشت سنة 1985 الذي يحدد انتقاليا قواعد شغل الاراضي قصد المحافظة عليها وحمايتها،

- وبمقتضى القانون رقم 86 - 07 المؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 4 مارس سنة 1986 والمتعلق بالترقية العقارية،

قانون رقم 90 - 25 مؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 يتضمن التوجيه العقاري.

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور،

- وبناء على القانون رقم 63 - 276 المؤرخ في 26 يوليو سنة 1963 المتعلق بالاملاك المغتصبة والمحجوزة من طرف الادارة الاستعمارية،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 62 المؤرخ في 4 ذي الحجة عام 1385 الموافق 26 مارس سنة 1966 المتعلق بالمناطق والاماكن السياحية،

- وبمقتضى الامر رقم 67 - 281 المؤرخ في 19 رمضان عام 1387 الموافق 20 ديسمبر سنة 1967 والمتعلق بالحفريات وحماية الاماكن والاثار التاريخية والطبيعية،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 73 المؤرخ في 20 رمضان عام 1391 الموافق 8 نوفمبر سنة 1971 والمتضمن الثورة الزراعية،

- وبمقتضى الامر رقم 74 - 26 المؤرخ في 27 محرم عام 1394 الموافق 20 فبراير سنة 1974 والمتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 43 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن قانون الرعي،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 74 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1395 الموافق 12 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن اعداد مسح الاراضي العام وتأسيس السجل العقاري،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 79 المؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1395 الموافق 19 ديسمبر سنة 1975 والمتعلق بدفن الموتى،

- الاراضي الغابية والاراضي ذات الوجة الغابية،
- الاراضي الحلقائية،
- الاراضي الصحراوية،
- الاراضي العامرة والاراضي القابلة للتعمير،
- المساحات والمواقع المحمية.

القسم الاول

الاراضي الفلاحية والاراضي ذات الوجة الفلاحية

المادة 4 : الارض الفلاحية أو ذات الوجة الفلاحية في مفهوم هذا القانون هي كل أرض تنتج بتدخل الانسان سنويا أو خلال عدة سنوات إنتاجا يستهلكه البشر أو الحيوان أو يستهلك في الصناعة استهلاكا مباشرا أو بعد تحويله.

المادة 5 : تصنف الاراضي الفلاحية الى اراض خصبة جدا، وارض خصبة ومتوسطة الخصب وضعيفة الخصب، تبعا لضوابط علم التربة، والانحدار، والمناخ، والسقي.

المادة 6 : الاراضي الفلاحية الخصبة جدا، أي طاقاتها الانتاجية عالية، هي الاراضي العميقة، الحسنة التربة، المسقية أو القابلة للسقي.

المادة 7 : الاراضي الخصبة هي الاراضي المتوسطة العمق، المسقية أو القابلة للسقي، أو الاراضي الحسنة العمق غير المسقية، الواقعة في مناطق رطبة أو شبه رطبة ولا تحتوي على أي عائق طوبوغرافي.

المادة 8 : تشمل الاراضي الفلاحية المتوسطة الخصب، على ما يلي :

- الاراضي المسقية التي تحتوي على عوائق متوسطة في الطوبوغرافية وفي العمق،
- الاراضي غير المسقية المتوسطة العمق ونسبة الامطار فيها متغيرة، ولا تحتوي على عوائق طوبوغرافية،
- الاراضي غير المسقية التي تحتوي على عوائق متوسطة في الطوبوغرافية وفي العمق ورسوخها كبير ونسبة الامطار فيها متغيرة،
- الاراضي غير المسقية المتوسطة العمق، ونسبة الامطار فيها متوسطة أو مرتفعة مع عوائق متوسطة في الطوبوغرافية.

- وبمقتضى القانون رقم 86 - 14 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق 19 غشت سنة 1986 والمتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالانابيب،

- وبمقتضى القانون رقم 87 - 03 المؤرخ في 27 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 27 يناير سنة 1987 والمتعلق بالتهيئة العمرانية،

- وبمقتضى القانون رقم 87 - 19 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1408 الموافق 8 ديسمبر سنة 1987 والمتضمن ضبط كيفية استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للاملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 01 المؤرخ في 22 جمادى الاولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية،

- وبناء على ما اقره المجلس الشعبي الوطني،

يصدر القانون التالي نصه :

المادة الاولى : يحدد هذا القانون القوام التقني والنظام القانوني للاملاك العقارية وأدوات تدخل الدولة والجماعات والهيئات العمومية.

الباب الاول

الاملاك العقارية

المادة 2 : الاملاك العقارية في مفهوم هذا القانون هي كل الاراضي أو الثروات العقارية غير المبنية.

الفصل الاول

القوام التقني في الاملاك العقارية

المادة 3 : يشتمل القوام التقني في الاملاك العقارية، زيادة على الاملاك العمومية الطبيعية، على ما يلي :

- الاراضي الفلاحية والاراضي ذات الوجة الفلاحية،
- الاراضي الرعوية والاراضي ذات الوجة الرعوية،

أو الحرائق أو الرعي. وتشمل هذه الأراضي الاحراش والخمائل. وتدخل في هذه التكوينات القمم الغابية الجبلية والتكوينات المخشوشبة أو الضرورية لحماية المناطق الساحلية.

المادة 15 : تحدد عن طريق قانون خاص، جميع القواعد المتعلقة باستغلال الأراضي الجبلية الصالحة للفلاحة وكذا المساحات الصالحة للفلاحة الواقعة داخل الغابات وفي انتظار صدور هذا القانون الخاص، يبقى استغلال الأراضي الجبلية الصالحة للفلاحة خاضعا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

القسم الرابع المساحات الحلقائية

المادة 16 : المساحة الحلقائية في مفهوم هذا القانون هي كل أرض تغطيها تكوينات نباتية هضابية مفتوحة وغير منظمة تمثل فيها الحلقاء النوع السائد.

المادة 17 : الأرض ذات الوجهة الحلقائية في مفهوم هذا القانون هي كل أرض تغطيها تكوينات نباتية طبيعية تتفرغ عن تدهور المساحات الحلقائية بسبب الرعي أو الحرق أو التعرية أو الحرث أو من جراء ظروف مناخية جد غير مواتية.

القسم الخامس الأراضي الصحراوية

المادة 18 : الأرض الصحراوية، في مفهوم هذا القانون، هي كل أرض تقع في منطقة تقل نسبة الامطار فيها عن 100 ملم.

المادة 19 : يحدد قانون خاص قواعد وأدوات وكيفيات تدخل الدولة والجماعات المحلية، لتهيئة الأراضي الصحراوية قصد تحويلها الى أراض فلاحية.

القسم السادس الأراضي العامرة والأراضي القابلة للتعمير

المادة 20 : الأرض العامرة، في مفهوم هذا القانون، هي كل قطعة أرض يشغلها تجمع بنايات في مجالاتها الفضائية وفي مشتملات تجهيزاتها وأنشطتها، ولو كانت هذه القطعة الأرضية غير مزودة بكل المرافق أو غير مبنية، أو مساحات خضراء أو حدائق أو تجمع بنايات.

المادة 9 : الأراضي الفلاحية الضعيفة الخصب، هي الأراضي التي تحتوي على عوائق طوبوغرافية كبيرة، وعوائق في نسبة الامطار، والعمق والملوحة، والبنية والانجراف.

المادة 10 : تعتمد أدوات تقنية ملائمة في ترتيب الأراضي ضمن مختلف الاصناف السابق بيانها حسب كيفيات تحدد عن طريق التنظيم.

القسم الثاني

الأراضي الرعوية والأراضي ذات الوجهة الرعوية

المادة 11 : الأراضي الرعوية في مفهوم هذا القانون هي كل أرض رعي يغطيها عشب طبيعي كثيف أو خفيف يشتمل على نباتات ذات دورات نباتية سنوية أو متعددة السنوات وعلى شجيرات أو أشجار علفية، تستغل مدة سنوات في رعي الحيوانات.

المادة 12 : الأرض ذات الوجهة الرعوية في مفهوم هذا القانون، هي كل أرض عارية تساوي نسبة الامطار فيها أو تفوق 100 ملم، وهي وليدة مراعي سابقة تدهورت، أو التي يمكن إحيائها وبعث الانواع النباتية السابق بيانها فيها من جديد بفضل استخدام تقنيات ملائمة.

وتدخل في الأراضي ذات الوجهة الرعوية جميع الأراضي التي يحسن استعمالها في تخصيص المراعي، الدائمة أو إعادة تخصيصها لأسباب علمية بيئية واقتصادية بغية المحافظة على الأراضي ومثل ذلك أراضي الاحراش، وأراضي الحبوب الواقعة في منطقة تقل نسبة الامطار فيها عن 300 ملم والناتجة عن اصلاح المراعي الهضبية أو المساحات الحلقائية القديمة، وحرثها.

القسم الثالث

الأراضي الغابية والأراضي ذات الوجهة الغابية

المادة 13 : الأرض الغابية في مفهوم هذا القانون هي كل أرض تغطيها غابة في شكل نباتات تفوق كثافتها 300 شجرة في الهكتار الواحد وفي المنطقة الرطبة وشبه الرطبة و100 شجرة في المنطقة القاحلة وشبه القاحلة، على أن تمتد مساحتها الكلية إلى ما فوق 10 هكتارات متصلة.

المادة 14 : الأرض ذات الوجهة الغابية في مفهوم هذا القانون هي كل أرض تغطيها نباتات طبيعية متنوعة في قامتها وفي كثافتها وتتفرغ عن تدهور الغابات بسبب قطع الاشجار،

المادة 39: يمكن كل شخص حسب مفهوم المادة 823 من الامر رقم 75 - 58 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975، يمارس في اراضي الملكية الخاصة، التي لم تحرر عقودها، ملكية مستمرة وغير منقطعة وهادئة وعلانية لاتشوبها شبهة أن يحصل على سند حيازي يسمى "شهادة الحيازة" وهي تخضع لشكليات التسجيل والاشهار العقاري، وذلك في المناطق التي لم يتم فيها اعداد سجل مسح الاراضي. ويبقى تسليم شهادة الحيازة في المناطق الرعوية خاضعا للقانون الخاص المعلن عنه في المادة 64 أدناه.

المادة 40: يسلم شهادة الحيازة رئيس المجلس الشعبي البلدي بناء على طلب الحائز أو الحائزين طبقا لكيفيات تحدد عن طريق التنظيم.

وزيادة على ذلك، يمكن أن تحدد عن طريق التنظيم لاعتبارات ذات منفعة عامة، القطاعات التي يمكن السلطة الادارية أن تبادر في شأنها بالشروع في إجراء جماعي لتسليم شهادات الحيازة.

المادة 41: يخضع طلب تسليم شهادة الحيازة وشهادة الحيازة لاجراء الاشهار الذي تحدد كيفياته عن طريق التنظيم.

المادة 42: شهادة الحيازة اسمية لايحوز بيعها، وإذا توفى الحاصل على شهادة الحيازة أو توفى أحد الحاصلين عليها تكون أمام الورثة أو المشتركين الآخرين في الحيازة إن اقتضى الامر مدة سنة (1) ابتداء من تاريخ الوفاة لطلب تسليم شهادة جديدة باسمهم ويشمل هذا التسليم حق الحلول قانونا محل الحاصل أو الحاصلين على شهادة الحيازة القديمة.

وإن لم يقع الاختيار خلال الأجل المخصص الفيت الشهادة المذكورة.

المادة 43: لا يترتب على تسليم شهادة الحيازة تغيير في وضعية العقار القانوني.

غير أنه مع استثناء التحويل المجاني أو بمقابل مالي، يحق لمن يحوز قانونيا شهادة الحيازة أن يتصرف تصرف المالك الحقيقي مالم يقرر القضاء المختص غير ذلك.

المادة 44: يمكن الحائز أن يكون رهنا عقاريا صحيحا من الدرجة الاولى لفائدة هيئات القرض، ينطبق على العقار الذي ذكر في شهادة الحيازة ويكون ذلك ضمنا للقروض المتوسطة والطويلة الامد.

المادة 34: لا يمكن إنجاز أية منشأة أساسية أو بنايات داخل المستثمرات الفلاحية الواقعة في اراض خصبة جدا و / أو خصبة طبقا للمادة 33 أعلاه وبعد الحصول على رخصة صريحة تسلم حسب الاشكال والشروط التي تحددها الاحكام التشريعية المتعلقة بالتعمير وحق البناء.

المادة 35: البنائات ذات الاستعمال السكني في الاراضي الخصبة جدا و / أو الخصبة تبقى خاضعة لرخصة صريحة تسلم وفق الاشكال والشروط التي تحددها الاحكام التشريعية المتعلقة بالتعمير وحق البناء.

ولتسلم هذه الرخصة إلا للملاك أو الحائزين أو الشاغلين الذين يبادرون بذلك في نطاق الاحتياجات الذاتية.

المادة 36: القانون هو الذي يرخص بتحويل أي أرض فلاحية خصبة جدا أو خصبة الى صنف الاراضي القابلة للتعمير كما تحدد ذلك المادة 21 أعلاه، ويحدد القانون القيود التقنية والمالية التي يجب أن ترافق إنجاز عملية التحويل حتما.

وتحدد كيفيات التحويل وإجراءاته عن طريق التنظيم طبقا للتشريع المعمول به، في الاطار نفسه وفي الاصناف الأخرى.

المادة 37: يجب أن يترتب عن كل تحويل تعويض لفائدة الدولة والجماعات المحلية مقابل نقص القيمة الناجم عن هذا التحويل في إطار تطبيق احكام المادة 36 أعلاه.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني

الجرد العام

القسم الاول

الفهرس العقاري البلدي

المادة 38: يجب على البلدية أن تقوم بجرد عام لكل الاملاك العقارية الواقعة على ترابها، بما في ذلك الاملاك العقارية التابعة للدولة والجماعات المحلية. يشتمل الجرد على تعيين الاملاك والتعريف بملاكها أو حائزها و / أو شاغليها.

ولهذا الغرض، يتعين على كل مالك أو حائز أو شاغل أن يصرح للبلدية بوضع الملك العقاري الذي يملكه أو يحوزه و / أو يشغله، أو الاملاك العقارية التي يملكها أو يحوزها و / أو يشغلها.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المراسيم التنفيذية لتحويل الأراضي الزراعية لبناء سكنات ومرافق عمومية

3

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 39

11 شعبان عام 1432 هـ
13 يوليو سنة 2011 م

مراسيم تنظيمية

- وبمقتضى القانون رقم 08 - 16 المؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق 3 غشت سنة 2008 والمتضمن التوجيه الفلاحي، لا سيما المادة 15 منه،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10 - 149 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق 28 مايو سنة 2010 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يهدف هذا المرسوم إلى إلغاء تصنيف قطع أراض فلاحية تقع بأقاليم بعض الولايات وتخصص لإنجاز سكنات ومرافق عمومية .

تحدد قائمة الولايات المعنية بعملية إلغاء تصنيف قطع الأراضي الفلاحية المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه، طبقا للملحق المرفق بهذا المرسوم.

المادة 2 : تحدد قطع الأراضي الفلاحية المذكورة في المادة الأولى أعلاه، طبقا للمخططات الملحقة بأصل هذا المرسوم.

المادة 3 : يتشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 7 شعبان عام 1432 الموافق 9 يوليو سنة 2011.

أحمد أويحيى

مرسوم تنفيذي رقم 11 - 237 مؤرخ في 7 شعبان عام 1432 الموافق 9 يوليو سنة 2011، يتضمن إلغاء تصنيف قطع أراض فلاحية وتخصيصها لإنجاز سكنات ومرافق عمومية في بعض الولايات.

إن الوزير الأول،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الفلاحة والتنمية الريفية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85 - 3 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والتعلق بالبلدية، التتم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والتعلق بالولاية، التتم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 25 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والتضمن التوجيه العقاري، المعدل والتتم، لا سيما المادة 36 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدل والتتم،

الملحق

الملاحق

5	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 39	11 شعبان عام 1432 هـ 13 يوليو سنة 2011 م
الملحق (تابع)		
المساحة	البلدية	الولاية
32 هكتارا و 46 أرا	جيجل	جيجل
27 هكتارا و 55 أرا	الطاهير	
4 هكتارات	الشقفة	
هكتاران (2) و 50 أرا	القنار نوشفي	
هكتاران (2)	العنصر	
4 هكتارات	تاكسانة	
13 هكتارا و 75 أرا	قاوس	
10 هكتارات	السطارة	
6 هكتارات و 50 أرا	زيامة منصورية	
529 هكتارا	سطيف	
193 هكتارا	العلمة	
100 هكتارا	أولاد صابر	
120 هكتارا	أوريسيا	
268 هكتارا و 59 أرا و 36 سنتيارا	عزاية	سكيكدة
89 هكتارا	صالح بوالشعور	
25 هكتارا	مجاز الدشيش	
92 هكتارا	حامة بوزيان	
397 هكتارا	بيدوش مراد	
590 هكتارا	الخروب	قسنطينة
597 هكتارا	عين سمارة	
57 هكتار	ابن زياد	
73 هكتارا و 50 أرا	مسعود بوجريو	
227 هكتارا و 50 أرا	عين عبيد	
66 هكتارا	ابن باديس	
هكتار واحد (1)	جواب	
6 هكتارات و 40 أرا	عين ثويسي	مستغانم
3 هكتارات و 20 أرا	قرناقة	
13 هكتارا	مزغران	
21 هكتارا و 32 أرا	حاسي معمش	
9 هكتارات و 25 أرا	ستيدية	
0,50 هكتارا	عين تادلس	

- وبمقتضى القانون رقم 90-30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والتضمن قانون الأملاك الوطنية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10 - 149 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق 28 مايو سنة 2010 والتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما ياتي :

المادة الأولى : يهدف هذا المرسوم إلى إلغاء تصنيف قطع أراض تابعة لغابات الأملاك الوطنية الواقعة في أقاليم ولايات بجاية والجزائر وجيجل من النظام الغابي الوطني كما هي محددة في المخططات الملحقة بأصل هذا المرسوم.

المادة 2 : تدمج قطع الأراضي الغابية المعينة في المادة الأولى أعلاه، التي تحدد مساحتها ومكانها في الملحق المرفق بهذا المرسوم، في الملكية الخاصة للدولة وتكون موضوع تخصيص لإنجاز سكنات ومرافق عمومية.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 7 شعبان عام 1432 الموافق 9 يوليو سنة 2011.

أحمد أويحيى

مرسوم تنفيذي رقم 11 - 238 مؤرخ في 7 شعبان عام 1432 الموافق 9 يوليو سنة 2011، يتضمن إلغاء تصنيف قطع أراض تابعة لغابات الأملاك الوطنية في ولايات بجاية والجزائر وجيجل من النظام الغابي الوطني.

إن الوزير الأول،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الفلاحة والتنمية الريفية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 - 3 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84-09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد،

- وبمقتضى القانون رقم 84-12 المؤرخ في 23 رمضان عام 1404 الموافق 23 يونيو سنة 1984 والتضمن النظام العام للغابات، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90-08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية، المتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90-09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية، المتمم،

الملحق

الولاية	البلدية	المساحة
بجاية	بجاية	200 هكتار
الجزائر	جسر قسنطينة	هكتاران (2)
جيجل	جيجل	36 هكتارا و 24 أرا
	بوسيف أولاد عسكر	3 هكتارات
	الميلية	37 هكتارا
	سيدي عبد العزيز	5 هكتارات
	القنار نوشفي	8 هكتارات
	برج الطهر	هكتار واحد (1)
	تاكسانة	8 هكتارات
جيملة	4 هكتارات	

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 12 مكرر من القانون رقم 91 - 11 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991، وطبقا لأحكام المادة 10 من الرسوم التنفيذية رقم 93 - 186 المؤرخ في 7 صفر عام 1414 الموافق 27 يوليو سنة 1993، والمتكورين أعلاه، يهدف هذا الرسوم إلى التصريح بالنفقة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز سكنات ومرافق عمومية في بعض الولايات، تحدد قائمتها طبقا للملحق المرفق بهذا الرسم.

المادة 2 : يخص طابع النفقة العمومية الأملاك العقارية و/أو الحقوق العينية العقارية التي تستخدم كرحاب لإنجاز العملية المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه. تحدد مساحة وحدود قطع الأراضي الواقعة في أقاليم الولايات المعنية طبقا للمخططات الملحقة بأصل هذا الرسم.

المادة 3 : يخص قوام الأشغال الواجب القيام بها، بعنوان العملية المذكورة في المادة الأولى أعلاه، لإنجاز سكنات عمومية، وعند الاقتضاء، المرافق التابعة لها.

المادة 4 : يتولى ولاية الولايات المعنية تنفيذ إجراءات نزع الملكية، موضوع هذا الرسم، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

وتلحق الاعتمادات المالية الخاصة بهذه العملية بعنوان والي الولاية المعنية.

المادة 5 : يجب أن تتوفر الاعتمادات الضرورية للتعويضات المنوحة لفائدة العنيتين وتودع لدى الخزينة العمومية فيما يخص عمليات نزع الأملاك العقارية والحقوق العينية الضرورية لإنجاز سكنات ومرافق عمومية.

المادة 6 : ينشر هذا الرسم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 7 شعبان عام 1432 الموافق 9 يوليو سنة 2011.

أحمد أويحيى

مرسوم تنفيذي رقم 11 - 239 مؤرخ في 7 شعبان عام 1432 الموافق 9 يوليو سنة 2011، يتضمن التصريح بالنفقة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز سكنات ومرافق عمومية في بعض الولايات.

إن الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير الداخلية والجماعات المحلية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85 - 3 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية، المتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية، المتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 91 - 11 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 الذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل النفقة العمومية، المتمم،

- وبمقتضى الرسوم الرئاسي رقم 10 - 149 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق 28 مايو سنة 2010 والتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى الرسوم التنفيذية رقم 93 - 186 المؤرخ في 7 صفر عام 1414 الموافق 27 يوليو سنة 1993 التي يحدد كيفيات تطبيق القانون رقم 91 - 11 المؤرخ في 27 أبريل سنة 1991 الذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل النفقة العمومية، المتمم،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

الملاحق

11	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 39	11 شعبان عام 1432 هـ 13 يوليو سنة 2011 م
الملحق (تابع)		
الولاية	البلدية	المساحة
سطيف	معاوية	هكتاران (2) و 25 آرا
	تراغ قبيلة	0,75 هكتارا
	دهامشة	0,75 هكتارا
	بني أوسين	هكتار واحد (1)
	أولاد سي أحمد	هكتاران (2) و 25 آرا
	جميلة	6 هكتارات و 25 آرا
	حمام قرقور	هكتار واحد (1)
	سطيف	529 هكتارا
	العلمة	193 هكتارا
	أولاد صابر	100 هكتار
سكيكدة	أوريسيا	120 هكتارا
	عزابة	268 هكتارا و 59 آرا و 36 سنتيارا
	صالح بوالشعور	89 هكتارا
	مجاز الدشيش	25 هكتارا
عنابة	فلقة	204 هكتارات
	البوني	81 هكتارا و 3 آرات و 10 سنتيارات
قسنطينة	سيدي عمار	108 هكتارات و 99 آرا و 38 سنتيارا
	قسنطينة	450 هكتارا
	حامة بوزيان	115 هكتارا
	ديدوش مراد	397 هكتارا
	الخروب	915 هكتارا
	عين سمارة	781 هكتارا
	أولاد رحمون	80 هكتارا
	ابن زياد	115 هكتارا
	زيغود يوسف	101 هكتارا
	بني حميدان	17 هكتارا
	عين عبيد	512 هكتارا و 50 آرا
	ابن باديس	166 هكتارا
	مسعود بوجريو	73 هكتارا و 50 آرا

المراجع والمصادر

1. المراجع والمصادر باللغة العربية.
2. المراجع والمصادر باللغة الفرنسية.

1. المصادر والمراجع باللغة العربية

❖ الكتب:

1. إبراهيم طلعت (2009) القواعد الاقتصادية في إنشاء وتطوير المدن الجديدة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 360 ص.
2. ابرفنج ابلن (1990) المدن الجديدة والضواحي، تعريب الدكتور أحمد محمد غنيم، كلية الآداب، جامعة المنصورة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية.
3. أحمد حسن إبراهيم (1985) المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق، الجمعية الجغرافية الكويتية.
4. خالص الأشعب (1982) المدينة العربية، معهد البحوث والدراسات العربية بغداد، 175 ص.
5. عبد الله عطوي (2002) جغرافية المدن، بيروت، دار النهضة العربية، ج2، ط1، 251 ص.
6. عبد الله عطوي (2002) جغرافية المدن، بيروت، دار النهضة العربية، ج1، ط1، 332 ص.
7. عبد الحميد بوقصاص (2006) النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث، مخبر التنمية والتحوليات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، 247 ص.
8. فتحي محمد أبوعيان (1997) جغرافية العمران، دراسة تحليلية للقرية والمدينة.
9. فتحي محمد مصيلحي (1994) مناهج البحث الجغرافي، ط1، مركز الوثائق القاهرة، جمهورية مصر العربية، 323 ص.
10. فيصل قماش، عدنان عطية، محمد صافيتا (2001) المبادئ العامة لجغرافية المدن، منشورات جامعة دمشق، جمهورية سورية العربية، 324 ص.
11. محمد الهادي لعروق (1984) مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 445 ص.
12. محمد حسين (1999) المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، ج1، المجلد XXXII، السلسلة تاريخ 4، جامعة تونس الأولى، ط1، مطبعة أوبيس، تونس.

الفهارس

المصادر والمراجع

13. محمد بشير التيجاني (1987): مفاهيم وأراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 143 ص.
14. محمد بلفقيه (2002) الجغرافيا القول عنها والقول فيها، المقومات الأبيستمولوجيا، الطبعة الأولى، دار نشر المعرفة، المغرب، 1125 ص.

❖ معاجم وقواميس:

1. ابن منظور (1976) لسان العرب، الجزء الثالث، دار المعارف.
2. بيار جورج (2002) معجم المصطلحات الجغرافية، ترجمة الدكتور حمد الطفيلي، مراجعة هيثم اللع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ط 2، 1007 ص.
3. سهيل إدريس و د. جبور عبد النور (1989) قاموس المنهل فرنسي عربي، الطبعة التاسعة، دار الآداب ودار العلم للملايين بيروت، لبنان.
4. محمد خير الدين الأسدي (1988) موسوعة حلب المقارنة، المجلد 4، الطبعة الأولى، جامعة حلب سوريا.
5. معجم مصطلحات التخطيط العمراني (2013) الخطة العمرانية الشاملة، وزارة البلدية والتنظيم العمراني، دولة قطر، الطبعة الأولى.
6. معلمة المغرب: (2000) قاموس مرتب على حروف الهجاء يحيط بالمعارف المختلفة، الجمعية الجغرافية المغربية، دار نشر مطابع سلا.
7. يوسف توني (1964) معجم المصطلحات الجغرافية، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط 1.

❖ رسائل جامعية:

1. إيمان الزايد (2002) النمو السكاني والتوسع العمراني في دمشق، دكتوراه في الجغرافيا، جامعة دمشق، سوريا.
2. الطيب لشقار (1997) ضاحية مكناس، مقارنة جغرافية، دبلوم الدراسات العليا في جغرافية المدن، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادال، جامعة محمد الخامس، المغرب.
3. المصطفى شويكي (1994) إنتاج وهيكلية المجال الحضري بالدار البيضاء، دكتوراه في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، ثلاثة أجزاء.

الفهارس

المصادر والمراجع

4. برطالي نوال (2010) العلاقة الوظيفية بين مدينتين متجاورتين، الخروب، ماسينيسا، ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، 273 ص.
5. بليلة كاميليا (2002) ماهية المجال الشبه حضري لمدينة سيّدة، حالة مدينة برج بوعريج، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 160 ص.
6. حسينة غواس (2011) الآليات القانونية لتسيير العمران، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 285 ص.
7. زوليخة بوهنقل (جوان 2009) دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، حالة بلديات قسنطينة، مذكرة ماجستير في التهيئة الإقليمية، جامعة منتوري، قسنطينة، 343 ص.
8. سارة لطرش (2010) تأثير النمو السكاني في تغيير مورفولوجية المدينة: دراسة ميدانية بمدينة سطيف، مذكرة الماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2.
9. سعدان رابح (2005) الحياة الاجتماعية في الفضاءات العمرانية الجديدة، المنطقة الحضرية البوني -عنابة- نموذجاً، ماجستير في علم الاجتماع ، جامعة باجي مختار عنابة، 246 ص.
10. سعيدة باهي (2010) سيرورة وآليات تحضر المراكز في المجالات المحيطة بالحواسر، عين عبيد نموذجاً، ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 221 ص.
11. سفيان صيد (2003) التوسعات العمرانية بالمجمع العنابي، دراسة حالة مدينة سيدي عمار، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 225 ص.
12. سليم زاوية (1997) المجال الشبه حضري لمدينة قسنطينة، ماجستير في التهيئة الحضرية، جامعة قسنطينة، 275 ص.
13. شوقي بوفولة (2014) الديناميكية المجالية لمدينة قسنطينة والمدن التوابع، ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 1، 241 ص.
14. عبد الحكيم كبيش (2010) التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف، دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 374 ص.

المصادر والمراجع

15. عبد الله بوزيد شوقي (2002) مدينة سطيف: النمو الحضري وآليات تحضر الأطراف، ماجستير في التهيئة الحضرية، جامعة منتوري قسنطينة، 101 ص.
16. عبد الرزاق الحسين (1997) النمو الحضري ومنظومة المدن السورية، دبلوم الدراسات العليا المتخصصة، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، تونس 1، 175 ص.
17. عبد المنعم علي عبد الهادي أبو زيد (1989) الهامش الحضري الريفى للقاهرة الكبرى، ماجستير في الجغرافيا، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، 513 ص.
18. غادة محمود أحمد حسن (2000) القرى المتروبوليتانية بإقليم القاهرة الكبرى، دكتوراه في التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، مصر العربية، 154 ص.
19. فاطمة بوفنارة (جوان 2009) تسيير النفايات الحضرية الصلبة والتنمية المستدامة في الجزائر، حالة الخروب، ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 196 ص. فؤاد غضبان (2003) المدن التتابع حول مدينة قسنطينة، ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 355 ص.
20. فؤاد غضبان (2009) دور شبكة الخدمات في التنظيم المجالي بولاية عنابة والطارف، دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 450 ص.
21. مريم بن مشيش (2004) النقل الحضري الجماعي بالحافلات في قسنطينة الكبرى، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 288 ص.
22. نجلاء غرابي حرم ميلي (جويلية 2009) النقل الشبه حضري بولاية عنابة ، مذكرة الماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 355 ص.
23. نعيمة منصور إبراهيم (1992) أثر التحضر والتصنيع على الأطراف الحضرية، دراسة ميدانية لأطراف مدينة المنصورة، دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة عين شمس، مصر العربية، 495 ص.
24. وليد نبيل علي بيومي (2000) نهج التكتيف الحضري للتحكم في الزحف الحضري بالهوامش الحضرية الريفية للأقاليم الحضرية الكبرى، ماجستير في الهندسة، جامعة القاهرة، مصر العربية، 520 ص.

❖ بحوث، ملتقيات، ومقالات متخصصة:

1. ابراهيم رفل (2012) المدينة العربية، مجلة دراسات تربوية، العدد 20، ص ص 101-125.
2. المختار الأكحل، فاتح عبد العالي (2008) الأرياف المجاورة للمدن بالمغرب: مجالات متفردة وسريعة التحولات، حالة المجال الريفي بمدينة العجدة، الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، الجزء 1 التنمية المحلية، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، الرباط، المملكة المغربية، ص ص 397-407.
3. الملتقى الثالث للجغرافيين العرب: المدن الكبرى في الوطن العربي، الجزء الأول، الجمعية الجغرافية السعودية، الرياض، السعودية، 20-22/10/2003.
4. خالد بوجعدار (1984) مساهمة في تحليل وقياس تكاليف أضرار ومعالجة التلوث الصناعي: دراسة ميدانية على مصنع الأسمت بحامة بوزيان قسنطينة.
5. سليم زاوية (ديسمبر 2009) الاستراتيجية العمرانية لمدينة قسنطينة وأثرها في تبديد العقار الفلاحي للمناطق المحيطة بها، ص ص 5-12، مجلة علوم وتكنولوجيا D، العدد 30، جامعة منتوري قسنطينة.
6. سناء ساطع عباس (2012) ديناميكية النمو الحضري في العراق، مجلة المخطط والتنمية، العدد 26، ص ص 234-243.
7. صبري فارس الهيتي (2003) الضواحي الحضرية في المدن العربية، مجلة الجغرافي العربي، العراق، العدد 11، ص ص 7-20.
8. عبد الحميد دليمي، (نوفمبر 2007) المدينة الجزائرية بين استحالة الهروب وصعوبة الصراع، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني عشر، 163-177 ص.
9. عبد الحميد بوقصاص (2006) النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار عنابة،
10. عبد الغاني غانم (2004) إشكالية التعمير في الجزائر بين القانون والتطبيق: مدينة قسنطينة حالة لهاته الإشكالية، مجلة التهيئة العمرانية، مخبر التهيئة العمرانية، العدد الأول.
11. عثمان محمد عبد الستار (1998) المدينة الإسلامية، سلسلة عالم المعرفة الكويتية، العدد 128.

المصادر والمراجع

12. مارك كوت، اندفاع تحضري دون سابق، مجلة معالم، المدينة وتنظيمها الحضري، مجلة شهرية رقم 03، ص ص 213-240.
13. محمد الهادي لعروق (1998) أبعاد التنمية العمرانية لمدينة قسنطينة وآليات التحضر، ص ص 7-28، مجلة حوليات وحدة البحث إفريقيا والعالم العربي، المجلد II، جامعة منتوري، قسنطينة.
14. محمد الهادي لعروق (2006) آليات وأشكال توسع المجالات المحيطة بمدينة قسنطينة، حالة بكيرة، مجلة مجالات مغاربية يصدرها الاتحاد الجغرافي المغربي، العددان، 5-6، ص ص 35-44.
15. محمد زين الدين، الحكامة (2008) مقاربة إبستمولوجية في المفهوم والسياق، مجلة مسالك المغربية، العدد 08، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- ❖ الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية، والقوانين، والمراسيم:
1. الجريدة الرسمية العدد 52، سنة 1981.
 2. الجريدة الرسمية العدد 49 المؤرخ في 18/11/1990.
 3. الجريدة الرسمية العدد 52 المؤرخ في 02/12/1990.
 4. الجريدة الرسمية العدد 44 المؤرخ في 17/06/1998.
 5. الجريدة الرسمية العدد 49 المؤرخ في 09/08/2000.
 6. الجريدة الرسمية العدد 15 لسنة 2006، المؤرخ في 12/03/2006 الخاص بقانون المدينة الجزائرية.
 7. الجريدة الرسمية العدد 39 مؤرخة في 13 يوليو 2011.
 8. المرسوم 380/81 المؤرخ في 26/12/1981 يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتها في قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية.
 9. قانون البلدية 08/90.
 10. القانون 29/90 المؤرخ في 01/12/1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير.
 11. الأمر 03/83 المؤرخ في 15/06/1998 المتعلق بحماية البيئة.
 12. القانون رقم 19/01 المؤرخ في ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبته وإزالتها.
 13. القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19/02/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
 14. القانون التوجيهي للمدينة، رقم 06-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006.

المصادر والمراجع

15. مراسيم تنفيذية بتاريخ 09 جويلية 2011. الأول يحمل رقم 11-237 يتضمن إلغاء تصنيف قطع أراض فلاحية وتخصيصها لإنجاز سكنات ومرافق عمومية في بعض الولايات، حدد المواقع والمساحات الفلاحية التي تم تخصيصها لإنجاز المشاريع. والثاني يحمل رقم 11-238 يتضمن إلغاء تصنيف قطع الأرض تابعة لغابات الأملاك الوطنية. والثالث يحمل رقم 11-239 يتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز سكنات ومرافق عمومية.

2. المصادر والمراجع باللغة الفرنسية:

❖ OUVRAGE :

1. Alain Garnier (1984) les nouvelles cités dortoirs, l'expansion de la maison individuelle périurbaine, P.P.R, 192 p.
2. Bauer. G, Roux. J.M, (1976) La rurbanisation ou la ville éparpillée, édition du seuil, paris, 189 p.
3. Jean Paul DIRY (2000) Les espaces ruraux, Coll. Campus géographie, SEDES,
4. Jean Pierre Paulet (2000) géographie urbaine, Armand colin paris, 1ere édition, 315 p.
5. Dezzert B, Metton A, Steinberg J (1991) la périurbanisation en France, édition sedes, France, 226 p.
6. Herve vieillard baron (1997) les banlieues, dominos - Flammarion, p 113
7. Max Derruau (1976) géographie humaine, édition Armand colin, paris, collection U, 383 p.
8. Marc Cote (2006) Constantine – cité antique et ville nouvelle, media plus ,122 p.
9. Rahmani chérif, (1982) la croissance urbaine en Algérie, cout de l'urbanisation et politique foncière, opu, Alger

❖ DICTIONNAIRES :

1. Brunet R, Robert Ferras, Herve Théry (1993) les mots de la géographie, dictionnaire critique, troisième édition, la documentation française, Paris.
2. Jaque Levy, et Michel Lussault (2003) dictionnaire de la géographie et de l'aménagement l'espace des sociétés, édition Belin, 1033 p.

المصادر والمراجع

3. Pascal Bard, Serge Bourgeat, Catherine Bras, dictionnaire de la géographie, 534 p.
4. Paul robert (1991) le grand robert de la langue française, deuxième édition, tome I, p 173.
5. Paul Robert (1992) le petit Robert 1, dictionnaire de la langue française, première édition, 107 paimentier, paris XIé.
6. Pierre Merlin et Françoise choay (1988) dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, presse universitaire de France Paris.

❖ THESES :

1. Amina Mellakh, (2010) Aagenda 21 local et concertation entre discours et réalité. cas de la Ville d'Annaba (NORD-EST ALGERIEN) Magistère en Aménagement du Territoire Université Badji Mokhtar, 171 p.
2. Amarouche Réda Saïd(2009) organisation des transports collectif en fonction du support spatial, cas d'Annaba, 307 p.
3. Arama Yasmina (2007) périurbanisation, métropolisation et mondialisation des villes, exemple de Constantine, thèse doctorat d'état en urbanisme, université Mentouri, 262 p.
4. Baklouti Asma (2004) les quartiers périurbains du grand Sfax, formation fonctionnement et aménagement, thèse de doctorat en géographie, université de Tunis I faculté des sciences humaines et sociales Tunis, département de géographie, 434 p.
5. Benidir Fatiha (2007) urbanisation et planification urbaine, le cas de Constantine, doctorat d'état en urbanisme, université de Mentouri, Constantine, 391p.
6. Bensalhia Mohamed Salah (2000) processus d'urbanisation des jardins périurbains, cas de Hamma Bouziane, Constantine, magister en urbanisme, université Mentouri, Constantine, 224 p.
7. Bentalha Née Benrahou Yasmina (2002) contribution à une définition de la périphérie, cas de Boumerzoug, Constantine, Magister en urbanisme, université de Mentouri, 182 p.

المصادر والمراجع

8. Boudjenouia Abdelmalek (2006) l'agriculture dans l'agglomération de Sétif : multifonctionnalité et rôle dans le projet urbain, doctorat d'état en biologie végétale, faculté des sciences, université Ferhat Abbas Sétif, 207 p.
9. Bouchanab Abdelouahab (2006) Cirta ou le substratum urbain de Constantine : la région, la ville et l'architecture de l'antiquité, magister en architecture et urbanisme, université Mentouri, 608 p.
10. Bouhrour, née Hamza Malika (juillet 2002) Périurbanisation et émergence d'un nouvel ordre spatial cas d'Ain-Smara, Constantine, Thèse de magister en urbanisme Université Mentouri, Constantine, 144 p.
11. Chahrazed Serrab – Moussannef (2006) résorption de l'habitat précaire dans l'agglomération de Annaba, magister en urbanisme, université Mentouri, Constantine, 317 p.
12. Chelighene Djamilia (2004) la consommation de l'espace à Constantine, urbanisation anarchique et mitage des terres agricoles, poste graduation spécialisation en aménagement du territoire, université Mentouri, Constantine, 105 p.
13. Chorfi Khaled (2001) processus de requalification de la ZHUN, projet de l'aménagement du territoire a l'aménagement de la place, cas de Sétif, magister en urbanisme, université Mentouri, Constantine, 220 p.
14. Geraldine Savin(2006) la périurbanisation, quelles dynamiques territoriales, étude de la périphérie EST de Banghalore, Inde, mémoire de master en géographie, université de province, France, 97 p.
15. Guederi Khedidja (2001) Croissance démographique et urbanisation, cas de Constantine, magistère en urbanisme, université de Constantine, 159 p.
16. Hassani Imen (2004) les évolutions de la notion de Métropole et la réalité urbaine à Constantine, magister en urbanisme, université Mentouri, Constantine, 178 p.

المصادر والمراجع

17. Hecham-née Zehioua Bernia(2009) impacts des projets inscrits à Constantine et évaluation de son image de marque, pour un projet urbain à effet structurant, doctorat es sciences en urbanisme, université Mentouri, Constantine, 367 p.
18. Houimli Azzedine, (2008) les facteurs de résistance et de fragilité de l'agriculture littorale face à l'urbanisation, le cas de la région de sousse nord en Tunisie, doctorat en science et architecture du paysages, institut des sciences et industrie du vivant et de l'environnement, Paris, France,
19. Kadri Assia (2010) Le plan d'occupation des sols, entre étude et réalité : analyse de cas à Constantine, magister en urbanisme, Université Mentouri.
20. Kassah Laouar Inès, (2003) la ville nouvelle Ali Mendjeli, acteur et gouvernance dans le processus d'édification, Magister en aménagement, université Mentouri, Constantine, 173 p.
21. Kébir Bahia (2002) place et rôle des villes satellites de Sidi Amar, El Bouni, et EL Hadjar dans l'organisation de l'espace Annabi, magister en urbanisme, université Mentouri Constantine. 184 p.
22. Khettabi Latifa (2009) Morphologie et Dynamiques de l'étalement urbain au sein de l'agglomération intercommunale de Annaba, mémoire de magister en urbanisme, université, Badji Mokhtar, Annaba. 402 p.
23. Kouadria N-E (1995) Urbanisation et communication dans la wilaya de Annaba, Magister en géographie, université de Constantine, 183 p.
24. Lachehb Hacem (2001) pollution en milieu urbain et développement, cas d'Elbouni, Annaba, mémoire de magister en urbanisme, faculté des sciences de la terre, université, Badji Mokhtar, Annaba, 235 p.
25. Lahmri Karim (2003) Les mutations de la centralité urbaine dans les villes naissantes, cas d'el khroub, magister en urbanisme, université Mentouri, Constantine, 168 p.

المصادر والمراجع

26. Madani Saïd (2012) Mutations urbaines récentes des villes intermédiaires en Algérie : Cas de Sétif Thèse en vue de l'obtention du doctorat d'état en Architecture Université Ferhat Abbas de Sétif.
27. Marie Muselle(2006) le périurbain au péril de l'urbain, gestion de l'espace périurbain et recompositions territoriales a travers l'exemple de l'agglomération messine, master en urbanisme, université de paris XII, France, 118 p.
28. Martelli Sandrine (1994) la périurbanisation a l'Est de la Métropole marseillaise Aubagne et Gemenos, mémoire de maîtrise en géographie, université de Provence, Aix- Marseille I, 122 p.
29. Mebirouk Hayet (juin 2002) les espaces publics dans les grands ensembles, rapports entre espace conçus et espaces vécus, cas de Annaba, magister en urbanisme, université de Mentouri, Constantine, 236 p.
30. Mekhalfa Abdeslam () les outils de la planification urbaine : contraintes ou atouts pour la formation des villes, magister en urbanisme, université Mentouri, 118 p.
31. M. Nahal Ahmed (2012) L'insécurité urbaine dans les espaces de l'habitat social collectif en Algérie, cas de la ville d'Annaba, magister en habitat et environnement urbain, Université Mentouri de Constantine.
32. Naziha N'MEIL LAOUISSI (2012) La règle urbaine et son usage, étude de cas de la ville D' ANNABA, magister en urbanisme, Université Badji Mokhtar Annaba.
33. Naït Amar (2005) une solution a la question de la congestion de Constantine, ville nouvelle Ali Mendjeli, Magister en urbanisme, université Mentouri, Constantine, 2005, 210 p.
34. Okba Nadia(2001) dynamique commerciale au niveau de la ZHUN de la ville de Sétif : vers une nouvelle centralité en périphérie, magister en urbanisme, université Mentouri, Constantine, 168 p.
35. Sakhraoui Abdelmoumen (2012) Impact des politiques foncières sur l'Environnement bâti et social des espaces périurbains, Cas des Cités Satellites de SETIF, Mémoire de Magister en Architecture, Université Hadj Lakhdar.

المصادر والمراجع

36. Vincent Hervouet (2005) la périurbanisation dans la métropole nantaise, de nouvelles mobilités pour de nouveaux lieux d'urbanité, thèse de doctorat en géographie, université de Nantes, Novembre.

❖ ARTICLES ET REVUES SPECIALISEES:

1. Benyounes- Ferahta Latifa, Eva Berezowska- Azzag, Luc Adolphe, Renforcer la gouvernance des territoires urbains, pour concrétiser les objectifs du développement durable Cas de Annaba, 43 ° Colloque de ASRDLF Grenoble - Chambéry, 11-12-13 Juillet 2007, Les dynamiques territoriales Débats et enjeux entre les différentes approches disciplinaires.
2. Benlekhlef Brahim (1999) nouvelles périphérie autour d'Annaba, ou espace en difficulté, el Bouni, Sidi Amar, et el Hadjar, pp 44-59, in revue el Tawassol, n° 05.
3. Berger M, et Fruit J P, et Robic M C (1980) rurbanisation et analyse des espaces ruraux périurbains, pp303-313, in revue espace géographique N°4.
4. Boukerzaza Hosni, (2005) le triangle périurbain de Constantine, formation et mutation, revue espaces maghrébins, union géographiques marocaine, numéros : 5-6, pp 48-54.
5. Boudjenouia A, Fleury A, Tacherift A (2006) le statut de l'espace agricole périurbain à Sétif, réserves foncières ou projet urbain, pp 21-26, in revue cahiers Agricultures n° 2 volume 15.
6. Boudjenouia. A, Fleury. A et Tacherift. A (2008) L'agriculture périurbaine à Sétif (Algérie) : quel avenir face à la croissance urbaine, pp 23-30, in revue Biotechnol Agron. Soc. Environ., volume 12 numéro 1.
7. Brahim Benlekhlf et Anissa Zeghiche, Kadour Boukhmis,(2005)croissance périurbaine et émergence de nouvelles formes d'urbanisation en zones périurbaine, les nouveaux espaces périphériques de la ville d'Annaba, actes du colloque d'Annaba, Algérie, 22-23 Avril 2002 dynamiques des territoires et des sociétés,

المصادر والمراجع

- documents de la maison de la recherche en sciences humaines de Caen, France, n° 15.
8. Bruyelle Pierre (1991/2) Migration et franges périurbaines : l'exemple du Nord-pas-de calais, pp 271-281, in revue espace, population, sociétés.
 9. Câline Boiteur Orain et Jean Marie Huriot Latec (2001) Modéliser la suburbanisation, succès et limite de la microéconomie urbaine, in revue espace géographique, n° 01/1, tome 30.
 10. Chapuis R (1995) l'espace périurbain, une problématique à travers le cas bourguignon, pp 113-125, in revue l'information géographique, n° 3, volume 59.
 11. Cherrad Salah Eddine (1999) la dynamique des espaces périurbains : cas de L'Est Algérien, exemple de Constantine et d'Annaba, pp 129-169, in revue les cahiers du cread n° 48, 2eme trimestre.
 12. Christopher Bryant (2005) les espaces ruraux périurbains et de l'environnement dans le développement régional, in compte- rendu de symposium international « territoires et enjeux de développement régional » Lyon.
 13. Daniel. François (2004) l'étalement résidentiel et la croissance démographique urbain en France métropolitaine après la deuxième guerre mondial, repère document de transport pour l'économie du langage doc, Roussila, pp in revue INSEE n°08.
 14. Germain Adeli, Xavier Capodano (1997) dire les nouveaux territoires : du stigmat de la banlieue à l'ubiquité du paysage, in colloque « les mots de la ville », paris, 4-6 décembre.
 15. Habib Dlala (1996) Le Grand Sfax : dynamique morpho-fonctionnelle récente et aménagements pp 375-389, in Annales de Géographie, n° 590, tome 105.
 16. Hayette Hadeff (2011) aux marges du système urbain : le périurbain et la consommation du foncier agricole, cas de Skikda, revue Sciences & Technologies D – N°34, Université Mentouri Constantine.

المصادر والمراجع

17. Hervé Davadeau (2005) les paysages une nouvelles préoccupation dans la gestion des espaces périurbains, pp in cahiers d'économie et sociologie rural n°77.
18. Hervouet. V (2001) la sémantique périurbaine, université de Nantes N°17 .
19. H. Vander Haegen (1992/2) les franges périurbaines en Belgique, quelques éléments de recherche concernant leur délimitation, leur population et leur caractéristiques sociales, in revue espace, population, sociétés.
20. Jean Cavalhes, Dominique peeter (2003/1) la ville périurbaine, pp in revue économique N°1, volume 54.
21. Kouadria N, Zghiche A, Boukhemis K (1997) Maillage Territorial et production d'espaces en Algérie, le cas de Annaba, pp 71-83, in centre de recherches sur les espaces et les sociétés, CRESO- UMR- CNRS, université de Caen, France.
22. Layeb Hafid (2005) Acteurs et formes d'extension périurbaine en Algérie, cas de l'axe d'urbanisation sud de la métropole constantinois, pp 132-149, in revue du laboratoire d'aménagement du territoire Université Mentouri Constantine, n° 04/2.
23. Philippe Perrier-Cornet (juin 2001) La dynamique des espaces ruraux dans la société française : un cadre d'analyse, Revue Territoires 2020, études et prospective, 2001 n° 3.
24. Prenat A, Semmoud B(1982) les nouvelles périphéries urbaines en Algérie, une répture avec les oppositions traditionnelles, centre périphérie, pp 11-31, in collection urbanisation au Maghreb, numéro hors-série de la collection de l'E.R.A , 706, fascicules 3, 4, 5, Centre interuniversitaire d'études méditerranéennes, Poitiers, équipe de recherche associée n° 706, CNRS, université de tours.
25. Marc Dumont et Anné Bossé (2005) l'au-delà des villes centre l'entre deux des villes, in revue espace-temps.net.
26. Marie-Christine Jaillet (2004) L'espace périurbain : un univers pour les classes moyennes, pp 40-62, in revue esprit n° 303.

المصادر والمراجع

27. Martin Vanier (2000) Qu'est- ce que le tiers espace ? Territorialités complexes et construction politique, in revue de géographie alpine, n° 01, tome IX.
28. Mayte Banzo (1998) processus d'urbanisation de la frange périurbaine de Mexico : approche méthodologique, in revue espace géographique N°2.
29. N. DJEGHERI-LOUHI (Décembre 2009) LA ville Algérienne, les prémices d'une gouvernance locale, site de référence : ANNABA, revue Sciences & Technologie D N°30, Université Mentouri Constantine,
30. Nathalie Dubus, de la gouvernance à la géogouvernance: de nouveaux outils pour une démocratie locale renouvelée, revue l'espace politique, n° 10/2010-1.
31. Prost Brigitte (1991) du rural au périurbain : conflit de territoire et requalification de l'espace, pp 96-103, in revue géographique de Lyon, vol 66, n° 2.
32. Prost Brigitte (2001) quel périurbain aujourd'hui ? Collection carrefours de géographie, pp 283-289, in revue géo carrefour volume 76 n°4.
33. Rodolphe Dodier (2007/1) quelle articulation entre identité campagnarde et identité urbaine dans les ménages périurbains, pp in revue Norois, n° 202.
34. Sylvie Letniowska- Swiat (2005) mobilité et discontinuités périurbaines, le cas de la métropole lilloise, pp 265-276, in revue espace, population, société, n°2.
35. Thomann Sandra (2002) report mondial en périurbain et représentation résidentielle, simiane, une gare dans l'agglomération marseillaise, in ministère des transports, 1996-2000.
36. Ttaffin Claude (1986) l'essor periurbain, pp 305-312, in revue espace populations, societies, n° 11.
37. Valérie Golaz , Véronique du pont (2004) Dynamique périurbaine : population habitat et environnement dans les périphériques des grandes métropoles, compte rendu de l'atelier du colloque de Delhi 25-27.
38. Vincent Briquel (2001) l'avancée de la périurbanisation dans les alpes du Nords Française et ses liens avec la croissance de la population, pp 21-40, in revue de la géographie Alpines N°1.

المصادر والمراجع

39. Yves Jean (1995) analyse comparative des principaux systèmes spatiaux, de Poitou- charentes, pp 17-46, journée d'étude, les communes périurbaines et développement local quel enjeux ?
40. Yves Jean (2000) les espaces périurbains un tiers espace entre la ville et la campagne ? in compte rendu des communications du colloque APAD, st louis, Sénégal.
41. Messaoud Marouk(2008) eclatement, spatial et fonctionnel d'une ville, cas d'el khroub, Revue science et technologie D N° 27 p p 65-70.

❖ ETUDES ET DOCUMENTS STATISTIQUES ET CARTOGRAPHIQUES :

1. Agence Nationale de l'aménagement du territoire, plan d'aménagement de la wilaya de Constantine, phase I, bilan diagnostic et orientation, 1994.
2. Agence National de l'Aménagement du territoire (1995) demain l'Algérie l'état du territoire, la reconquête du territoire, vol II, ministre de l'équipement et de l'aménagement du territoire, Alger.
3. Bureau National des études et de développement rural, étude de développement rural intégré de la wilaya de Constantine, phase i, analyse et diagnostic, juin 1989.
4. Conseil National Economique et Social (CNES), RAPPORT ANNUELLE 1998, Alger.
5. Direction de l'urbanisme et de la construction, révision du pdau intercommunal Annaba–El Bouni–El Hadjar–Sidi Amar, Diagnostic et perspective de développement/rapport de présentation, 2004
6. Monographie de la wilaya de Sétif, 2007-2008, DPAT de la wilaya de Sétif.
7. Office National des statistiques, les collections de statistiques N° 4, Armature urbaine 1987, ALGER, 1989.
8. Office National des statistiques, collections statistiques N° 97, RGPH 1998, Armature urbaine, ALGER, 2000.

المصادر والمراجع

9. Office National des statistiques, collections statistiques N° 331, les migrations internes, intercommunales, Aout 2001.
10. schéma national d'aménagement du territoire (SNAT) 2025, document de synthèse, février 2008.
11. URBA. Sétif (2009) révision du plan directeur d'aménagement et d'urbanisme de la Commune de Sétif, phase finale, rapport d'orientation.
12. URBA. SETIF, P.D.A.U INTERCOMMUNAL, Sétif, Ouled Saber, Beni Fouda, Guedjel, A.Arnet, Mezloug, Ain Abessa, Ouricia, rapport de présentation, phase 1,diagnostic et propositions, 2010, 450 p.
13. Wilaya d'Annaba : DUCH-Rapport pour la situation des programmes d'habitat de l'urbanisme et de la construction- présenté au siège du MATUC-05-06-Mars 1986-Alger.
14. ANAT, SRAT Région des Hauts Plateaux Est, Etat des lieux, tendances, synthèse, février 2008.
15. ANAT, Sétif, Plan d'aménagement de la Wilaya de Sétif, ANAT, 2008.
16. DPAT Sétif. Annuaire statistiques de la wilaya de Sétif, 2007, 2008.
17. Encyclopédie libre de Wikipédia en ligne: <http://.www.wikipédia.htm>.

فهرس البانات

1. الجداول.
2. الأشكال.
3. الصور.
4. الخرائط.

الجدول

الصفحة	العنوان	الرقم
41	- تصنيف المجال الوطني حسب إحصاء 2008	01
42	- تصنيف المجال الحضري الوطني حسب إحصاء 2008	02
43	- تطور النطاق القريب من الحضر ضمن الشبكة الحضرية في الجزائر	03
56	- حجم الهجرة المتجهة نحو التجمعات الريفية المحيطة بمدينة سطيف	04
79	- تطور المؤشرات العمرانية لمدينة قسنطينة 1837-2015	05
100	- تطور سكان التجمعات الثانوية المحيطة بمدينة سطيف 1987-2014	06
102	- تطور المؤشرات الديموغرافية لسكان مدينة قسنطينة 1954-2015	07
106	- تطور المؤشرات الديموغرافية لسكان مدينة عنابة 1954-2015	08
109	- تطور المؤشرات الديموغرافية لسكان مدينة سطيف 1954-2015	09
118	- تطور حاجيات بلدية سطيف من المساحات العمرانية والسكن	10
120	- أنواع القطع الأرضية عبر التجمعات المحيطة بمدينة سطيف	11
121	- الوحدات الصناعية في التجمعات المحيطة بمدينة سطيف	12
129	- تطور حظيرة السكن في مدينة قسنطينة والتجمعات المحيطة بها 2015-1987	13
130	- توزيع التخصيصات في التجمعات الحضرية المحيطة بمدينة قسنطينة 2015	14
132	- تطور المؤشرات العمرانية لمدينة الخروب 1977-2015	15
134	- تطور حظيرة السكن في مدينة عنابة والتجمعات المحيطة بها 1987- 2008	16
134	- توزيع التخصيصات الفردية في التجمعات الحضرية المحيطة بمدينة عنابة 2015	17
139	- تطور المؤشرات العمرانية لمدينة سيدي عمار 1977-2015	18
140	- تطور حظيرة السكن في مدينة سطيف والتجمعات المحيطة بها	19
184	- مسار خطوط شبكة النقل الشبه حضري الجماعي لقسنطينة سنة 2015	20

الجدول

187	- حظيرة النقل الشبه حضري الجماعي لولاية عنابة	21
188	- حظيرة سيارات الأجرة بالبلديات التابعة لعنابة	22
190	- النقل الشبه حضري لولاية سطيف 2015	23
192	- المساحة الزراعية المقطعة حول مدينة قسنطينة 1959-2007	24
194	- الأراضي الزراعية المقطعة في التجمع العنابي لما بين البلديات	25
195	- توزيع استخدام الأرض في بلدية سطيف	26
198	- توزيع النفايات الحضرية ببلديات ولاية قسنطينة 2010	27
234	- تقسيم نطاق لما بين البلديات العنابي إلى مناطق متجانسة	28

الفهارس

الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	- أشكال التمدد الحضري للمدن	03
02	- أنماط العمران البشري	18
03	- المحيط بالمدن ضمن المخطط المجالي للإقليم الحضري	28
04	- تطور النسبة المئوية لسكان التوابع الحضرية لمدينة قسنطينة 1977-2015	36
05	- تطور النسبة المئوية لسكان المدن التوابع الحضرية لمدينة عنابة 1977-2015	38
06	- تطور النسبة المئوية لسكان توابع مدينة سطيف 1977-2015	40
07	- سيرورة تشكل المجالات المحيطة بالمدن	69
08	- علاقة المدينة بالريف في الفترة العثمانية	73
09	- علاقة المدينة بالريف في فترة الاحتلال الفرنسي	74
10	- اتجاهات تمدد مدينة قسنطينة نحو الأطراف	83
11	- تمدد مدينة قسنطينة نحو القرى المحيطة بها	83
12	- توسع مدينة قسنطينة نحو المدن الجديدة والأقطاب الحضرية.	83
13	- أصل النمو الديموغرافي لسكان مدينة قسنطينة 1954-2015	101
14	- أصل النمو الديموغرافي لسكان مدينة عنابة 1954-2015	107
15	- أصل النمو الديموغرافي لسكان مدينة سطيف 1954-2015	110
16	- تطور حجم سكان الحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري بعدد المرات 1966-2015	111
17	- تطور معدل النمو السنوي للحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري 1966-2015	111
18	- تطور المساحة العمرانية للتجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة 1977-2015	132
19	- تطور المساحة العمرانية للتجمعات المحيطة بمدينة عنابة 1977-2015	138
20	- تطور المساحة العمرانية للتجمعات المحيطة بمدينة سطيف 1998-2015	141
21	- تطور سكان مدينة قسنطينة والمجال المحيط بها 1966-2015	144
22	- تطور معدل النمو السنوي للتجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة 1966-2008	145

الفهارس

الأشكال

146	- تطور سكان مدينة عنابة والتجمعات المحيطة بها 2015-1966	23
147	- تطور عدد سكان التجمعات المحيطة بمدينة عنابة 2015-1966	24
147	- تطور معدلات النمو السنوي للتجمعات المحيطة بمدينة عنابة 2008-1966	25
149	- تطور سكان مدينة سطيف وتجمعاتها المحيطة 2015-1966	26
149	- تطور عدد سكان التجمعات المحيطة بمدينة سطيف 2015-1966	27
150	- تطور معدلات النمو السنوي لمدينة سطيف والتجمعات المحيطة بها 2008-1966	28
151	- تطور سكان التجمعات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري 2015-1966	29
152	- تطور عدد سكان التجمعات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري 2015-1966	30
154	- توزيع نسب سكان التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة حسب مكان الإقامة السابقة للأسرة سنة 2012	31
154	- توزيع نسب أسر التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة حسب الإقامة التي قبلها 2012	32
155	- توزيع نسب أسر التجمعات المحيطة بمدينة عنابة حسب الإقامة التي قبلها 2012	33
156	- توزيع نسب أسر التجمعات المحيطة بمدينة عنابة حسب الإقامة التي قبلها 2012	34
157	- توزيع نسب أسر التجمعات المحيطة بمدينة سطيف حسب الإقامة السابقة 2012	35
157	- توزيع نسب أسر التجمعات المحيطة بمدينة سطيف حسب الإقامة التي قبلها 2012	36
159	- متوسط حجم أسر التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة 2008	37
159	- توزيع نسب أسر التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة حسب عدد أفرادها 2012	38
160	- متوسط حجم أسر التجمعات المحيطة بمدينة عنابة 2008	39
160	- توزيع نسب أسر التجمعات المحيطة بمدينة عنابة حسب عدد أفرادها 2012	40

الفهارس

الأشكال

161	- متوسط حجم أسر التجمعات المحيطة بمدينة سطيف 2008	41
161	- توزيع نسب أسر التجمعات المحيطة بمدينة سطيف حسب عدد أفرادها 2012	42
162	- متوسط حجم أسر التجمعات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري 2008	43
162	- نسب أسر التجمعات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري حسب عدد أفرادها 2012	44
163	- البنية العمرية لسكان التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة حسب تعداد 2008	45
164	- البنية العمرية لسكان التجمعات المحيطة بمدينة عنابة حسب تعداد 2008	46
164	- البنية العمرية لسكان التجمعات المحيطة بمدينة سطيف حسب تعداد 2008	47
165	- البنية العمرية لسكان التجمعات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري حسب تعداد 2008	48
166	- مهن أرياب الأسر في المجال المحيط بمدينة قسنطينة 2012	49
167	- مهن أرياب الأسر في المجال المحيط بمدينة عنابة 2012	50
167	- مهن أرياب الأسر في المجال المحيط بمدينة سطيف 2012	51
169	- توزيع مهن أرياب الأسر في المجال المحيط بمدينة قسنطينة 2012	52
169	- توزيع مهن أرياب الأسر في المجال المحيط بمدينة عنابة 2012	53
169	- توزيع مهن أرياب الأسر في المجال المحيط بمدينة سطيف 2012	54
171	- نوع ترددات سكان التجمعات المحيطة على مدينة قسنطينة 2012	55
171	- دوافع ترددات سكان التجمعات المحيطة على مدينة قسنطينة 2012	56
172	- وسائل تنقل سكان التجمعات المحيطة نحو مدينة قسنطينة 2012	57
173	- نسب إمتلاك الأسر للسيارة السياحية بالتجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة 2008 و 2012	58
174	- نسب إمتلاك الأسر للسيارة السياحية بالتجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة 2012	59
174	- نوع ترددات سكان التجمعات المحيطة على مدينة عنابة 2012	60
175	- دوافع ترددات سكان التجمعات المحيطة على مدينة عنابة 2012	61
176	- وسائل تنقل سكان التجمعات المحيطة نحو مدينة عنابة 2012	62
177	- نسب إمتلاك أسر التجمعات المحيطة بمدينة عنابة للسيارة السياحية 2012	63
177	- ترددات سكان التجمعات المحيطة على مدينة سطيف 2012	64

الفهارس

الأشكال

178	- دوافع ترددات سكان التجمعات المحيطة على مدينة سطيف 2012	65
179	- وسائل تنقل سكان التجمعات المحيطة بمدينة سطيف 2012	66
179	- نصيب أسر التجمعات المحيطة بمدينة سطيف في إمتلاك السيارة السياحية 2012	67
180	- نسب إمتلاك أسر التجمعات المحيطة بمدينة سطيف للسيارة السياحية 2012	68
181	- ترددات سكان التجمعات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري 2012	69
181	- دوافع تنقل سكان التجمعات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري 2012	70
182	- وسائل تنقل سكان التجمعات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري 2012	71

الصور

الرقم	العنوان	الصفحة
01	- التوسعات العمرانية على حساب الغابة الحضرية لسيدي عاشور بعنابة	235
02	- بناءات فردية في وسط سهلي: حالة منطقة شوف الكداد بالقرب من مدينة سطيف	240

الفهارس

الخرائط

الصفحة	العنوان	الرقم
09	- الموقع الجغرافي لمدن الدراسة	01
37	- المدن التوابع الحضرية لمدينة قسنطينة 2008	02
39	- التجمعات الثانوية المحيطة بمدينة سطيف 2015	03
45	- المراكز القريبة من الحضر لمدينة قسنطينة 2008	04
46	- المراكز القريبة من الحضر لمدينة عنابة 2008	05
60	- النطاق الحالي للمجال المحيط بمدينة قسنطينة	06
62	- النطاق الحالي للمجال المحيط بمدينة عنابة	07
64	- النطاق الحالي للمجال المحيط بمدينة سطيف	08
81	- مراحل التمدد الحضري لمدينة قسنطينة عبر الأطراف	09
87	- مراحل التمدد الحضري لمدينة عنابة عبر الأطراف	10
90	- أشكال سيرورة التمدد الحضري لمدينة عنابة	11
94	- مراحل التمدد الحضري لمدينة سطيف 1962-2010	12
96	- أشكال سيرورة التمدد الحضري لمدينة سطيف	13
133	- أطوار التمدد الحضري لمدينة الخروب 1977-2015	14
136	- الأقطاب الحضرية لمدينة عنابة 2015	15
139	- أطوار التمدد الحضري لمدينة سيدي عمار سنة 2015	16
142	- القطب الحضري شوف الكداد- الباز 2003	17
142	- القطب الحضري شوف الكداد- الباز 2016	18
183	- المجال المغطى بالنقل الشبه حضري لولاية قسنطينة سنة 2015	19
186	- المجال المغطى بالنقل الشبه حضري في ولاية عنابة سنة 2015	20
189	- المجال المغطى بالنقل الشبه حضري لسطيف سنة 2012	21
227	- توزيع أقطاب التنمية حسب مخطط التهيئة لولاية قسنطينة 1984	22

فهرس المحتويات

1. فهرس الموضوعات
2. الملخصات

فهرس الموضوعات

عرض عام

المقدمة العامة

مجال بإشكاليات متعددة

الموضوع	الصفحة
1. موضوع البحث:	01
2. أهمية موضوع البحث:	02
3. تطور ظاهرة المجالات المحيطة بالمدن:	02
4. الإطار النظري للبحث:	06
5. إشكالية البحث:	07
6. منهجية وأدوات البحث:	08
7. المصطلحات المفتاحية للبحث:	14
8. الخطة العامة للبحث:	16

الفصل الأول: المجال المحيط بالمدن

المفهوم ومؤشرات التوصيف والتقييس

مقدمة: مجال غير دقيق المفهوم، وصعب تحديد النطاق:	17
1. المجال المحيط بالمدن: ميلاد مجال ثالث:	18
1.1. بدايات وتطور ظاهرة المجالات المحيطة بالمدن في العالم:	18
2.1. المجالات المحيطة بالمدن الجزائرية: من الربض إلى الضواحي، ثم إلى المحيط بالمدن:	20
1.2.1. جذور المجال المحيط بمدينة قسنطينة:	22
2.2.1. جذور المجال المحيط بمدينة عنابة:	23
3.2.1. جذور المجال المحيط بمدينة سطيف:	24
الاستنتاج:	25

فهرس الموضوعات

- 26..... 2. المجال المحيط بالمدن: مفهوم غير دقيق:.....
- 26..... 1.2. المجال المحيط بالمدن: معجم ثري بالمفردات، ومشكلة مصطلح:.....
- 33..... الاستنتاج:.....
- 35..... 2.2. المجال المحيط بالمدن في الجزائر: تسميات متعددة لظاهرة متطورة:.....
- 35..... 1.2.2. التوابع الحضرية:.....
- 36..... ■ مدن توابع مدينة قسنطينة:.....
- 38..... ■ مدن توابع مدينة عنابة:.....
- 39..... ■ التجمعات التابعة لمدينة سطيف:.....
- 40..... الاستنتاج:.....
- 41..... 2.2.2. النطاق القريب من الحضر:.....
- 47..... الاستنتاج:.....
- 48..... 3. المجال المحيط بالمدن: نطاق متحرك وصعب التحديد:.....
- 48..... 1.3. مؤشرات تحديد النطاق الجغرافي للمجالات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري.....
- 51..... ■ المؤشر الأول: اتجاهات تمدد المدن:.....
- 54..... ■ المؤشر الثاني: أحواض النزوح الحضري لسكان المدن:.....
- 57..... ■ المؤشر الثالث: حجم التنقلات اليومية لسكان نحو المدن:.....
- 59..... 2.3. النطاقات الحالية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري:.....
- 59..... ■ نطاق المجال المحيط بمدينة قسنطينة:.....
- 61..... ■ نطاق المجال المحيط بمدينة عنابة:.....
- 63..... ■ نطاق المجال المحيط بمدينة سطيف:.....
- 65..... خلاصة:.....

الفصل الثاني

سيرورة تشكل المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

"مجالات نتاج سيرورة جديدة لنمط تمدد المدن"

مقدمة:.....70

1. سيرورة النمو الحضري للحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري: من النمو إلى التمدد الحضري.....72

1.1. سيرورة النمو الحضري للمدن الجزائرية:.....72

2.1. سيرورة النمو الحضري للحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري: من التمدد الحضري إلى التفتت العمراني.....77

1.2.1. سيرورة التمدد الحضري لمدينة قسنطينة:.....79

2.2.1. سيرورة التمدد الحضري لمدينة عنابة:.....85

3.2.1. سيرورة التمدد الحضري لمدينة سطيف:.....93

الحوصلة:.....97

2. النمو الديموغرافي: نمو ديموغرافي بين هجرة ريفية، وأخرى عكسية معتبرة:.....101

1.2. مدينة قسنطينة:.....101

2.2. مدينة عنابة:.....105

3.2. مدينة سطيف:.....108

الحوصلة:.....110

3. سياسة التهيئة العمرانية وتنظيم المجال الحضري للحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري:.....112

1.3. سياسة التهيئة والتخطيط الحضري لمدينة قسنطينة:.....114

2.3. سياسة التهيئة والتخطيط الحضري لمدينة عنابة:.....115

3.3. سياسة التهيئة والتخطيط الحضري لمدينة سطيف:.....117

4. سياسة الترحيل والتفريغ لسكان الحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري:.....122

1.4. مدينة قسنطينة:.....122

2.4. مدينة عنابة:.....123

فهرس الموضوعات

124.....	3.4. مدينة سطيف:
125.....	خلاصة:

الفصل الثالث

الديناميكية الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

"صورة جديدة للمدينة، ونمط آخر للمعيشة"

127.....	مقدمة: المجال المحيط بالمدن صورة جديدة للمدينة، ونمط آخر للمعيشة.
129.....	1. توسع الأنوية العمرانية: مشاريع سكنية ضخمة، خلقت ديناميكيات تمدن واسعة:
129.....	1.1. المجال المحيط بمدينة قسنطينة:
133.....	2.1. المجال المحيط بمدينة عنابة:
140.....	3.1. المجال المحيط بمدينة سطيف:
143.....	2. النمو الديموغرافي: تزايد سكاني سريع يعكس التوتر العالية لطاقة تفرغ المدن الجزائرية.
143.....	1.2. المجال المحيط بمدينة قسنطينة:
145.....	2.2. المجال المحيط بمدينة عنابة:
148.....	3.2. المجال المحيط بمدينة سطيف:
151.....	الحوصلة:
153.....	3. الحراك السكاني:
153.....	1.3. مكان إقامة الأسر:
153.....	▪ المجال المحيط بمدينة قسنطينة:
155.....	▪ المجال المحيط بمدينة عنابة:
156.....	▪ المجال المحيط بمدينة سطيف:
158.....	الحوصلة:
158.....	2.3. بنيت الأسرة: حجم الأسر الجديدة.
158.....	▪ المجال المحيط بمدينة قسنطينة:

فهرس الموضوعات

- 160 المجال المحيط بمدينة عنابة: متوسط حجم ضئيل للأسرة
- 161 المجال المحيط بمدينة سطيف: متوسط حجم مرتفع نسبيا للأسرة
- 162..... الحوصلة:
- 163..... 3.3. البنية العمرية:
- 163..... المجال المحيط بمدينة قسنطينة: بنية عمرية شابة
- 163..... المجال المحيط بمدينة عنابة: تركيبة عمرية شابة
- 164..... المجال المحيط بمدينة سطيف: فئة الشباب مرتفعة جدا
- 165..... الحوصلة:
- 165..... 4.3. البنية المهنية: وظائف حضرية، ومتعددة
- 166..... المجال المحيط بمدينة قسنطينة:
- 166..... المجال المحيط بمدينة عنابة:
- 167..... المجال المحيط بمدينة سطيف: وظائف بسيطة
- 168..... الحوصلة:
- 170..... 4. الحراك التنقلي للسكان: تدفقات يومية كثيفة للسكان نحو المدينة الأم
- 170..... 1.4. الحراك التنقلي لسكان المجال المحيط بمدينة قسنطينة:
- 170..... اتجاهات الحراك التنقلي اليومي للسكان: التوجه اليومي نحو المينة
- 171..... دوافع الترددات على مدينة قسنطينة: دوافع متعددة يحركها العمل
- 172..... وسائل التنقل إلى المدينة: السيارة بكل أنواعها الوسيلة الأساسية للتنقل
- 173..... نصيب الأسر من السيارات السياحية: السيارة وسيلة نقل ضرورية
- 174..... 2.4. الحراك التنقلي لسكان المجال المحيط بمدينة عنابة:
- 174..... اتجاهات الحراك التنقلي اليومي للسكان: تراجع حراك التنقلات اليومية نحو المدينة
- 175..... دوافع الترددات على مدينة عنابة: دوافع متعددة للتنقل للمدينة
- 176..... وسائل التنقل إلى المدينة: كل الوسائل تستخدم للتنقل للمدينة
- 176..... نصيب الأسر من السيارات الخاصة: السيارة كملجأ ضروري لتغطية النقص
- 177..... 3.4. الحراك التنقلي لسكان المجال المحيط بمدينة سطيف:

فهرس الموضوعات

- 177..... اتجاهات الحراك التنقلي اليومي للسكان: ارتباط يومي كثيف بالمدينة الأم.
- 178..... دوافع الترددات على المدينة: نفس الدوافع للمدن الأخرى.
- 178..... سائل التنقل إلى المدينة: الحافلة هي الوسيلة الرئيسية للتنقل.
- 179..... نصيب الأسر من السيارات السياحية: امتلاك السيارة محدود.
- 180..... الحوصلة:
- 182..... 4.4. النقل الشبه حضري: حركات تنقل يومية كثيفة نحو المدينة الأم.
- 182..... 1.4.4. النقل الشبه حضري بولاية قسنطينة:
- 185..... 2.4.4. النقل الشبه حضري بولاية عنابة:
- 189..... 3.4.4. النقل الشبه حضري بولاية سطيف:
- 191..... 5. تراجع القطاع الزراعي وتقهقر البيئة الطبيعية المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري:
- 191..... 1.5. زحف التوسع العمراني على الأراضي الزراعية المحيطة:
- 192..... 1.1.5. حالة حاضرة قسنطينة: من عقار فلاحي إلى عقار حضري.
- 194..... 2.1.5. حالة حاضرة عنابة: صراع عنيف بين العمران والزراعة.
- 195..... 3.1.5. حالة مدينة سطيف: زحف عمراني كل الاتجاهات.
- 196..... الحوصلة:
- 197..... 2.5. تقهقر البيئة الطبيعية المحيطة بالمدن:
- 197..... 1.2.5. حالة المناطق المحيطة بمدينة قسنطينة:
- 197..... أثر الغبار الإسمنتي لمصنع الحامة بوزيان على البيئة الطبيعية:
- 197..... انتشار القمامات الحضرية الصلبة:
- 199..... المياه القذرة الحضرية:
- 199..... النفايات الصناعية:
- 199..... 2.2.5. حالة المناطق المحيطة بمدينة عنابة:
- 199..... التلوث الهوائي:
- 200..... النفايات الصناعية:
- 200..... المفارغ العمومية:

فهرس الموضوعات

201.....	3.2.5. حالة المناطق المحيطة بمدينة سطيف:
201.....	▪ الفضلات الحضرية الصلبة:
201.....	▪ القذارة الحضرية:
202.....	خلاصة:

الفصل الرابع

الحوكمة الحضرية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري

" البحث عن حوكمة محلية جيدة "

205.....	مقدمة:
207.....	1. أزمة المدينة الجزائرية المعاصرة:
208.....	1.1. الصعوبات الحالية للمدينة الجزائرية:
209.....	▪ الصعوبات المجالية:
209.....	▪ الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية:
210.....	▪ التحديات التي تواجه في إدارة المدن:
211.....	2.1. القانون التوجيهي للمدينة الجزائرية المعاصرة:
212.....	▪ تقييم القانون التوجيهي للمدينة:
213.....	3.1. واقع سياسات تسيير المدينة الجزائرية بين التخطيط والممارسات:
214.....	▪ التحرير الاقتصادي وسياسة جديدة في المدينة الجزائرية:
214.....	▪ قانون البلدية تصميم للتنظيم والإدارة المحلية:
216.....	2. أزمة المجالات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري:
216.....	1.2. تمدد حضري على حساب الأراضي الزراعية:
216.....	1.1.2. حالة قسنطينة:
216.....	2.1.2. حالة عنابة:
217.....	3.1.2. حالة سطيف: مدينة ممتدة نحو البلديات المجاورة:

فهرس الموضوعات

- 218..... 2.2. غياب التخطيط العمراني الحقيقي:
- 218..... 1.2.2. حالة مدينة قسنطينة:
- 219..... 2.2.2. حالة مدينة عنابة:
- 219..... 3.2.2. حالة مدينة سطيف: غياب لسياسة تخطيط حقيقية
- 220..... 3.2. تبديد مزدوج للأراضي العقارية:
- 220..... 1.3.2. حالة عنابة:
- 221..... 4.2. نقص الأوعية العقارية:
- 222..... الحوصلة:
- 223..... 3. المجالات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري من منظور أدوات التهيئة العمرانية.....
- 223..... 1.3. حواضر الشرق الجزائري ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:
- 223..... 1.1.3. قسنطينة حاضرة داخلية:
- 224..... 2.1.3. عنابة حاضرة متوسطة:
- 225..... 3.1.3. سطيف تتجه نحو أن تكون قطبا إقليميا:
- 227..... 2.3. المجالات المحيطة ضمن المخطط الولائي للتهيئة:
- 227..... 1.2.3. مخطط التهيئة لولاية قسنطينة:
- 229..... 2.2.3. مخطط التهيئة لولاية عنابة:
- 230..... 3.2.3. مخطط التهيئة لولاية سطيف:
- 231..... 3.3. المجالات المحيطة ضمن المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير:
- 231..... 1.3.3. قسنطينة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:
- 233..... 2.3.3. عنابة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:
- 235..... 3.3.3. سطيف ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:
- 239..... الحوصلة:
- 244..... 4. الحوكمة الحضرية للمجالات المحيطة بالحواضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري:
- 244..... 1.4. مفهوم الحوكمة:
- 244..... 2.4. مفهوم حوكمة المدينة:

فهرس الموضوعات

245.....	3.4. الحوكمة والتنمية المحلية.
246.....	4.4. واقع الحوكمة الحضرية المحلية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري:
246.....	1.4.4. الحوكمة الحضرية لحاضرة قسنطينة: فوضى حضرية عارمة في قسنطينة.
248.....	2.4.4. الحوكمة الحضرية لحاضرة عنابة: رهانات الحكامة.
249.....	3.4.4. الحوكمة الحضرية مدينة سطيف: دخول المدينة مرحلة التحكم في النمو.
250.....	5.4. اقتراح لمرتكزات الحوكمة الحضرية المحلية للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري:
252.....	خلاصة:

الخاتمة العامة

المجالات المحيطة بالمدن الكبرى للشرق الجزائري بين أزمة المدينة وأفاق المستقبل

253	1. المحيط بالمدن: مجال في حالة تحول.
258.....	2. المجال المحيط بالمدن: أزمة عمران وتسيير المدينة الجزائرية.
262.....	3. في المناطق المحيطة بالمدن: تنشأ مدينة الغد.
264.....	الملاحق:
301.....	المصادر والمراجع:
318.....	الجداول:
320.....	الأشكال:
323.....	الصور:
324.....	الخرائط:
325.....	فهرس المحتويات:
334.....	الملخصات:

ملخص

يدرس هذا البحث إشكالية المجالات المحيطة بالحوضر والمدن الكبرى للشرق الجزائري، من خلال حالة قسنطينة وعنابة وسطيف. والتي تعدّ فضاءات جديدة، تعبر عن سلسلة من التغيرات التي حدثت في المجتمع الجزائري منذ نهاية سنوات القرن الماضي، وانعكست على فضاءه الجغرافي.

وهي اليوم تقدم نفسها على أنها فسيفساء مكانية؛ وخليط دون وئام، أو تشكيل. لم تعد كالأمس، بل أصبحت في حالة تطور مستمرة، ونخشى أن تختفي معها في المستقبل الأراضي الزراعية القريبة من المدن، التي تبقى دائما المستهدفة؟

فتعريف هذه المجالات المحيطة بالمدن تطرح مشكلة طبيعة الظاهرة التي نسعى إلى قياسها. فمن الوجهة الشكلية فهي تمثل شكلا حضريا يتسم بالتعدد والتشتت العمراني للإطار المبنى المحيط في اتجاهات مختلفة. ومن وجهة نظر وظيفية، فترتبط بعلاقات متينة وقوية مع المدينة الرئيسية (الأم) التي تمثل القطب الحضري، وذلك من خلال الحجم الكثيف للتنقلات اليومية لسكان نحوها لغايات متعددة، ومنها العمل.

لكن هدفنا في هذا البحث لا يستهدف الحسم في هذا النقاش النظري، بقدر ما يقدم سبلاً أخرى للتفكير، استناداً إلى الافتراض بأن يعكس ثراء المفردات المستخدمة. أيضا تنوع العمليات، والاختلاف الكبير من سياق إلى آخر وحسب المناطق، وأشكال تنظيم الفضاء، ونماذج من المجتمعات، والعوامل الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية المذكورة عموما في تحليل التمدد الحضري الذي لن يكون له نفس الوزن.

وأن النهج المقارن لظاهرة التمدد الحضري في ثلاث نماذج من المدن الجزائرية غنية بالدروس. مكنتنا من تسليط الضوء على العوامل المحددة في الأصل لعمليات التمايز في هذه السيرورة، ولكن أيضا في الأشكال الحضرية المنبثقة، والسمة المشتركة لهذا النمو الهامشي للمدن الذي هو بلا شك استهلاك للأراضي الزراعية تحت تسمية الأشكال الجديدة لاستخدام الأراضي: المناطق الصناعية، الأنشطة، العمليات العقارية، ومراكز التسوق...

ومع ذلك، فإننا لا نبقى ننظر إلى قضية تراجع الزراعة في المناطق المحيطة بالمدن الجزائرية على أنها كارثة فقط، لأنه تبين أنّ التقدم المحرز في المدينة يمكن أن يوفر حافزا لإنعاش الأنشطة الزراعية بسبب الطلب المتزايد على المناطق الحضرية.

الكلمات المفتاحية: الحضر، الحواضر، المدن الكبرى للشرق الجزائري، المجالات المحيطة، التمدد الحضري، تحضر أطراف المدن، تفهقر الزراعة والبيئة الطبيعية، الحوكمة.

RESUME

Cette recherche étudie la problématique des espaces périurbains en Algérie à travers le cas des métropoles et les grandes villes de l'est algérien. Ces espaces sont apparus récemment comme en témoigne de nouveaux espaces, reflétant les changements qui ont eu lieu dans la société algérienne, depuis la fin du siècle dernier. Et aujourd'hui se présentent comme un mélange de mosaïque sociale et spatiale sans harmonie, ou Mise en forme qui ne sont plus qu'hier, ils étaient devenus des espaces denses et en constante évolution, nous craignons que disparaissent des terres agricoles proche les villes, qu' ils sont toujours ciblées et en construction.

La définition de ces espaces pose la problématique de la nature du phénomène urbain que nous cherchons à mesurer. Du point de vue formel présente une forme urbaine en dispersion dans de multiples directions au sein de l'environnement périurbain naturel et agricole. Et du point de vue des relations fonctionnelles, présentent des fortes relations avec les principales villes qui représentent le pôle urbain et par l'énorme volume de déplacements quotidiens de la population envers à des fins et multiples raisons, y compris le travail.

Mais notre objectif dans cette étude ne visait pas à pousser dans ce débat théorique, car il offre d'autres façons de penser, basé sur l'hypothèse que reflète la richesse du vocabulaire utilisé également la diversité des opérations, varient considérablement d'un contexte à l'autre, et d'une région à l'autre, ainsi les différentes formes de planification, et les pratiques des communautés, des facteurs technologiques, sociales et économiques généralement mentionnés dans l'analyse de l'étalement urbain, qui aura le même poids.

Et l'approche comparative du phénomène de l'étalement urbain en trois modèles de villes de l'Algérie est riche en enseignements. Permis de nous mettre en évidence les facteurs spécifiques de différenciation traités dans ce processus, mais aussi dans les formes urbaines. la caractéristique commune de cette croissance marginale des villes est sans aucun doute la consommation des terres agricoles sous l'étiquette de nouvelles formes d'utilisation des terres : zones industrielles, les activités, les opérations immobilières, shopping centres...

Toutefois, nous ne pas rester regarder la question du déclin de l'agriculture dans les zones périurbaines de l'Algérie comme une catastrophe seulement. Car il s'avère que les progrès dans la ville pourraient fournir un stimulus pour relancer les activités agricoles en raison de la demande croissante pour les zones urbaines.

LES MOTS CLES : L'urbain, les métropoles, les grandes villes de l'est Algérien, Le périurbain, étalement urbain, la périurbanisation, disparition des terres agricoles, dégradation de l'environnement, la gouvernance.

SUMMARY

This research studies the problem of periurban areas in Algeria through the case of the major cities of East Algeria. These spaces have emerged recently as evidenced by new spaces, reflecting the changes that have taken place in Algerian society, since the end of the last century. And today present themselves as a mixture of social and spatial without harmony mosaic, or format are no longer just yesterday, they had become dense space and constantly changing, we fear that disappear from the farmland in the near future the cities, they are always targeted and under construction.

The definitions of these areas around cities pose the problem of the nature of the urban phenomenon we are trying to measure. From the point of view, formal presents an urban form in dispersion in multiple directions within the natural and agricultural environment. And from the point of view of functional relationships, have strong relationships with the major cities that represent the urban pole and by the huge volume of daily movement of the population toward purposes and multiple reasons, including work.

Our goal in this study was not intended to push into this theoretical debate but it offers other ways of thinking, based on the assumption that reflects the richness of the vocabulary used also the diversity of operations, vary considerably from one context to another, and from one region to the other, so them are different forms of planning, and practice communities, technological factors social and economic usually mentioned in the analysis of urban sprawl, which will have the same weight.

In addition, the comparative approach to the phenomenon of urban sprawl in three models of major cities of the Algeria is instructive. Allowed us to highlight the specific factors of differentiation in this process, but also in urban forms, the common characteristic of this marginal growth of cities is undoubtedly the consumption of agricultural land under the label of new forms of land use: industrial areas, activities, real estate transactions, shopping centers, etc.

However, we do not stay look at the issue of the decline of agriculture in peri-urban areas of Algeria as a disaster only. Because it turns out that, the progress in the city could provide a stimulus to revive agricultural activities due to the growing demand for urban areas.

KEYWORDS: urban, peri-urban, disappearance of agricultural lands, urban sprawl, governance.